Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche Scientifique

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Mustapha Stambouli Mascara

جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

كلية العلوم الإقتصادية, العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص: اقتصاد و تسيير عمومي

تحت عنوان

التمويل البنكي،الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)

Financement bancaire, Subvention et Développement du secteur agricole en Algérie (Approche Quantitative)

من تقديم الطالب:

زاوي بومدين

تحت إشراف :

د. مختاري فيصل

لجنة المناقشة:

أ.د بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د.مختاري فيصل	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	مقررا
أ.د صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	عضوا
أ.د بن عبو جيلالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	عضوا
أ.دماليكي سمير بهاء الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
د.مليانى براحو زوبيدة	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	عضوا

السنة الجامعية 2016/2015

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى كل أفراد العائلة

الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى كل الأصدقاء و رفقاء الدفعة

تشكرات

أتوجه بخالص الشكر و التقدير و العرفان إلى الأستاذ المشرف

دكتور مختاري فيصل على ما قدمه لي من نصائح و توجيهات و إرشادات

خلال إعداد هذه الرسالة

كما اشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية, العلوم التجارية و علوم التسيير

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

إلى كل من ساعدني على إتمام هذا البحث

فهرس المحتويات

الإهداء

التشكرات

فهرس المحتويات 01

فهرس الجداول 04

فهرس الأشكال 06

قائمة المختصرات 08

المقدمة العامة 11

الفصل الأول : السياسات الفلاحية و تنمية القطاع الفلاحي 17

تمهيد 18

1- مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية 19

1-1 التنمية الفلاحية و أثرها على التنمية الاقتصادية 19

2-1 مشاكل و معوقات القطاع الفلاحي 29

3-1 علاقة القطاع الفلاحي بالقطاع الصناعي 33

2- السياسات الفلاحية و دورها في تنمية القطاع الفلاحي 37

1-2 مفهوم و أنواع السياسات الفلاحية 37

2-2 السياسات الفلاحية لدى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية 44

3-2 أهم السياسات الفلاحية في العالم 51

3- الفلاحة و الأمن الغذائي 65

1-3 واقع الأمن الغذائي 66

2-3 الأزمات الاقتصادية و الأمن الغذائي 73

3-3 الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية 78

خلاصة 82

الفصل الثاني : تمويل القطاع الفلاحي 83

تمهيد 84

1- دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي 85

1-1 عموميات حول تمويل القطاع الفلاحي 85

2-1 مخاطر و ضمانات التمويل الفلاحي 95

3-1 أنواع التمويل الفلاحي.....100
2- الدعم و أثره على تنمية القطاع الفلاحي.....108
1-2 نظرة عامة حول الدعم الفلاحي.....109
2-2 مراحل تطور اتفاقيات دعم القطاع الفلاحي 117
3-2 الدعم الفلاحي لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي 124
3- القطاع الفلاحي بين التمويل و التنمية (دراسات سابقة) 133
1-3 الدراسات الخاصة بتنمية القطاع الفلاحي 133
2-3 الدراسات الخاصة بتمويل القطاع الفلاحي 144
خلاصة 154
الفصل الثالث : القطاع الفلاحي في الجزائر.....155
تمهيد 156
1- السياسات الفلاحية في الجزائر 157
1-1 مراحل تطور السياسات الفلاحية في الجزائر.....157
2-1 التجديد الفلاحي و الريفي.....171
3-1 التحديات الرئيسية للقطاع الفلاحي في الجزائر.....178
2- التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر.....184
1-2 مراحل تطور التمويل البنكي للقطاع الفلاحي.....184
2-2 أنواع القروض الفلاحية 194
3-2 التمويل الغير رسمي 202
3- الدعم الفلاحي في الجزائر.....204
1-3 مراحل تطور سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر.....204
2-3 أنواع الصناديق الداعمة للقطاع الفلاحي 210
3-3 أنواع الدعم الفلاحي في الجزائر.....216
خلاصة 222
الفصل الرابع : أثر التمويل على إنتاج القطاع الفلاحي في الجزائر (2009 – 2015).....223
تمهيد 224
1- القطاع الفلاحي لدى ولايات الغرب الجزائري 225
1-1 نمو إنتاج القطاع الفلاحي في المناطق الغربية.....225

2-1 عرض أهم المنتجات الفلاحية في المناطق الغربية.....227
2- تمويل القطاع الفلاحي في المناطق الغربية.....232
2-1 القروض البنكية في المنطقة الغربية.....232
2-2 الدعم الفلاحي في المنطقة الغربية 234
3- دراسة قياسية 243
3-1 تقديم أسلوب الدراسة (تحليل بيانات Panel).....243
3-2 الدراسة القياسية لأثر تمويل القطاع الفلاحي على إنتاج القطاع 247
خلاصة 263
الخاتمة العامة 264
المراجع.....271
الملاحق.....289

فهرس الجداول

(03 – 01) وضعية القطاع الفلاحي (1962 - 1979) 162

(03 – 02) وضعية القطاع الفلاحي (1980 - 1989) 166

(03 – 03) وضعية القطاع الفلاحي (1990 - 1999) 168

(03 – 04) وضعية القطاع الفلاحي (2000 - 2008) 170

(03 – 05) ناقصي التغذية في الجزائر 179

(03 – 06) نصيب الفرد من الناتج الداخلي 179

(03 – 07) إحصائيات محصول الحبوب 180

(03 – 08) توزيع قروض الاستغلال 189

(03 – 09) تطور معدلات الفائدة (1986 - 1999) 191

(03 – 10) ملخص لأنواع القروض الفلاحية 201

(03 – 11) حركة نشاط الصناديق الداعمة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (1990 - 1999) 212

(03 – 12) ميزانية العمليات المالية للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000 – 2005) 213

(03 – 13) حركة نشاط الصناديق الداعمة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2000 – 2010) 216

(04 – 01) حجم الإنتاج الوطني لمنتوج الحبوب (2009 – 2015) 227

(04 – 02) إنتاج التمر لولايات الغرب الوطني (2009 – 2015) 230

(04 – 03) توزيع فروع بنك الفلاحة و التنمية الريفية 232

(04 – 04) القروض البنكية الفلاحية في المناطق الغربية (2009 – 2015) 233

(04 – 05) دعم منتوج الحبوب 236

(04 – 06) دعم منتوج البطاطا 236

(04 – 07) برنامج دعم التشجير 237

(04 – 08) دعم النخيل و التمر 237

(04 – 09) دعم تربية الحيوانات 238

(04 – 10) دعم المنتجات الحيوانية 239

(04 – 11) دعم منتوج الحليب 240

(04 – 12) دعم تحديث و تطوير أساليب الري 241

(04 – 13) متغيرات الدراسة 251
(04 – 14) الارتباط بين المتغيرات 252
(04 – 15) التأثير التجميعي 252
(04 – 16) تقدير نموذج التأثير الثابت 253
(04 – 17) تقدير نموذج التأثير العشوائي 254
(04 – 18) اختبار Hausman 255
(04 – 19) دراسة معنوية النموذج 255
(04 – 20) إستقرارية السلاسل الزمنية 257
(04 – 21) التكامل المشترك 258
(04 – 22) علاقة السببية بين المتغيرات 259

فهرس الأشكال

(01 – 01) التسلسل الهرمي لأهداف السياسات الفلاحية 43
(01 – 02) أسعار المنتجات القاعدية 46
(01 – 03) الفرق بين PAC و ACRE 62
(01 – 04) ناقصي التغذية لسنة 2014 70
(01 – 05) نمو ناقصي التغذية في العالم (1996 – 2014) 73
(01 – 06) مقارنة الأسعار الاسمية لبعض المنتجات خلال الفترة (2007-2008) و (2009-2013) 77
(01 – 07) مقارنة الأسعار الحقيقية لبعض المنتجات خلال فترة (2007-2008) و (2009-2013) 77
(02 – 01) توسيع الدخل الريفي 93
(02 – 02) الحد من الفقر الريفي 94
(02 – 03) تقسيم الأسواق المالية 106
(02 – 04) توزيع نمو و تطور ESP بين سنة (2013 – 2014) 127
(02 – 05) نسبة الدعم الكلي من PIB 130
(02 – 06) نسبة الفلاحة من PIB 130
(02 – 07) تطور مختلف أنواع الدعم في دول OCDE 131
(02 – 08) كيفية تمويل القطاع الفلاحي 132
(03 – 01) توزيع إنتاج القطاع الفلاحي لسنة 2014 174
(03 – 02) توزيع إنتاج القطاع الفلاحي لسنة 2013 174
(03 – 03) إنتاج القطاع الفلاحي حسب الصنف لسنة 2014 175
(03 – 04) دور و مهام فاعلي القطاع في مشروع التجديد الفلاحي و الريفي 176
(03 – 05) نمو القطاع الفلاحي خلال الفترة (2009 – 2015) 177
(03 – 06) العجز الغذائي 180
(03 – 07) متوسط الطاقة الغذائية 180
(03 – 08) قروض الاستغلال (1970 – 1986) 188
(03 – 09) قروض الاستغلال (1988 – 1999) 192
(03 – 10) قروض الاستثمار (1988 – 1999) 193
(03 – 11) السجل المالي لسنة (2010 – 2014) 209

(03 – 12) معدل الحماية الاسمي للمنتجات النباتية 221
(03 – 13) معدل الحماية الاسمي للمنتجات الحيوانية 221
(04 – 01) معدل نمو القطاع الفلاحي لدى ولايات الغرب الوطني سنة 2014 226
(04 – 02) إنتاج القطاع الفلاحي في الولايات الغربية (2009 – 2014) 226
(04 – 03) إنتاج الحبوب في الولايات الغربية(2009 – 2015) 228
(04 – 04) إنتاج البطاطا و البصل في الولايات الغربية (2009-2015) 228
(04 – 05) مستوى التشجير في المناطق الغربية (2009 – 2015) 229
(04 – 06) إنتاج الأشجار المثمرة في الولايات الغربية (2009 – 2015) 229
(04– 07) إنتاج الحليب في الولايات الغربية (2009 – 2015) 230
(04– 08) إنتاج اللحوم في الولايات الغربية (2009 – 2015) 231
(04 – 09) المعدل السنوي لنمو القروض البنكية الفلاحية في الولايات الغربية 233
(04– 10) التطور السنوي لمعدل نمو دعم القطاع الفلاحي في الولايات الغربية 235
(04 – 11) استقرارية المتغيرات 256

قائمة المختصرات

AACU	Accord sur l'Agriculture du Cycle de l'Uruguay
ACRE	Average Crop Revenue Election (États-Unis)
ANDA	Association Nationale pour le Développement Agricole
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien a l'Emploi des Jeunes
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
CACAM	Caisse Algérienne de Crédit Agricole Mutuel
CBOT	Chicago Board of Trade
CIRED	Centre International de Recherche sur l'Environnement et le Développement
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage
CNDR	Commission Nationale de Développement Rural
CNMA	Caisse Nationale de Mutualité Agricole
ESC	Estimation du Soutien aux Consommateurs
ESP	Estimation du Soutien aux Producteurs
ESSG	Estimation du Soutien aux Services d'intérêt Général
EST	Estimation du Soutien Total
FAO	Food and Agriculture Organization
FDRMVTC	Fonds de Développement Rural et de la Mise en Valeur des Terres par la Concession
FEAGA	Fonds Européen Agricole de Garantie
FGA	Fond de Garantie Agricole
FGCA	Fonds de Garantie contre les Calamités Agricoles
FGPPA	Fond de Garantie Prix des Produits Agricoles
FLDDPS	Fonds de Lutte contre la Désertification et Développement du Pastoralisme Steppe
FMVTC	Fonds de Mise en Valeur de Terre par la Concession
FNDA	Fonds National de Développement Agricole
FNDIA	Fonds National de Développement de l'Investissement Agricole
FNRDA	Fonds National de Régulation et de Développement Agricole
FNRDPA	Fonds national de Régulation et Développement de la Production Agricole
FNRPA	Fonds National de Régulation de la Production Agricole

FORMA	Fonds d'Orientation et de Régularisation des Marchés Agricoles
FPZPP	Fonds de la Promotion Zoo sanitaire et de la Protection Phytosanitaire
FSAEPEA	Fonds Spécial d'Appui aux Eleveurs et Petits Exploitants Agricoles
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade
ICHN	Indemnité Compensatoire de Handicap Naturel
IDA	Association Internationale de Développement
IFAD	Fonds International de Développement Agricole
IIASA	l'Institut International pour l'Analyse des Systèmes Appliqués
INRA	l'Institut National de la Recherche Agronomique
MADR	Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural
OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economiques
OCM	Organisations Communes de Marché
OMC	Organisation Mondiale du Commerce
PAC	Politique Agricole Commune
PED	Pays en voie de Développement
PFN	Politique Forestière Nationale
PGF	Productivité Globale des Facteurs
PIB	Produit Intérieur Brut
PMA	Pays les Moins Avancés
PNDA	Programme National de Développement Agricole
PNDA	Plan National de Développement Agricole
PNDAR	Plan National de Développement Agricole et Rural
PNDEL	Politique Nationale de Développement Durable de l'Elevage
PNE	Politique Nationale de l'Eau
PPDR	Projets de Proximité de Développement Rural
PPDRI	Projets de Proximité de Développement Rural Intégré
PPDRI	Projet de Proximité de Développement Rural Intégré
PPLCD	Projet de Proximité de Lutte Contre la Désertification
PSRE	Programme de Soutien à la Relance Economique
SAFER	Sociétés d'Aménagement Foncier et d'Etablissement Rural
SAP	Sociétés Agricoles de Prévoyance

SIP	Sociétés Indigènes de Prévoyance
SI-PSRR	Système d'Information du Programme de Soutien au Renouveau Rural
SNADDR	Système Nationale d'Aide à la Décision pour le Développement Durable
SNSA	Stratégie Nationale de Sécurité Alimentaire
SPM	Soutien des Prix du Marché
SUAD	Service d'Utilité Agricole et de Développement (États-Unis)
SURE	Supplemental Agricultural Disaster Assistance
TFP	Total Factor Productivity
TNP	Taux Nominal de Protection

المقدمة العامة

المـقـــــدمـــة العامة

احتلت الفلاحة مكانة مهمة في اقتصاديات دول العالم باختلاف درجة تطورها، فهي تعتبر بالنسبة للبعض، و خصوصا النامية، الممول الأول للناتج الداخلي، و المصدر الرئيسي للعمالة، و عليه فإن درجة الحفاظ عليها تعادل درجة الحفاظ على استقرار اقتصادها. أما فيما يخص الدول المتقدمة فهي تعمل على تنمية هذا القطاع من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي و السيطرة على الأسواق العالمية الفلاحية و بتالي التحكم في الأمن الغذائي العالمي.

إن طرح قضية تنمية قطاع معين مهما كان نوع هذا القطاع في أي مجتمع يرتبط بطرح القضايا المتعلقة بتمويلها من حيث الأساليب و الأجهزة، و بوجه خاص من خلال الدور الذي تلعبه الإدارة السليمة للجهاز المصرفي، و مدى إمكانياتها في تغيير أوضاعه و سياساته بما يمكنه من التكيف مع الأوضاع المطلوبة لتنمية المجتمع. فيمكن للبنوك أن تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها في شكل خدمات مالية مختلفة باختلاف الحاجة اليها، مما يجعلها واحدة من بين اهم دعائم التنمية الاقتصادية و بذلك يمكننا القول انه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة الى وجود نظام مصرفي فعال، إذ يعمل هذا النظام على ترقية و تحديث خدماته للمساهمة في انعاش و تنمية مجمل القطاعات، بما في ذلك القطاع الفلاحي باعتباره ضمن الفروع الاستراتيجية، حيث يهدف التمويل الفلاحي الى توفير الاحتياجات المالية للفلاح حسب الطلب عليها و بطريقة سريعة، سهلة و فعالة. وعليه فإن تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة فلاحية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة الزمان والمكان وذات أهداف واقعية وعقلانية بخلفيات إستراتيجية يترتب عنها المساهمة الفعالة من قبل كل الأطراف التي تدعم و تمول هذا القطاع الحساس.

أما فيما يخص الجزائر يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني، فأنشطته متواجدة في أغلبية مناطق التراب الوطني بشكل مكنه من تشغيل، بصفة مباشرة أو غير مباشرة 13 مليون مواطن يعيشون في الوسط الريفي، وبتحسين ظروف معيشة العائلات الريفية. إن هذا القطاع يتوفر على قدرات هامة يسمح استغلالها ببروز نشاطات اقتصادية جديدة و جلب متعاملين جدد، مما يجعل الفلاحة و الفضاءات الريفية تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني بنسب متفاوتة، حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام لسنة 2014 حوالي 9.8% .

إن المتتبع للقروض الممنوحة لهذا القطاع الهام يجدها منخفضة جدا، ويكمن السبب في ذلك أن القطاع الفلاحي محاط بعدة مخاطر، تجعل البنوك تستثمر وبحذر شديد جدا، وذلك لعدم تأكدها من إمكانية استرداد أموالها التي تم استثمارها في هذا القطاع إضافة إلى العوامل المناخية مثل الجفاف أو الفيضانات، كل هذا قد يؤدي إلى عجز الفلاحين على الوفاء بالديون.

انطلاقا من هذا برز مفهوم المصدر الثاني من مصادر التمويل للقطاع الفلاحي و المتمثل بالدعم، حيث تتبع الكثير من الحكومات في مختلف الاقتصاديات (المتقدمة منها والنامية على حد سواء) سياسة الدعم بأشكاله المختلفة، باعتبارها ظاهرة اقتصادية برزت بسبب تدخل الدول في النشاط الاقتصادي نتيجة للأزمات الاقتصادية التي تمر بها من جهة، و عجز البنوك على تمويل القطاع الفلاحي بالقدر المطلوب و في الوقت المناسب من جهة اخرى، ونتيجة لذلك ظهر الدعم كمحفز للقطاع الفلاحي وجعله اكثر إغراءفي استقطاب العمالة، وتحفيز الانتاج بطريقة غير مباشرة من خلال تشجيع الصادرات عن طريق استخدام وسائل متعددة كالاعفاء من الرسوم التصديرية تو ضرائب الانتاج، وهو ما يجعل المشاريع المدعمة اكثر تنافسية.

إن التحولات التي عرفتها السياسات التنموية بالجزائر خلال السنوات الأخيرة وما أسفر عنها من نتائج أدت إلى تغيرات هيكلية في العديد من القطاعات الاقتصادية، و لاسيما القطاع الفلاحي باعتباره عنصر مهم تسعى من خلاله الدولة إلى تحسين وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية، و نظرا لاختلاف الأهداف المسطرة من قبل الدولة و اختلاف الوسائل المادية و المالية المخصصة لتحقيق تلك الأهداف اختلفت السياسات الفلاحية المتبعة من قبل الجزائر عبر أكثر من خمسين سنة منذ الاستقلال، حيث شهد القطاع الفلاحي عبر تطوره أربعة مراحل بدءا بمرحلة التسيير الذاتي و الثورة الزراعية مرورا بمرحلة الإصلاح ثم الاستقرار و وصولا إلى مرحلة التجديد الفلاحي. و من الملاحظ أن هذه المراحل اختلفت باختلاف السياسات التنموية من جهة، و اختلاف تسيير الدولة للقطاع الفلاحي من جهة أخرى، فبعدما عاش هذا القطاع فترة من التهميش و الإهمال لأسباب متعددة (سياسية أو مالية)، استطاع في الأخير الحفاظ على استقرار إنتاجه، بفضل برامج إعادة الهيكلة المتعاقبة و باستخدام الموارد البشرية و الطبيعية و المالية، وخصوصا التدخل المستمر و الدائم للدولة من أجل دعم و ضبط سير سياسته الفلاحية وفق الإمكانيات و المتطلبات الراهنة.

لقد اهتمت الجزائر بالقطاع الفلاحي و وضعت رؤية مستقبلية حول تنميته و تطويره بالاعتماد على الوسائل المالية المتوفرة لديها، إذن جوهر الدراسة تكمن في التساؤل حول مدى نجاح مخططات الدعم و التمويل التي تبنتها الدولة منذ الاستقلال من اجل تحقيق أهداف السياسات التنموية للقطاع الفلاحي.

انطلاقا مما تم ذكره و إيمانا منا بأهمية المؤسسات البنكية في تقديم التمويل و تطبيق سياسة الدعم المناسبة بغية تنمية القطاع الفلاحي يمكننا طرح تساؤل رئيسي :

كيف يؤثر التمويل البنكي من جهة و الدعم الحكومي من جهة ثانية على إنتاج القطاع الفلاحي ؟

تتفرع من هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية و هي :

- ✓ هل الرفع من نسب التمويل البنكي في الجزائر تؤدي إلى الرفع و بنفس النسبة في إنتاج القطاع الفلاحي؟
- ✓ هل نجحت سياسة الدعم التي تبنتها الدولة في الرفع من معدلات نمو القطاع الفلاحي؟
- ✓ هل يحتاج القطاع الفلاحي في الجزائر إلى دعم أو إلى تمويل؟

فرضيات البحث:

من اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية و تسائلاتها الفرعية اعتمدنا على الفرضيتين التاليتين:

- ✓ تؤدي القروض البنكية باختلاف انواعها (القصيرة و المتوسطة الاجل) دورا مهما في تحفيز و تحقيق تنمية القطاع الفلاحي.
- ✓ يعتمد القطاع الفلاحي في الجزائر على التمويل البنكي أكثر من اعتماده على تدخل الدولة (الدعم).

أسباب اختيار الموضوع:

نظرا لأهمية و دور كل من النظام المصرفي و الدعم الحكومي في إنعاش و تنمية القطاع الفلاحي، ونظرا لاختلاف السياسات التمويلية المتعاقبة منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، قمنا باختيار هذا الموضوع من اجل معرفة مدى فعالية تحقيق الاهداف في ظل الموارد المالية المتاحة عبر تسهيلات ائتمانية أو مسح للديون أو غيرها من وسائل التمويل و الدعم التي انتهجتها الجزائر.

كما أن معظم الدراسات التي تكلمت عن تنمية القطاع الفلاحي حاولت أن تربط هذا المتغير بمتغيرات اقتصادية أخرى على غرار كل من الأمن الغذائي و النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية و .... الخ، وهناك بعض من الدراسات حاولت أحيانا التطرق إلى العلاقة بين التنمية الفلاحية و الدعم الحكومي و أحيانا أخرى مع الائتمان البنكي. لكن و لسبب قلت الدراسات التي جمعت بين هذه المتغيرات الثلاثة تحت عنوان واحد جاءت الدراسة الحالية تحت عنوان "التمويل البنكي، الدعم و تنمية القطاع الفلاحي" من اجل تسليط الضوء على مدى أهمية الموارد المالية المختلفة في إنعاش و تنمية القطاع الفلاحي .

أهداف و اهمية الدراسة:

يظهر الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تشخيص مدى نجاح السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي، مع إبراز دور النظام المصرفي الذي يقوم بمنح أنواع مختلفة من القروض و أهمية تدخل الدولة عبر تخصيص أشكال متنوعة من الدعم، كل هذا من اجل الوصول إلى مدى قدرة الدولة على تحقيق اكتفائها الذاتي و الحفاظ على أمنها الغذائي، لأنه لا يمكننا الحديث على تنمية القطاع الفلاحي دون أن يتم تحقيق هذه الأهداف.

كما تهدف الدراسة إلى محاولة الوصول إلى معرفة مدى تأثير كل من القروض البنكية و الدعم الحكومي على إنتاجية القطاع الفلاحي من جهة و على تنمية و ترقية هذا القطاع من جهة ثانية و هذا من خلال التطرق إلى مجموعة من المتغيرات التي تربط بين القطاع الفلاحي و طرق تمويله.

تظهر اهمية الدراسة في طبيعة المتغيرات التى تجمعها، إذ حاولنا من خلالها الجمع بين مختلف انواع و اساليب تمويل القطاع الفلاحي، حتى نتمكن من تسليط الضوء على نشاطات المؤسسات المالية الممولة و الداعمة للقطاع، كما تتجلى اهمية هذه الدراسة في توضيح العلاقة بين الفلاح و القطاع الفلاحي و المؤسسات الممولة له.

منهجية الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة ابراز العوامل المهمة التي تؤثر و تتأثر بكل من القطاع الفلاحي من جهة و اساليب تمويله من جهة ثانية و عليه تم تقسيم الدراسة الى اربعة فصول:

- يتناول الفصل الاول إبراز دور و اهمية القطاع الفلاحي في دفع عجلة النمو الاقتصادي، هذا باستخدام العديد من السياسات الفلاحية المختلفة باختلاف مجموعة من العوامل السياسية، الاقتصادية و المالية، كما سيتم ابراز دور تلك السياسات في تنمية القطاع الفلاحي و السعي وراء تحقيق الامن الغذائي.
- اما الفصل الثاني تم تخصيصه الى عرض مصادر تمويل القطاع الفلاحي، اذ قمنا بدراسة مدى ملائمة تلك المصادر عبر ابراز دور الخدمات البنكية في تمويل و انعاش القطاع الفلاحي، و مساهمة الدعم الحكومي المبني على سياسة تدخل الدولة في تسيير و تمويل و مراقبة القطاع الفلاحي، و بهذا سيتم خلال هذا الفصل إبراز كيفية تقسيم مهمة تمويل القطاع بين المؤسسات المصرفية و الصناديق الداعمة للقطاع وفق سياسات فلاحية معينة، هذا ماتم تداوله عبر العديد من الدراسات والتي سنحاول تلخيص مضمونها و نتائجها في نهاية الفصل الثاني.

- ويتناول الفصل الثالث دراسة حالة القطاع الفلاحي في الجزائر إذ اننا سوف نستعرض اهم المراحل التي مرت بها السياسات الفلاحية في الجزائر منذ الاستقلال الى غاية يومنا هذا، مع ابراز دور كل من المؤسسات البنكية و الصناديق الحكومية في تمويل القطاع الفلاحي خلال كل مرحلة من تلك المراحل.
- كما سنحاول من خلال الفصل الاخير (الرابع) دراسة العلاقة التي تجمع بين عناصر تمويل القطاع الفلاحي و مستوى الانتاج المحقق في عينة من ولايات الوطن (15 ولاية) المكونة للمنطقة الغربية للوطن خلال مدة 7 سنوات (2009 – 2015) باستخدام طريقة تحليل البيانات المدمجة، و محاولة طرح تحليل اقتصادي للنتائج المتحصل عليها. وسيتم في الاخير عرض أهم ما افرزته الدراسة من نتائج و تقديم جملة من التوصيات، و اقتراح مجموعة من الدراسات التي يمكن للباحثين معالجتها و التطرق اليها مستقبلا.

الفصل الأول

السياسات الفلاحية و تنمية القطاع الفلاحي

تمهيد :

يعتبر القطاع الفلاحي بشقيه النباتي و الحيواني من بين أهم القطاعات داخل الاقتصاد، و تأتي هذه الأهمية من خلال ما يمكن أن يحققه هذا القطاع عبر إشباع الحاجيات المتزايدة للأفراد، كما يعتبر مصدر من مصادر الرزق و العمل لعدد كبير من الأفراد، دون أن ننسى دوره في إنتاج المواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات (الصناعات الغذائية)، بالإضافة إلى إنعاش التجارة الخارجية و جلب العملة الصعبة من خلال عرض منتجات الفلاحية في الأسواق العالمية، كما يمكن اعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي.

كما يمكن للفلاحة أن تكون من بين أهم مصادر النمو الاقتصادي خصوصا داخل البلدان النامية، حيث تبلغ قيمة إنتاج القطاع الفلاحي في الدول النامية ثلثي القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الفلاحي العالمي، كما يختلف دوره من بلد إلى أخر و هذا حسب السياسات المنتهجة، ففي الدول التي يعتمد اقتصادها على الزراعة تشكل هذه الأخيرة 29% من إجمالي الناتج المحلي و 65% من اليد العاملة " كدول إفريقيا جنوب الصحراء" وفي مقابل ذلك يشارك هذا القطاع في اقتصاد الدول السائرة في طريق التحول من خلال تزويد الصناعات المرتبطة بالزراعة بالمواد الخامة و تشكل هذه الصناعات أكثر من 30% من إجمالي الناتج المحلي. انطلاقا من هذا سنحاول خلال هذا الفصل إظهار أهم السياسات الفلاحية المحفزة للنشاط الفلاحي و الاطلاع على المشاكل إلى يواجهها القطاع الفلاحي في مقدمتها مشكل الأمن الغذائي.

1- مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية

تحتل الفلاحة مكانة مهمة في أولويات السياسات الاقتصادية فقد اكتسبتها نظرا لأهميتها كمصدر من مصادر الغذاء و كقطاع يمكنه أن يستوعب نسبة عالية من القوة العاملة حيث يتواجد حاليا أكثر من 6.5 مليار نسمة على كوكب الأرض، نصف هذا العدد يعتمدون على مخرجات النشاط الفلاحي كمصدر وحيد في اقتناء مستلزماتهم الغذائية، حسب البنك الدولي يمكن لهذا القطاع أن يمثل حتى 40% من حجم الناتج الداخلي الخام[1]، في دول مثل دول الساحل كما أن أكثر من ثلاثة أرباع الفقراء في الدول المتقدمة يعيشون في الأرياف و أن مدا خيل أغلبيتهم ترجع إلى النشاط الفلاحي كما أنهم (الفقراء) ينفقون أكثر من نصف دخلهم من اجل شراء أو إنتاج مستحقاتهم الغذائية الأساسية و التي يمكنها أن تلبي حوالي ثلثي احتياجاتهم من السعرات الحرارية*.

1-1 التنمية الفلاحية و أثرها على التنمية الاقتصادية :

إذا كانت الفلاحة تعد من بين المؤشرات المهمة لدى اقتصاديات الدول المتقدمة فإنها تعتبر بمثابة حجر الأساس الذي ترتكز عليه اقتصاديات الدول النامية باستثناء تلك الدول التي تعتمد على إمكانيات طبيعية و نفطية[2]، كما يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية باعتباره نشاطا اقتصاديا و سبيلا من سبل تحقيق الدخل و مصدرا للخدمات البيئية مما يجعل من هذا القطاع أداة فريدة للتنمية [3].

لقد تم تأكيد دور القطاع الفلاحي في دفع عجلة النمو الاقتصادي من قبل العديد من الأبحاث أهمها دراسة Mounier (1992) حيث أكد أن للفلاحة دورا مهما و خصوصا خلال المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، لأنها تسمح في تخفيض تكلفة المواد الغذائية من اجل خلق تدفق مستمر من اليد العاملة انطلاقا من القطاع الفلاحي إلى باقي القطاعات وفي نفس الوقت توفير كل من المواد الأولية للمنتجات الصناعية الغذائية و الأموال الأزمة لباقي القطاعات[4].

و في نفس الموضوع تطرق Berthelot (2001) الى ضرورة حماية الفلاحة من التهاون و الإهمال بالاستناد الى أعمال Bairoch (1976) و التي تم ذكرها في كتاب تحت عنوان التنمية الاقتصادية في الدول الأوروبية

---

[1] البنك الدول، الزراعة من اجل التنمية، تقرير عن التنمية في العالم،2000،ص 02.

* السعرات الحرارية : هي وحدة لقياس الطاقة الحرارية التي يحتاجها و يكونها الجسم لكي يقوم بعمله بشكل عادي و ذالك عن طريق إحراق المواد الغذائية و يتم حساب السعرات الحرارية حسب نوعية الغذاء على الشكل التالي : الكربوهيدرات تنتج 400 سعرت لكل 100 كرام , الدهون تنتج 800 سعرت لكل 100 كرام , البروتينات تنتج 400 سعرت لكل 100 كرام , وحدة قياس السعرات الحرارية هي (كيلو كالوري) هو وحدة من قياسات الطاقة .1 كيلو كالوري = 1000 سعر حراري .ووحدة الطاقة العالمية في نظام الوحدات الدولي هي الجول والكيلو كالوري الواحد = 4.184 كيلو جول.

[2] غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، 2008، ص 19.

[3] البنك الدولي، مرجع سابق، ص03.

[4] Jean-Pierre, B. Les soutiens à l'agriculture, Théorie, histoire, mesure, INRA, Paris 2004, P 13.

خلال فترة الانفتاح الاقتصادي، حيث كان لهذا الانفتاح نتائج سلبية على غرار انخفاض دخل المزارع الناتج عن انخفاض في الإنتاج الزراعي هذا ما لم يكن ليسمح في تطوير باقي النشاطات[1].

يمكن لنا مقارنة هذا التحليل و ربطه بالحالة التي لوحظت حاليا في العديد من البلدان الأوروبية و الأمريكية من خلال دعم صادرات المنتجات الفلاحية، و مدى تأثير هذه الخطوة على معدلات التنمية الاقتصادية حيث شوهد انه من بين ابرز نتائج هذه الإعانات، انخفاض في أسعار المنتجات الفلاحية داخل الأسواق العالمية وما يليه من نتائج سلبية متتالية منها انخفاض الإنتاج الفلاحي، انخفاض الطلب الكلي، خلق البطالة في كل من المناطق الريفية و الحضرية على حد سواء[2].

1-1-1 مكانة الفلاحة في الفكر الاقتصادي:

قبل التطرق إلى تحديد مختلف الجوانب التي تؤثر في مفهوم التنمية الفلاحية يجب علينا الاطلاع أولا على مفهوم الفلاحة حيث احتلت مكانة كبيرة داخل الفكر الاقتصادي اختلفت باختلاف المدارس الاقتصادية و اختلاف أراء روادها و من أهم الاقتصاديين نذكر ما يلي:

الفلاحة عند ابن خلدون: خصص ابن خلدون فصلا كاملا يشرح من خلاله إن الفلاحة هي نشاط و مرجع و معاش المستضعفين، يؤكد ابن خلدون أن النشاط الفلاحي هو أقدم الأنشطة الاقتصادية على الإطلاق و أكثرها اتفاقا مع الطبيعة من حيث بساطتها و احتياجها لمهارات فطرية و تأتي الصناعة في المرتبة الثانية من حيث الترتيب التاريخي، فهي أرقى منها و تحتاج إلى إمكانيات فكرية و تدبير لأنها مركبة ولا تتحقق إلا في حالة الاستقرار أما التجارة يقول أنها حتى و إن كانت طبيعية فهي تحتاج إلى الجاه و المال و إلى مهارات خاصة في التعامل داخل الأسواق لهذا السبب تعتبر الزراعة أولى الصنائع[3].

كما أكد أن الفلاحة هي مسالة سهلة و ميسرة لكل من يريد القيام بها، فهي لا تحتاج إلى مهارات عالية خاصة أو تعليمية، و إن الغرض الأساسي من هذا النشاط هو الحصول على الأقوات الأساسية كما اسماها ابن خلدون أو ما يطلق عليها حاليا السلع الغذائية الضرورية كما أكد أن كل من يختار هذا النشاط في الظروف السائدة أنا ذاك فهو يضع نفسه في فئة أصحاب الدخل الضعيف و هذا راجع إلى انخفاض أسعار السلع الفلاحية في مجتمعات عرفت بالثراء[4].

---

[1]- Jean-Pierre, B. op.cit, P 13.

[2] Jean-Pierre, B. ibid, P 13.

[3] عبد الرحمان بن محمد بن خلدون الحضرمي، مقدمة ابن خلدون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006، ص 420.

[4] عبد الرحمان يسرى، إسهام عبد الرحمان ابن خلدون في الفكر الاقتصاد،مجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية، مجلد 13 العدد 2، 2006، ص 23.

الفلاحة عند التجاريين: إن أصل قوة الدولة بالنسبة للتجاريين هو ما تملكه من معادن نفيسة ذهب- فضة، المتحصل عليها إما عن طريق استخراجها أو عن طريق تشجيع الصناعات التحويلية و تصدير منتجاتها أي تنمية الصادرات و تقيد الواردات هذا ما جعل رواد هذه المدرسة يرو أن دور الفلاحة هو خدمة الصناعة من اجل تحقيق الثروة، و عليه فان التجاريين اهتموا نوعا ما بالقطاع الفلاحي على الرغم من أنهم قدموا كل من التجارة و الصناعة نظرا لاعتبارهما مصدرين مهمين لتحقيق الثروة غير أن الفلاحة هي الأخرى تعتبر مصدرا مهما للمواد الأولية المستخدمة في الصناعة التحويلية و خصوصا الغذائية.[1]

الفلاحة عند الطبيعيين :كان (فرانسوا كيتاي) يرى أن الفلاحة هي الوحيدة من النشاطات التي تقدم لنا إنتاج، في مقابل ذالك تعتبر الصناعة كعنصر تحويل الثروة من شكل إلى أخر و التجارة كناقل لثروة من مكان للأخر و عليه فان الفلاحة هي القطاع المنتج و الباقي قطاعات عقيمة، كما قام الطبيعيون بإعداد و نشر الجدول الاقتصادي الذي قسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات[2]:

- الطبقة الأولى هم العاملين في الصناعة و التجارة، يمثلون الطبقة العقيمة لأنها لا تساهم في خلق الثروة.
- الطبقة الثانية تتكون من الفلاحين و العاملين في الأراضي و هي الطبقة المنتجة في المجتمع.
- الطبقة الثالثة هي الطبقة المالكة تتكون من ملاك الأراضي و حاشيتهم بالإضافة إلى رجال الدين.

ومن بين أهم ما ارتكزت عليه أفكار الطبيعيين (إن كل من الأرض و الموارد الطبيعية المتجددة جعلت الفلاحة مصدرا رئيسيا للثروة – تطبيق مبدأ الملكية للأراضي الفلاحية – البحث عن المساحات الزراعية الجديدة هذا ما دفع العديد من الدول إلى الاتجاه نحو استعمار بلدان تمتاز بخصوبة أراضيها – تطوير أساليب و طرق الفلاحة – ضرورة تدخل الدولة في هذا القطاع بغية حمايته و دعمه) و عليه يمكننا القول حسب مبادئ هذه المدرسة أن الفلاحة هي محرك باقي القطاعات .

الفلاحة عند الكلاسيك : ظهرت هذه المدرسة كنقد للأفكار كل من التجاريين و الطبيعيين و كنتيجة لفشلهم في تحقيق أهدافهم، حيث رأى ادم سميث و على عكس الطبيعيين أن العمل المنتج هو ذلك العمل الناتج عن النشاط الصناعي و الفلاحي مع اعتبار أن القطاع الخدماتي هو قطاع عقيم غير إنتاجي، و بالتالي قام بتقسيم المجتمع إلى ثلاث أقسام و هم (أصحاب رؤوس الأموال – ملاك الأراضي – العمال داخل القطاع الصناعي و الفلاحي) كما أعطى سميث أهمية للفلاحة لكونها تؤمن الغذاء و دعى إلى تنمية هذا القطاع، و في مقابل ذالك توصل دافيد ريكاردو من خلال نظريته حول الريع العقاري و قانون الغلة المتناقصة إلى أن أسعار المنتجات الفلاحية تتحدد من إنتاجية الأراضي الأقل خصوبة ذات تكلفة إنتاج

[1] حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العرب، القاهرة الطبعة الأولى، 1988 ، ص33 .
[2] لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة للطبع و النشر و التوزيع، الفجلة القاهرة، 1960 ، ص 142.

كبيرة، كما يرى انه لا يوجد فائدة من تكثيف الإنتاج في مناطق معينة بل يجب البحث عن أراضي و استصلاحها، و عليه يمكن القول أن للفلاحة مكانة مميزة لدى الفكر الكلاسيكي[1].

الفلاحة عند النيو كلاسيك: لقد اهتم النيو الكلاسيك في دراستهم للظواهر الاقتصادية بالتحليل الجزئي بدلا من التحليل الكلي لهذا نجد عدم الاهتمام بالقطاع الفلاحي كونها تتعلق بالموضوعات الكلية، كما نالت أسعار المنتجات الفلاحية جزء اكبر من الدراسة و التحليل حيث يرجع سبب في هذا إلى ارتفاع كل من الريع و تكاليف نقل هذه المنتجات لهذا دعى رواد هذه المدرسة إلى ضرورة تواجد أسواق قريبة من الأراضي الفلاحية [2].

الفلاحة عند الفكر الاقتصادي الحديث: إن أصحاب هذا الفكر يرون أن الأرض وسيلة إنتاج و مصدر لرأس المال و انه يتم تحديد عوائد الربح (الربح التفاضلي) من خلال تفضيل إنتاجية منطقة على أخرى و هذا راجع إلى طبيعة المنطقة و مدى قدرتها الإنتاجية من جهة و قربها من الأسواق من جهة ثانية كل هذا من اجل التخفيف في تكاليف إنتاج هذا القطاع.

انطلاقا من ما تم ذكره يمكننا استنتاج أن مفهوم الفلاحة يشمل جميع الأعمال التي يتضمنها النشاط الزراعي من زراعة الأرض و تحصيل المحاصيل بالإضافة الى تربية الحيوانات الزراعية من اجل المساعدة في النشاط الزراعي و إنتاج الحليب و اللحوم و الجلود و تربية الدواجن و النحل .....الخ و اختيار أفضل الطرق من اجل إيصال هذه المنتجات إلى الأسواق، و من بين اهم مفاهيم التنمية الفلاحية ما يلي[3]:

- هي عبارة عن كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية .
- هي العمل على استخدام كل الوسائل المادية و المالية و البشرية و الطبيعية من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تقليص الفقر و المساهمة في النمو الاقتصادي، غير أن الاعتماد على الفلاحة من اجل بلوغ هذه العناصر المهمة و التي تعتبر بوابة التنمية الاقتصادية ليس بالأمر السهل حيث يتطلب هذا مجموعة من السياسات و الاستراتيجيات يتم دراستها و تنفيذها وفق الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الطبيعية لكل بلد، بالإضافة إلى تنسيق القطاع الفلاحي مع باقي القطاعات مع الاهتمام بأصحاب الحيازات الصغيرة و الصناعات الزراعية و القطاع الخاص كل هذا يتطلب مؤسسات تساعد الفلاحة في خدمة عملية التنمية الاقتصادية.

[1] عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر مصر، 1988، ص 188.
[2] عبد الرحمن يسري،1988 ، مرجع سابق، ص2069.
[3] منظمة الأغذية و الزراعة العالمية، تقرير حالة الأغذية والزراعة، الاستثمار في الزراعة من اجل مستقبل أفضل، 2012، ص XI.

2-1-1 أهداف التنمية الفلاحية :

لقد وضعت منضمة الأغذية والزراعة FAO* مجموعة من النقاط و التي تم اعتبارها كأهم الأهداف التي تسعي المجتمعات إلى تحقيقها من اجل بلوغ تنمية القطاع الفلاحي، أولى هذه الأهداف القضاء على الفقر من خلال زيادة الدخل و إعادة توزيع الثروة و ضمان حق صغار المزارعين في الأرض، ومساعدة سكان الأرياف من اجل المساهمة في عملية التنمية، انطلاقا من هذا يمكننا تقسيم الأهداف إلى ثلاثة محاور أساسية وهي:

الأهداف الاقتصادية: تتمثل تلاهداف الاقتصادية للتنمية الفلاحية كما يلي[1]:

1- تحقيق فائض في الانتاج الفلاحي و الغذائي، يقصد بالفائض قيمة الفرق الايجابي بين حجم الإنتاج الفلاحي الحقيقي و حجم الطلب الاستهلاكي و يتم الاستفادة من قيمة هذا الفائض بعد تصديره في دعم باقي النشاطات الاقتصادية.

2- تطوير طرق و أساليب العمل و الإنتاج لرفع القدرة التنافسية من جهة و الوصول إلى الإنتاجية المطلوبة كما و نوعا من اجل القدرة على الانفتاح نحو الأسواق الخارجية من جهة ثانية.

3- المحافظة على النسق المستديم للنمو الذي شهده القطاع الفلاحي.

4- تقوية الاستثمارات الداعمة لتنمية القطاع الفلاحي أو ما يسمى بالاستثمارات الفلاحية.

5- المساهمة في تأمين العملة الأجنبية، إن الارتفاع في إنتاج القطاع الفلاحي قد يؤدي إلى تحقيق فائض حيث يتم توجيه هذا الفائض نحو الأسواق العالمية و بالتالي تحقيق إيرادات إضافية بالعملة الأجنبية.

6- المساهمة في محاربة البطالة، يعتبر القطاع الفلاحي من بين أكثر القطاعات قدرة على اجتذاب القوة العاملة خصوصا في البلدان النامية.

7- تطوير الصناعات الغذائية، إن مثل هذه النشاطات تجعل للقطاع الفلاحي علاقة بباقي القطاعات حيث يؤدي تنمية هذا القطاع إلى التأثير المباشر على التنمية الاقتصادية .

---

* - FAO منظمة الأغذية و الزراعة "Food and Agriculture Organization" من بين أهم الأهداف الإستراتيجية للمنظمة (الإسهام في استئصال الجوع و انعدام الأمن الغذائي و سوء التغذية – زيادة و تحسين توفير المنافع و الخدمات من الزراعة و الغابات و مصايد الأسماك بطريقة مستدامة- الحد من الفقر في الأرياف- العمل على توفير نظم زراعية أكثر شمولا و كفاءة غلى الصعيد المحلي الوطني و الدولي- مساعدة الدول و الحكومات الفقير من اجل الصمود في وجه الأزمات الغذائية.....) تم تأسيسها سنة 1943 من قبل 44 حكومة في مدينة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، سنة 1945 أول دورة للمنظمة في كندا حيث تم اعتمادها كأحد وكالات الأمم المتحدة، سنة 1951 تم نقل المقر من واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية إلى روما بايطاليا، سنة 1974 مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للأغذية الذي انعقد في روما يوصي بتبني التعهد الدولي بشأن الأمن الغذائي العالمي، سنة 1981 الاحتفال بيوم الأغذية العالمي لأول مرة 16 أكتوبر من قبل 150 بلد، سنة 1994 إطلاق برنامج خاص للأمن الغذائي (SPFS) الذي يستهدف البلدان ذات الدخل المنخفض و العجز الغذائي، سنة 2002 قمة الأغذية العالمية وبعد خمس سنوات من الانعقاد يتم إعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بخفض الجوع إلى النصف بحلول عام 2015. http://www.fao.org/about/ar أخر اطلاع يوم 2013/09/26.

[1] Roger, D.N. politique de développement agricoles, Concepts et expériences, FAO Rome, 2005, P 09.

الأهداف الاجتماعية: من بين اهم الاهداف الاجتماعية يمكن ذكر ما يلي[1]:

1- تنمية الأرياف و تحسين الظروف المعيشية من خلال الرفع من معدلات الرفاهية داخل هذه المناطق و لا يمكن أن يتحقق هذا إلا بعد تحسين الأوضاع الصحية و التعليمية و الخدماتيه لسكان الأرياف.

2- رفع دخل الفلاحين من اجل استدامة النشاط الفلاحي و تثبيت الأسر الفلاحية في الأرياف للحد من ظاهرة الهجرة اتجاه المناطق الحضرية .

3- دعم فكرة البحث و التكوين في المجال الفلاحي مع فتح فروع جديدة للتعليم العالي الفلاحي من اجل تقوية المؤهلات الفكرية لدى الفلاحين و إدخال مفهوم الاحترافية داخل النشاط الفلاحي.

4- محاربة الفقر و الجوع، من خلال المساهمة في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الذي يرمي إلى تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون الجوع بمقدار النصف بحلول عام 2015.

الأهداف البيئية: اما الاهداف البيئية فهي كما يلي[2]:

1- المحافظة على استدامة التنمية في ظروف ستشهد مزيدا من الضغط على الموارد الطبيعية من أراضي و غابات و مصادر للمياه و ثروة سمكية و التي تمثل احد أهم العناصر الأساسية للتنمية .

2- تشجيع و دعم مشاريع التشجير الغابي من اجل حماية الأراضي من ظاهرة التصحر و التعرية و الانجراف و بناء ثروة غابية ذات عوائد اقتصادية و بيئية متعددة.

3- استصلاح اكبر قدر ممكن من الأراضي بهدف الرفع من حجم المساحة المزروعة و الأراضي المروية و حمايتها من التقلبات المناخية .

4- الحفاظ على الثروة الحيوانية، حيث يعتبر الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي سواء من حيث مساهمته في الإنتاج المحلي الفلاحي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للأفراد من المنتجات الحيوانية "اللحوم – الحليب- البيض- العسل.....الخ ".

5- الحفاظ على الموارد المائية من خلال استحداث طرق الري - بناء السدود - الاهتمام بفكرة تحلية مياه البحار– حماية المياه الجوية و اعتبارها من بين ثروات الأجيال المستقبلية.

3-1-1 العوامل المؤثرة على إنتاج القطاع الفلاحي:

لقد تطرق Mazoyer M.(1974) في كتابه تحت عنوان 10000 سنة من التنمية الفلاحية إلى تسليط الضوء على منطق التطور و التمايز الذي عرفه القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة الطويلة، و توصل الى

[1] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم،2011، ص 04.
[2] غربي فوزية، مرجع سابق، ص 171.

وجود العديد من الطرق و الوسائل (العوامل) الفلاحية التي تختلف باختلاف الزمان و المكان، حيث تمكننا من تغيير منهج و طريقة إنتاجية هذا القطاع مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع الظروف البيئية و النظم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، كل هذا يسمح بطريقة أو بأخرى بظهور عدد كبير من أنظمة الفلاحة التي نعيشها حاليا[1] و من بين هذه العوامل يمكننا أن نذكر ما يلي:[2]

الأرض:

هي أهم عنصر يرتكز عليه إنتاج القطاع الفلاحي، إذ لا يمكننا الحديث عن تنمية هذا القطاع دون أن نذكر دور و أهمية و أوضاع هذا العنصر، فلأرض هي من بين العوامل المحدودة طبيعيا قد تكون قابلة للزيادة عن طريق العملية الاستصلاحية و تحويلها من أراضي بور إلى أراضي قابلة لإنتاج و هذا باستخدام العديد من التقنيات الحديثة كما أنها في المقابل قابلة للنقصان بفعل عوامل طبيعية و بشرية أهمها الانحراف – التصحر – الملوحة – التعرية و غيرها، حيث من المتوقع و حسب تقريب منظمة الأغذية و الزراعة أن الحجم المتاح من الأراضي الزراعية معرض الإنخفاض خلال السنوات المقبلة، فخلال الثلاثين سنة المقبلة سوف تحتاج البلدان النامية إلى 120 مليون هكتار إضافية لزراعة المحاصيل أي بزيادة إجمالية نسبتها 12.5%، من اجل تغطية متطلبات الأجيال المستقبلية.

من بين الأسباب التي تدفعتنا إلى التطرق لمثل هذه المواضيع هي الدراسة التي اجراها .Roudart L حيث وضع التسائل التالي: هل من الممكن اعتبار الأراضي الفلاحية من بين الموارد الناذرة على المستوى العالمي و من اجل الإجابة على هذا التساؤل تم الاعتماد على المعطيات التالية: إن ثلث مساحة الأراضي الفلاحية تغطيها الغابات و الثلث الاخر صالح للزراعة حيث 40% منها فقط مزروعة، و في نفس السياق قام كل من .Roudart L. et Mazoyer M انطلاقا من عمل (IIASA) بتقديم ثلاث سيناريوهات محتملة حول التنمية في القطاع الفلاحي إلى غاية سنة 2050:[3]

1 – عدم الاقتراب من الغابات أو التعدي على الأراضي الفلاحية الغير مناسبة أي التي تقدم أداء اقل من 20% و في مثل هذه الأحوال فإن المساحة المزروعة سوف تنمو بشكل يقدر بـ70% في نهاية المدة.

2 – العمل على استصلاح الأراضي عن طريق دعم فكرة التوسع في الأنشطة الفلاحية للأراضي الغير مناسبة دون التأثير في الغابات .

[1] Marcel, M. Quels défis pour l'agriculture mondialisée?, Centre d'études prospectives et d'informations internationales, Centre d'analyse stratégique, Les dossiers de la mondialisation, Dossier n° 14, 2009, P04.

[2] Dufumier, M . Agriculture comparée et développement agricole, Revue Tiers Monde, n° 191,2007, P 65 .

[3] Marcel, M . op.cit, 2009, P04.

3 – يتضمن هذا السيناريو زراعة ربع الأراضي التي تغطيها حاليا الغابات من ما يضاعف مساحة الأراضي الفلاحية إلى 2.6 مرة حيث تتضاعف هذه المساحة ب 6 مرات في أمريكا الجنوبية، 5 مرات في إفريقيا و بنسب اقل في أسيا و أوروبا .

المياه:

يعتبر الري عنصر أساسي و مهم لضمان استمرارية و استقرارية الإنتاج الغذائي العالمي، حيث تقدر نسبة الأراضي المروية سوى بخمس المساحة الزراعية الإجمالية في البلدان النامية و لكنها تنتج خمسي المحاصيل و قرابة ثلاثة أخماس من إنتاج الحبوب، و نظرا للأهمية هذا العنصر تعمل العديد من الحكومات خصوصا في الدول النامية إلى رفع حجم الأراضي المروية إذ يتوقع أن تتسع مساحتها من 202 مليون هكتار سنة 2000 إلى 242 مليون هكتار سنة 2030، مع العلم انه و حسب إحصائيات FAO أن هناك ما يكفي من الأراضي القابلة للري في البلدان النامية من اجل تلبية الاحتياجات المستقبلية حيث يقدر حجمها ب404 مليون هكتار لم يستخدم إلا نصفها، رغم هذا يعتبر عنصر المياه من بين أهم المشاكل و العوائق التي تواجه تنمية القطاع الفلاحي سواء من حيث نذرته أو من حيث سوء استخدامه[1].

القوة العاملة :

إن عملية التنمية الاقتصادية لا تتكامل إلا من خلال تحقيق الاستخدام الكامل لليد العاملة بالاعتماد على سياسة مكافحة البطالة، و من اجل هذا تقوم الحكومات بتقوية القطاع الفلاحي على أساس أن جل سكان الدول النامية يقطنون في المناطق الريفية و يشتغلون في الفلاحة.

حسب أخر إحصائيات البنك الدولي و بعدما كانت نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي تقدر بـ 75% سنة 1997 اصبحت اليوم حوالي 45% من مجموع اليد العاملة، حيث تختلف هذه النسبة باختلاف المناطق، تصل إلى 50% في الصين و 60% في الهند و 65% في إفريقيا جنوب الصحراء، اما فيما يخص الدول المتقدمة فهي تقدر بـ 20% منها 3% منها فقط في الولايات المتحدة الامريكية[2]. و لقد أدى انخفاض أسعار المنتجات الفلاحية و سوء تسيير هذا القطاع مع عدم الاهتمام به إلى انخفاض إنتاجيته و بالتالي تراجع الإيرادات الفلاحية و التي تترجم على ارض الواقع بانخفاض في عوائد الفلاحين مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية في الأرياف و ما دفع الفلاحين إلى الهجرة نحو قطاعات أخرى أكثر إنتاجية[3].

[1] Marcel, M. ibid, p 04.

[2] Huffman, W. E. Human capital: education and agriculture, Handbook of Agricultural Economics, Volume A1, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 07,2001, P 372.

[3] البنك الدولي، مرجع سابق، ص 04.

الاستثمار الفلاحي :

نظرا لتعرض القطاع الفلاحي إلى عدد متتالي من الأزمات، مثل أزمة أسعار الأغذية الأخيرة بالإضافة إلى القلق المتزايد من حجم التغير المناخي، أجمعت الحكومات و المنظمات في قمة ريو 2012 [*] على انه من اجل تحقيق الارتباط بين أهداف التنمية الفلاحية و خصوصا هدف القضاء على الجوع و استدامة التنمية، يجب توفير زيادات ملموسة في الاستثمار الفلاحي و إن كان الأهم من ذالك هو الحاجة إلى تحسين نوعيته، كما ان فكرة هذا الاستثمار ليست وليدة الوقت الحالي و إنما نشأت منذ بداية الاهتمام بالتنمية الفلاحية و كانت أولى التقارير الرسمية الصادرة عن هذا الموضوع تقرير 1947 الصادر عن منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة حيث زاد الاهتمام بهذا العنصر منذ تلك الفترة حتى بلغ إجمالي الاستثمار المتراكم من قبل الفلاحين على المستوى العالمي حسب عملية قياسية أجريت على قيمة رأس المال السهمي في الفلاحة [**] و المقدرة بحوالي 5 تريليون دولار أمريكي إذ ازدادت بنسبة 20% عن تلك المسجلة سنة 1990 هذا يمثل ما يقارب 26% من إجمالي الثروة لدي البلدان النامية (باستثناء البلدان النفطية) [1].

الزراعة كمحرك للنمو و مكافح للفقر:

يمكن للقطاع الفلاحي أن يكون المصدر الأساسي للنمو بالنسبة للبلدان التي اقتصادها قائم على الفلاحة إذ لا يتم هذا إلا من خلال توفير مجموعة من العوامل أهمها: الاستثمار في هذا القطاع مع فتح المجال أمام صغار الفلاحين من خلال تحسين أوضاعهم و منحهم فرصة المساهمة في عملية الانتاج، جعل زراعة الحيازات الصغيرة أكثر قدرة على المنافسة، حماية أسواق المنتجات الفلاحية بغية تجنب تقلبات الأسعار .

لقد تم تقديم العديد من الدراسات حول دور الفلاحة في تحقيق النمو الاقتصادي و محاربة الفقر من قبل مجموعة من الباحثين، فقد قام كل من (Ravallion M.) و (Datt G.) بدراسة تحليلية للأسرة الهندية بين سنة (1951- 1991) استنتج من خلالها أن نمو القطاع الفلاحي له تأثير على فقراء المدن و الأرياف بينما يؤدي النمو الراجع إلى باقي القطاعات على تحسين أوضاع فقراء المدن دون التأثير على فقراء الأرياف، و في نفس السياق قام Houck (1986) بإثبات أن نمو القطاع الفلاحي له اثر اكبر من النمو الذي يشهده باقي القطاعات على رفع من قيمة الدخل الإجمالي لدى الدول النامية حيث توصل من خلال هذه الدراسة إلى إثبات انه بزيادة 10% من الإنتاج الفلاحي ستقابلها زيادة بنسبة 9.2% إلى 10.5% من نصيب

---

[*] قمة ريو أو قمة الأرض هي قمة نظمتها الأمم المتحدة بريو دي جانيرو بالبرازيل من أجل البيئة والتقدم. وكان ذلك من يوم 03 جوان حتى 14 جوان .1992 شارك في المؤتمر 172 حكومة، منها 108 وحوالي 2400 ممثل لمنظمات غير حكومية .

[**] رأس المال السهمي الزراعي : هو عبارة عن القيمة الكلية لما يتحصل عليه المنتج من مجموعة محددة من الأصول الثابتة و التي تكون أصلا من أصول حقيقية و معنوية تستخدم بصورة متكررة أو بصورة مستمرة في عملية الإنتاج خلال فترة تقدر بعام أو أكثر, و تشمل الأصول المادية "الأراضي – الثروة الحيوانية – الآلات و المعدات - محاصيل المزارع – الأشجار – حظائر الحيوانات ....."

[1] منظمة الأغذية و الزراعة ، 2012، مرجع سابق، ص 11.

الفرد الواحد من إجمالي الناتج الداخلي الخام في حين أن زيادة و بنفس النسبة (10%) من الإنتاج الصناعي ستقابلها زيادة بـ 1.5% إلى 2.6% في نصيب الفرد الواحد من إجمالي الناتج الداخلي الخام[1].

نفس النتائج توصل إليها Hwa (1988) من خلال دراسة تحليلية لمجموعة من الدول حول مدى تأثير نمو القطاع الفلاحي و الصادرات على النمو الاقتصادي و كانت النتائج المتوصل إليها تأكد أن للنمو الفلاحي اثر اكبر على النمو الاقتصادي مقابل الصادرات[2]، و من الملاحظ أن هناك إختلاف حول مساهمة الفلاحة في عملية التنمية من بلد إلى آخر و عليه تم تقسيم الدول طبقا لمدى مساهمة الفلاحة في تحقيق النمو الاقتصادي و تقليص الفقر و كذالك باستعمال مجموعة من المعايير منها حصة الفلاحة من إجمالي النمو خلال خمسة عشر سنة الماضية و باتخاذ خط الفقر عند مستوى 2 دولار في اليوم و عليه تم التوصل إلى ثلاثة تقسيمات و هي:

- البلدان القائم اقتصادها على الفلاحة و هي تلك الدول التي تعتمد على القطاع الفلاحي في رفع معدلات النمو الاقتصادي و في الغالب هذه الدول يتم تصنيفها ضمن الدول النامية أو الفقيرة حيث تساهم الفلاحة في حدود 32% من إجمالي الناتج المحلي ففي ظروف مثل هذه يتحمل هذا القطاع ما يفوق 70% من حجم السكان الفقراء و الذي يحدد إنفاقهم اقل من 2 دولار يوميا[3].

- البلدان التي اقتصادها في مرحلة التحويل من خلال برنامج التكيف، حيث استطاعت الفلاحة التأقلم مع هذه الاوضاع الاقتصادية الجديدة اسرع من باقي القطاعات، إذ انتشرت فكرة التحول من اقتصاد تلعب فيه الفلاحة دورا مهما إلى اقتصاد قائم على فكرة التصنيع لدى العديد من الدول، كما ساهم القطاع الفلاحي بنسبة 7% من إجمالي الناتج المحلي لدى هذه الدول ولكن لم تتمكن بعد السياسات المنتهجة في مكافحة الفقر بالمناطق الريفية فلقد بلغ تحمل هذا القطاع حوالي 82% من مجموع الفقراء[4].

- البلدان التي اقتصادها قائم على نشاط المناطق الحضرية و هي تلك الدول التي يساهم النشاط الفلاحي بنسبة منخفضة اقل من 5% من إجمالي الناتج المحلي حيث ترتكز إنتاجيتها على القطاع الصناعي و الخدماتي، غير أن الفلاحة تلعب دورا غير مباشر في عملية النمو إذ تشكل الصناعات الفلاحية و صناعة المواد الغذائية ثلث إجمالي الناتج المحلي، أما فيما يخص نسبة الفقراء فقد شوهد أن 55% منهم يعيشون داخل المناطق الريفية[5].

[1] Roger, D.N. op. cit. P 04.

[2] Roger , D.N. ibid, P 05.

[3] البنك الدولي،مرجع سابق، ص 21.

[4] Roger, D.N . op. cit. P 07.

[5] البنك الدولي، مرجع سابق، ص 22.

يمكننا الربط بين النمو الاقتصادي و نمو انتاج القطاع الفلاحي من خلال تقييم اداء و مصاد هذا الاخير، حيث اجمع العديد من الباحثون أن أهم عوامل نمو القطاع الفلاحي تكون بسبب الزيادة في المدخلات او الزيادة في الكفاءاة او تحسين في التكنولوجيا المستخدمة، وقد ساهمت كل هذه العوامل في الرفع من مكونات اجمالي عوامل الانتاج(TFP) المستخدمة خلال كل مراحل الانتاج[1].

2-1 مشاكل و معوقات القطاع الفلاحي :

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أكثر القطاعات تعرضا للمشاكل و المعوقات و هذا نظرا لاعتماده على عوامل لا يمكن التحكم فيها أهمها الأرض و المناخ هذا من جهة و من جهة أخرى الضعف و التخلف و قلة التكوين و الإهمال الذي يتعرض إليه هذا القطاع في غالبية الدول ولاسيما الدول النامية حيث ان إنخفاض مردودية الأراضي الزراعية راجع إلى الاستغلال المفرط أو الغير كافي أو باستعمال برامج و طرق فلاحيه غير مناسبة يمكنها أن تأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على قدرة هذا القطاع و استدامة عطائه، و تعتبر المعوقات الطبيعية من ابرز المشاكل التي تواجه التنمية في القطاع الفلاحي بالإضافة إلى المشاكل البشرية و الاقتصادية[2].

1-2-1 المشاكل و المعوقات الطبيعية:

تعتبر الأرض و المناخ من بين أهم العناصر التي يمكنها أن تؤثر على إنتاجية القطاع الفلاحي كما أنهما عنصرين يصعب التحكم فيهما لهذا يجب علينا تفادي النتائج السلبية الناتجة عن التغيرات المفاجئة في هذين العنصرين و من بين أهم هذه المشاكل ما يلي[3]:

1 – انخفاض مساحة الأراضي الزراعية و عدم قدرتها على تقديم إنتاج حسب الطلب (كما و نوعا)، إذ تعتبر مظاهر التجريف و التعرية و التصحر من بين أهم العوامل التي يجب مقاومتها و التخفيف من أضرارها.

2 – انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح، حيث يؤدي سوء استخدام المياه و ارتفاع مستوى المياه الجوفية عن سطح الأرض إلى ارتفاع مستوى الأملاح في التربة هذا بسبب الاعتماد على الأساليب التقليدية في الري و تدهور نظم الصرف.

[1] Keijiro, O. and Kaliappa, K. Technology Issues in Developing Countries' Agriculture, Handbook of Agriculture in developing countries, 2008, P 20.

[2] Hoschini, G. and Hennessy, D.A. Uncertainty, risk aversion, and risk management for agricultural producer, Handbook of Agricultural Economics, Volume A1, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 02 , 2001, P 89.

[3] FAO, L'eau, l'agriculture et l'alimentation, 2004,P 25.

3 – سوء استصلاح الأراضي الزراعية، إن هذه العملية هي ناتجة عن سياسة تنتهجها الدولة بغية توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من خلال حفر الآبار و بناء السدود و خفض درجة ملوحة التربة و شق الطرق نحو المناطق النائية و حماية الأراضي من الانجراف و التصحر.

4 – عدم قدرة الأراضي الزراعية على الإنتاج بسبب سياسة التكثيف الزراعي التي يتم إتباعها من قبل بعض الفلاحين في حالة قلة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة و عدم القدرة على الاستصلاح، من ما قد يؤدي إلى إضعاف الأراضي الزراعية وانخفاض إنتاجها خصوصا في حالة عدم كفاية الأسمدة التعويضية.

5 – محدودية الموارد المائية المتاحة و سوء استغلالها، إن ندرة المياه يعتبر خطرا لا يمكن تجاهله يهدد حاضر و مستقبل القطاع الفلاحي إذ يتأثر عنصر المياه بعدة عوامل تؤدي إلى خلق هذا المشكل، منها ما هو طبيعي ناتج عن تغير في المناخ إذ يمكن أن يؤدي نقص في الأمطار إلى انتشار الجفاف و التصحر و انخفاض مخزون السدود و زيادة استهلاك المياه الجوفية، في حين يؤدي التساقط الكثيف للأمطار في فترة و جيزة إلى الفيضانات و انجراف التربة و إتلاف المحاصيل الزراعية، و منها ما هو بشري ناتج عن سوء تسير هذا العنصر المهم من خلال استعمال وسائل قديمة و عدم بناء السدود، وتجاهل فكرة تجميع مياه الأمطار عبر بحيرات اصطناعية تساعد على توجيه هذه المياه إلى عملية الري بدلا من توجهها عبر الأودية إلى البحار.

1-2-2 المشاكل و المعوقات البشرية:

مثلما تم ذكره سابقا، إن المشاكل الطبيعية هي مفاجئة لا يمكن للإنسان أن يوقفها لكنه يعمل على تجنب أثارها السلبية و الاستفادة من امتيازاتها الايجابية، لكن ماذا يمكننا القول في حالة ما إذا كان الإنسان هو نفسه سببا في مجموعة من المشاكل تشكل عائقا في تنمية و نمو هذا القطاع أهمها:

1 – الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضارية، حيث يعتبر التطور التقني و الاقتصادي الناتج عن ارتفاع معدلات التصنيع من بين أهم عوامل هذا المشكل بالإضافة إلى انتشار الفقر و البطالة و ضعف إنتاج القطاع الفلاحي و تدهور الأوضاع الاجتماعية من صحة و تعليم داخل المناطق الريفية[1].

2 – التوسع العمراني و الصناعي، قد تؤدي هيمنة القطاع الصناعي على القطاع الفلاحي الناتجة عن إتباع الدولة سياسة تصنيعية إلى إهمال هذا الأخير، ومن نتائج هذه السياسة انخفاض إنتاج هذا القطاع و تراجع مساحة الأراضي الزراعية، دون أن ننسى هجرة اليد العاملة من الفلاحة إلى الصناعة بسبب أفضلية هذا الأخير[2].

[1] Taylor, J. E. and Martin, P. L. Human capital: migration and rural population change, Handbook of Agricultural Economics, Volume A1, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 09, 2001, P 459.

[2] غربي فوزية، مرجع سابق، ص 285.

3 – مشكل نقص التكوين و البحث الفلاحي : إن عملية تكوين و تدريب الفلاحين أمر ضروري و مهم الغاية منه هو تبني نماذج و طرق فلاحيه حديثة بهدف تخفيض التكلفة و زيادة الإنتاج كما و نوعا، و يتم هذا من خلال تأسيس مؤسسات إرشاد و تكوين الفلاحي بالإضافة إلى مراكز للبحوث[1].

3-2-1 المشاكل الاقتصادية :

تعد المعوقات الاقتصادية من بين أهم المشاكل التي تواجه تنمية الفلاحة نظرا لتنوعها فمنها ما هو خاص بسوء التنظيم و منها ما هو مرتبط بتقلبات الأسعار و تذبذب في الأسواق أهم هذه المشاكل:

– سوء التنظيم في الاقتصاد الفلاحي : من خلال دراسة العلاقة التي تجمع بين حجم الغذاء و عدد السكان في العالم تبين انه يمكن توفير الغذاء إلى كل الأفراد مثلا منذ سنة 1970 تضاعف إنتاج القمح ثلاثة مرات في الوقت الذي عدد السكان تضاعف بمرتين، كما أن الإنتاجية الفلاحية قد حققت معدل نمو 3% في سنوات 1960 و تراجعت إلى 2% خلال فترة 1990 هذه الزيادة في النمو ترجع إلى تحسين المردود و الاهتمام بالقطاع الغابي[2].

كل هذا يدعونا إلى تأكيد فكرة قدرة الأرض على تغذية أغلبية الأفراد لكن حوالي 15% من حجم السكان لا يمكنهم المشاركة في العملية الإنتاجية أو الوصول إلى الغذاء، كما قد تؤدي عدم المساواة في توقع الخبرات و الإمكانيات إلى ظهور اختلال في إنتاجية هذا القطاع إذ أن اغلب الفلاحين في العالم و البالغ عددهم أكثر من مليارين فلاح يستعملون وسائل بعيدة كل البعد عن الحداثة على عكس باقي المناطق المتطورة و على رأسهم بلدان OCDE الذين يستعملون نظم فلاحية حديثة مع مراعاة عصرنة هذا القطاع[3].

– إخفاقات في وظائف القطاع التجاري: إن قواعد التجارة الدولية فيما للمنتجات الفلاحية تشكل عقبة أمام تنفيذ استراتيجيات حقيقية وطنية أو إقليمية يمكنها أن تحقق الأمن الغذائي خصوصا في الدول الأقل نموا (PMA) حيث أن الاستقلالية في التصميم و في تنفيذ الاستراتيجيات تقلص إلى حد كبير من التناقضات مثلما أكده Rodrick (2004) "إن استقلالية اتخاذ القرارات تلعب دور مهم في تقوية و تطوير التنمية و ما ينتج عنها من توسيع نشاط التجارة المحلية و العالمية "[4].

إن الحاجة إلى وضع قواعد متعددة الأطراف لصالح البلدان الأقل إنتاج من اجل مواجهة الآثار السلبية الناتجة عن عملية التحرير التجارية، حيث تنص هذه القواعد على مجموعة من البنود تم تأكيدها في

[1] Huffman, W. E. op.cit . P 337.

[2] Marcel, M . Inégalités agricoles dans le monde Libéralisation et pauvreté paysanne, conférence du Dakar Agricole le 04 et 05 février 2005, P04 .

[3] Marcel, M. Ibid, P05 .

[4] Dany, R. How to makc the Trade régime Works for développement, Harvard univarsity, 2004, P 06.

إعلان الدوحة الوزاري 2001 الذي فتح المجال للحديث عن مشاكل التنمية و الاعتراف بضعف هذه الدول و الحاجة إلى الدعم من اجل التغلب على هذه المشاكل، غير انها واجهة نوعين من الاخفاقات[1]:

- عدم استقرار الأسعار : لقد تم تفكيك آليات استقرار أسعار المنتجات الفلاحية حيث لم تنجح كل الجهود الرامية إلى السيطرة على الأسعار، و بقيت هذه الأخيرة مرهونة بتحكم حركة الأسواق و في هذا السياق قدم Alfred M. (1992) دراسة استنتج من خلالها أن حماية من 3 إلى 4% من الأفراد النشطين في الدول المتقدمة ضد عدم استقرار الأسعار الرئيسية أمر يستحق العناء في حين يعارض استخدام أدوات مماثلة من اجل حماية 70 إلى 80% من السكان في البلدان النامية [2].

إن استقرار أسعار السلع يتم قبل التكيف الهيكلي* إذ تهيمن هذه هي السياسة على القطاع الفلاحي، حيث يجب على مجلس التسويق** و صناديق الاستقرار*** كبح تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، ضمان سعر الإنتاج، استقرار المداخل.

- الوصول إلى الأسواق : إن عواقب المواجهة في الأسواق العالمية للمنتجات الفلاحية و ما ينجم من عدم التكافؤ هي عواقب سلبية، إذ يتعذر و صول غالبية البلدان الأقل نموا إلى الاكتفاء الغذائي، في مقابل ذلك يعتمدون على الاستيراد الصافي دون القدرة على التصدير، على عكس أسواق الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي التي تعتمد و بصفة رئيسية على دعم الصادرات من خلال انتهاج سياسة السوق العالمية في حين تم تشجيع الدول النامية من قبل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي على تبني سياسة التكيف الهيكلي عند اتخاذ قرارات توجيه الإنتاج نحو الاسواق العالمية، إن هذه السياسات تتطلب من البلدان انتهاج عمليات التحرير و التي تمنعهم من استخدام بعض المرونة في OMC، هذه الازدواجية في المعاملة الدولية تجر الدول النامية على وضع تدابير غالبا ما تتفاداها الدول المتقدمة، و مما يضاعف من تفاقم هذا المشكل هو عدم استقرار تلك الاسواق حيث يرجع ذلك الى تاثير التقلبات المفاجئة

[1] Dany, R . Ibid, P 07.

[2] Alfred, M. Commidities in crisis: the commidity crisis of the 1980 sand the policital economy of international commodity policies, oxford clarendon,1992, P 32.

* التكيف الهيكلي: قد تم تبني هذه السياسة من قبل صندوق النقد الدولي و هي بشكل عام عبارة عن مواقف و قرارات حاسمة فيما يتعلق بمستقبل الشركات المملوكة للدولة حيث تعتمد هذه السياسات على مجموعة من المبادئ أبرزها " استقلالية المؤسسات العمومية – التحرير التجاري"

** مجلس التسويق: هي عبارة عن هيئة عمومية تقوم بجميع النشاطات التجارية بالنيابة على الفلاح و باختصار ينحصر مهام هذه المجالس بشراء على صغار الفلاحين منتجاتهم هذا ما يجعلهم يحتكرون على تسويق المنتجات الفلاحية و التحكم في أسعارها و كان أول مجلس لتسويق سنة 1920.

*** صناديق الاستقرار: تعمل إلى جانب مجالس التسويق كان دور هذه الصناديق هو ضمان سعر الشراء فقط أي أنها لا تتدخل في العمليات الشرائية إلى غاية سنة 1970 بدأت هذه الصناديق تقوم بأعمالها و على حسابها الخاص دون شراء المنتجات أي أنها تقوم بضمان الأسعار للفلاحين و بعد إتمام عملية البيع و في حالة كان سعر البيع اكبر من سعر الشراء تتحصل صناديق الاستقرار على الفرق و في الحالة العكسية تتحمل هذا الفرق.

في الطقس و مرونة السعر بالاضافة الى امكانية تعرض غالبية المنتجات الفلاحية للإتلاف السريع اثناء التخزين او النقل[1].

3-1 علاقة القطاع الفلاحي بالقطاع الصناعي

إن العلاقة التاريخية التي تربط القطاع الفلاحي بباقي القطاعات تتمحور في دور كل واحد من هذه القطاعات داخل التنمية الاقتصادية حيث تعتبر الفلاحة الميزة التي تتصف بها المرحلة الأولى من التنمية بينما يأتي بعد ذلك باقي القطاعات على غرار الصناعة و الخدمات كمؤشرات هامة تتصف بها المرحلة الثانية، انطلاقا من هذا ساد التصور أن الطريقة المناسبة لبلوغ معدلات النمو هي دراسة كيفية التحول التدريجي من القطاع الفلاحي إلى باقي القطاعات مع تحميل القطاع الفلاحي تكلفة تمويل المرحلة الأولى من هذا التحويل غير أن هذا التصور قد تغير بمرور الوقت و أعيد تقيم دور الفلاحة في عملية التنمية و مدى مساهمتها في تطوير و دفع عجلة تنمية باقي القطاعات سواء من حيث مساهمتها في التصنيع و دورها في خلق جو تنافسي أدى إلى الاستقرار الاقتصادي، أو من خلال توفير قاعدة مالية و بشرية قادرة على تمويل القطاعات المختلفة بالموارد المالية الناتجة عن مرد ودية عملياتها الإنتاجية أو بالموارد البشرية من خلال هجرة اليد العاملة، كل هذا التحول كان نتيجة اهتمام هذا القطاع بتنمية مفهوم الصناعة الزراعية و استخدام التكنولوجية و دراسة الأسواق و الاهتمام بأفضلية المستهلكين (سلوك المستهلك).[2]

1-3-1 التأثير المتبادل بين القطاعين:

خلال فترة منتصف القرن العشرين بدء الاهتمام بدراسة العلاقة التي تجمع بين هذين القطاعين وعلى الخصوص بعد الغموض الذي واجه الاقتصاديون في تلك الفترة فيما يخص إعطاء مفهوم للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث كانت اقتصاديات اغلب الدول المتقدمة تعتمد على الإنتاج الصناعي في الوقت الذي كانت اقتصاديات الدول المتخلفة مبنية على الإنتاج الفلاحي، انطلاقا من هذا تم ربط التنمية الاقتصادية بتنمية القطاع الصناعي و مدي تسارع نموه مما جعل العديد من الدول النامية التوجه نحو المنتجات المصنعة من اجل دعم مجهودها التنموي، هذا ما أدى إلى إهمال القطاع الفلاحي لاسيما من حيث الدعم المادي و البشري و بقيت الفلاحة قائمة على استخدام الوسائل الإنتاجية الأولية التقليدية مما أدى إلى زيادة نقص الإنتاج الفلاحي[3]. و في هذا المجال يرى الاقتصادي (Bettelhem C.) إن الحد الأقصى للنمو السنوي الذي يمكن أن يصل إليه القطاع الفلاحي خلال فترة إنتاجية مقدرة بعشر

[1] Goodhue, R.E. and Rausser, G.C. Production and marketing, Handbook of Agricultural Economics, Volume 1, Edited by Gardner, B.L. and ROUSSER, C. Chapter 21, 2001, P 1183.

[2] -www.fao.org/docre/003/w5800a7g.hem (08/09/2013).

[3] غربي فوزية، مرجع سابق، ص 40.

سنوات يمكن أن تنحصر ما بين(3 إلى 4%) في حين أن نمو القطاع الصناعي في نفس الفترة قد يصل من (12 إلى 15%) و ارجع الباحثين سبب هذا الاختلاف إلى كون أن القطاع الفلاحي يتصف بالجمود و كذالك كثرة الصعوبات المرتبطة بتحديثه و كثرة المخاطر الذي يواجهها (تقلبات مناخية – الجفاف – التصحر.....) مما يجعل الاستثمارات الموجهة له غير فعالة، و قد اعتمد أصحاب هذا الاتجاه على مجموعة من الأسباب أهمها[1]:

- يعد التوازن بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي أمر ضروري من اجل الوصول إلى التنمية الاقتصادية و بما انه من المتعارف عليه أن نمو القطاع الصناعي اكبر من نمو القطاع الفلاحي فإنه من الضروري التوجه إلى القطاع الأكثر مردودية، لأنه و حسب طوماس مالتوس فان عدد السكان إذا لم يضبط فإنه يتزايد بمتتالية هندسية كل ربع قرن في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف و في نفس المدة إلى متتالية حسابية.

- يعتبر القطاع الصناعي من بين أهم القطاعات في اجتذاب اليد العاملة، فحسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2012 أن هذا القطاع يضمن الشغل لحوالي 45% من اليد العاملة في فرنسا و 42% في البرازيل مقابل 3% للقطاع الفلاحي في فرنسا و 17% في البرازيل.

- إن مدى مساهمت إنتاج القطاع الصناعي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي تفوق و بأضعاف ما يقدمه القطاع الفلاحي.

غير أن هناك اتجاه آخر يدعم فكرة ضرورة إعطاء الأهمية لهذا القطاع و تصنيفه في مقدمة القطاعات الإنتاجية و خصوصا في الدول النامية و الدول التي تمتاز بإمكانيات جغرافيا و طبيعية تساعدها على تطوير الإنتاج الفلاحي على غرار كل من دول أمريكا الجنوبية مثل البرازيل و التي قدرت نسبة الأراضي الزراعية فيها حوالي 30% من مجموع الأراضي و أن نسبة القطاع الفلاحي من الصادرات قدرت بـ 35% و من الواردات قدرت بـ 5% كما أنها تستوعب ما يفوق 17% من اليد العاملة، و دول شمال إفريقيا مثل المغرب التي تخصص أكثر من 65% من أراضيها للفلاحة و تقدر الصادرات الفلاحية ب 20% من مجموع الصادرات أما الواردات تقدر ب 12% في حين يمتص هذا القطاع حوالي 39% من مجموع اليد العاملة، كل هذا يدفعنا إلى إعادة النظر لدور هذا القطاع و ما يمكن أن يقدمه للتنمية الاقتصادية إذا ما تم الاهتمام به أكثر[2].

[1] Charles, B. L'harmonisation du secteur agricole et du secteur industriel, 1963, P 34.

[2] http://www.albankaldawli.org/ (2013/11/10) .

و من بين ابرز النقاط التي ركز عليها أصحاب هذا الفكر ما يلي[1]:

- يمكن لإنتاج القطاع الفلاحي تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بل أكثر من ذالك يمكنه أن يعطينا فائض غذائي حيث يكون حجم الإنتاج الفلاحي أكبر من حجم الاستهلاك السكاني و يتم استخدام العائد من تصدير هذا الفائض في استيراد البضائع و الآلات يعجز إنتاجها وطنيا و بهذا يكون القطاع الفلاحي داعم لباقي القطاعات و مصدر لتمويل عملية التنمية الاقتصادية[2].

- إن تنمية القطاع الفلاحي قد تؤدي إلى امتصاص جزء كبير من البطالة و تكوينها و من ثم تحويلهم إلى قطاعات أخرى، كما يمكن استخدام هذه الطاقة البشرية في الرفع من الإنتاجية الفلاحية من خلال زيادة الدورات الفلاحية للأرض الزراعية الواحدة أي استغلال تلك الأرض استغلال تام و ليس موسمي.

- إن القطاع الفلاحي و على غرار القطاع الصناعي يمتاز بقصر دورته الإنتاجية حيث لهذه الميزة العديد من الايجابيات يمكن ذكرها:

- ✓ سهولة الحصول على القروض الفلاحية باعتبار أنها قروض موسمية قصيرة الأجل لا تحتاج إلى ضمانات.
- ✓ يمكن للفلاح الواحد انجاز أكثر من دورة إنتاجية في السنة الواحدة و هذا باستعمال نفس الاستثمارات من أراضي و تجهيزات و معدات على عكس القطاع الصناعي.

1-3-2 أثر التصنيع على الإنتاج الفلاحي:

يعتبر الدور الذي لعبه القطاع الفلاحي في تمويل عملية التصنيع خلال فترة من فترات شهد فيها القطاع الصناعي عجز كبير لدرجة و صوله لحد عدم القدرة على توفير التمويل الذاتي، انطلاقا من هذه المرحلة بدأ الاختلال بين هذين القطاعين غير أن درجة هذا الاختلال تختلف من بلد إلى أخر ففي الوقت الذي كانت فيه شدة هذا الاختلال منخفضة في الدول الرأس مالية التي تتميز بالأسواق الحرة شهدت باقي الدول ذات نظام اقتصادي مخطط صعوبة في التوفيق بين هذين القطاعين[3].

إن تحقيق الاستقرار داخل القطاع الفلاحي و الذي يمكن تسميته القطاع الأولي يكمن أولا في تحقيق استقرار القوة العاملة و عدم هجرتها إلى باقي القطاعات و ثانيا من خلال الحفاظ على نسبة مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي و يحدث هذا من خلال تحقيق مجموعة من العوامل أهمها: (المناخ المناسب – مساحة الأراضي الصالحة للزراعة أو لتربية الحيوانات – درجة استخدام التكنولوجيا – توفير

[1] Charles, B. op.cit. P 36.

[2] الأشرم محمود، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2007 ،ص 41.

[3] Patriee, R. L'impact de l'industrialisation sure la production agricole et le développement rural, Mondes en développement, N°3, 2010, P 154.

بيئة اجتماعية مناسبة لسكان المناطق الريفية ..الخ) و في ظل تحقيق مثل هذه الظروف يصبح القطاع الفلاحي ينافس القطاع الصناعي في دوره و مدى مشاركته في عملية التقدم الاقتصادي و الاجتماعي[1].

إن تطوير العلاقة بين القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي له أثار ليس فقط على كفاءة استخدام الموارد المختلفة و لكن أيضا على المكونات الأساسية لنوعية الحياة على سبيل المثال حجم الدخل، حجم و هيكل الاستهلاك الغذائي و الغير الغذائي للفرد، مستوى الخدمات الصحية و التعليمية مع تكلفة هذه الخدمات، نوعية البيئة و درجة التلوث ...الخ[2].

يعتبر الدخل واحد من بين العناصر الأساسية التي يمكن من خلالها تقيم نوعية الحياة حيث و باستعمال هذا الأخير يمكننا معرفة مدى قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم من السلع و الخدمات الاستهلاكية، انطلاقا من هذا يمكننا دراسة الفرق بين القطاع الفلاحي و الصناعي على أساس مدى مساهمة كل قطاع في تحقيق الدخل المناسب و الملائم للسكان من اجل هذا يتم الاعتماد على فرضيتين و هما[3]:

الفرضية الأولى: أن تكون القوى العاملة الريفية تساوي القوى العاملة في القطاع الفلاحي، و نفس الشيء بالنسبة للمناطق الحضارية، معناه يتم توظيف جميع سكان الأرياف في القطاع الفلاحي و سكان المدن في القطاعات الغير فلاحيه انطلاقا من هذه الفرضية يمكننا مقاومة مشكلة هجرة اليد العاملة من قطاع إلى أخر، و من مميزاتها أن يقوم كل قطاع بتوفير العمل إلى السكان المحلين و هكذا يمكن تحقيق التوازن بين اليد العاملة و عدد السكان و لكن هل يمكن تحقيق هذا التوازن مع مردود كل قطاع ؟

الفرضية الثانية : هو افتراض المساواة بين حجم السكان النشطين مع مجموع السكان الكلي في كل من المناطق الريفية و الحضارية، ففي حالة ما إذا كانت نتيجة هذه المساواة ايجابية بعد دراسة الفرق بين حجم السكان في المناطق الريفية على الحجم الكلي للسكان مع حجم السكان النشطين في الفلاحة على الحجم الكلي للسكان النشطين، يمثل لنا هذه النتيجة عدد اليد العاملة من المناطق الريفية و التي تشتغل في القطاع الصناعي أو الخدماتي و العكس بالعكس.

[1] بويبي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر و مشاكله المالية، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 2004، ص 21.

[2] Lucian- Liviv, A . Industry – Agriculture relationship and economic development MPRA, paper N°20660, 2010, P44.

[3] عاكف الزغبي، مبادئ التسويق الزراعي، دون دار النشر، الطبعة الأول الأردن، 2006، ص 65.

2- السياسات الفلاحية و دورها في تنمية القطاع الفلاحي

إن السياسات الفلاحية تتواجد جنبا إلى جنب مع السياسات العامة و سياسة الشركات التي تؤثر على إنتاج و نشر الابتكار بما في ذالك تقوية المعاملات التجارية الخارجية دون أن ننسى الاهتمام بالمصطلحات الفلاحية الجديدة على غرار كل من الصناعات الزراعية و الزراعة البيئية و غيرها، كما أن لهذه السياسات تأثير على قدرة و رغبة الفلاحين في الاستثمار من اجل تحديث نظم الإنتاج و التسويق لدى المنتجات الفلاحية، بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف المميزة و التي تنصب اغلبها في رفع مستويات الدعم و استقرار الدخل و زيادة الإنتاجية و القدرة التنافسية، ضمان إنتاج و عرض الغذاء بالكمية الكافية و النوعية المطلوبة (السليمة و الصحية) و في الوقت و المكان المناسبين، تعزيز الاستدامة البيئية و الاجتماعية للفلاحة دون أن ننسى مدى اهتمام هذه السياسات بمجال البحث و الإرشاد و تطوير البنية التحتية لهذا القطاع.[1]

2-1 مفهوم و أنواع السياسات الفلاحية :

يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم المعقدة حيث اختلف تعريفه من بلد إلى أخر و من فترة زمنية إلى أخرى و يرجع السبب في ذالك إلى مجموعة من العوامل أهمها (اختلاف أداء القطاع الفلاحي- اختلاف أهداف و وسائل السياسات الفلاحية المتبعة.....) [2]ومن بين أهم هذه التعارف[3]:

- السياسات الفلاحية هي مجموعة الإجراءات و التشريعات و القوانين التي تنتهجها الدولة وفق مخططات او اصلاحات، و هي تتمثل في الوقت ذاته أسلوب إدارة الدولة لهذا القطاع في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها خطط فلاحية يكون من وراء تحقيقها السعي الى بلوغ تنمية القطاع الفلاحي.

- للسياسات الفلاحية هدفين مهمين تسعى الدولة من خلالهما إلى الحفاظ على التوازن الغذائي إذ يهتم الهدف الأول إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي و هذا من خلال إعطاء الأولوية لمفهوم الأمن الغذائي أما الهدف الثاني هو الرفع من الإنتاج الفلاحي و تعظيم أرباح هذا القطاع و ما ينجم عنها من تحسين المستوى المعيشي للأفراد في المناطق الريفية، و تعتبر السياسات الفلاحية مجموعة من القوانين و التشريعات تنتهجها الدولة وفق مخطط تنموي تسعى من خلاله إلى تسيير القطاع الفلاحي.

[1] OCDE, Politiques agricole et innovatio, 2013, P 50.

[2] صالح العصفور، السياسات الزراعية، مجلة جسر التنمية، العدد 21، 2003، ص 04.

[3] غربي فوزية، مرجع سابق، ص 74.

2-1-1 أنواع السياسات الفلاحية :

هناك عدت أسباب أدت إلى اختلاف السياسات الفلاحية و هذا حسب مجموعة من الظروف منها ظروف اقتصادية (الأزمات المالية، القوة الصناعية، القدرة على الاستثمار و التمويل ..) و ظروف اجتماعية (عادات و تقاليد المناطق الريفية، سلوك المستهلك المحلي ...) و ظروف طبيعية (الموارد الطبيعية من أراضي و مياه، الكوارث الطبيعية مثل الجفاف و الانجراف...)، كل هذه العوامل و غيرها تؤدي إلى ظهور العديد من السياسات الفلاحية، إذ يعمل كل نوع على مواجهة مشكلة معينة أو محاولة الوصول إلى أهداف محددة، غير انه مهما اختلفت هذه السياسات فيما بينها يمكننا أن نجمعها في المجالات التالية " سياسة الأسعار، التسويق، التمويل " بالإضافة إلى أنواع أخرى، وقد أجمع الاقتصاديون على ضرورة التنسيق و التكامل بين كل هذه السياسات حيث لا يمكننا بناء قاعدة فلاحية متكاملة من خلال التركيز على نوع معين و إهمال الباقي. من بين أهم هذه السياسات ما يلي [1]:

- السياسة السعرية:

هي عبارة عن مجموعة من القواعد و القوانين التي تتحكم في حركة الأسعار خلال المرحلة الإنتاجية و الاستهلاكية دون أن ننسى مدى تأثيرها على الأسواق و على القدرة الشرائية للمستهلك، و عليه يمكن أن نقول أن هذه السياسة قادرة على أن تمس اغلب المحاور المحددة للأمن الغذائي و مستوى الاكتفاء الذاتي و بالتالي متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية .

إن السياسات السعرية تمتاز عن غيرها من السياسات الفلاحية من حيث اختلاف و تنوع الوسائل و الأدوات المستخدمة و من ثم تنوع مهامها و أهدافها حيث يتم إتباعها من اجل التأثير على القدرات الشرائية للمستهلكين و إعادة توزيع الأرباح، وبصفة عامة يمكننا ترجمة أهم أهدافها كما يلي[2]:

- تحسين الظروف المعيشية للأفراد داخل المناطق الريفية و المساهمة في تنظيم هجرة اليد العاملة من و إلى القطاع الفلاحي.
- العدالة في توزيع الدخل الوطني بين الأفراد داخل الوسط الريفي من جهة و بين القطاع الفلاحي و باقي القطاعات من جهة ثانية.
- تحقيق الترابط و التكامل بين الفلاحة و باقي النشاطات الاقتصادية.
- المساهمة في إنعاش حركة وحجم الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية.

[1] غربي فوزية، مرجع سابق، ص 84.

[2] Roger, D.N. op.cit. P111.

حتى تتمكن السياسة السعرية من تحقيق الأهداف المذكورة يجب عليها الاعتماد على مجموعة من الخطوات و الوسائل المنتهجة و فق خطط تنموية حيث تختلف هذه الوسائل من بلد إلى أخر و فق الإمكانيات المادية و المالية و البشرية المتوفرة لديها و من بين أهم هذه الإجراءات ما يلي:

- ثبات الأسعار مع ضمان حد أدنى لها، و هذا بهدف التوازن بين قدرة المستهلك على اقتناء حاجياته الغذائية من جهة و ضمان حصول الفلاح على دخل كافي من جهة ثانية، و من اجل تطبيق هذه السياسات تعمل الدولة على شراء فائض الكميات المعروضة من قبل الفلاح في الأسواق و التي يعجز عن بيعها عند السعر المحدد من قبل الدولة غير أن هذه السياسة تواجه بعض النقائص في هذا المجال أهمها عدم تطبيقها على المنتجات الغير قابلة للتخزين[1].

- تتصاحب هذه السياسات مع سياسات دعم القطاع الفلاحي بغية الرفع من حجم الإنتاج و تحسين من نوعيتها و لا يتحقق هذا إلا بعد أن يتم تشجيع الاستثمار الفلاحي و تنمية الموارد البشرية داخل هذا القطاع، حيث يتم مواجهة انخفاض الأسعار الناتجة عن ارتفاع في حجم الإنتاج الفلاحي من خلال توجيه الفائض (حجم الإنتاج الإضافي الذي يؤدي إلى خفض في الأسعار) إلى الأسواق العالمية بدلا من أن تتحمل الدولة أعباء تكاليف التخزين و في هذا الإطار تقوم الدول المتقدمة بتقسيم الفائض في الإنتاج بين إعادة بيعه إلى الفلاحين بأسعار منخفضة من اجل استهلاكها في شكل أعلاف و إما تقديمه كدعم غذائي للعالم الثالث أو توجيهه مثلما تم ذكره سابقا إلى الأسواق العالمية[2].

- السياسات التسويقية :

تعتبر أسواق المنتجات الفلاحية من أكثر الأسواق عرضة للتغير و التذبذب و عدم الاستقرار و هذا نظرا لطبيعة المنتجات الفلاحية من جهة و لمحدودية إمكانيات التخزين من جهة أخرى بالإضافة إلى قلت حجم و عدد الأسواق و تدني فعاليتها، هذا و رغم أهمية التسويق الفلاحي إلا أن اغلب الدول و التكتلات الإقليمية كانت تعتبر السياسات التسويقية عنصرا ثانويا يقل أهمية عن السياسات السعرية و الإنتاجية حيث تم انتهاج هذا المفهوم انطلاقا من منطق أن التحكم في الأسعار و في حجم الإنتاج يودي إلى توازن الأسواق بشكل تلقائي كما أن سيطرة الدولة على الأسعار تمكنها من الحفاظ على القدرة الاستهلاكية بالنسبة للمنتج و على توازن الدخل بالنسبة للفلاح و عليه تحقيق التكافؤ عند كليهما[3].

[1] عيسى محمد الغزالي، السياسات الزراعية، مجلة قضيا التنمية في الأقطار العربية، العدد 21 ، 2003، ص 09.
[2] غربي فوزية، مرجع سابق، ص 85.
[3] عيسى محمد الغزالي، مرجع سابق ،ص 14.

ومن اجل مواجهة هذا الاشكال ظهرت اسواق العقود الاجلة و هي عبارة عن بورصة منظمة اهمها بورصة Chicago Board of Trade (CBOT) و التي كان نشاطها في تجارة القطن، انتشرة هذه الاسواق في الربع الثالث من القرن التاسع عشر من اجل التغلب على مخاطر تقلبات اسعار الاسواق الفلاحية و سلوك المضاربين في تلك الاسواق[1].

غير أن هذه النظرة قد تغيرت من خلال الإصلاحات التي اتبعتها العديد من الدول و المنظمات و خصوصا منذ بداية الألفية حيث بدأ التركيز على ضرورة دراسة الأسواق و تنظيمها و توسيعها و أن غياب سياسات تسويقية معتمدة يؤدي إلى تدني مستويات التنمية الريفية و عليه اتبعت هذه السياسة مجموعة من الأهداف أهمها:[2]

- ضمان و صول المنتجات الفلاحية إلى المستهلكين في الوقت و المكان المناسبين على اعتبار أن هذه المنتجات حساسة و سريعة الإتلاف.
- المساهمة في الرفع من نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي من خلال تحقيق التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك و تسهيل القدرة على الوصول إلى هذه المنتجات.
- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية و هذا عن طريق المزج بين السياسة السعرية الفلاحية و السياسة التسويقية حيث تمكن كليهما كل من المستهلك و الفلاح إلى شراء و بيع المنتجات الفلاحية بالأسعار المناسبة (المدعمة) و في المكان المناسب.

إن وجود سياسة تسويقية حديثة و متطورة من شأنها أن تساعد في دقة و سرعة و ملائمة تصريف المنتجات الفلاحية مع خفض في تكاليف هذه العملية هذا ما يؤدي إلى ارتفاع المردودية و خلق الحافز لزيادة الإنتاج و رفع الإنتاجية غير أن تطبيق هذه السياسات يستلزم وجود هياكل تسويقية ذات فعالية إذ أنها لا يمكن أن تتوفر إلا في محيط اقتصادي يمتاز بشدة المنافسة و أن يكون للقطاع الخاص دورا مهما في مخطط التنمية الريفية [3].

- السياسات التمويلية :

للتمويل الفلاحي دور بالغ الأهمية خصوصا بعد الأزمات التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث اتجهت العديد من الدول إلى اتخاذ سياسات تنموية و اجتماعية من اجل مواجهة المشاكل الناجمة عن أثار مخلفات الحروب منها: الفقر، البطالة و انخفاض معدلات التنمية في كل القطاعات و على الخصوص

[1] Williams, J. C. Commodity Futures and Options, Handbook of Agricultural economics volume 18, editors Gardner, B.L. and ROUSSER, C.Chapter 13, 2001, P 748.

[2] غربي فوزية، مرجع سابق، ص 89.

[3] صلاح العصفور، مرجع سابق، ص14.

القطاع الفلاحي، باعتباره أهم قطاع يمكن أن يساهم في استمرار إمداد الغذاء للسكان، هذا ما دفع الدول و المنظمات الدولية إلى التسارع في تبني سياسة تمويلية للقطاع الفلاحي تجمع بين مساهمة المؤسسات المالية في شكل قروض مختلفة باختلاف المدة و معدلات الفائدة و مساهمة الحكومات في شكل دعم بمختلف أنواعه (المباشر و الغير مباشر) من اجل المساهمة في زيادة الإنتاج و توفير العمالة و رفع مستوى الدخل مع تحسين القدرة الشرائية للأسر الفلاحية[1].

غير أن عملية منح القروض مهما كان حجمها لا يمكنها أن تساهم في تحقيق النتائج المرجوة دون وجود خطط تنموية موجهة و دون تناسق بين مختلف الأطراف "المصالح الفلاحية، المؤسسات البنكية، الدولة " من خلال دراسة قيمة و مدة التمويل و كذلك طبيعة هذا التمويل حتى تتأكد انه ما يتم منحه من أموال مهما كانت طبيعتها (قروض بنكية أو دعم) سيؤدي حتما إلى تحقيق النتائج المرجوة.

غالبا ما يتم استخدام هذه السياسات كمبرر للتدخل الحكومي في تسيير القطاع الفلاحي بحجة البحث عن الاستقرار و حماية القطاع من مختلف المخاطر و التقلبات التي من الممكن ان يواجهها، وفي هذا الايطار عمل الكثير من الاقتصادين على دراسة المفاضلة بين مخاطر سياسة حرية الاسواق و مخاطر سياسة التدخل الحكومي، حيث يرى البعض ان سياسة الاستقرار الناتجة من حماية الدولة للقطاع تولد لنا ثبات في الاسعار غير انا هذا الثبات يكون على المدى القصير حيث يزول بمجرد تخفيض من حجم التدخل، في حين تعمل بعض السياسات الداعية الى التوجه نحو استقلالية الاسواق الفلاحية على استقرار بعض المتغيرات الاخرى مثل اجمالي صافي الايرادات الفلاحية و الذي يكون هدفا اكثر اهمية لتحقيق التوازن و الاستقرار في نفس الوقت[2].

بالإضافة إلى كل هذه السياسات يوجد هناك أنواع أخرى لا تقل أهمية على ما تم ذكره سابقا حيث تعد سياسة البحث العلمي و التكنولوجي أمرا ضروريا و حاسما من اجل ضمان الاستدامة طويلة الأجل للفلاحة و الحفاظ على الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى دراسة دور الدولة في وضع إجراءات تساعد الفلاح على التكيف مع التغيرات المناخية و أثارها على الإنتاج الفلاحي، وكذلك دور الفلاح في الحفاظ على البيئة و يتم كل هذا من خلال تبني سياسة فلاحية بيئية مثل تلك التي تعتمد على تحسين إدارة المراعي و حماية التربة و استعادة الأراضي المتدهورة من خلال برنامج استصلاح الأراضي و التشجير و مكافحة الفيضانات و الجفاف مع الحفاظ على التنوع البيولوجي هذا ما يجب على السياسات المستقبلية الاهتمام به[3].

---

[1] صلاح العصفور، مرجع سابق، ص 06.

[2] Alston, J. M. and James, J. S. The incidence of agricultural policy, Handbook of Agricultural Economics, Volume 2, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 33, 2001, P 1727.

[3] OCDE, 2013,op.cit. P 51.

2-1-2 أهداف السياسات الفلاحية:

إن أهم هدف لهذه السياسات هو دعم و مساندة التنمية الاقتصادية، حيث يتم تقسيمها إلى أهداف مباشرة وغير مباشرة الموضحة في الشكل (01-01).

الأهداف المباشرة :تعمل كل السياسات الفلاحية باختلاف أنواعها و مبادئها إلى تحقيق ثلاث أهداف :

- تحقيق توازن الأسعار الفلاحية الحقيقية : من اجل الوصول إلى هذا التوازن يجب أولا العمل على التوافق بين السياسات السعرية و السياسات التجارية التسويقية و قد ساعد هذا التوازن في تشجيع الاستثمار الفلاحي من جهة و الرفع من القدرات الشرائية داخل الأوساط الفلاحية من جهة ثانية.
- تنمية الإنتاج الفلاحي : يتم تحقيق هذا الهدف عبر التنسيق بين كافة السياسات و البرامج الفلاحية منها السياسات السعرية و التسويقية و كذالك الهيكلية التي تتضمن تسيير الموارد بمختلف أنواعها المادية و المالية و البشرية و تطويرها عبر الاهتمام بتكنولوجيا الحديثة و قد يساهم هذا الهدف في رفع مستوى الدخل و التشغيل داخل المناطق الريفية بالإضافة إلى المساهمة في عملية التصدير.
- الرفع من حجم الصادرات الفلاحية : إن الهدف من أي عملية إنتاجية مهما كان نوعها هو المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي و توجيه الفائض إلى الأسواق الخارجية بغية إنعاش التجارة الخارجية من جهة وجلب العملة الصعبة من جهة ثانية هذا ما تسعى إليه السياسات الفلاحية .

الأهداف الغير مباشرة: هذه الأهداف تهتم بمساهمة الفلاحة في تحقيق الاحتياجات الغذائية و غيرها من الاحتياجات المادية الأساسية بما في ذلك تحسين دخل الأسر الفلاحية، وعليه تم تحديد ثلاث أهداف غير مباشرة للسياسات الفلاحية و هي[1]:

- تلبية الاحتياجات الغذائية و احتياجات أخرى مادية داخل المناطق الريفية و الحضارية، وهذا من خلال تطبيق برنامج مساعدات غذائية يتم انتهاجها وفق سياسة فلاحية مناسبة.
- المساهمة في الرفع من إنتاجية القطاعات الأخرى (الصناعية – الخدماتيه) من ما يؤدي إلى تغير في مستوى الدخل و حجم التشغيل داخل هذه القطاعات و يتم هذا من خلال تنمية العلاقات و تحقيق الترابط و التكامل بين الزراعة و باقي القطاعات الاقتصادية.
- تحسين القدرة الشرائية للعائلات الريفية و هذا من خلال العمل على توفير مناصب شغل و جلب اليد العاملة إلى القطاع الفلاحي دون أن ننسى ضرورة تطبيق سياسة سعريه ملائمة.

[1] Roger, D.N .op.cit. P 26.

الشكل (01-01) التسلسل الهرمي لأهداف السياسات الفلاحية

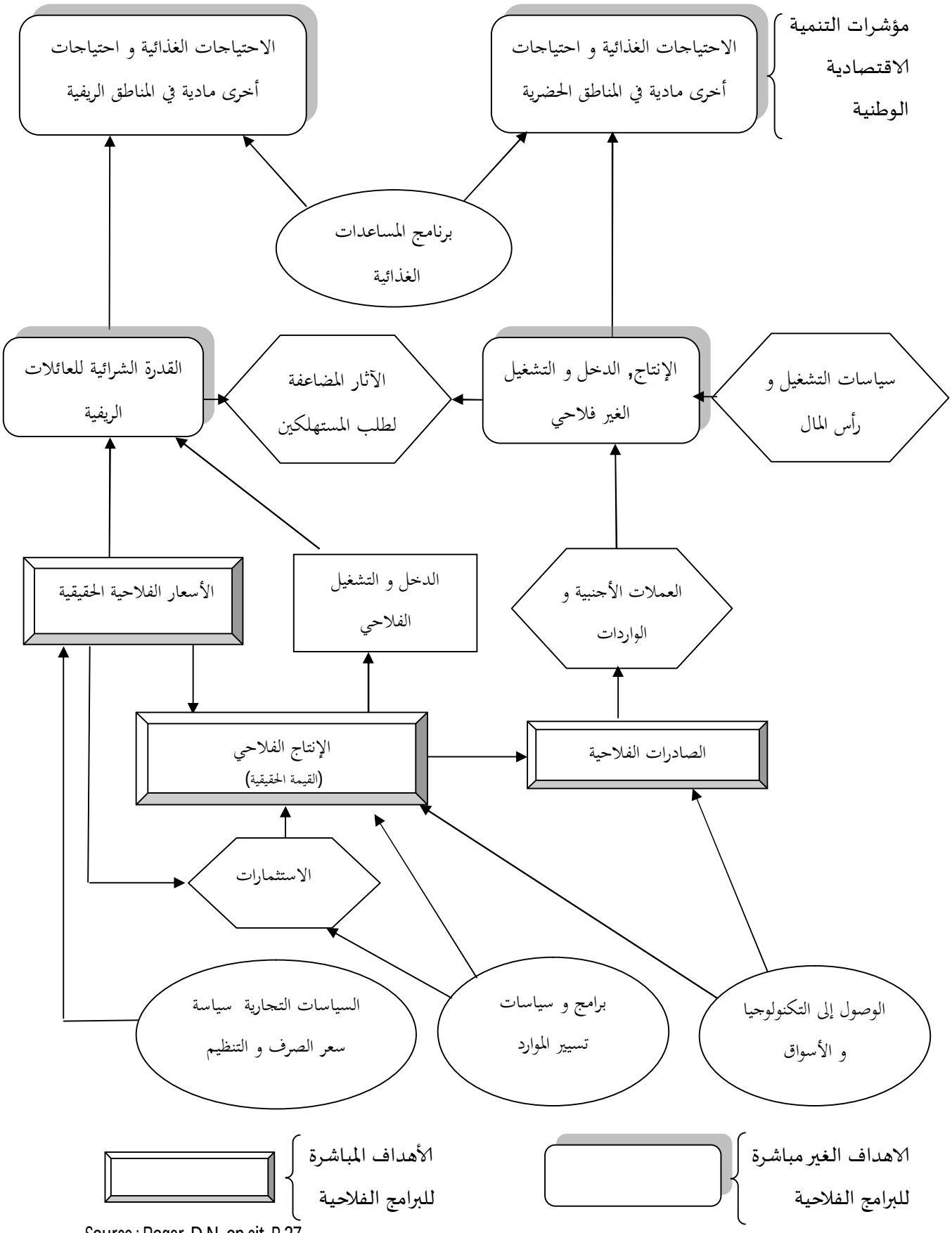

Source : Roger, D.N .op.cit. P 27.

2-2 السياسات الفلاحية لدى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE):

تأسست منظمة التعاون و التنمية في باريس يوم 14 ديسمبر 1960 و دخلت حيز التنفيذ يوم 30 سبتمبر 1961حيث أجمعت 18 دولة أوروبية * بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية و كندا من اجل تكوين منظمة من اكبر أهدافها هو العمل على رفع و تقوية التنمية العالمية، أما اليوم يبلغ عدد الدول المشاركة 34 دولة ** تختلف فيما بينها من حيث الموقع حيث تتواجد في جميع أنحاء العالم كما تختلف من حيث درجة تقدمها فمنها دول متقدمة مثل ألمانيا و فرنسا و منها دول ناشئة مثل المكسيك و تركيا كما تعمل المنظمة على التعامل مع قوى اقتصادية أخرى على غرار الصين و الهند و روسيا من اجل إنعاش التنمية داخل المناطق المحرومة مثل إفريقيا و أمريكا اللاتينية تحت شعار معا يمكننا أن نعمل تحت نفس الهدف هو بناء عالم أقوى اقتصاديا و اجتماعيا، إضافة إلى هذا اهتمت المنظمة بتحقيق ما يلي[1]:

- الرفع من معدلات النمو الاقتصادي المستديم و العمالة و تحسين المستوى المعيشي مع الحفاظ على الاستقرار المالي و بالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية العالمية .
- المساهمة في التوسع الاقتصادي السليم لكل المناطق.
- المساهمة في تنمية و تطوير و توسيع التجارة العالمية على أسس و مبادئ دولية متفق عليها.

يعتبر النشاط الفلاحي من بين اهم النشاطات الاقتصادية التي ساهمت في عملية التنمية داخل دول OCDEعلى الرغم من تراجع نسبة مشاركة الفلاحة في الدخل القومي و في حجم العمالة، خلال السنوات الأخيرة لا يزال هذا القطاع يلعب الدور القيادي في إدارة الموارد الطبيعية و الحفاظ على التوازن الغذائي والصناعي فحسب احصائيات 2005 شكلت الفلاحة ما قيمته 1.7% فقط من الناتج المحلي الإجمالي و 5.6% من العمالة على الرغم من انه يتم تخصيص 37% من مجموع الأراضي إلى نشاط الفلاحي[2]، و لو قمنا بإضافة أراضي الغابات ترتفع النسبة إلى 68% و لو قورنت هذه الاخيرة بإحصائيات 2014 نشاهد أن نسبة المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي أصبحت 1.2% .

* البلدان الأعضاء " ألمانيا- النمسا- بلجيكا- الدنمرك- اسبانيا- فرنسا- اليونان- ايرلندا- ايسلندا- ايطاليا- لوكسمبورغ- النرويج- هولندا-البرتغال- المملكة المتحدة- السويد- سويسرا- تركيا- كندا- الولايات المتحدة الأمريكية".

** لقد تعاقب انضمام الدول إلى المنظمة " اليابان 1962- فنلندا 1969- استراليا 1971- نيوزيلندا 1973- المكسيك 1996- جمهورية التشيك 1996- هنغاريا 1996- بولندا 1996- كوريا 1996- جمهورية سلوفيكيا 2000- التشيلي 2010- سلوفينيا 2010- إسرائيل 2010- استونيا 2010 .

[1] - www.ocde.org/k1 (14/04/2014)

[2] OCDE, Politique agricole et développement rural, 2010, P 13.

1-2-2 القطاع الفلاحي و دوره في التنمية داخل دول (OCDE) :

إن القطاع الفلاحي كغيره من القطاعات تلعب دورا هام فيما يخص عملية التنمية الاقتصادية داخل دول OCDE حيث أنها تحتل مكانة هامة في إدارة الموارد الطبيعية غير أن التغيرات الهيكلية داخل اقتصاديات دول المنظمة أدت إلى انخفاض نسبي في مساهمة هذا القطاع للدخل و مستوى التشغيل، حيث بلغت نسبة إنتاج هذا القطاع في سنة 2010 اقل من 5% للناتج الداخلي الخام في أغلبية بلدان OCDE و في نفس الوقت يوفر ما نسبته 10% من مجموع اليد العاملة الأوروبية كما أن نسبة الأراضي المخصصة للفلاحة حافظت على نفس النسبة المسجلة سنة 2005، وقد شهد معدل النمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نموا سنويا يقدر ب 2% في بعض المناطق الرئيسية من العالم، في مقابل هذا سجل هذا المعدل انخفاض لدي بعض دول OCDE خلال العشرية الأخيرة كما شهدت نفس الفترة نمو حجم الإنفاق العام على الاستثمار في مجال البحث و التطور و هذا عند أغلبية دول المنظمة قدرة ب 1% من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في المنطقة خلال 2012.

في السنوات الأخيرة اشتد تركيز دول OCDE على الاهتمام بالعلاقة التي تجمع بين السياسات الفلاحية و الإصلاح السياسي و رفاهية الأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفية حيث اعتبر أن درجة نجاح السياسات الفلاحية يتم قياسها انطلاقا من درجة تحقيق رفاهية الأفراد على اعتبار أن هذه السياسات تأثر على حياة الأفراد داخل الأوساط الريفية سواء كانوا مزارعون أو يمارسون نشاط أخر له علاقة بالنشاط الفلاحي .

إن الاهتمام المتزايد للسياسات الفلاحية فيما يخص كل من طبيعة و حجم استخدام الأراضي و كذالك الخدمات البيئية قد دفعت بدول OCDE إلى تبني العديد من الإصلاحات الهدف منها هو توجيه هذه السياسات الفلاحية نحو غاية تحقيق أهداف أكثر عمومية و شمولية بمعنى أنها لا تكتفي فقط بتحسين مستوى الإنتاجية و حجم الإيرادات الفلاحية و إنما أيضا تطبيق مجموعة واسعة من الإجراءات الرامية إلى ضمان استدامة النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي داخل الأوساط الريفية.[1]

وباستعمال لغة الأرقام فأن أسعار السلع الفلاحية بعدما شهدت تغيرات جذرية منذ سنة 2006 عرفت هذه الأسعار استقرار خلال فترات معينة تتخللها قفازات غير متوقعة يتسبب فيها من جهة أسعار بعض المنتجات مثل الطاقة و من جهة أخرى الظروف المالية و الاقتصادية، فقد تم تسجيل ارتفاع هذه الأسعار بنسبة 140% سنة 2008 و 160% سنة 2011 مقارنة بسنة 2005 تلتها بعد ذلك انخفاض بنسبة 2%

[1] OCDE, 2010, op.cit. P 17.

إلى 17% حسب اختلاف المنتجات، يرجع سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع الإنتاج الفلاحي من جهة و بروز نوع من الاستقرار الاقتصادي من جهة ثانية هذا ما يتم توضيحه عبر الشكل التالي الذي يبين حركة تغير أسعار المنتجات القاعدية للفترة الممتدة من سنة 2006 إلى 2012.

الشكل (01-02) اسعار المنتجات القاعدية

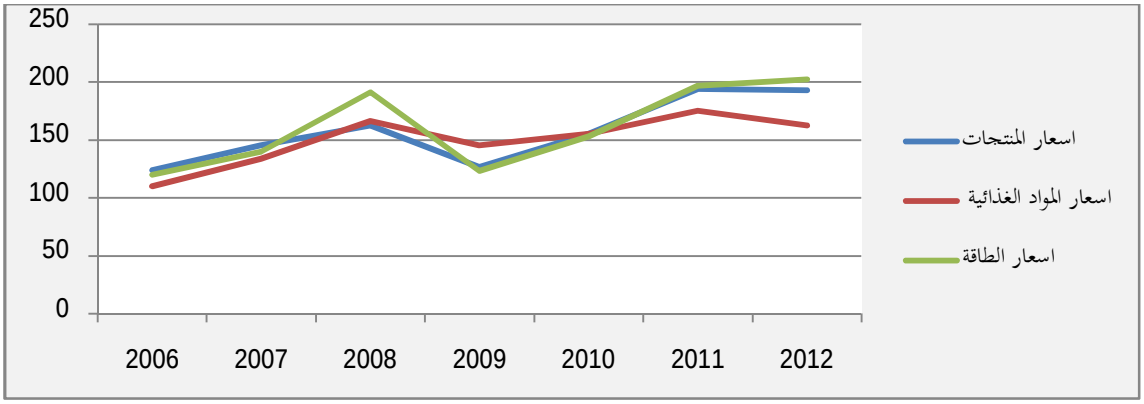

Source : Politiques agricoles :suivi et évaluation 2012 p25.

من خلال ملاحظة الشكل يتضح لنا إن حركة أسعار المنتجات الفلاحية و باقي المنتجات ترتبط بحركة أسعار المحروقات حيث شهدت فترة الثلاثي الأول و الثاني من سنة 2008 قفزة كبيرة في أسعار المحروقات صاحبتها حركة غير عادية لأسعار باقي المنتجات، نفس الحركة شاهدتها فترة 2011 و 2012، من المتوقع أن تتعرض الأسعار الحقيقية للمنتجات الفلاحية إلى ارتفاع نسبي هذا بسبب السياسات الوطنية المتبعة من جهة و زيادة الطلب على المنتجات الفلاحية و بالإضافة إلى زيادة الضغط على بعض المنتجات المحددة و زيادة تقلبات الأسواق من جهة ثانية دون أن ننسى عواقب إهمال الآثار الجانبية للعوامل الطبيعية و البشرية، كل هذا يدفع دول OCDE إلى تحسين مردودية السياسات الفلاحية المتبعة.[1]

نفس هذه الدراسات تم تقديمها في مجلة OCDE بالتعاون مع منظمة FAO تحت عنوان النظرة المستقبلية للفلاحة من منظورهما بين 2009 و 2018 اتضح من خلالها مدى دور و أهمية القطاع الفلاحي و إنتاجيته في تحقيق الاكتفاء الذاتي وهذا نظرا للطلب المتزايد على المنتجات الغذائية، و كذالك على ضرورة التغير و الإصلاح في السياسات الفلاحية بهدف التأقلم مع التغيرات في حركة الأسواق و تذبذب الأسعار و ضرورة الاستعداد من اجل مواجهة التغيرات المناخية مع الاعتماد على طرق إنتاجية متطورة و محافظة على البيئة من اجل تقديم منتجات سليمة و صحية تساعدنا على تحقيق مفهوم التنمية المستدامة[2].

[1] OCDE, Politiques agricoles, suivi et évaluation, 2012, P 17.

[2] OCDE, et FAO, Perspectives agricoles de OCDE et de FAO 2009-2018, 2009,P 40.

و أخيرا لا يمكننا أن نتجاهل دور الدولة في ترقية مكانة التنمية الريفية من خلال إبراز و تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن النشاط الفلاحي يحتل مجمل المناطق الريفية غير انه و نظرا للتحولات في الظروف الاقتصادية و الثقافات الاجتماعية أصبح مفهوم الفلاحية و الريف مستقلين عن بعضهما البعض حيث انه اقل من 10% من القوى العاملة الريفية يعملون في الفلاحة داخل دول OCDE في مقابل ذلك يعمل أكثر من 50% في قطاع الأغذية الزراعية داخل المناطق الحضارية، فإذا ما تم تحسين الظروف المعيشية داخل الأوساط الريفية و العمل على ترقية المجتمع الريفي، حماية البيئة الريفية، أكيد كل هذا سوف يحفز العمالة داخل المناطق الريفية غير أن هذه السياسة لا يمكن تحقيقها دون التدخل المباشر للدولة[1].

2-2-2 الإصلاح و التجديد في السياسات الفلاحية لدول OCDE:

تعمل العديد من دول OCDE على إدخال إصلاحات جديدة للسياسات الفلاحية هذا ما تم تأكيده ابتداء من قرارات مجلس وزراء دول الأعضاء المجتمعة سنة 2010، حيث نتج عن هذه الاجتماعات مجموعة من القرارات يتصدرها الاهتمام بدور الدعم الفلاحي الموجه إلى توازن الأسواق و مدى تأثيره على الدخل العام و الدخل الأسري بالإضافة إلى الاهتمام بتحسين الأداء البيئي مع تطور الطرق و الأساليب الإنتاجية بغية تحسين استخدام الموارد الطبيعية من أراضي و مياه وكذلك قدرة مواجهة المخاطر البيئية – تنمية الموارد البشرية من خلال الرفع من حجم الإنفاق على التموين و نقل التكنولوجيا و الاستثمار في مجال البحث الفلاحي، كل هذا سوف يساهم في تحقيق اهداف الألفية (الحد من الفقر و الجوع في العديد من المناطق عبر العالم).[2]

أهداف التجديد الفلاحي في دول OCDE: لقد اتضح في السنوات الأخيرة انه من الضروري تأقلم السياسات الفلاحية مع الاحتياجات المتغيرة و المتجددة للمجتمع الحديث حيث برزت ضرورة الإصلاح من خلال تبادل وجهات النظر بين مختلف الأطراف داخل دول مجلس التعاون و التنمية و كانت أهم قفزة حققتها الدول في هذا المجال كانت سنة 2002 من خلال نشرها تقرير تحت عنوان "أجندة الإصلاح"، لقد حظيت هذه الخطوة بتغطية واسعة لأنها كانت تدعو إلى التوجه نحو الأسواق مع تحرير التجارة و العمل على تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف الاقتصادية، كما اتضح من خلال هذه الأجندة أن الأهداف المعلنة من قبل السياسات الفلاحية تنقسم إلى فئتين وهما: إما أن تهتم هذه السياسات بالقضايا الاجتماعية من

[1] Frank van, T. Elaboration et mise en œuvre des politiques agricoles, document de travail de OCDE N°7, 2008, P 10.

[2] OCDE, 2012, op.cit. P 24.

خلال الإنصاف في تقسيم الإيرادات و هذا عبر برمجة سياسة العدالة في توزيع الدخل أو تسعى إلى تصحيح إخفاقات السوق من خلال مواجهة تذبذب و عدم استقرار الأسواق الفلاحية[1].

لقد اهتمت أجندة الإصلاح على معالجة في المقام الأول مشاكل فشل الأسواق قبل أن تتطرق إلى مشاكل إعادة توزيع الدخل من خلال الاعتماد على فكرة أن التدابير المتبعة من اجل تنظيم الأسواق لديها أثار أحيانا ايجابية و أحيانا سلبية على الدخل الفلاحي، و في هذا السياق اعتمدت دول OCDE عملية التنسيق بين السياسات الفلاحية و السياسات التجارية التي بدورها تلعب دورا مهما في تنفيذ المخططات و الأهداف الوطنية باستخدام وسائلها الخاصة و التي يمكن أن نذكر منها (خفض الحواجز الجمركية للمنتجات الفلاحية، تنمية و دعم الأسواق) كل هذا ينصب في صالح تحقيق الرفاهية للأفراد من خلال تحسين الرعاية الاجتماعية [2].

إن تاريخ السياسات يبين لنا أن تطورها يتوقف على نظرة المجتمع إلى القطاع الفلاحي، وقد انحصرت هذه النظرة منذ القدم في القدرة على إنتاج ما يكفي من الغذاء، بسعر معقول من اجل إطعام جميع الأفراد داخل مجتمع يتجه نحو التصنيع، و رغم هذا فقد تضمنت السياسات الزراعية لدول OCDE مجموعة من الأهداف معظمها لا يتغير بمرور الزمن و يمكننا أن نذكر منها ما يلي:[3]

أهداف الفلاحين : إن مستوى تقلب الدخل لدى الفلاحين يعد منذ زمن بعيد واحد من بين الاهتمامات الرئيسية للسياسات الفلاحية، فقد كانت أهم الطرق الكلاسيكية المتبعة من اجل مواجهة هذه الظاهرة هي دعم أسعار الأسواق، إذ يتم الحفاظ على مستوى عالي من الأسعار داخل الأسواق المحلية، فإذا ما قارنا قيمة الدعم المقدمة من قبل OCDE إلى الأسواق الفلاحية مع حجم التغير في دخل الفلاح نجد أن في كل 1 أورو (دعم) يستفيد الفلاح على 25 سنتا من اجل الرفع في دخله .

لقد أدت الآثار السلبية لدعم أسعار الأسواق تحول العديد من دول المنظمة إلى انتهاج تدابير متعددة ترمي كلها إلى الحد من قيمة الدعم بمختلف أنواعه خصوصا دعم الأسعار المباشرة، و مقابل ذلك تم إتباع سياسات أخرى سيتم ذكرها لاحقا أهمها سياسة المدفوعات المباشرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، برنامج PROCAMPO من قبل المكسيك و الإصلاحات المتتالية لـ PAC من قبل دول الاتحاد الأوروبي، غير أن اختلاف السياسات بين دول الأعضاء أدى إلى تشوه العلاقات الدولية و خصوصا المبادلات التجارية فيما بينها و هذا ما تم معالجته نسبيا في محادثات لأوروغواي و مفاوضات GAAT، ومن بين أهم أهدافها ما يلي:

[1] Chambers, R. G. Information, incentives, and the design of agricultural policies, Handbook of Agricultural Economics, Volume 2, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 34, 2001, P 1776.

[2] Frank van, T. op. cit. P 2.

[3] Frank van, T. ibid. P 8.

- العمل على رفع الدخل الفلاحي (رفع من قيمة دخل الأسر الفلاحية) إلى المستوى المطلوب.
- تحسين القدرة التنافسية داخل القطاع الفلاحي .
- الاهتمام أكثر في تنمية الموارد البشرية الفلاحية و تأهيلها.

أهداف المستهلكين : لقد انحصرت أهداف المستهلكين حول حجم و نوعية الإنتاج الفلاحي و مدى تطابقه مع السلامة الغذائية، و في هذا الجانب يمكننا تأكيد أن السياسات الفلاحية لدول OCDE قد نجحت في ضمان الإمدادات الغذائية الآمنة و الكافية لجميع الأفراد، غير انه و في نفس الفترة بلغ مستوى الحماية الاسمية 1.25 خلال فترة 2004-2006 و هذا يعني أن الأسعار المحلية كانت مرتفعة بنسبة 25% مقارنة بالأسعار الدولية من بين هذه الأهداف ما يلي:

- توفير غذاء صحي متكامل من حيث الكمية و النوعية و بأسعار مناسبة .
- ضمان السلامة الغذائية (سعرات حرارية كافية).
- العمل على تحقيق الأمن الغذائي لجميع المستهلكين داخل منظمة OCDE .

أهداف المجتمع : إن النشاط الفلاحي لا ينحصر فقط على تقديم منتجات غذائية بمختلف أنواعها إلى الأسواق المحلية و العالمية على الرغم من أن هذا يعتبر أساس نشاط هذا القطاع، إلا انه يوجد أهداف أخرى أهمها الحفاظ على الثقافات و العادات داخل القطاع الفلاحي مع حماية الغابات و الحيوانات البرية من خلال تكوين محميات طبيعية، ترقية الأوساط الريفية، الحفاظ على البيئة، حيث اخذ هذا الأخير حيزا واسعا في النقاشات التي جمعت أعضاء دول المنظمة بسبب تزايد الآثار السلبية للإنتاج الفلاحي على البيئة رغم انه في سنوات 2004-2007 و حسب إحصائيات OCDE لسنة 2007 قدرة نسبة الدعم الموجهة من اجل تطوير طرق الانتاج الفلاحي و المحافظة على البيئة حوالي 54% من مجموع الدعم، و يمكننا تلخيص هذه الأهداف كما يلي:[1]

- حماية البيئة الطبيعية و التنوع البيولوجي عبر الحافظ على المناظر الطبيعية و المناطق المحمية.
- تحسين الظروف المعيشية (التعليم- الصحة- مختلف المرافق العمومية) داخل المناطق الريفية.
- المساهمة في جعل التنمية داخل المناطق الريفية تنمية مستدامة (الحفاظ على الموارد الناذرة).

[1] Frank van, T. Ibid, P 9.

3-2-2 السياسات الفلاحية الحالية لدول OCDE :

لا يزال الاقتصاد العالمي بصفة عامة و دول الأعضاء في OCDE بصفة خاصة يعانون من نتائج الأزمات المالية و الاقتصادية المتعاقبة، فبعد أن سجل الاقتصاد نوعا من الانتعاش خصوصا خلال الربع الأخير من سنة 2012 شهدت سنة 2013 تراجع في مؤشرات التنمية الاقتصادية لدى أغلبية دول OCDE بما في ذالك دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية هذه الظروف كان لها عواقب و أثار على جميع القطاعات خصوصا القطاع الفلاحي نظرا لأهميته من جهة و لسرعة تأثره بالمتغيرات الاقتصادية من جهة ثانية، انطلاقا من هنا تعمل العديد من دول المنظمة على تغير و تجديد سياساتها الفلاحية حيث أن الهدف من و راء هذه التحولات هو تطبيق مجموعة واسعة من الإجراءات الرامية إلى ضمان استدامة الإنتاجية الفلاحية و من ورائها استدامة الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية[1].

وفي مقابل هذا عملت OCDE إلى تقوية العلاقة بين السياسات الفلاحية من جهة و التنمية الريفية من جهة ثانية من خلال تسليط الأضواء على مجموعة من الأهداف و التدابير المستقبلية، رغم هذا لا تزال السياسات الفلاحية المتبعة من قبل دول المنظمة قائمة على فكرة دراسة الدعم الموجه إلى الأسعار و الدخل على الرغم من انتشار سياسة التجديد التي بنيت أفكارها على أهمية الرفع من الإنتاجية تحت شرط استدامة هذه الإنتاجية، كما تشير التوقعات أن السياسات الفلاحية لدول OCDE تتجه نحو الابتعاد عن فكرة السياسات القطاعية و الاهتمام بسياسة التوجه الجغرافي [2].

لقد بدأ الحديث عن فكرة التجديد أو التحديث منذ سنة 2012 حيث اكتشفت البلدان الأعضاء أن السياسات المتبعة و منذ زمن طويل تتجه نحو خفض من مستوى الدعم و استعمال تدابير وقائية و في مقابل ذلك هناك اتجاه أخر يدعو إلى دعم أسعار السوق و تنمية التدابير المرتبطة بالإنتاج، حيث يعد هذا الأخير أفضل المناهج التي يجب إتباعها من اجل الوصول إلى الأهداف التي حددها وزراء الفلاحة في دول المنظمة سنة 2012 و هي تحسين الأمن الغذائي، تحفيز الاستثمار و الابتكار، تعزيز إدارة المخاطر التي تواجه القطاع الفلاحي، تحسين هيكل الحوافز المرتبطة بإستراتيجية الأداء البيئي و تخفيف مخاطر تغير المناخ .

شهد معدل نمو إنتاجية إجمالي عوامل الإنتاج PGF في القطاع الفلاحي 2% في السنة هذا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، غير أن هذا الاستقرار لم يتحقق في السنوات الأخيرة داخل دول OCDE التي شهدت معدلات إنتاج مرتفعة في بداية الفترة مرفقه بارتفاع الإنفاق العام في مجال الأبحاث و التطوير من اجل توسيع رقعة نمو هذا القطاع، غير انه و بمجرد خفض من قيم الإنفاق على البحث و التطوير إلى 1% من

[1] - OCDE, 2013, op.cit. P 23.

[2] - OCDE, 2010, op.cit. P 10.

مجموع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي و هي نسبة ضعيفة تم انتهاجها في ظروف اقتصادية و مالية معينة، هذا ما سعت دول المنظمة إلى تغيره من خلال سلسلة من الإصلاحات.

3-2 أهم السياسات الفلاحية في العالم :

لقد شهد العالم العديد من سياسات و برامج فلاحية و التي أجمعت كلها على أهمية الإصلاح و التغير و الاهتمام بالموارد الطبيعية و التنمية البشرية و الحفاظ على البيئة، كل هذا بغية الوصول إلى تنمية فلاحية مستدامة تقودنا إلى تحقيق الأمن الغذائي العالمي ولعل من بين أهم هذه السياسات ما يلي:

1-3-2 السياسات الفلاحية المشتركة PAC:

تم تأسيس PAC سنة 1957 خلال معاهدة روما و التي شملت كل من بلجيكا- فرنسا- ايطاليا- لوكسمبورغ- هولندا- و ألمانيا الغربية، حيث كان الهدف من وراء هذا المؤتمر هو إنشاء سياسة فلاحية مشتركة كتمهيد لتحقيق اتحاد جمركي موحد و إنشاء سوق مشتركة، و نصت هذه المعاهدة على خمسة أهداف " زيادة الإنتاجية الفلاحية – الرفع من المستوى المعيشي في المجتمع الريفي – تحقيق الاستقرار في الأسواق – ضمان سلامة المنتجات – ضمان أسعار مناسبة للمستهلكين"[1] تطورت بعد ذالك الأوضاع حيت تم سنة 1962 الاتفاق على وضع ثلاثة مبادئ تعمل من خلالها الأسواق الفلاحية حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة، هذه المبادئ هي[2]:

- الأفضلية للمجموعة: أي إعطاء الأولوية للمنتجات المحلية مقارنة بالمنتجات المستوردة.
- التضامن المالي: يتم تحمل تكاليف PAC من قبل ميزانية مشتركة و ليس على حساب الميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي داخل كل دولة على انفراد.
- تميز الأسواق: إن القوانين (القواعد) في الأسواق يجب عليها أن تعمل على تحقيق الحرية التامة داخل الأسواق الفلاحية مع العمل على توحيد الرسوم الجمركية بين دول الأعضاء.

إن هذه المبادئ لا يمكنها بأي شكل من الأشكال أن تتدخل في تحديد طرق تنظيم الأسواق ولا في كيفية تدخل الدولة في للقطاع الفلاحي.

[1] - Ilbert, H. and Rastoin, J. L. Indications géographiques et marques territoriales agricoles et agroalimentaires dans l'espace euro-méditerranéen, Les Notes d'analyse du CIHEAM, N° 60, 2010, P 03.

[2] - Jean- piene, B. op.cit. P 86.

لقد تعرضت السياسات الفلاحية المشتركة PAC منذ نشأتها إلى العديد من الانتقادات من قبل كبرى الشركات التجارية الأوروبية و الأمريكية و لكن رغم هذا تمكنت هذه السياسات من الصمود و تم تبني مشروعها أنذاك للأسباب التالية:[1]

- إن الفلاحة تعتبر من بين أهم العناصر في اقتصاد الدول الأعضاء خصوصا فيما يخص العمالة، حيث بلغت نسبة العمالة داخل القطاع الفلاحي خلال سنوات بداية تطبيق هذه السياسة 6 ملاين فلاح أهمها سجلت في ايطاليا حوالي 33% من مجموع اليد العاملة الايطالية ، و في فرنسا بلغت نسبة العمالة داخل القطاع الفلاحي 22% من مجموع العمال.

- أما على المستوى السياسي فقد حاولت معاهدة روما إيجاد حلا وسطا بين كل من فرنسا و ألمانيا فيما يخص إعادة توازن ميزان المدفوعات للمنتجات الفلاحية بين هذين الدولتين .

و في مقابل ذلك استعملت PAC العديد من الأدوات من اجل نجاح برنامجها حيث هناك نوعان من الأدوات و هما " منظمات الأسواق المشتركة OCM – السياسات الاجتماعية و الهيكلية"

- منظمة الأسواق المشتركة : هي عبارة عن منظمة هدفها هو ضمان تنظيم عمل الاسواق الفلاحية حيث اهتمت منذ البداية بتعديل نظام الأسعار المضمونة و على الخصوص أسعار المنتجات الضرورية مثل الحبوب هذا ما تم تسميته OCM الحبوب و قد ساعد تطبيق هذا كل من FEAGA و الذي تم تأسيسه خصيصا لدعم و تمويل PAC و التي عرفت في فرنسا سابقا تحت اسم FORMA[2] ، في نفس السياق تم و ضع ثلاث أنواع إلى جانب OCM الحبوب و هي" OCM للحليب و منتجات الحليب (الزبدة – الجبن .....الخ)- OCM للحوم البقر - (OCM) السكر"، كما تم اتخاذ إجراءات وقائية اقل فعالية من اجل حماية باقي المنتجات من خطر تذبذب الأسعار و عدم استقرار الأسواق، حيث تم تقديم مساعدات مباشرة غالبا ما تكون مرتبطة بحجم الإنتاج و المساحات المزروعة[3].

- السياسات الاجتماعية و الهيكلية: مثلما تم ذكره سابقا فإن تمويل OCM يتم من قبل FEAGA و على الخصوص قسم الضمان غير أن هذه المنظمة المالية لديها قسم أخر يسمى التوجيه المكلف بدعم الجانب الاجتماعي و الهيكلي لـ PAC لكن ما يميز هذا القسم هو قلت الموارد المالية، هذا ما دفع دول الأعضاء إلى تأسيس العديد من المنظمات الاجتماعية على غرار كل من SAFER و SUAD و ANDA بهدف المساهمة في تحقيق أهداف اجتماعية داخل المناطق الريفية و على رأسها تعزيز الزراعة الأسرية – الاهتمام بصغار

[1] Jean- piene, B. Ibid. P 88.

[2] Colette, A. L'Europe, la Politique Agricole Commune et le Monde, Les notes d 'analyse du CIHEAM, N°65, 2012, P03.

[3] Jean- piene, B. op.cit. P 91.

الفلاحين من خلال منحهم قروض مسيرة بمعدل فائدة منخفض – تنمية الموارد البشرية– ترقية الأوساط الريفية،ساعد هذا على الرفع من قيمة اعتمادات الميزانة المخصص لـ PAC لتصل سنة 2013 الى 60 مليار اورو سنويا اي ما يعادل 40٪ من إجمالي الميزانية في الاتحاد الأوروبي[1].

أهم مراحل إصلاحات PAC:

1- مرحلة بداية النشاط أو ما يسمى PAC الأولي (1960-1990):

لقد استطاعت هذه السياسة خلال هذه المرحلة من تحقيق أهم أهدافها خصوصا فيما يخص الوصول إلى معدلات جيدة من الاكتفاء الذاتي، حيث تمكنت الفلاحة الأوروبية من تغطية اغلب متطلبات أسواقها المحلية، غير أن التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية الغذائية شهدت عجز خلال هذه الفترة بمقدار 19 مليار دولار هذا العجز كان محصورا في ثلاث منتجات وهي "المنتجات الاستوائية 11 مليار دولار، منتجات الصيد البحري 5.5 مليار دولار، علف الحيوانات 2.5 مليار دولار"، كما شهدت هذه المرحلة ارتفاع في نسبة التغطية (العلاقة بين الصادرات و الواردات) قدرت هذه الزيادة بـ 22 إلى 67% بين عامين 1960- 1999[2].

قبل بداية العمل بهذه السياسة كانت ثلاثة أرباع المنتجات الفلاحية يتم استيرادها من دول العالم الثالث، انخفضت هذه النسبة إلى الثلث سنة 1990، و كانت فرنسا من بين أهم دول الأعضاء المتأثرة بنتائج هذه السياسة حيث انتقلت إلى ثاني أهم دولة مصدرة للمنتجات الفلاحية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، لكن عند بداية سنوات التسعينات ظهرت هناك بعض النقائص الناتجة عن مشاكل داخل PAC ألا وهو الاكتفاء الذاتي، حيث و نظرا لارتفاع إنتاج القطاع الفلاحي لدرجة انه تجاوز حجم الطلب، و اتجاه الاقتصاد الأوروبي نحو تحقيق فائض غير أن هذا الفائض كان ينمو بمعدلات متسارعه مع ركود الطلب المحلي و نمو معدل الإنتاج الفلاحي بنسبة 1.8% سنويا مما أدى إلى ظهور عدة اختلافات بين دول الأعضاء و كانت أهم هذه الاختلافات تدور حول مصدر هذا الفائض و الذي اعتبره الكثيرين انه ناتج عن حجم الدعم الذي تم منحه لهذا القطاع و الذي تسبب في نوعين من المشاكل :

[1] Colette, A. op. cit. P 02.

[2] Florence, J. Politiques agricole commune et développement durable, Libre-échange, agriculture et environnement : L'Euro-Méditerranée et le développement rural durable: CIHEAM, Série A, N° 522, 2003, p 168.

- من الناحية الداخلية: عدم القدرة على تحمل النمو المتسارع للتكاليف نتيجة الدعم المتزايد للقطاع الفلاحي حيث بلغ حجم الزيادة في تكاليف الخزينة و دعم الصادرات لهذا القطاع بالاعتماد على نشاط FEAGA حوالي 32.4 مليار دولار سنة 1991 بينما كان 6.8 مليار سنة 1977[1].

- من الناحية الخارجية: لقد كان من نتائج توسيع سياسة دعم القطاع الفلاحي من قبل دول الأعضاء في المنظمة الإخلال بشروط منظمة التجارة الدولية و هذا من خلال تشويه المنافسة الدولية داخل الأسواق، إذ أدت بعض النتائج السلبية لسياسة دعم الصادرات إلى ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية داخل الأسواق المحلية مقارنة بالأسواق الدولية بنسبة 50% من الأسعار العالمية، و في ظل تدهور الأوضاع قامت المنظمة بانتهاج مجموعة من الخطوات أهمها[2]:

- سنة 1975 تأسيس ICHN وهو عبارة عن برنامج دعم مباشر موجه إلى الفلاحين الذين ينشطون في المناطق النائية الجبلية الصعبة و المحرومة.
- فرض مجموعة من الضرائب المختلفة باختلاف أنواع الإنتاج منها ضريبة على الحليب 1977 ضريبة على الحبوب 1986.
- في سنة 1984 قامت حكومات الأعضاء بإنشاء سياسة الحصص حيث نظرا للفائض في الإنتاج تم فرض حد أقصى للإنتاج الحليب و الحبوب لكن رغم هذا فإن الحصص المخصصة كانت اكبر من الطلب وفي حالة ارتفاع الإنتاج أكثر من هذا الحد يتم تخفيض من قيمة الدعم.

2- إصلاح سنة 1992 للسياسات الفلاحية المشتركة :

لقد تم انتهاج هذا الإصلاح كمحاولة لمعالجة الإخفاقات الناجمة عن السياسات السابقة للأسباب داخلية تم ذكرها سابقا و كذالك تحت ضغوط خارجية خصوصا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ففي سنة 1991 تم مناقشة مشروع Macsharry و الذي سمى على اسم المفوض الاوروبي للفلاحة حيث تم توضيح أهم أهداف PAC كما يلي:

- ضمان قدرة المنتجات الفلاحية الأوروبية على المنافسة داخل الأسواق العالمية مع تقارب في الأسعار.
- السيطرة على كل من إنتاج القطاع الفلاحي و النمو المفرط لتكاليف الميزانية.
- محاولة التقليص أو القضاء على التفاوت في توزيع المساعدات و الدعم على الفلاحين.

[1] Jacques, B. et Christian, B. Jacques C. Guide de la politiques agricole commune, ouvrage est édité par :Groupe PAC, 2013, P07.

[2] Jean Marc, B. et Aurélie, T. Pour une nouvelle politique agricole et alimentaire européenne, Centre d'économie et de sociologie appliquées a l'agriculture et aux espaces ruraux, 2010, p16.

بالإضافة إلى هذه الأهداف عمل هذا الإصلاح على دفع المفاوضات الدولية من اجل تبني سياسة موحدة تهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من الدعم المباشر و تقريب الأسعار الأوروبية من الأسعار العالمية، و لقد كان أولى خطواته هي خفض قيم المساعدات (الدعم) لنوعين من المنتجات (الحبوب بنسبة 30% و اللحوم بنسبة 15%) حيث استمرت هذه السياسة ثلاث سنوات[1].

خلال هذه الفترة انتقد الكثير من السياسيين و الاقتصاديين السياسات الفلاحية و وصفوها بالسيئة حيث اهتمة بالافراط في الانفاق على القطاع الفلاحي الذي يحقق 2% من الناتج الخام و يحتوي على اقل من 6% من القوى العاملة في الوقت الذي توقف فيه دعم القطاعات الاخرى (مصانع الصلب- مناجم الفحم – الصناعات التحويلية)[2].

اتفاق مراكش سنة 1994: استطاعت دول الاتحاد الأوروبي سنة 1992 من إبرام اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث سمي هذا الاتفاق Blair-Housz و بموجب هذا الاتفاق تم إقناع باقي الشركاء عبر العالم من استبعاد المنتجات الفلاحية من عملية تحرير التجارة الدولية و التي تم الاتفاق حولها في جولات سابقة*، وقد تم المصادقة خلال هذه الجولة على:

- إزالة كل أشكال الحماية الغير جمركية على الحدود و استبدالها برسوم مرتبطة حسب اتفاقية (86-88)، مع تخفيض هذه الرسوم بمعدل 36% و على مدى 6 سنوات منذ سنة 1995 و هذا لكل المنتجات على أن يكون ادني حد لهذا التخفيض 15% لمنتوج معين.
- خفض الدعم المحلي بنسبة 20 % على مدى 6 سنوات حسب اتفاق (86-88).
- خفض من حجم الصادرات المدعمة بمقدار 36% من النفقات المخصص لها لمدة 6 سنوات.

كل هذه النقاط أدت إلى العديد من النتائج منها ما كان متوقع حسب الخطط التنموية و منها ما لم يكن متوقع حيث شهد القطاع الفلاحي نموا متزايد بمعدل 2% سنويا مع تطور ملحوظ في الدخل الفلاحي ففي فرنسا مثلا ارتفع دخل الفلاح بمقدار 30% بين سنة 1992 – 2000، و لكن و في نفس الوقت شهدت نفس الفترة انخفاض في الأصول الفلاحية و التي أدت إلى انخفاض الإنتاجية الفلاحية بمقدار 21% في بداية 1992 و انخفض على أثرها عدد ففي فرنسا مثلا انخفض هذا العدد من مليون سنة 1988 إلى 644 ألف سنة 2000 أي بنسبة 3,5%، غير أن هذا التغير استقر بعد ذالك، كما لا يمكننا

[1] Jean- piene, B. op.cit. P 98.

[2] Brian, G. European Agriculture, Policies, production and trade, published in the Taylor & Francis e- Library, 2006, P 04.

* جولة ليلون 1962/1960 – جولة كيندي 1997/1994 – جولة طوكيو 1979/1973.

تجاهل عدم تمكن هذا الإصلاح من محاربة مشكل عدم العدالة في توزيع الدخل و الذي يعد أهم عنصر نص عليه اتفاق Mac. Sharry [1].

3- إصلاح سنة 2000 " توسيع الاتحاد الأوروبي":

على الرغم من نجاح إصلاح سنة 1990 تم تبني سنة 1999 في برلين إصلاح أخر للسياسات الفلاحية المشتركة و قد واصل هذا الإصلاح على نفس خطى إصلاح 1992 من خلال تطبيق تخفيضات في أسعار المنتجات الرئيسية المضمونة مع وضع سياسة التعويض الجزئي على الخسائر عن طريق مدفوعات مباشرة للفلاح حسب الهكتار أو حسب عدد رؤوس الحيوانات، و قد يرجع سبب هذا الإصلاح إلى القيود الخارجية الناتجة عن تنفيذ اتفاق مراكش و إعادة جولة جديدة من المفاوضات مع OMC، و كذالك الاهتمام بالقدرات المالية و هذا عن طريق محاولة بناء خطط تنموية إلى غاية سنة 2005 من خلال إعطاء ميزانية تقديرية لتلك الفترة، ولقد تمكنت هذه الخطوة من تفادي تدهور التوازن داخل دول المنظمة فعلى سبيل المثال كان من المتوقع أن يشهد منتوج القمح نموا مرتفعا يفوق القدرة على التخزين يصل حتى 256 مليون طن سنة 2005 رغم انتهاج دول المنظمة سياسة إراحة الأراضي بنسبة 17,5% و ما زاد الأوضاع سوء هو عدم القدرة على التصدير بسبب ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية، نفس هذا التغير قد يشهده منتوج لحوم البقر و الحليب.

كل هذه الظروف دفعت بدول الأعضاء إلى انتهاج إصلاح جديد من اجل تفادي الوصول إلى النتائج المتوقعة سنة 2005 و قد جاء هذا الإصلاح بعد برمجة انضمام 14 دولة جديدة إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2002، فقد أدى هذا التوسع إلى إضافة ما يقارب 150 مليون نسمة و هو يمثل 30% من حجم السكان لكن في المقابل حجم PIB لهذه الدول لا يمثل إلا 5% من حجم PIB للاتحاد الأوروبي وعليه فإن هذا الاختلاف لا يخدم التكامل الأوروبي، و يعد القطاع الفلاحي من بين ابرز القطاعات الذي شهد التفاوت في الإمكانيات حيث يمثل هذا القطاع أكثر من 7% من حجم PIB لدى الدول الحديثة مقابل 2% في الاتحاد الأوروبي، فرغم أهمية و دور الفلاحة داخل هذه الدول إلا أن حجم الإنتاج منخفض و عليه قامت PAC بمساعدتها من اجل تطوير معايير الجودة و السلامة الغذائية و تنمية إنتاجها الفلاحي بالإضافة إلى مواجهة أزمات تقلب الأسعار و غيرها من الأزمات التي تمس هذا القطاع.[2]

كما يعد أهم تحدي واجه هذا الإصلاح هو النزاع الفرنسي مع المملكة المتحدة البريطانية و ألمانيا فيما يخص مشاكل التمويل و الدعم التي تواجهها PAC حيث اقترحوا فكرة تخفيض الإنفاق الفلاحي و إعادة

[1] Thierry, M. La PAC : description, fonctionnement et effets. Document de travail, Universitas friburgensis, 2008, P 17.

[2] Bruno Henry-Rlander, R. La politique agricole commune horizon 2014, Reflets et perspectives de la vie économique 2010/2 - Tome XLIX, 2010, P140.

تأميم السياسات الفلاحية المشتركة هذا ما رفضته فرنسا بالإضافة إلى المشاكل التسويقية و القضايا البيئية و أزمة جنون البقر و النقاش حول إدماج برنامج الكائنات المعدلة و راثيا.

لقد تضمن إصلاح 2000 الذي تم المصادقة عليه في قمة برلين على تعزيز القدرة التنافسية للفلاحين و تشجيع النشاطات الزراعية الأكثر ملائمة للبيئة و قد تم تقسيم الأهداف إلى ثلاث أصناف و هي[1]:

- تجديد الإطار المالي: من الناحية المالية تم الاتفاق من اجل الحفاظ على تخصيص نسبة 1,27% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بين سنوات 2000-2006 من اجل ضمان تكاليف FEAGA أي ما يعادل 40,5 مليار أورو في السنة حيث تم تخصيص 4,3 مليار بهدف التنمية الريفية .

- إصلاح منظمة السوق المشتركة : لقد عمل هذا الإصلاح على تخفيض أسعار المنتجات المضمونة يقابلها الزيادة في التعويضات المباشرة و هذا بهدف زيادة القدرة التنافسية داخل و خارج الأسواق الأوروبية و من بين أهم قراراته ما يلي[2]:

- تم تخفيض تدخل الدولة في إنتاج الحبوب بحوالي 15% خلال سنوات 2000-2001.
- تم تقديم دعم إلى منتوج القمح و الذرة حسب الهكتار المزروع من اجل تغطية 50% من قيمة التخفيض المذكور سابقا.
- يتم الرفع من قيمة المساعدات لمنتجات الحليب و مشتقاته .

- الدعامة الثانية للسياسات الفلاحية المشتركة: إن إنشاء ما يعرف بالركيزة الثانية تم بعد الإصلاح الشامل للسياسات الهيكلية الإقليمية سنة 2000 هذا الإصلاح يشمل الأهداف الثلاثة السابقة وهي "تنمية المناطق المتخلفة، العمل على مساعدة و تحويل المناطق الصعبة، تنمية الموارد البشرية" و التي تعد من أهم أهداف PAC منذ نشأتها، لقد قام إصلاح 2000 بتقسيم هذه الأهداف إلى 22 هدف منها أربعة تدابير أولية و هي "دعم القدرة التنافسية، الزراعة البيئية، تشجير الأراضي، مساعدة المناطق المحرومة" بالإضافة إلى 18 بند خاص بتعزيز تحديث القطاع الفلاحي و تنويع نشاط المزارع و تقوية الهياكل القاعدية لهذا القطاع، كما أن لدول الأعضاء الحرية في تحديد و تطبيق خطط التنمية الريفية بالاعتماد على التدابير السابقة الذكر (22) حيث يمكنها اختيار من بينها ما يلاءم ظروفها ما عدى تلك التدابير الخاصة بالزراعة البيئية فهي إلزامية لجميع الدول[3].

[1] Thierry, M. op.cit. P 21.

[2] Lataste, F. Le second pilier de la politique agricole commune, Revue d'économie régionale ,N°03 ,2012, p328.

[3] Florence, J. op.cit. P173.

إصلاح 2003: لقد تم الاتفاق في إطار إصلاح 2000 انه بحلول سنة 2003 سيتم تقديم تعديلات لهذا المشروع و تمس هذه التعديلات على الخصوص فكرة إعادة تأهيل الأسواق الفلاحية أو ما يسمى بمشروع الإصلاح الجديد حيث اتفقت دول الأعضاء على حل وسطي في جوان 2003 سمي باتفاق لوكسمبورغ، حيث تم اقتراح المزيد من التخفيضات في الأسعار يقابلها رفع في التعويضات المباشرة و ما ميز هذا الإصلاح هو طرح فكرة تعزيز الزراعة المستدامة [1].

لقد اعتبر الكثير من النقاد أن إصلاح 2003 مهد الطريق نحو جولة أخرى من المفاوضات بين دول OCDE و OMC من اجل فسح المجال للدول المنظمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي و التي تعاني من نقص في الإمكانيات المادية والبشرية من اجل تحسين إنتاجها الفلاحي من جهة و البرهنة على قدرتها في منافسة الدول العظمى داخل الأسواق العالمية[2].

4- السياسات الفلاحية المشتركة الحديثة:

في سنة 2011 قدمت المفوضية الأوروبية برامج مختلفة شملت عدة جوانب من اجل تحقيق أهداف متفق عليها و هي "الأمن الغذائي، الاستعمال الدائم للموارد الطبيعية، النمو" إذ من المرتقب أن يتم دراسة مشروع توسيع الميزانية خلال مدة سبع سنوات المقبلة أي إلى غاية 2020 بهدف توفير الغذاء لقرابت 9 مليار نسمة[3]، ومن بين الاقتراحات أن تنتقل قيمة التمويل الكلي من 435,5 مليار اورو إلى 605,7 مليار اورو و تكون حصة الأسد من نصيب برنامج التنمية الريفية بقيمة تقارب ربع القيمة الكلية، أما الباقي يتم تقسيمه من اجل تغطية تكاليف الأهداف التالية " تحقيق الأمن الغذائي، محاربة الفقر و الجوع، مواجهة الأزمات في القطاع الفلاحي، تمويل الصندوق الأوروبي للتكيف و العولمة، تنمية و تطوير أساليب البحث و الابتكار، الحفاظ على الفلاحة المستدامة، تمويل الاستثمار من اجل فلاحة محافظة للبيئة".[4]

بالإضافة إلى حجم التغير الذي شهدته هذه السياسات إلا انه يوجد جوانب أخرى تم دراستها و الاتفاق من شأنها بين أعضاء OCDE في نطاق تحديد برنامج PAC و يمكن أن نذكر أهمها[5]:

- تعمل دول الأعضاء على تكريس 30% من حجم الإنتاجية لدفعه إلى الفلاحين من اجل :

[1] Haniotis, T. The "Health Check" of the CAP Reform: Lessons from Its Impact Assessment, The Economic Impact of Public Support to Agriculture, Studies in Productivity and Efficiency, Volume 7, Chapter 4, 2010, P 67.

[2] Jean christophe, B. et Louis pascal, M. La réforme de le PAC au de la de 2013 une vision a plus long terme, Rapport du TASK-FORCE, Projet PAC 2013 Constituée par NOTRE EUROPE, 2013, P35.

[3] Colette, A. op. cit. P 06.

[4] Tomas Garcia, A. Débat sur la Politique agricole commune après 2013, Économie rurale 334, 2013, p 99.

[5] Jean Marc, B. et Aurelie, T. op.cit. p35.

- التنوع في المحاصيل الزراعية حيث يجب على المزارعين ممارسة مالا يقل عن ثلاث أنواع من محاصيل بشرط أن لا يتجاوز المحصول الواحد نسبة 70% من الأراضي و لا يقل عن 5% .
- الحفاظ على المساحة الخضراء بجانب الأراضي و المزارع دون أن يتم استغلالها في العملية الإنتاجية و تقدر هذه المساحة 7% من الأراضي المزروعة.
- الحفاظ على المراعي الدائمة .

- يتم تحديد قيمة 5% من الميزانية الوطنية لدول الأعضاء من اجل تنمية المناطق المحرومة، نفس النسبة يمكن أن تخصصها هذه الدول للفلاحين مقابل إنتاجهم أنواع معينة من المنتجات الرئيسية.

- تتولى الدول الأعضاء بالإضافة إلى الدفع الأساسي "الدعم الأولي" الموجه إلى صغار الفلاحين دفع مبلغ إضافي قدره 25% لكل الفلاحين الذين لا يتجاوز عمرهم 40 سنة و هذا خلال خمس سنوات من بداية نشاطهم و يتم تحديد الحد الأقصى لهذه المساعدات وفق حجم المساحة الصالحة للزراعة.

2-3-2 السياسات الفلاحية في الولايات المتحدة الأمريكية :

إتخذت السياسات الفلاحية في الولايات المتحدة الامريكية اتجاه مختلف الى حد ما حيث عرض قانون الاصلاح لسنة 1996 قدرا اكبر من المرونة في القطاع هذا من خلال توسيع مجال الدعم و تقديم مساعدات اضافية للفلاح لاعلاقة لها بأسعار السوق مع تخفيض بعض انواع الدعم حسب نوعية المنتوج، هذه الوضعية ساعدت في تحسين العلاقة بين الدعم المقدم و مردودية القطاع، استمرت هذه السياسة الى غاية سنة 2008 التي ظهر خلالها قانون جديد (القانون الزراعي)[1]، حمل معه برنامجين الأول ACRE و الثاني SURE حيث تعتبر هذه البرامج أول البرامج التي تدرس فكرة تقديم مساعدات مباشرة من اجل حماية منتجي المحاصيل الفلاحية نتيجة للانخفاض في رقم أعمال مبيعاتهم و ليس من اجل انخفاض في الأسعار، و قد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية الوصول الى تطبيق مبادئ هذا البرنامج عبر خطوات، كانت اولى تلك الخطوات (2001) تعتمد على حماية الاسواق الداخلية و المستهلك المحلي او مايعرف بالامن البيولوجي من خلال حماية المنتجات النباتية و الحيوانية، و من اجل هذا خصصة وزارة الفلاحة الامريكية ما يقارب 369 مليون دولار سنويا من 2003 الى 2007 لتمهيد تطبيق هذا البرنامج[2]، حيث يتم عمله على عكس باقي السياسات التي تهتم بمراقبة حركة أسعار المنتجات و تحاول تجنب الوصول إلى الحد الأدنى من الأسعار المحددة من قبل القانون و عليه ينحصر عمل ACRE على دراسة حركة

[1] Ball, V. E. Fanfani, R. and Gutierrez, L. The Economic Impact of Public Support to Agriculture, Springer New York, 2010, P01.

[2] USDA, United States Department of Agriculture, Office of Communications, Agriculture Fact Book 2001-2002, U.S. Government Printing Office Superintendent of Documents, 2003, P07.

حجم المبيعات و الوقوف ضد انخفاضها مقارنة بمتوسط مبيعات السنوات السابقة بغض النظر عن مستوى الأسعار في الأسواق و عليه يمكننا اعتبار ACRE أول جهاز تم تأسيسه لمواجهة التقلبات الدورية [1].

إن لبرنامج ACRE منطقها الخاص في تحليل و دراسة الأوضاع الفلاحية و حتى نستطيع التقرب أكثر من مفهومها يجب علينا ربط أعمال هذا البرنامج بالتزامن مع أدوات السياسية الفلاحية الأمريكية أهمها SURE هدفها دعم و حماية الفلاحين و يتمثل مخطط هذا البرنامج وفق النقاط التالية[2]:

- التفاعل مع أدوات الدعم و دراسة العواقب المحتملة على الميزانية المخصصة لهذا القطاع و كذلك محاولة التقارب و الاتفاق مع الهيئات الدولية على غرار OMC.
- فكرة التجديد، إن تنفيذ هذا البرنامج يكشف لنا إمكانية التوسع و التغير في السياسات الفلاحية هذا ما تطرق إليه القانون الزراعي لسنة 2013.
- دراسة مدى إمكانية تطبيق مبادئ هذا البرنامج في الاتحاد الأوروبي من اجل تحسين أداء السياسات الزراعية المشتركة PAC.

إن ما تم الاتفاق عليه في القانون الزراعي لسنة 2008 و المتمثل في النقاط الثلاثة المذكورة سابقا هي تكملة لما تم اعتماده في قانون 2002 و الذي شمل على ثلاث ركائز و هي[3]:

1- المدفوعات المباشرة: بقية هذه المدفوعات منحصرة ما بين الاهتمام بالمنتجات الفلاحية و بأسعار السوق و هذا وفق الحالات التالية:

- إعانات و قروض التسويق : يهتم هذا النوع من الإعانات بضمان الحد الأدنى لأسعار المنتجات الفلاحية، حيث لها نفس الدور PAC في حماية الأسواق لكن تختلفان في آليات الضمان.
- المدفوعات الثابتة المنفصلة عن الإنتاج و عن أسعار الأسواق: هذه المدفوعات تقوم على أساس ظروف معينة (تاريخية أو جغرافية).
- المدفوعات المضادة: هي مدفوعات موجهة للتقلبات الدورية تنفصل عن الإنتاج و لكن لديها صلة بالأسعار فهي توفر دخل إضافي للفلاحين عندما تنخفض أسعار المحاصيل دون السعر المستهدف الذي يحدده القانون كما لا يوجد مثيل لها عند PAC.

2- برنامج التأمين على المحاصيل و حجم المبيعات : يتم تمويل هذا البرنامج من قبل الفلاحين و مؤسسات التأمين و كذالك وزارة الزراعة الأمريكية، أما المحاصيل التي لا يمكن تأمينها يستطيع المزارع الاشتراك في

[1] Jean-Christophe, D. Le programme ACRE nouvelle étape dans l'orientation anticyclique de la politique agricole, Etude réalisée pour le ministère de l'Agriculture, de l'Alimentation, de la Pêche, de la Ruralité et de l'Aménagement du Territoire, Référence : Etude du programme ACRE (US), 2010, P 04.

[2] Dennis, A. S. Agricultural Disaster assistance, Report for Congressional Research Service (CRS), 2013, p 01.

[3] Jean-Christophe, D. op.cit. P 6-7.

برنامج المساعدات المخصصة لمواجهة الكوارث (NAP) هذا البرنامج يقدم تعويضات في حال ما إذا فاقت الخسائر نسبة 50% من العوائد المعتادة و على أساس 55% من متوسط سعر السوق الذي تحدده وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- المدفوعات الموجهة ضد الكوارث الطبيعية : نظرا لطبيعة الطقس المتقلب و الغير مستقر عبر كافة مناطق الولايات المتحدة الأمريكية تم تخصيص هذا النوع من المدفوعات و التي بلغت نسبته حوالي 7% من حجم الدعم الموجه إلى القطاع الفلاحي مقابل 54% للمدفوعات المباشرة و 19% لبرنامج التأمين.

إن كل من ACRE و SURE لديهما طرق متعددة في التأثير على الأسواق و السياسات الفلاحية حيث اعتمدت على منهجين في تقديم الدعم وهما (المساحة المزروعة و غلة الإنتاج الحالية)، كلاهما لديهما تأثير في تشويه الأسواق و هذا ما تم تداوله خلال جولة الدوحة حيث تم منح الولايات المتحدة الأمريكية الموافقة من اجل تجاوز أقصى حد للدعم الفلاحي وهذا لبضعة سنوات، كما قام هذا البرنامج بتقديم تصميم جديد للدعم الفلاحي على أساس مبدأين :الأول هو تقديم الدعم و المساعدات للفلاح بشرط تعرض هذا الفلاح إلى خسائر اقتصادية مقاسه بانخفاض في حجم مبيعاته و الثاني هو أن يتم توجيه المساعدات نحو إدارة المخاطر بمعنى حماية الدخل الفلاحي ضد التغيرات في الأداء أو الأسعار[1].

دراسة الفرق بين PAC و ACRE:

تتكون السياسات الفلاحية في الولايات المتحدة الامركية من (ACRE و SURE)كلاهما يتعارضان مع PAC حيث اهتمت إصلاحات هذا الأخير على تقيد الدعم الفلاحي دون النظر إلى عنصر الإنتاج أو الأسعار و انه حاليا من الصعب أن تقوم الدول الأوروبية بتنفيذ برنامج مشابه ل ACRE بسبب قيود الميزانية و قواعد المنظمة العالمية للتجارة، لكن هذا لا يمنع دول الاتحاد من التفكير في انتهاج خطوات مماثلة من اجل إنشاء نظام يعتمد على قوة إدارة المخاطر الناجمة على تذبذب في الإنتاج و الأسعار و يجب أن يستند هذا النظام بوجه الخصوص على مبيعات التأمين المبنية على مدى تخوف الفلاح من مخاطر انخفاض الإيرادات الناتجة عن تغير في الأسعار أو تغير في الظروف الطبيعية (الكوارث الطبيعية)، يمكننا دراسة المقارنة بين كلتا السياستين من خلال ملاحظة الشكل التالي:

[1] - Jean-Christophe, D. ibid, P2.

الشكل (01-03) الفرق بين PAC و ACRE

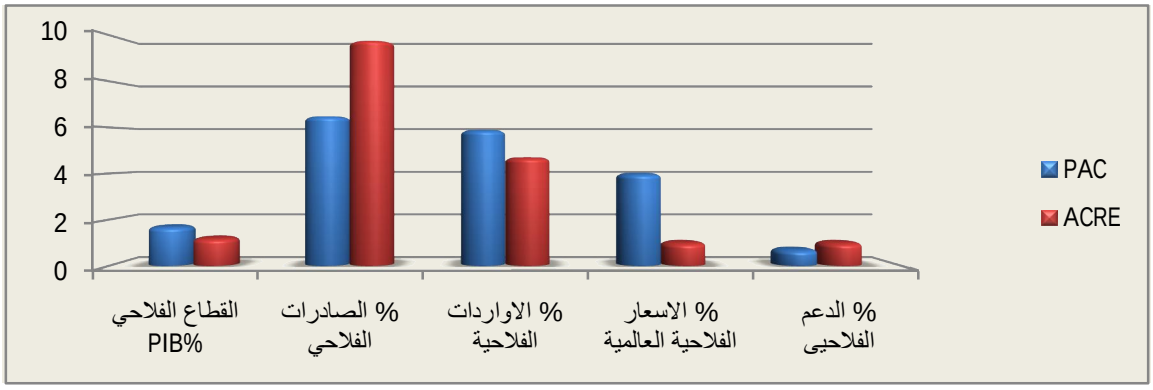

Source : Politiques agricoles :suivi et évaluation 2013 Pays de l'OCDE et économies émergentes P137/297

لقد حاولنا دراسة الفرق أو المقارنة بين أهم السياسات الفلاحية في العالم و التي تنتهجها اكبر القوى الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية) هذا باختيار بعض المتغيرات أهمها " نسبة مساهمة الإنتاج الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام، نسبة الصادرات الفلاحية من مجموع الصادرات، نسبة الواردات الفلاحية من مجموع الواردات، نسبة أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق المحلية مقارنتا بالأسواق العالمية، نسبة الدعم الفلاحي من الناتج الداخلي الخام "[1].

من خلال مشاهدة الشكل يتبين لنا أن هناك تشابه في العديد من النقاط أهمها نسبة الإنتاج الفلاحي من مجموع الناتج الداخلي الخام حيث بلغة سنة 2012 حوالي 1,7% عند PAC و 1,2% عند ACRE في حين كانت نفس النسب سنة 1995 حسب الترتيب (2,9% و 1,6%) هذا الانخفاض الذي شاهدته كلتا السياستين ناتج عن تناقص اهتمام الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية بالقطاع الفلاحي و زيادة هيمنة باقي القطاعات (الصناعي و الخدماتي) على الاقتصاد هذا ما يتم تأكيده بعد ملاحظة صادرات المنتجات الفلاحية من مجموع الصادرات حيث قدرة 6.5% عند PAC و 9,8 % عند ACRE حيث انخفضت هذه النسب مقارنة بتلك المسجلة سنة 1995 (8,3% و 10,9%)، إذا ما قارناها بالواردات و التي هيا على الترتيب (5,9% و 4,7%) و التي شهدت ارتفاع نتيجة لما تم ذكره سابقا.

يتضح أن قدرة ACRE على تحقيق الاكتفاء الذاتي اكبر من قدرة PAC وهذا راجع إلى ارتفاع معدل التغطية الذي تحققه سياسة ACRE للمنتجات الفلاحية مقارنة بما تحققه PAC، أما فيما يخص حركة الأسعار فرغم الجهود المبذولة من قبل دول الاتحاد الأوروبي غير أن أسواق هذه الدول تشهد ارتفاع قدر بـ 4% عن الأسعار في الأسواق العالمية، وقد ترتفع لتصل إلى 30% عند بعض المنتجات (لحوم البقر)، في

[1] OCDE, 2013, op.cit. P 137.

مقابل ذلك فإن ACRE نجحت إلى حد ما في الحفاظ على توازن أسواقها مقارنة بالأسواق العالمية إذ أن الاختلاف بينها قدر بارتفاع بمقدار 1%، وفي الأخير مثلما تم ذكره سابقا أن سياسة ACRE تمتاز مقارنة بسياسة PAC بوفرة الإمكانيات المالية حيث قدرة عند PAC بـ 0,7% مقابل 1% عند ACRE و لعل هذا هو من بين أهم أسباب عدم قدرة دول الاتحاد الأوروبي تطبيق سياسة مماثلة لـ ACRE في أوروبا[1].

غير أن هناك اتجاه أخر مخالف لما تم التوصل إليه حيث وضح Thierry Povch (2002) إن هناك ضغوطات و انتقادات على دول الاتحاد الأوروبي و اليابان و سويسرا حول حجم تدخل الدولة في القطاع الفلاحي عن طريق تقديمها لأنواع مختلفة من الدعم و كانت هذه الضغوطات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت جاهدة إرغام هذه الدول إلى خفض من نسب الدعم أو إلغاء بعض أنواعه[2].

2-3-3 انواع السياسات الفلاحية حسب طبيعة نشاطها:

بالإضافة إلى كل من السياسة الزراعية المشتركة و القانون الزراعي للولايات المتحدة الأمريكية ACRE هناك سياسات أخرى تم إتباعها أهمها ما يلي[3]:

1- السياسات الوطنية للمياه PNE :

تم اعتماد هذه السياسة في سبتمبر 1998 و كان الهدف منها هو المساهمة في التنمية الريفية من خلال توفير الحلول المناسبة للمشاكل المتعلقة بالمياه كما تنحصر أهداف هذه السياسة فيما يلي:

- الحصول على الموارد المائية بالكمية المطلوبة و بطريقة مستدامة.
- الحماية من الآثار السلبية التي يتسبب فيها قلة أو كثرة المياه مثلا " الجفاف – الفيضانات ".
- التقليل من تكاليف الحصول على المياه.
- الوقاية من الصراعات الناتجة عن تسيير الموارد المائية المشتركة (الصراع المصري الأثيوبي).

2- السياسات الوطنية للتنمية المستدامة لثروة الحيوانية PNDEL:

إن أهم هدف تسعى هذه السياسة إلى تحقيقه هو تعزيز مساهمة الثروة الحيوانية في النمو الاقتصادي و الأمن الغذائي و تحسين الظروف المعيشية للسكان بالإضافة إلى أهداف أخرى يمكن أن نذكر منها:

- ضمان الحيازة المستدامة للموارد الرعوية عبر دعم و إنشاء مناطق تكثيف للإنتاج الحيواني.

[1] OCDE, 2013, op.cit. P 137/297 .

[2] Thierry, P. L'agriculture entre théorie et histoire ou qu'est-ce qu' une politique agricole? Economie Appliquée, Tome LV, N°1. Université de Marne-La-Vallée, 2002, P 02.

[3] OCDE, 2012, op.cit. P 120.

- ضمان استدامة انتاج الثروة الحيوانية من خلال رفع من حجم الاستثمارات، تقوية البنية التحتية و تطوير علم الوراثة الحيوانية و تحسين الأوضاع الصحية الحيوانية.
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الحيوانية و تعزيز الصلة بين الإنتاج و السوق من خلال فتح قنوات تواصل بينهما مع تهيئة و تطوير الأسواق المخصصة لهذه الثروة.
- تنمية قدرات المستثمرين من خلال تطوير فكرة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

3- السياسة الوطنية للغابات PFN:

تم اعتمادها سنة 1995 اهتمت بإدارة الغابات و حماية الأسماك و الحياة البرية و من بين أهدافها ما يلي:

- إظهار مكانة و دور القطاعات الفرعية (الغابات – الثروة البحرية – الثروة البرية) من خلال برامج مكثفة تسطرها الحكومة من اجل تنمية و تطوير و حماية هذه الثروات.
- توفير أساس نظري لتطوير القوانين و التشريعات المتعلقة بحماية و إدارة هذه القطاعات الفرعية.
- الرفع من قيمة الاستثمارات المادية و المالية و البشرية من اجل تنمية و تطوير هذه القطاعات نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في تحسين إنتاج القطاع الفلاحي.

4- الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي SNSA:

ظهرت هذه الإستراتيجية سنة 2001 بهدف تحقيق الأمن الغذائي المستدام بحلول سنة 2010 و القضاء على 50% من مجموع الأفراد الذين يعانون الجوع و نقص التغذية في سنة 2015، و من بين اهدافها[1]:

- تحقيق الزيادة الدائمة في مستوى الإنتاج الغذائي الوطني و القيمة المضافة الفلاحية.
- تنمية الأسواق و توسيعها من اجل السماح للأفراد بالوصول إلى الغذاء.
- تعزيز الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للفئات الفقيرة و الضعيفة.
- تطوير طرق و أساليب الوقاية من الأزمات الدورية المفاجئة.

[1] OCDE, 2012, op.cit. P 122.

3- الفلاحة و الأمن الغذائي:

في حدود سنة 2050 على الفلاحة ضمان توفير الغذاء لقرابة 9 مليار نسمة بدلا من 6.5 مليار اليوم مع الأخذ بعين الاعتبار احترام البيئة من خلال حماية الموارد الطبيعية، هذه التحديات تعطي الشكل لقضية مهمة و معقدة تشمل العديد من الجهات الفاعلة و ذات الطابع الفلاحي و البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و حتى السياسي، من خلال هذا، هل يمكننا مواجهة تحدي الغذاء في سياق التنمية المستدامة؟[1]

لا يمكن لأي مجتمع الوصول إلى مستوى تحقيق الأمن الغذائي من دون تناسق مجموعة من العناصر الإستراتيجية أهمها " بناء قاعدة فلاحية، اليد العاملة ذات خبرة في المجال الفلاحي، تطوير الإنتاجية الفلاحية و الرفع من معدلات القدرة على التخزين، بناء شبكة من العلاقات تساعد عملية تسهيل التجارة الخارجية، تحسين مستوى الأسعار الفلاحية و محاربة مشكلة تذبذبها، تبني سياسة اقتصادية تكون من بين أولوياتها الحفاظ على الموارد الفلاحية مع تحقيق الاكتفاء من الاستهلاك الفلاحي"، هذا ما يجعل ضرورة ارتباط الأمن الغذائي بعنصرين هامين و هما الموارد الطبيعية و البشرية من جهة و الموارد المالية من جهة ثانية ففي حال امتلاك كلى الموردين يمكننا العمل على تحقيق هذا العنصر من دون أي مخاوف لفشل هذه العملية لكن في حالة محدودية هذين الموردين أو تذبذب في إحداهما فإن هذا قد يؤدي إلى حدوث عجز في تحقيق الأمن الغذائي[2].

إن مشكلة الأمن الغذائي تنحصر في دراسة عجز الدولة في إنتاج الغذاء أو مدى اعتمادها على استيراده فلم يعد الغذاء مجرد سلعة تجارية يتم دراستها و تحليلها على مستوى الاقتصاد الجزئي في العلاقة بين الطلب و العرض و مدى تأثير السعر عليها، بل تجاوز هذا المعنى ليصبح أداة و وسيلة ضغط تستخدمه الدولة المنتجة و (في الغالب المتقدمة) من اجل فرض هيمنتها السياسية و الاقتصادية على الدول النامية التي ليس لديها القدرة على تأمين اكتفاء ذاتي غذائي أي أنها غير قادرة على إنتاج غذائها بنفسها و عليه فإن هذه الدول لديها خيارين فإما أن تقبل واقع هيمنة أو سيطرة الدول المنتجة للغذاء عليها أو أن ترضى بالجوع، لكن هذا لا ينفي و جود خيار ثالث و هو تبني الدول النامية سياسة تنموية تأخذ من بين اهتماماتها الرفع من جودة و حجم إنتاج القطاع الفلاحي باعتباره أهم القطاعات الذي يلعب دور مهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي و من ثم الوصول إلى الأمن الغذائي المحلي، هذا و يتم توفير احتياجات الغذاء إما

[1] Centre d'études prospectives et d'informations internationales, Quels défis pour l'agriculture mondialisée? N°14 ,2009, P 2.

[2] عماد كامل الكرابلية، تحليل إحصاءات الثروة الحيوانية والنباتية وعلاقتهما بالأمن الغذائي، الأردن قسم الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية كلية الزراعة الجامعة الأردنية، 2007 ، ص 02.

بإنتاجه محليا أو بتوفير جزء من عوائد الصادرات من اجل استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي الغذائي[1].

1-3 واقع الامن الغذائي :

إن المفهوم السائد للأمن الغذائي هو مدى قدرة الدولة على توفير الغذاء للأفراد حسب الكمية و النوعية المطلوبة وفي الوقت الضروري مع مراعاة قدرة الأجيال القادمة في حصولهم على الغذاء و الأخذ بعين الاعتبار الأسعار التي تتناسب مع القدرة الشرائية للمستهلك [2].

1-1-3 مفهوم الامن الغذائي

إن دراسة مفهوم الأمن الغذائي تعتمد على جانبين و هما وفرة الغذاء من جهة و القدرة على الحصول عليه من جهة ثانية و قد كانت أولى الأبحاث التي تكلمت عن الجانب الأول وفرة الغذاء من قبل توماس مالتوس 1798 من خلال ربط بين نمو الاقتصادي و النمو السكاني و توصل إلى أن هناك فجوة بين عرض الغذاء و الطلب عليه، و في نفس السياق طرحت منظمة الغذاء العالمي (FAO) خلال مؤتمر سنة 1974 مفهوم معاكس حيث تم الاعتماد جوانب أخرى (معاكسة للجانب الأول) في تعريف الأمن الغذائي و هما نقص الغذاء و تذبذب الأسعار حيث يعتبران من أهم العوامل التي تؤدي إلى هذه المشكلة، مع تقديم أهم الطرق الممكن انتهاجها من اجل التغلب على سوء الإمداد الغذائي و هذا من خلال تنمية الإنتاج المحلي على المدى التعيد و معالجة النقص الموسمي و الأسعار الغير مستقرة و... الخ، لقد شهد مفهوم الأمن الغذائي تطورا عبر العديد من المراحل، فخلال المؤتمر العالمي للغذاء سنة 1974 تم تعريفه كما يلي:

(Disposer, à chaque instant, d'un niveau adéquat de produits de base pour satisfaire la progression de la consommation et atténuer les fluctuations de la production et des prix)[3]

تغير هذا المفهوم من جديد خلال فترة 1996–2002 بمناسبة المؤتمر العالمي للغذاء تحت رعاية FAO

(Accès physique et économique pour tous les êtres humains, à tout moment, à une nourriture suffisante, salubre et nutritive, leur permettant de satisfaire leurs besoins énergétiques et leurs préférences alimentaires pour mener une vie saine et active)[4]

وفي سنة 2012 قدمت منظمة الأغذية و الزراعة في تقريرها السنوي رؤية جديدة لهذا المفهوم تعتمد على:

(Les trois piliers de la sécurité alimentaire Sant la disponibilité, l'accès, l'utilisation)[5]

---

[1] رائد محمد، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، 2001، ص 03.

[2] Barrett, C. B. Food security and food assistance programs, Handbook of Agricultural Economics, Volume 2, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 40, 2001, P 2106.

[3] Nicolas, B. et Benoit, D. De la hausse des prix au retour du productionnisme agricole, les enjeux du sommet sur la sécurité alimentaire Rome, 2008, P36.

[4] Nicolas, B. et Benoit, D. ibid. 2008 .P36.

[5] FAO, Les forets au service de la nutrition et de la sécurité alimentaire , FAO, 2011, P 01.

أما فيما يخص الجانب الثاني و هو الحصول على الغذاء كانت هذه الفكرة قد طرحت من قبل(1981) .Amarty S حيث قدم سلسلة من الكتب تكلم من خلالها عن أسباب المجاعة و توصل إلى فكرة أن أسباب موت الناس ليس الجوع أو نقص الغذاء و إنما بسبب عدم قدرتهم أو نقص إمكانياتهم في الحصول على الغذاء، من خلال هذه الدراسة يمكننا استنتاج أن وفرة الغذاء ليست العامل الوحيد للحكم على الأمن الغذائي و لكن يوجد عوامل أخرى أهمها قدرة الأفراد في الوصول إلى ذالك الغذاء من خلال إدخال عنصر مدى ملائمة الأسعار و المكان[1]. انطلاقا من هذا يمكننا استنتاج أن انعدام الأمن الغذائي يكون نتيجة تواجد سبب من بين الأسباب التالية (العجز عن إنتاج الأغذية بسبب نقص الموارد – العجز عن استيراد الغذاء بسبب نقص الإمكانيات – عدم العدالة في توزيع الغذاء بسبب ضعف السياسات الداخلية).

اهتم Roudart L. (2002) بطبيعة نقص الغذاء في العالم في الوقت الحالي و بتطور هذه الظاهرة خلال السنوات القليلة الماضية و ربطها بالسياسات العمومية التي تم اتخاذها من اجل محاربة الجوع، في المقابل حاول Mazoyer M. (2002) إثبات أن هذه الوضعية (نقص الغذاء) هي انعكاس لحالة الفلاحة الغير مستدامة و الغير مدعومة من جهة و من جهة ثانية هو نتيجة للانفجار سببه عدم المساواة في حجم الإنتاج و العمل بين مختلف الفلاحين و الذي كان السبب في نشوء منافسة قوية بينهم دفعتهم إلى الرفع من الإنتاجية و تخفيض في الأسعار، هذه الوضعية قد تؤثر على صغار الفلاحين الغير قادرين على مواجهة الأزمات و بالتالي الخروج من هذا القطاع، و من اجل حل هذه الإشكالية اقترح Mazoyer فكرة ضرورة ظهور منظمة عالمية تشرف على جميع المبادلات الدولية للمنتجات الفلاحية بين الدول[2].

و في نفس السياق عرفه محمد رفيق أمين حمدان (1999) على انه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد و القريب كما و نوعا و بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم [3]، كما تبنت العديد من المنظمات الدولية مفهوم الأمن الغذائي على انه عملية استمرار إنتاج الغذاء بشكل يكفي احتياجات سكان العالم و العمل على ضمان توزيعه على الدول و الإقليم بشكل يلبي حاجيات الأفراد من الاستهلاك مع تأمين مخزون احتياطي عالمي يكفي لسد العجز الناتج عن الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى نقص في الغذاء لمدة معينة و من أهم هذه التعاريف ما يلي:

[1] رانية ثابت الدروب، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد- 24 العدد الأول، 2008، ص 287.

[2] Marcel, M. et Lourence, R. Présentation. Boeck Supérieur. Mondes en développement N° 17, 2002, P 117.

[3] مبوركي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث العدد 5،2007، ص 15.

منظمة الأغذية و الزراعة :(يتوفر الأمن الغذائي عندما تتاح لجميع الأفراد و في جميع الأوقات الفرص المادية و الاجتماعية و الاقتصادية للحصول على غذاء كافي و مغذي و صحي يلبي احتياجاتهم الغذائية و يكفل لهم أن يعيشوا حياة نشطة و صحية).[1]

المنظمة العربية للتنمية الزراعية : يتحقق الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال إتاحة الغذاء دون عراقيل لكل الأفراد حيث يرتبط تحقيق هذا بالعديد من العوامل التي تؤثر في إنتاج السلع الغذائية وتجارتها وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها ومن أهم تلك العوامل الإمكانيات الطبيعية، المستوى التقني والأداء الاقتصادي[2].

حسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 الصادر عن وزارة الفلاحة و التنمية الريفية الجزائرية، تم اعتبار الأمن الغذائي انه تلك العملية التي تهدف إلى تمكين الأفراد من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا مع تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني و تنمية مستوى الإنتاجية الفلاحية[3] .

انطلاقا مما سبق ذكره يمكننا استنتاج مفهوم عام للأمن الغذائي و هو عملية تأمين الغذاء لكل أفراد المجتمع بالكمية و النوعية المطلوبة، على أن يكون هذا الغذاء صحي و امن و أن يضمن توزيعه على كل الأفراد باختلاف أعمارهم و أجناسهم ولا يمكن ضمان تحقيق هذا إلا من خلال توفير النقاط التالية[4]:

- إنتاج اكبر قدر من المواد الغذائية التي يحتاجها الأفراد حيث يكون هذا الإنتاج يحقق الاكتفاء الذاتي من حيث الكمية و النوعية باستعمال موارد ذاتية فكلما ارتفع مستوى الإنتاجية يرتفع معه مستوى تحقيق الأمن الغذائي .

- أن يكون الميزان التجاري الغذائي موجب أو مستقر حيث هناك علاقة طردية بين استقرار الميزان التجاري لبلد ما و تحقيق الأمن الغذائي.

- ضرورة الاحتفاظ بمخزون احتياطي من المواد الغذائية الأساسية و يسمى "المخزون الاستراتيجي الغذائي".

- استخدام واستغلال كل العوامل التي تؤدي إلى ضمان تحسين عملية توزيع المنتجات الغذائية بطريقة فعالة ومناسبة تحت مبدأ العدالة في التوزيع.

إن ضمان الأمن الغذائي لأي منطقة هو من بين أهم أهداف التي تسعى أي دولة إلى بلوغها، وعليه فإن طبيعة الأمن الغذائي تغطي ثلاث جوانب مستقلة إلى حد كبير، يتمثل الجانب الأول في كمية الأغذية

[1] منظمة الأغذية و الزراعة، التقرير السنوي لمنظمة الأغذية و الزراعة، 2010، ص 08.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي، 2011، ص 06.

[3] عيسى بن ناصر. مشكلة الغذاء في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،2004، ص 02.

[4] مبوركي الطاهر ، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث العدد،109، 2011، ص 194.

المتاحة على المستوى الكلي (الأمن الغذائي الوطني) أما الجانب الثاني هو دراسة الوضعية الغذائية على مستوى الأسرة أي مدى إمداد الأسر بالغذاء (الأمن الغذائي الأسري) والجانب الثالث هو مراعاة السلامة الصحية للمنتجات.

فيما يتعلق بتحقيق الجانب الأول فإن السؤال المطروح هو ما إذا كان مستوى الإنتاج المحلي ضروري لتحقيق هدف الأمن الغذائي الوطني، إذا كان الجواب على هذا السؤال ايجابي فأنه يجب علينا تبني سياسات لدعم العملية الإنتاجية إذ يتم توجيه هذا الدعم إلى تقوية الإنتاجية الأسرية[1]، و حسب Hervieu (2000) فإن عملية الدعم الموجه إلى الإنتاجية الأسرية بغية تحقيق الأمن الغذائي الوطني و التي تعد الطريقة الأكثر فعالية تختلف من بلد إلى أخر، بنسبة للبلدان النامية فإنها سياسة فعالة لأنها تعتمد على تشجيع الإنتاج الفلاحي المحلي، أما باقي الدول فهي تتبنى هذه السياسة بناءا على اعتبارات سياسية و اقتصادية تدعو إلى عدم السماح لعدد قليل من الدول أو الشركات أو الهيئات من السيطرة على الأسواق العالمية للمنتجات الفلاحية[2].

و أما الجانب الثاني و هو الأمن الغذائي الأسري فإنه من الواضح أن الزيادة في الإنتاجية الفلاحية الأسرية لاتكفي لضمان وصول الحجم الضروري من الغذاء للجميع، و من اجل معالجة هذه الإشكالية ينبغي على السياسات الاهتمام أولا بالطلب و ليس العرض بالإضافة إلى العمل على تحسين ظروف التخزين و النقل و التوزيع و الاعتماد على سياسة إعادة توزيع الثروة، و فيما يتعلق بالنقطة الثالثة و التي تتحدث على سلامة المنتجات الغذائية حيث لاشك في أن جميع المستهلكين لديهم الحق في الحصول على منتجات أمنة و صحية، و لكن قبل هذا يجب أن يكون هذا الحق موضح في معايير و قوانين مع معاقبة المخالفين و إن صح القول المجرمين من الفلاحين و المنتجين للمنتجات الفلاحية التي لا تتطابق أوصافها مع المعايير الصحية بدلا من منحهم الدعم، و مع ذلك فمن الممكن تخصيص نوع من الدعم المباشر بهدف تمكين المنتجين على التكيف مع بيئة تنظيمية جديدة مبنية على إنتاج منتجات أمنة و صحية هذا النوع من المساعدات يجب أن يكون مؤقت بشكل لا يمكن أن يعيق عمليات البحث و التنمية و اقتناء تكنولوجيا إنتاجية بمعايير جديدة و بتكلفة اقل[3].

[1] لجنة الامن الغذائي العالمي، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، الدورة 39، 2012، ص 18.

[2] Hervieu, B. La Loi d'orientation agricole comme enjeu de société, French Politics Culture and Society, 2000, P 81.

[3] Hervieu, B. ibid, P 81.

3-1-2 تطور فجوة الامن الغذائي في العالم

لقد تم تسجيل حسب إحصائيات FAO 2014 أن غالبية ناقصي التغذية يعيشون في البلدان النامية إذ يتواجد ثلثا العدد في كل من (إثيوبيا، اندونيسيا، باكستان، بنغلاديش، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الصين، الهند) احتلت دول أسيا و المحيط الهادي الصدارة[1] بأكثر من536مليون مثلما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (01-04) ناقصي التغذية لسنة 2014

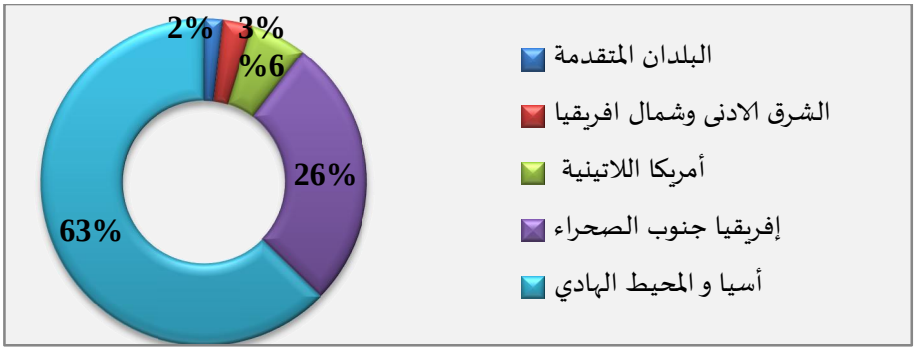

المصدر: منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة 2014

ففي الوقت الذي تم تسجيل 846 مليون نسمة ناقصي التغذية في العالم اغلبهم متواجدون في دول أسيا 63% تليها إفريقيا جنوب الصحراء 26% و أمريكا اللاتينية 6% الشرق الأدنى و شمال إفريقيا 3% أما البلدان المتقدمة فقد تم تسجيل 2% .

إن مشكل تحقيق الأمن الغذائي ليس عدم قدرة كوكب الأرض في إنتاج ما يحتاجه الأفراد من غذاء، لأنه يمكن ضمان إنتاج و على المستوى العالمي ما يقدر بـ 2500 سعرت حرارية يوميا و هي كمية تتجاوز الحد الأدنى الضروري 2300 سعرت حرارية الأزمة لتحقيق مفهوم الأمن الغذائي، و عليه فإن السبب الفعلي هو سوء توزيع الأغذية وانخفاض القدرة الشرائية، إذ هناك أكثر من 854 مليون شخص يواجهون يوميا مشاكل سوء التغذية في العالم[2].

كما أن عدم تحقيق الأمن الغذائي يشكل تهديد لعدم استقرار الأمن على المستوى المحلي و الوطني و الدولي نظرا لارتباط الأمن الغذائي بالعديد من أنواع الأمن أهمها الأمن الاجتماعي و الأمن الاقتصادي و الأمن البيئي، و على الرغم من تحسين الظروف و العوامل التي تساعد بلوغ مستويات مقبولة من الإنتاج الغذائي إلا أن أكثر من 17% من سكان العالم النامي يواجهون مشكلة عدم توفير الأمن الغذائي، إذ ان

[1] Kenneth, J. Arrow and Michael, D. Intriligator. Agricultural economics, Handbooks in economics, volume 4, 2010, p 3050.

[2] منظمة الأغذية و الزراعة،2012، مرجع سابق، ص 08.

166 مليون طفل يعانون من سوء التغذية و 10 مليون طفل يتحولون سنويا إلى معاقين عقليا و جسديا بسبب نفس المشكل، و ما بين 5 إلى 8 مليون طفل يموتون سنويا بنفس الأسباب [1].

كل هذه العوامل و النتائج أدت إلى ظهور أوجه إخلاف من قبل العديد من الاقتصاديين في مفهوم الأمن الغذائي ومن بين هذه الاختلافات هو علاقة الأمن الغذائي بالاكتفاء الذاتي حيث يرى أصحاب هذه الفكرة ضرورة الربط بين هذين المفهومين و على اعتبار أن الاكتفاء الذاتي عبارة عن قدرة الدولة على تلبية احتياجاتهم الغذائية لجميع الأفراد باستعمال منتجاتهم المحلية، وقد تم تأكيد نفس النتائج من خلال تقرير الأمم المتحدة سنة 2001 حيث اعتبرت أن معدل الاكتفاء الذاتي هو أهم مؤشر يمكن الاعتماد عليه للوصول إلى الأمن الغذائي، بالإضافة إلى هذا يوجد اتجاه أخر اهتم بدراسة فرضية عدم الاعتماد فقط على الإنتاج المحلي من اجل تحقيق الأمن الغذائي و إنما يمكن للدولة تخصيص موارد مالية من اجل استيراد احتياجاتهم الغذائية التي عجزت عن إنتاجها محليا، غير أن أهم انتقاد واجه أصحاب هذه النظرية هو هل يمكن للدولة ضمان توفر الموارد المالية الكافية لتغطية هذا العجز و هل تتحمل الدولة التبعية الغذائية الناتجة عن الحاجة إلى الاستيراد فمثلا (في سنة 1975 امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية على بيع القمح لمصر بالرغم من قدرتها على سداد قيمته مستغلة في ذالك الانخفاض الكبير في إنتاجه لدى الاتحاد السوفياتي و هذا نظرا لعوامل سياسية)[2].

انطلاقا مما سبق ذكره يمكننا تقديم مفهوم للأمن الغذائي يجمع بين النظريتين هو قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الغذائية للأفراد بالكمية و النوعية المطلوبة، هذا بالاعتماد على منتجاتهم المحلية و استعمال الفائض في الإنتاج المحلي من اجل استيراد بعض المنتجات التي عجزت على إنتاجها، كما يختلف هذا المفهوم من مجتمع إلى أخر هذا باختلاف طبيعة الموارد و الإمكانيات المادية و البشرية لدى المجتمع وعلى هذا يمكننا تقسيم المجتمعات إلى ثلاثة أقسام منها (مجتمعات تحقق امن غذائي مستديم – مجتمعات تحقق امن غذائي على المدى القصير – مجتمعات تعاني من عدم تحقيق الأمن الغذائي)[3].

1 – قد يؤدي امتلاك قطاع فلاحي قوي مبني على إمكانيات طبيعية (مثل الأراضي و المناخ المعتدل...) و إمكانيات بشرية و مادية، إلى تحقيق امن غذائي مستدام حيث أن كل المنتجات الغذائية يتم إنتاجها محليا بالكمية و النوعية المطلوبة و بالسعر و الوقت المناسبين لاستهلاكها[4].

---

[1] صديق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العلمية قيم الحماية المدنية في المنهج التعليمي الأمنية، الرياض، 2008، ص 06.

[2] شريفي جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006، ص 03.

[3] صديق الطيب منير، مرجع سابق، ص08.

[4] Duncan, R.C. Food security and the world food situation, Handbook of Agricultural Economics, Volume 2, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 41, 2001, P 2192.

2 – أما النوع الثاني من المجتمعات هو مجتمع يحقق امن غذائي لكنه على المدى القصير فقط و هذا نظرا لعدم تحقيق احد شروط النظريتين السابقتين فهناك مجتمع لا يملك الإمكانيات الطبيعية (الاراضي الخصبة-موارد المياه-المناخ المناسب...) من اجل إنتاج الاحتياجات الغذائية و لكنه في المقابل يمتلك موارد مالية تمنح له القدرة على استيراد الاحتياجات الغذائية حيث يمكن لهذا المجتمع باستخدام إمكانياته المادية من تحقيق الأمن الغذائي في الفترة الحالية (المدى القصير) لكن من اجل استمرار هذا يجب عليه أن يتحقق من عنصرين و هما " استمرارية الموارد المالية، الحفاظ على علاقات خارجية قوية مع مختلف المجتمعات "، كما أن هناك حالة أخرى داخل هذا النوع تواجه نفس المشكلة على المدى القصير فهي تلك المجتمعات التي تمتلك إمكانيات طبيعية قادرة على تقوية إنتاج القطاع الفلاحي لكن ليس لديها موارد مالية يمكن الاعتماد عليه، هذا النوع من المجتمعات يفتقر على الأمن الغذائي في المدى القصير لكن يمكن أن يتحقق هذا في المدى المتوسط و هذا راجع إلى قدرة هذه المجتمعات على استغلال مواردها الطبيعية بالإضافة إلى الموارد المالية المتراكمة[1].

3 – النوع الثالث من المجتمعات هو ذلك المجتمع الذي لا يملك لا قوة فلاحية (ثروة طبيعية) ولا موارد مالية يمكنها أن تغطي العجز في إنتاج القطاع الفلاحي، هذا ما يجعل الأفراد داخل هذه المجتمعات يعانون من نقص كبير في الغذاء ويبقى الحل الوحيد أمامهم هو انتظارهم المساعدات من باقي الدول، و يعد الأمن الغذائي تحت هذه الظروف حلم يستحيل تحقيقه.

في قمة الغذاء العالمي 1996 تم تعريف الأمن الغذائي على النحو التالي: يتحقق الأمن الغذائي عندما يستطيع كل الناس في كل وقت الحصول على الغذاء الكافي و الأمن المغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية لحياة صحية نشطة ومغذية و لبلوغ هذا الهدف حددت أربع شروط يجب توفرها[2]:

1- ضمان توفير إمدادات غذائية كافية
2- استقرار هذه الإمدادات دون حدوث تقلبات أو نقص من موسم إلى أخر و من عام إلى أخر.
3- إمكانية الحصول على الغذاء بالأسعار المناسبة .
4- ضمان نوعية و جودة و سلامة المنتجات الغذائية(نظافة الغذاء).

لقد اهتم الكثير من الباحثين والاقتصاديين على تنوع الدراسات في مجال الأمن الغذائي خصوصا و أن الوضعية الحالية خطيرة و غير مطمئنة بسبب نقص الغذاء حيث أن 12% من مجموع سكان العالم يعانون نقص التغذية، رغم توفير كل الإمكانيات المادية و المالية من اجل تحقيق هدف الألفية، فقد تم

[1] صديق الطيب منير، مرجع سابق، ص09.
[2] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، المركز الدولي للدراسات العليا الفلاحية لحوض البحر المتوسط، الاجتماع العاشر لوزراء الفلاحة للدول الأعضاء بالسيام ، 2014، ص03.

تسجيل نتائج ايجابية حيث تراجع هذا العدد من 1016 إلى 846 مليون أي حوالي 16,73% إلا أن هذه النتائج لا تزال بعيدة عن ما كان متوقع[1]، و كذلك يختلف مستوى نجاح هذا البرنامج من منطقة إلى أخرى مثلما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (01-05) نمو ناقصي التغذية في العالم (1996-2014)

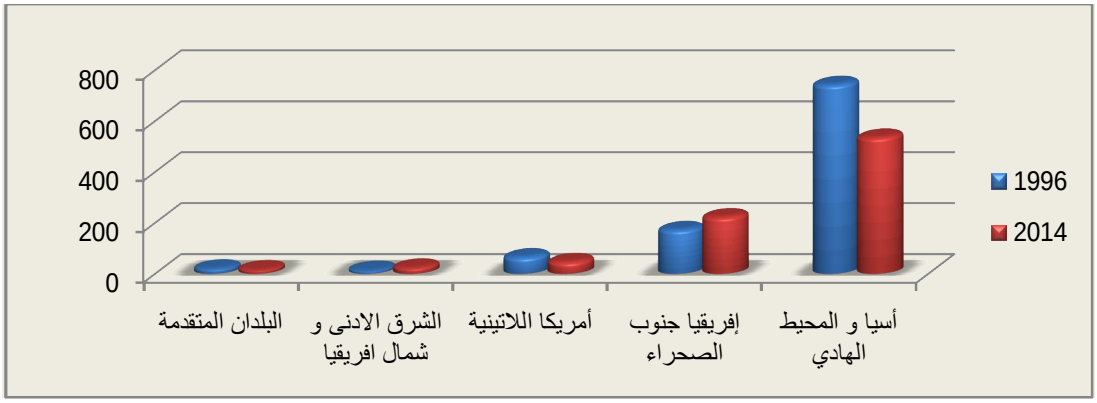

المصدر: منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة 2014

لقد نجحت الدول المتقدمة في تقليص عدد ناقصي التغذية إذ انتقل من 20 إلى 16 مليون نفس النتائج تم تحقيقها في أمريكة اللاتينية حيث انخفض من 66 إلى 47 مليون و كذلك في أسيا و المحيط الهادي غير أن هذه الأخيرة لا تزال تسجل أرقام عالية، و في المقابل لم تنجح دول الشرق الأدنى و شمال إفريقيا في تقليص عدد ناقصي التغذية حيث ارتفع من 13 إلى 24 مليون و كذلك دول إفريقيا جنوب الصحراء من 173 إلى 223 مليون، و هذا بسبب الأزمات السياسية و الحروب التي تشهدها دول المنطقة خلال السنوات الأخيرة، و على العموم فإن شخص من كل ثمانية أشخاص في العالم يعاني مشكل نقص التغذية، و قد أجمعت معظم الدراسات أن سبب و صولنا إلى هذا الحد يرجع إلى تراكم مجموعة من العوامل التاريخية و البيئية و الاقتصادية.

2-3 الأزمات الاقتصادية و الأمن الغذائي:

يعد نقص الغذاء واحد من بين أهم المشاكل التي يواجهها العالم حيث أصبح الحديث على الأمن الغذائي من بين الموضوعات التي تجلب اهتمام أصحاب القرار لدى أغلبية الدول و هذا انطلاقا من الأزمة العالمية للغذاء (1972- 1973) وما نتج عن هذه الأزمة من جراء التدخلات الدولية بغية إنقاذ الموقف حيث تجلى هذا في المؤتمر العالمي للغذاء (روما 1974- 1996) و وصولا إلى أزمة الأسعار (2007- 2008) التي أدت إلى الارتفاع الكبير في اسعار المواد الغذائية و على الخصوص المنتجات الفلاحية[2].

[1] منظمة الأغذية و الزراعة، تحقيق هدف القضاء على الجوع الدور الحاسم للاستثمارات في الحماية الاجتماعية والزراعة ، 2015، ص 13.

[2] منظمة الأغذية و الزراعة، 2011، مرجع سابق، ص 08.

3-2-1 الأزمة الغذائية ومؤتمر روما 1974 – 1996:

يعد الغذاء أولى الأولويات التي يسعى الإنسان إلى تأمينها من خلال ضمان توفير الإمدادات الغذائية اعتمادا على الفلاحة، إذ تعد هذه الأخيرة من بين النشاطات التي تم الاعتماد عليها من قبل العديد من المجتمعات منذ زمن طويل من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي إلا أن ارتفاع عدد السكان من جهة و ظهور أزمات غذائية ابتداء من سنة 1974 و صولا إلى سنة 2008 من جهة ثانية كان لهما اثر واسع في زحزحة استقرار الأمن الغذائي لدى العديد من المجتمعات [1].

لقد كان أول مؤتمر يتم تخصيصه إلى مشكلة الغذاء التي واجهها العالم في سنة 1974 بمدينة روما الايطالية حيث كان هدف هذا المؤتمر هو (أن يكون لكل رجل و امرأة و طفل حق التحرر من الجوع و سوء التغذية حتى يمكنهم من تنمية قدراتهم البدنية و العقلية و حدد المؤتمر أهم أهداف التنمية في الألفية و هو استئصال كل من الجوع و انعدام الأمن الغذائي و سوء التغذية خلال 10 سنوات)[2]، لكن هذا الهدف لم يتحقق للأسباب عديدة منها عدم التفاهم حول كيفية وضع السياسات التنموية لتلك الفترة بالإضافة إلى سوء تسيير الموارد المالية (التمويل و الدعم) و تعتبر من بين أهم التوصيات التي خرج بها هذا المؤتمر ما يلي[3]:

1 – يجب المصادقة و من قبل الجميع على البرنامج الذي تبناه المجتمع الدولي و المتمثل في القضاء على ظاهرة الجوع و سوء التغذية الذي يصيب الملايين من البشر.

2 – أن تعمل الدول و الهيئات المحلية و الدولية من اجل بلوغ هدف توفير الغذاء إلى كل الأفراد مع مراعاة صحته و كفاءته الحيوية و محاولة القضاء على كل الأمراض و الأوبئة الناتجة عن سوء التغذية.

3 – إعداد نظام متوازن للأمن الغذائي من خلال تجديد القطاع الفلاحي و الاهتمام أكثر بجودة منتجاته و تنظيم أسواقه المحلية و الدولية، من اجل حماية هذه الأسواق من خطر تذبذب الأسعار.

إن عدم قدرة الدول على الوفاء ببنود معاهدة روما 1974 و هذا ما تجسد على ارض الواقع من خلال ارتفاع عدد ناقصي الغذاء و عدد الوفيات من الأطفال بسبب سوء التغذية بالإضافة إلى العديد من المؤشرات التي حذرت منها الهيئة الدولية، كل هذا دفع الدول إلى فكرة عقد مؤتمر دولي ثاني و في نفس المدينة سنة 1996*، وقد أكد هذا المؤتمر على حق كل الأفراد في الحصول على أغذية سليمة و مغذية و من بين أهم التوصيات التي ندى بها هذا المؤتمر هو بذل جهد متواصل من اجل استئصال الفقر في جميع

[1] FAO, Sécurité alimentaire, documents de travail, N° 2, 2006, P01.

[2] www.fao.org/docrep/x2051a/x2051a00.htm#p34-561, (2013/07/31).

[3] عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 06.

* انعقد مؤتمر روما من 13 إلى 17 نوفمبر 1996 حيث بلغ عدد الدول المشاركة 185 دولة و كانت من نتائج هذا المؤتمر جوالي 243 بيان.

البلدان تحت هدف السعي إلى خفض عدد من يعانون من سوء التغذية إلى النصف في حدود سنة 2015 و أصبح بذلك هذا هو هدف الألفية الجديد و من بين أهم أسباب انعقاد هذا المؤتمر مجموعة من العوامل التي تحول دون تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية أهمها [1]:

- تزايد انخفاض في الدخول الأسرية الموجهة إلى شراء الأغذية.
- عدم استقرار العرض و الطلب على المنتجات الغذائية و على الخصوص المواد الفلاحية.
- الكوارث الناجمة عن أسباب طبيعية أو بشرية مثل التصحر و المجاعة.

لقد نص إعلان روما الخاص بالأمن الغذائي على خطة عمل مميزة ذات لمسات متنوعة تقود إلى هدف مشترك هو تحقيق الأمن الغذائي على كافة المستويات ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا إذا تمكن كل الأفراد و في كل وقت من الحصول على أغذية كافية و سليمة و مغذية، حتى يتمكنوا من مواصلة نشاطاتهم بطريقة عادية و صحية و من بين أهم نقاط عمل هذا البرنامج ما يلي[2]:

- خلق بنية سياسية اقتصادية و اجتماعية مناسبة يسودها السلام و الاستقرار ما ينتج عنه إعطاء أولوية محاربة الفقر و تحقيق الأمن الغذائي.
- قيام الدول بإنتهاج استراتيجيات تتفق مع مواردها و قدراتها لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها و أن تستعمل التكتلات الإقليمية و الدولية من اجل ترتيب حلول جماعية لقضايا الأمن الغذائي.
- وضع اتفاقيات و عهود بين العديد من المجتمعات من خلال إنشاء تكتلات يمكنها توسيع العلاقة التجارية في مجال السلع الفلاحية و الغذائية من خلال بناء نظام عالمي متوازن يعتمد على قوى السوق.

2-2-3 أزمة تغير أسعار المواد الغذائية 2007 – 2008:

تبين لنا التقارير الصادرة عن منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة 2012 أن عدد ناقصي التغذية قد بدأ في الانخفاض منذ سنة 2010 بعدما شهد زيادة بنسب مرتفعة خلال سنوات 2007-2008، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية غير أن هذا العدد لا يزال مرتفع عن المستوى الذي تم الاتفاق عليه خلال المؤتمر العالمي للأغذية سنة 1996 تحت هدف الحد من الجوع.[3]

لقد بدأت بوادر أزمة الأمن الغذائي تحت بند تقلب أسعار المنتجات الغذائية منذ أن اتخذت البلدان الكبرى سياسة عزل أسواقها من اجل حماية مستهلكيها غير أن هذه السياسة التجارية كانت سلبياتها اكبر

[1] www.fao.org/docrep/003/w3613a/w3613a00.htm, (2013/09/18).

[2]- عيسى بن ناصر ، مرجع سابق، ص 12.

[3]- منظمة الأغذية و الزراعة، 2012 ، مرجع سابق، ص 8.

من ايجابياتها من ما أدى إلى ارتفاع الأسعار و تقلبها في الأسواق العالمية[1]، و كانت أكثر البلدان المتأثرة هي تلك الفقيرة المستوردة للغذاء أكثر من غيرها، فهذه البلدان لا تمتلك سوى القليل من الاحتياطات و ليس لديها القدرة المالية على تحمل تكاليف شراء احتياجاتها الغذائية بأسعار مرتفعة كما أنها غير قادرة على فرض قيود اتجاه صادراتها، إذ واجهة هذه الدول تبعات الأزمة و التي من نتائجها ما يلي [2]:

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية.
- انخفاض حجم المبادلات الغذائية بين الدول.
- فرض قيود على الصادرات و على عكس هذا زيادة تحرير الواردات.
- تقديم إعانات للمستهلكين من خلال إنشاء شبكات أمان.
- انعدام الأمن الغذائي على الأجل القصير.
- ارتفاع معدلات الفقر داخل الأوساط الريفية و بالخصوص لدى المزارعين أصحاب الحيزات الصغيرة.

في ضوء الأحداث الأخيرة (ارتفاع أسعار المحاصيل 2007 و انهيار أسعار الحليب 2009) يمكنها التساؤل ما إذا كنا قد دخلنا في مرحلة دائمة من عدم استقرار أسعار المنتجات الفلاحية، إذ أن هذه الظاهرة تسبب لنا أضرار من جانبين: الأول بالنسبة للمنتج الذي يتأثر بتقلب مداخيله و الثاني بالنسبة للمستهلك الذي يعاني من التغير المستمر في أسعار الغذاء، و هنا يمكننا التساؤل هل العولمة هي السبب في عدم الاستقرار؟

في هذا الإطار هناك نظريتين متضاربتين حيث ترى إحداهما أن العولمة هي العنصر المنظم لتقلبات الأسواق الفلاحية Féménia et Gohin في حين تعتبر النظرية الثانية أن العولمة هي مصدر الفوضى و عدم استقرار الأسواق Boussard ومن المؤكد أن هذه التقلبات في الأسعار ليست جديدة على الاقتصاد مثلما يقول Jean- Pien Bulault الذي أكد أن مشكلة 2007 ليست بسبب حرية الأسواق، و لكن الشيء الجديد أن هذه الظاهرة تصيب أوروبا رغم أنها كانت محمية و مستعدة لمواجهة مثل هذه الاضطرابات باستعمال عامل الدعم الفلاحي، كما اشار ان هناك اثنين من القوانين الاقتصادية يوضحان تقلب أسعار المنتجات الفلاحية، أولا قانون (King) إن إيرادات الفلاحين تتناسب عكسيا مع محاصيلهم نظرا لعدم مرونة الطلب على منتجاتهم و يتم تأكيد هذا في حالة انكماش الطلب مثلما حدث في أزمة الحليب 2009، ثانيا قانون (Ezekial) الذي يؤكد على الطبيعة الذاتية للتقلبات في الأسواق مع الأخذ بعين الاعتبار مدة دوران الإنتاج و توقعات الفلاحين [3].

[1] - Duncan, R.C. op. cit. P 2194.

[2] - Marcel, M. 2009, op.cit . P 03.

[3] - Marcel, M. ibid, P 04.

نتيجة لما سبق ذكره فإن الحلول المقدمة من اجل الحد من حالة عدم الاستقرار هي " دعم الأسعار، إنشاء نظام الحصص، إنشاء نظام التأمين" لكن لم يستطيع أيا من هذه الحلول الثلاثة أن يواجه التقلبات حيث أن أفضل الحلول هو استخدام سعر السوق غير أن هذا السعر قد يقلل من درجة الرفاهية و يخلق تذبذب داخل الأسواق الدولية، و يمكن توضيح هذا التغير من خلال الأشكال التالية التي تصف لنا حركة التغير في الأسعار الاسمية و الحقيقية للمنتجات الرئيسية خلال الفترة (2007-2008) و مقارنتها بأسعار الفترة (2009–2013) مع وضع سنة الأساس معدل الأسعار بين سنوات (1997-2006).

الشكل (01-06) مقارنة الأسعار الاسمية لبعض المنتجات خلال فترة (2007-2008) و (2009-2013)

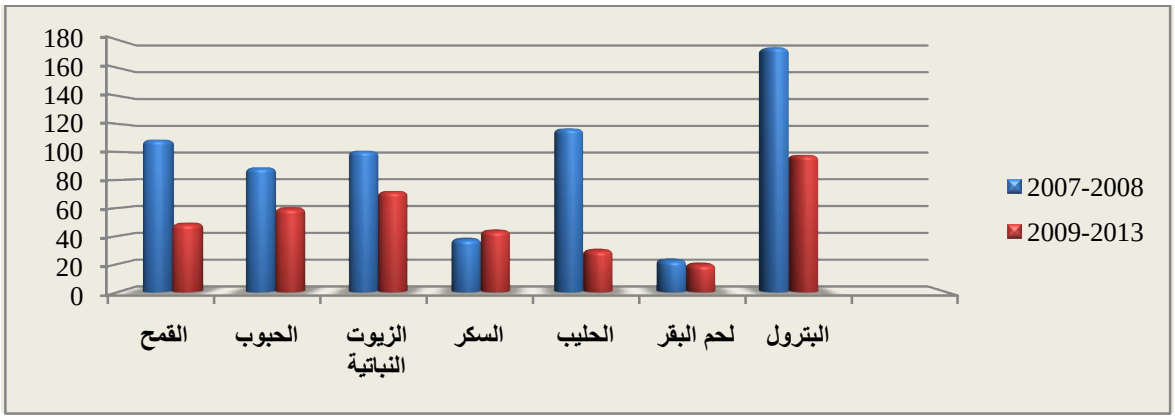

المصدر: إحصائيات FAO و OCDE لسنة 2013

لقد شهدت الأسعار الاسمية لهذه المنتجات ارتفاع بنسبة أكثر من 80% خلال سنوات 2007-2008 غير أن هذا الارتفاع في الأسعار الاسمية قد انخفض في سنوات 2009-2013 مقارنة بالفترة السابقة و هذا راجع لعدة أسباب أهمها الإصلاحات التي تبنتها العديد من الدول فيما يخص تنظيم الأسواق و تجديد القطاع الفلاحي بالإضافة إلى انخفاض أسعار المحروقات نفس الشيء شاهدته الأسعار الحقيقية و التي يتم توضيحها كما يلي:

الشكل (01- 07) مقارنة الاسعار الحقيقية لبعض المنتجات خلال فترة (2007- 2008) و (2009-2013)

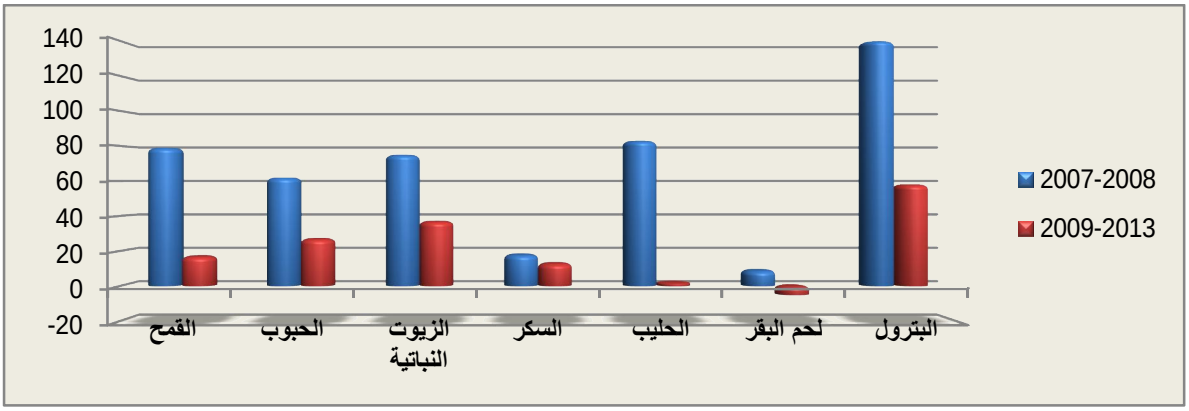

المصدر: إحصائيات FAO و OCDE لسنة 2013

يوضح لنا الشكل حركة الأسعار الحقيقية، حيث بلغت نسبة الزيادة خلال فترة 2007- 2008 مقارنة بمعدل الأسعار الحقيقية خلال فترة 1997- 2006 حوالي 65% حيث أن نفس النسبة شهدت تغير جذري خلال فترة 2009- 2013 بلغت حوالي 21% مقارنة بنفس فترة الأساس، أهم ما ميز الأسعار الحقيقية للمنتجات الأساسية هو انخفاض أسعار لحوم البقر ادني من المستوي المسجل في سنوات قبل الأزمة بمعدل 5% و كذالك الانخفاض الحاد في أسعار الحليب خلال الفترة الثانية حيث انتقل معدل الزيادة من 75% (2007- 2008) إلى 2% (2009- 2013)، كل هذا راجع إلى الأسباب التي تم ذكرها سابقا أهمها الارتفاع الحاد في أسعار المحروقات لفترة 2007- 2008 حيث قدر هذا الارتفاع بـ 140% مقارنة بفترة الأساس في حين ترجع هذا المعدل إلى 58% في سنوات 2009-2013 هذا ما اثر في أسعار باقي المنتجات حيث شهدت نفس اتجاه التغير[1]، إذن ما هو الحل الذي يساعدنا على التحكم في تقلب الأسعار داخل الأسواق الفلاحية؟ (Jeanpiene B.) يقول انه يجب أولا معرفة أسباب هذا التقلب مع الأخذ بعين الاعتبار جزء من الحذر حيث أن قضايا الغذاء في المستقبل سوف تتطلب بالضرورة فتح الأسواق الدولية لكن استخدام و سائل الحماية والحذر كما يجب التشاور حول السياسات الفلاحية إذ يمكن الاتفاق على إنشاء بنك للغذاء يقوم مقام البنك المركزي من اجل الحصول على سياسة فلاحية حقيقية يمكنها أن تتخذ الإجراءات اللازمة من اجل التحكم في حركة الأسعار[2].

3-3 الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية

إن للتنمية انعكاس إيجابي على الأمن الغذائي هذا ما توصلت إليه العديد من الدراسات التي استعملت مبدأ (دودلي سيرز) الذي كان سائدًا في منتصف السبعينات والقائل " ليس هناك تنمية إذا لم يترافق النمو الاقتصادي بتخفيض الفقر و البطالة و تحقيق العدالة" فلقد كانت أولى الاتفاقيات الدولية التي دعت إلى ضرورة التنسيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية و دواعي تحقيق الأمن الغذائي في مؤتمر روما 1996 حيث نص البيان النهائي على خمس التزامات حول قضايا التنمية و الأمن الغذائي و هي[3]:

- مساعدة المناخ السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي من اجل تقليص عدد الفقراء.
- الاهتمام بالسياسات الغذائية و الفلاحية و ربطها بالسياسات التنمية الريفية المستدامة.
- وضع سياسة تجارية شاملة تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي.

[1] -OCDE et FAO, 2009-2018, op.cit . P 23.

[2] Marcel, M. 2009, op.cit. P 03.

[3] نوال نعمة، الأمن الغذائي و التنمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2004، ص 04.

- محاولة تفادي حدوث حالات طارئة و الاستعداد لمواجهتها مع تشجيع استعادة النشاط و التنمية و القدرة على توفير الاحتياجات المستقبلية .
- تشجيع الاستثمارات العامة و الخاصة بغية دفع الموارد البشرية إلى تحقيق إنتاجية غذائية و تنمية ريفية مستدامة .

1-3-3 دراسة العلاقة بين الامن الغذائي و التنمية الاقتصادية:

إن العلاقة التي تجمع بين الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية هي علاقة ذات اتجاهين حيث قد يؤدي ارتفاع في معدلات التنمية الاقتصادية إلى الزيادة في مستوى تحقيق الأمن الغذائي، كما يمكن حدوث العكس أي تحقيق مستوى مرتفع من الأمن الغذائي يؤدي إلى تحسين من معدلات التنمية الاقتصادية غير أن هذه العلاقة تتفاوت من بلد إلى أخر حيث يمكننا أن نلاحظ نتائجها أكثر في البلدان المتقدمة، و يمكن دراسة هذه العلاقة من خلال إبراز مجموعة من العوامل أهمها [1]:

- إن تحقيق مستوى مرتفع من التنمية الاقتصادية ينجم عنه رفع مستوى الدخل الفردي و هذا يؤدي بدوره إلى الرفع من القدرة الشرائية للأفراد و تحسين المستوى المعيشي و بالتالي تقليص الفجوة الغذائية.
- إن ارتفاع في معدلات التنمية الاقتصادية يصاحبها تحسن في المستوى الاجتماعي للإفراد من تعليم و صحة و تكنولوجيا و غيرها من العوامل الاجتماعية التي ساعدت في توعية أفراد المجتمع و تنمي الثقافة الاستهلاكية لديهم بغيت الوصول إلى النمط الاستهلاكي السليم.
- إن زيادة الطلب على المواد الغذائية في كثير من البلدان النامية ناتج عن مجموعة من العوامل أهمها سرعة نمو عدد السكان و تغير السلوك الاستهلاكي للأفراد و قد يؤدي هذا إلى عجز جهاز الإنتاج على مواكبة الطلب المتزايد من قبل الأفراد انطلاقا من هنا يكون أمام الدولة مخرجين من اجل مواجهة هذا المشكل و هما[2]:

1- تزويد الأسواق المحلية بالمنتجات الأجنبية و بتالي الرفع من قيمة الواردات من اجل تلبية الطلب الداخلي الذي ينمو بمعدل يفوق معدل زيادة الإنتاج المحلي.
2- دعم أسعار المواد الغذائية ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا إذا تتحقق ارتفاع في معدلات التنمية.

إضافة إلى التعاريف العديدة للأمن الغذائي و التي تم ذكرها من قبل هناك تعريف يربط بين الأمن الغذائي و مستوى الأداء الاقتصادي للجهاز الإنتاجي حيث تم تسمية هذا التعريف بالمفهوم الكلي للأمن الغذائي و هو مدى قدرة القطاع الإنتاجي على توفير الغذاء لجميع الأفراد مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى

[1] احمد جابه، الأمن الغذائي والتنمية حالة الجزائر، مجلة التواصل عدد 20، 2001، ص 57

[2] Louis, M. Agriculture et croissance économique, Economie rurale N° 79, 2004, P 25.

التنمية الذي وصل إليه المجتمع، كما شهد هذا المفهوم اختلاف في وجهات النظر فيما يخص تحديد كمية الغذاء الواجب توفرها و التي تمكننا من الحكم على مستوى التنمية الذي تم تحقيقه بين الدول المتقدمة المهيمنة على الإنتاج الغذائي، إذ أن كميات الغذاء المنتجة يجب أن تتجاوز الكمية الضرورية من اجل الحفاظ على العادات الاستهلاكية من جهة و فرض سياسة الهيمنة على أسواق المنتجات الغذائية و بالتالي قيود إضافية على المجتمعات الفقيرة، و بين دول نامية مستوردة للغذاء و التي ترى انه يكفي توفر الغذاء بكميات تتناسب مع مستواها في ضمان الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة.[1]

استطاعت الحكومات في السنوات الأخيرة في الحد من الجوع و من سوء التغذية هذا بفضل معدلات النمو الاقتصادي ففي الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010 شوهد نمو دخل الفرد الواحد بنسبة 2% تقريبا في العام (مع ذكر انه يوجد فروق كبيرة فيما بين الدول)، و من نتائج هذه الزيادة ارتفاع متوسط إمداد الطاقة الغذائية بحوالي 210 سعرة حرارية للشخص الواحد في اليوم أي بمعدل نمو 7% و كانت هذه الزيادة اكبر في البلدان النامية بنحو 275 سعرة حرارية مقارنة بالدول المتقدمة 86 سعرة حرارية، وحتى يتمكن النمو الاقتصادي المساهمة في الحصول على طعام كافي من حيث الكمية و النوعية يجب إتباع ثلث خطوات وهي[2]:

1 – ضمان وصول النمو إلى الفقراء و أن يشملهم مع ضمان توفير فرص العمل و تحقيق دخل مناسب يسمح بمساهمتهم في النشاط الإنتاجي.

2 – يتم توجيه الدخل الإضافي الذي تحصل عليه الفقراء من جراء ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى تحسين نظامهم الغذائي كما و كيفا و تحسين الظروف الصحية.

3 – مساهمة النمو الاقتصادي في تنمية و تقوية البنية التحتية للمجتمع و هذا من خلال توسيع شبكات الأمان الاجتماعي و زيادة الاهتمام بالخدمات العامة مثل التعليم و الصحة مع الرفع من حجم الاستثمارات خصوصا في القطاعات التي يعمل فيها الفقراء و على سبيل المثال القطاع الفلاحي.

2-3-3 نمو القطاع الفلاحي و الأمن الغذائي:

من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الأغذية بنسبة 60% بحلول 2050 و بالنظر إلى وجود العديد من المشاكل و العراقيل أهمها تغير المناخ و ما ينجم عنه من عواقب مثل الجفاف و التصحر و انجراف التربة بالإضافة إلى ندرة الموارد الطبيعية كل هذا يمثل تحديا كبيرا أمام الفلاحة و نظم الغذاء في العالم[3].

[1] أحمد جابه، مرجع سابق، ص 55.

[2] منظمة الأغذية و الزراعة، 2012، مرجع سابق، ص 16.

[3] منظمة الأغذية و الزراعة، 2012 ، مرجع سابق، ص 32.

حسب (Sébastien T.) هناك ثلاث عوامل قادتنا إلى التفكير في قضايا الأمن الغذائي و الفلاحي، أولا أن مردود القطاع الفلاحي بدأ بالركود بعد الثورة الخضراء هذا في سياق التدهور القوي للظروف البيئية، ثانيا عدد السكان اللازم إطعامهم سوف يرتفع بثلاثة أضعاف في حلول سنة 2050 و أخيرا التغير المستمر في نوعية و حجم و طبيعة الطلب على الغذاء من قبل الأفراد بغية الحصول على منفعة اكبر[1].

انطلاقا من هذا المنظور عملت كل من (CIRED et INRA) منذ سنة 2006 على إنشاء و تطوير عملية سميت (Agrimonde) بدأ هذا البرنامج انطلاقا من دراسة كمية أجريت منذ 40 سنة حول سيناريوهات يمكن أن نصل إليها سنة 2050 مع الاعتماد على إمكانيات و خبرة و توقعات الأمم المتحدة، و كذالك مع الأخذ بعين الاعتبار فرضيات تحقيق 3000 سعرة حرارية للفرد الواحد في اليوم حيث بدأ العمل على دراسة إمكانية تحديد التوازن بين اليد العاملة و حجم الإنتاج الغذائي حسب المنطقة الجغرافيا، لقد شرح (Sébastien T.) انه من اجل تحقيق هذا هناك احتمالين يجب أخذهما بعين الاعتبار الأول هو سيناريو ايجابي حول قدرت الفلاحةعلى رفع من حجم انتاجها و الحفاظ على مستوى انتاج مستقر و يتطلب هذا إعادة التوازن ليس فقط لحجم الغذاء العالمي ولكن أيضا الاهتمام بالفلاحة الصديقة للبيئة على الرغم من تزايد احتياجات الإنتاج و حتمية التنمية، أما السيناريو الثاني هو مبني على التقدم التكنولوجي السريع و التحرير التجاري، لقد أوضح كلا من السيناريوهات انه من الممكن إطعام العالم بصفة مستدامة في حدود 2050 و مع ذالك فقد أوضحت الدراسات أن ثلاث مناطق ستكون مرغمة على استيراد الغذاء و هيا (إفريقيا – الشرق الأوسط – أسيا)[2].

إذن يمكننا القول أن دور القطاع الفلاحي في الحد من الفقر اكبر من دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي هذا راجع إلى تمركز عدد كبير من اليد العاملة داخل هذا القطاع و عليه فإن نصيب القوة العاملة التي تعمل في هذا القطاع هو اكبر بكثير من نصيب الناتج الإجمالي الذي يقدمه القطاع الفلاحي ففي إحصائيات 2009 بلغ نصيب مجموع السكان النشطين في الفلاحة 66% أي أكثر بضعف نصيب الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي، انطلاقا من هذه الإحصائيات يتبين لنا أن نمو القطاع الفلاحي يفيد الفقراء و يساعدهم في الخروج من حلقة الفقر و الجوع كما يوفر لهم الأمن و الغذاء و هذا أكثر من ما يمكن أن يحققه لهم نمو باقي القطاعات الغير فلاحية، و حسب تقرير تم إعداده من قبل منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة سنة 2012 إن تحقيق معدل معين من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للنمو الفلاحي إلى تخفيض الفقر بقيمة اكبر من خمس مرات مما قد يحققه النمو الناتج عن القطاعات الغير زراعية [3].

[1] Marcel, M. 2009, op.cit. p 01.

[2] Marcel M. 2009, Ibid, p 04.

[3] منظمة الأغذية و الزراعة، 2012، مرجع سابق، ص 30.

خلاصة :

لقد تسببت أزمة الغذاء التي أصابت العديد من دول العالم سنة 2008 في زيادة الاهتمام بالقطاع الفلاحي و قضياه، هذا ما تم نشره في تقرير حول التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي خلال نفس السنة، حيث تم اعتبار الفلاحة أساس التنمية و مفتاح مستقبل كوكب الأرض، كما أن أهم ما صدر على صفحات هذا التقرير العبارة التالية: " إن الأهداف الأساسية للقرن 21 هي القضاء على الجوع و الفقر وحماية البيئة و تأمين الصحة العالمية هذا كله لا يمكن أن يتحقق دون وجود تنمية قطاع فلاحي"، كما انه لا يمكننا الحد من الجوع و الفقر إلا من خلال توفير مجموعة من الشروط و الظروف أهمها (الحفاظ على الموارد الطبيعية، توفير و ترقية وسائل الإنتاج، تطوير البنية التحتية للتخزين و النقل و التسويق، تبني سياسة تسعيرية تدعو إلى توليد فائض و سياسة تجارية تدعو إلى حماية الأسواق المحلية). إن هذه الشروط متبوعة بدور المؤسسات المالية من خلال سياسة تمويل تجمع بين القروض البنكية و الدعم الذي تقدمه الدولة من اجل تنمية هذا القطاع.

كما انه يجب ضمان الحد الأدنى من الحصول المستدام على الأراضي و المياه مع تجديد القدرات المالية بمختلف أنواعها و مواصلة تنمية الموارد البشرية و الحفاظ على القدرات المادية، تعتبر هذه المواد الأربعة من أهم العناصر التي يجب على الدولة تسليط الأضواء عليها لأنها المفتاح الذي يمكن الاعتماد عليه في تنمية القطاع الفلاحي.

الفصل الثاني

تمويل القطاع الفلاحي

تمهيد:

لقد حاولت العديد من الدراسات و الأبحاث إبراز دور و إستراتيجية التمويل في ترقية و تنمية القطاع الفلاحي، غير أن العائق الرئيسي الذي يواجه تطبيق برامج تلك الإستراتيجية في العديد من الدول على غرار كل من إفريقيا جنوب الصحراء، شرق أسيا و أمريكا اللاتينية هو عدم التطابق بين الخدمات المالية التي تقدمها مختلف الهيئات و المؤسسات المالية العامة و الخاصة من بنوك و مصارف مع الاحتياجات المحددة لتمويل هذا القطاع، أي دون وضع دراسات مسبقة حول مدى ملائمة مختلف أنواع التمويل مع احتياجات الفلاحين، حيث لا يمكن تجاهل الارتباط الطبيعي الذي يجمع بين العرض(كفاءة المؤسسات المالية في إيصال خدماتها إلى مختلف أقطاب المجتمع الريفي وحصول صغار الفلاحين على احتياجاتهم المالية) و الطلب (قدرة الفلاح على الاستثمار من اجل توسيع نشاطاته و من ثم قدراته على التسديد) في مجال التمويل الفلاحي بمختلف أنواعه من دعم و ائتمان بنكي، حيث يعتبر هذا من بين أهم الأسباب التي تدعو إلى تدخل الدولة في تقديم مختلف أنواع الدعم من اجل الحفاظ على استقرار الإنتاجية الفلاحية، انطلاقا من هنا يمكننا طرح التساؤل التالي " كيف يمكن تحسين و تطوير مدى مساهمة مختلف أنواع التمويل الفلاحي في إنعاش دور المؤسسات المالية من اجل ترقية و تنمية القطاع الفلاحي هذا من جهة و من جهة ثانية كيف يمكن أن تساهم السياسات العامة باستخدام أنواع محددة من الدعم في تحقيق هذه الأهداف؟

1- دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي

لقد اعتمد النموذج القديم للتمويل الفلاحي الذي تم وضعه خلال سنوات 1950-1980 على استعداد الحكومات تقديم تسهيلات من اجل الحصول على التمويل الفلاحي و هذا بهدف تعزيز التنمية من خلال تحديث طرق الإنتاج و التسويق حيث استخدم هذا المنهج أسلوب التدخل المباشر للدولة بواسطة بنوك التنمية العمومية و كذالك مختلف المؤسسات المالية المانحة للخدمات المالية بشروط ميسرة (أسعار فائدة مدعمة، انخفاض حجم الضمانات ... الخ) وقد شهدت نفس الفترة ارتفاع نسب التهرب عن سداد القروض و الفساد مما قلص من حجم التدخل الحكومي سواء في القطاع المالي أو الفلاحي.

و تميزت فترة 1990-2000 إلى إغلاق غالبية البنوك العامة للتنمية و تحرير القطاع الفلاحي و نمو مفهوم التمويل المصغر، إذ أن الهدف من هذا التغير ليس من اجل تمويل قطاع ذو أولوية اقتصادية و اجتماعية و إنما من اجل تعزيز القدرة المالية للسكان داخل المناطق الريفية، و وصول الخدمات المالية إلى كل المستبعدين و المحرومين من التمويل الفلاحي، كما صاحب هذا النهج الجديد المخصص لبناء الوساطة المالية وفق نماذج جديدة للتمويل الفلاحي مجموعة من التعاريف في مقدمتها إبراز دور تدخل الدولة في تمويل هذا القطاع حيث يتم تعبئة المنح الحكومية للمساعدة في خلق مؤسسات التمويل المصغر و التي من المفترض أن تتكفل باستقلالها المالي على المدى الطويل هذا ما تم تحقيقه منذ بداية 1990 حيث شهدت هذه الفترة نمو متسارع للتمويل المصغر خصوصا عند بداية الألفية و ما ميز هذه السياسة التمويلية الجديدة البساطة و الشمولية و سهوله التحصيل[1].

1-1 عموميات حول تمويل القطاع الفلاحي :

يعتبر مفهوم التمويل الفلاحي من المفاهيم الأكثر فعالية داخل الأوساط الريفية نظرا لما يقدمه من خدمات في سبيل الحد من الفقر و تحسين أوضاع صغار الفلاحين المهددين بالابتعاد من المسار العام لعمليات التنمية السائدة في الأقاليم الريفية، ومن بين أهم العوامل المحفزة لفكرة رفع درجة الحاجة إلى مصادر تمويل أكثر مردودية يمكننا ذكر (عولمة الأسواق المالية، تقلب أسعار المنتجات الغذائية، التحولات المستمرة في السياسات الفلاحية، زيادة عدم اليقين بالتغيرات المناخية....) كل هذه العوامل و غيرها أدت إلى توجه العديد من الدول إلى فكرة الرفع من نشاط المؤسسات المالية نحو تمثيل القطاع الفلاحي الغير مستقر من خلال تقديم خدمات مالية مثل الادخار و التحويل و الاستئجار و التأمين ...الخ[2].

[1] Morvant-roux, S. Guérin, I. Roesch, M. et Jean-Michel, S. Politiques d'inclusion financière, microfinance et financement de l'agriculture, Les cas de l'Inde et du Mexique, Mondes en développement, n°151, 2010, p10/11.

[2] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، التمويل الريفي في الصندوق، 2009، ص6.

يعد من بين أهم تحديات التمويل الفلاحي محدودية مستوى الموارد البشرية و عجز الأسواق المالية الناتجة عن سياسة القروض المدعمة بالإضافة إلى تردد بعض المؤسسات المالية في تقديم خدماتها إلى القطاع الفلاحي نظرا لإتسامه بالموسمية وضعفه على مواجهة المخاطر المختلفة وعدم قدرته على توفير التمويل الذاتي وعجز الفلاحين على تقديم ضمانات كافية للقروض المستحقة، كل هذا قد يكون حاجز أمام السياسات التمويلية الحديثة و التي تعتمد بالدرجة الأولى على الاستدامة في توفير الخدمات المالية من خلال تمويل و تحفيز المشاريع الغير موسمية (تمويل الاستثمارات)، انطلاقا من هنا يبرز مفهوم التمويل الريفي و هو تلك المعاملات المالية المرتبطة بالنشاطات الفلاحية و الغير فلاحية التي يتم تنفيذها بالتعاون مع المؤسسات المالية و الأسر الفلاحية داخل المناطق الريفية، حيث يختلف مفهوم التمويل الريفي عن الائتمان الفلاحي ففي الوقت الذي يعتبر فيه هذا الأخير مشروع مشترك بين المؤسسات المالية و الفلاحين من اجل تمويل مشاريع متصلة بالفلاحة، في مقابل فإن التمويل الريفي هو أكثر شمولية لأنه يتجه إلى توفير خدمات مالية يحتاج إليها كل من الفلاحين و الأسر الريفية باختلاف نشاطاتهم و الهدف منها هو ترقية و تنمية المناطق الريفية من خلال الاستثمار في النشاطات المختلفة، على غرار النشاطات الحرفية و الصناعات التحويلية و كذالك التعاون مع المعاهد و مؤسسات التكوين و تمويل المنشئات الاجتماعية "الصحة، التعليم، النقل...." و عليه يمكننا القول أن التمويل الريفي ليس مجرد ائتمان مالي و لكنه سياسة مالية[1].

أهداف سياسة التمويل:

رغم كل الإمكانيات المتوفرة لإنعاش المناطق الريفية و التي في الغالب تصف ضمن الأقاليم المحرومة من حيث المنشئات الاجتماعية المختلفة باختلاف نشاطاتها "التكوينية، الثقافية، الصحية" إلا أن فرصة الوصول إلى الخدمات المالية تعد أهم عقبة قد تواجه مسار التنمية داخل الوسط الريفي إذ تتكون الطبقة النشطة في الغالب من صغار المزارعين ذوي الحيزات الصغيرة حيث يعمل هؤلاء على الوصول إلى الخدمات المالية التي تمكنهم من الوفاء باحتياجاتهم الإنتاجية و احتياجات أسرهم بهدف التخفيف من حدة المخاطر، وعليه فإن لسياسة التمويل الفلاحي الموجهة إلى الأسر الفلاحية مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها كما يلي [2]:

- تعزيز قدرة المؤسسات المالية المتخصصة في عملية التمويل الفلاحي على (حشد المدخرات المالية، تغطية نفقاتها، توفير خدماتها على مدار السنة، الحصول على أرباح بغية الرفع من نشاطاتها و زيادة استثماراتها و

[1] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، مرجع سابق، ص6.
[2] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، مرجع سابق، ص 12.

انتشارها داخل الأقاليم الريفية)، من اجل تحقيق هذا يجب ضمان مشاركة جميع الأطراف في عمليه تخطيط وتنفيذ المشاريع المشتركة .

- إقامة نظام مالي فعال و شامل مع العمل على تحديث وسائل و إمكانيات المؤسسات المالية من اجل زيادة فرص وصول الأسر الريفية إلى مختلف الخدمات المالية تحت هدف تحقيق إنتاجية مستديمة.

- رفع قدرة الفلاح من حيث زيادة عدد الدورات الإنتاجية وذالك إما عن طريق الزيادة في الإنتاج العمودي أو الأفقي بدلا من الاعتماد على الزراعة الموسمية، كما أن استغلال الأراضي الفلاحية للأكثر من دورة لديها العديد من الجوانب الايجابية أهمها الرفع من دخل الفلاح و زيادة الإنتاجية الفلاحية، توفير مناصب شغل دائمة بالنسبة للعمال النشطين في القطاع الفلاحي بدلا من التشغيل الموسمي (محاربة البطالة)[1] .

- يتم استخدام الائتمان الفلاحي كذراع للتنمية فهو ضروري من اجل دفع عجلة النمو و محاربة الفقر و الجوع و العمل على رفع حجم الاستثمار الخاص، حيث يعتبر الائتمان الأداة الضرورية من اجل تحقيق التغيرات التقنية و تمويل الابتكار مع العمل على تطوير الإنتاج[2].

1-1-1 مصادر تمويل القطاع الفلاحي:

إن لدى القطاع الفلاحي على غرار باقي القطاعات عدة مصادر يمكن للفلاح اللجوء إليها من اجل تلبية احتياجاته المالية، فقد اختلفت تلك المصادر باختلاف طبيعة النشطات الفلاحية من جهة و اختلاف حجم الطلب على الخدمات المالية من جهة ثانية، يعتبر تمويل الأفراد لبعضهم البعض داخل القرى و الأرياف من بين أقدم مصادر التمويل الفلاحي حيث يلجأ المحتاجون إلى الأموال (الفلاحين) إلى فئة أخرى متخصصة في عملية الإقراض بغية الحصول على الأموال اللازمة للعملية الإنتاجية على أن يتحصل المقرضون عند نهاية الدورة الإنتاجية على قيمة القرض بالإضافة إلى عائد إضافي، يختلف هذا العائد باختلاف الحاجة إلى القرض كما يمتاز هذا النوع من المصادر بعدم وجود ضمانات، في المقابل يتم الاعتماد على المعرفة الشخصية للفلاح المحتاج و كذلك القدرة على السداد و على نجاح العملية الإنتاجية، فرغم تطور الخدمات المالية و انتشار البنوك و المؤسسات المالية المختلفة داخل المناطق الريفية، إلا انه لا تزال هذه الطريقة منتشرة لدى بعض الدول النامية نظرا لعدم ثقة الفلاح في المؤسسات المالية من جهة و تخوفهم من التعامل مع هذه المؤسسات من جهة ثانية.

غير انه مع تطور الخدمات المالية و الارتفاع المستمر لاحتياجاتها داخل المناطق الريفية، ظهرت البنوك التجارية المتخصصة في التمويل الفلاحي إذ تعمل هذه البنوك على التواجد داخل الأقاليم الريفية بغيت

---

[1] بوبهي محمد، مرجع سابق، ص 154.

[2] Wampfler, B. Doligez, F. Lapenu, C. et Vandenbrouck, J. Organisations professionnelles agricoles et institutions financières rurales : construire une nouvelle alliance au service de l'agriculture familiale, CERISE Montpellier, 2007, p08.

نشر و توعية الفكر الائتماني لدى الفلاحين و جذبهم إلى استخدام إحدى أساليب التمويل، كل هذا من اجل امتصاص الطلب المتزايد على الخدمات المالية فيتم تجديد و تحديث تلك الخدمات في مجال الرفع من حجم التسهيلات (ملائمة المدة و معدل الفائدة و الضمانات مع نوعية القروض و طبيعة النشاط المراد تمويله)[1].

غير أن طبيعة النشاط الفلاحي الغير مستقر زاد من تخوف البنوك التجارية نحو الرفع من حجم استثماراتها داخل المناطق الريفية هذا ما فتح المجال إلى ظهور مصدر أخر من مصادر التمويل الفلاحي هي التعاونيات الفلاحية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أفضل أساليب التمويل الفلاحي التي تتلاءم مع طبيعة إنتاج ونشاط هذا القطاع، لأنها مبنية على الصالح العام كما تمتاز بالفاعلية و البساطة و قربها من الفلاح، تمكنها هذه الميزات من الاطلاع عن كثب على مدى حاجة الفلاح إلى موارد مالية كما تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية لدى الفلاح مع المساواة في تقديم خدماتها المالية إلى كافة الفلاحين باختلاف إمكانياتهم و مستوياتهم. تعتبر من أهم شروط نجاح تلك المصادر، اعتمادها على سياسات تمويل فلاحية تهدف في الأساس إلى إنعاش إنتاج القطاع الفلاحي و استدامته و من اجل تحقيق هذا يجب توفير مجموعة من الشروط نذكر منها ما يلي[2]:

- ✓ تسهيل عملية الحصول على القروض و مختلف الخدمات المالية هذا من خلال التقليل من القيود الإدارية مثل الضمانات و التأمينات و كذالك التواجد الدائم و المستمر بالقرب من الفلاح حيث يتسنى له الاطلاع على احدث الخدمات المالية المقدمة.
- ✓ زيادة عدد الدورات الإنتاجية في السنة و هذا من خلال تنوع الإنتاج الفلاحي من ما قد يسمح للفلاح بسرعة دوران رأس المال اللازم للعملية الإنتاجية و الذي يساعدهم على تسديد مستحقاتهم المالية من تكاليف و قروض.
- ✓ الاعتماد على التأمين الفلاحي بمختلف أنواعه كأحد أهم شروط منح القروض و هذا راجع إلى الدور الفعال الذي يلعبه هذا الشرط في التقليل من المخاطر الكثيرة التي تواجه إنتاج القطاع الفلاحي.
- ✓ أن تكون القروض المقدمة تتلاءم مع احتياجات الفلاح من حيث القيمة و المدة و الحاجة إليها و يتم مراعاة هذا الشرط من خلال دراسة الهدف من لجوء الفلاح إلى طلب القرض ومن ثم يمكن تحديد نوعية القرض و الضمانات المقدمة تحت هدف تحقيق الربحية و رفع القدرة على السداد[3].

---

[1] Barry, P. J. Agricultural finance: credit constraints, and consequences. Handbook of Agricultural Economics, Volume A1, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 10, 2010, P 527.

[2] بويهي محمد، مرجع سابق، ص 161.

[3] Sunding, D. and Zilberman, D. The agricultural innovation process: research and technology adoption in a changing agricultural sector, Handbook of Agricultural Economics, Volume A1, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 04, 2001, P 246.

- ✓ تعتبر الامركزية في اتخاذ قرارات منح القروض الفلاحية شرط ضروري من اجل تسهيل المعاملات المالية و كذلك الإسراع في حصول الفلاح على القروض في الوقت المناسب و هذا نظرا إلى طبيعة النشاط الفلاحي الموسمي إذ يحتاج إلى سرعة اتخاذ القرارات التمويلية على المستوى المحلي .

2-1-1 مراحل تطور سياسة الائتمان الفلاحي:

منذ أن توجه اهتمام القطاع الفلاحي نحو تجديد وتحديث هياكله ازداد الاهتمام بالبحث عن مصادر تمويل أكثر فعالية و تم تصنيف هذه العملية في مقدمة اهتمامات برامج تنمية هذا القطاع، غير أن مناهج و ترتيبات الوصول إلى الائتمان البنكي تغيرت بشكل كبير خلال العقود الأخيرة، فمنذ بداية القرن العشرين إلى غاية سنوات الثمانينات كان الوصول إلى القروض البنكية جزء من مهام الدولة، لكن بدخول فكر التحرر الاقتصادي واجه التمويل الفلاحي العمومي عدة انتقادات أدت في النهاية إلى التوجه نحو تحرير القطاع المالي و بتالي تحرير الائتمان الفلاحي، حيث نجم عن هذا الأسلوب الجديد الذي يندرج ضمن منهج إعادة تنظيم و تهيئة الخدمات المالية في المناطق الريفية عدت طرق أهمها التمويل المصغر و الامركزية في تسيير تلك الخدمات، فبعد أكثر من ثلاثين سنة من التنمية يتم توجيه تساؤل حول مدى نجاح المنهج الحديث لتمويل القطاع الفلاحي في تلبية احتياجات الأنشطة الريفية الفلاحية و الغير فلاحية[1].

إلى غاية يومنا هذا يعتبر عدم قدرة الوصول إلى الخدمات المالية عائق أساسي يواجه عملية تحديث و تنمية إنتاج القطاع الفلاحي و من اجل كسر هذه العوائق يجب الاعتماد على برامج تمويلية و فقآ لخصوصيات الفلاحية، هذا ما حاول القائمون على القطاع الفلاحي تحقيقه منذ عدة أجيال باستخدام عدة مناهج يمكن تقسيمها كما يلي:

- ➢ **المنهج التقليدي للتمويل الفلاحي:**

إن أهم ما ميز النهج التقليدي هو تدخل الدولة في تسيير و مراقبة الوسطاء الماليين الناشيطين في المناطق الريفية، حيث كانت تعمل على تحفيز البنوك و المصاريف الخاصة من اجل الاستثمار في النشاط الفلاحي مع دفع تلك المؤسسات على تقديم تسهيلات إدارية ومالية إلى صغار الفلاحين، كل هذا تحت هدف إنعاش القطاع الفلاحي خصوصا داخل الدول النامية.

رغم كل هذا الاهتمام فقد كان لهذا النهج حجم مردودية محدود مع ارتفاع تكاليفه المصاحبة لارتفاع العجز المالي لدى العديد من الفلاحين و ضعف قدرتهم على تسديد أقساط القروض، (فمثلا شهدت إحدى اكبر المؤسسات المالية النشطة في أمريكا اللاتينية و التي تمتلك أكثر من 500 وكالة و 27 ألف

[1] Wampfler, B. Doligez, F. Lapenu, C. et Vandenbrouck, J .op.cit. p08 .

موظف إذ تمكنت من تحقيق 10,3 مليار دولار من خلال قروض و خدمات مالية لكنها في المقابل لم تتمكن من استرجاع سوى 10 إلى 15% من حجم هذه التحويلات كما انه لم يستفيد إلا 2% من حجم السكان داخل المناطق الريفية من قيمة الأموال الممنوحة) نفس هذه النتائج تم تسجيلها في عدة مناطق عبر العالم خصوصا لدى الدول النامية، و التي أعقبها انهيار برامج الائتمان الفلاحي تحت وطأة الخسائر الناجمة عن إستراتيجية الائتمان التقليدي و لعل أهم أسباب تلك الإخفاقات هو السعي وراء تحقيق أهداف قصيرة الأجل بغية الحصول على مكاسب فورية بدلا من أهداف طويلة الأجل و التي تسعى وراء التوسع المستمر في الدخل مع الحفاظ على مسار التنمية المستدامة داخل الأوساط الريفية[1]، و يمكننا تلخيص أهم تلك المراحل كما يلي:

- سياسة الائتمان الفلاحي قبل السبعينات :

خلال هذه الفترة كانت سياسات التمويل الفلاحي مستوحاة من مبدأ الاقتصاد الكينزي حيث استندت على منطق التدخل القوي و السيطرة التامة للدولة على مجمل الخدمات المالية بما في ذالك وظيفة الائتمان الفلاحي، كما شهدت نفس الفترة ضعف و تخلف هذا القطاع لدى العديد من الدول و يرجع السبب في ذالك إلى عدم قدرة صغار الفلاحين ذوي الدخول الضعيفة و الحيزات الصغيرة في تحقيق الادخار و تمويل استثماراتهم، لقد انحصرت جهود التنمية في هذه الفترة على إنشاء مؤسسات ائتمان بأشكال مختلفة (بنوك فلاحية، بنوك تنموية للقطاع الفلاحي، اتحادات و تعاونيات) و اعتمدت مجملها على تعزيز الخدمات المالية من خلال خفض أسعار الفائدة المدعمة و تحفيز الطلب على الائتمان الريفي من قبل سكان المنطقة و دعم تطوير مزارع صغار الفلاحين[2].

رغم كل هذا الاهتمام لم تستطيع السياسات التمويلية المتبعة من قبل العديد من الدول إلى تحقيق النتائج المرجوة منها حيث كانت مخيبة للآمال إلى درجة أنها تشكل عائق أمام مسار التنمية بسبب أنماط التمويل المتبعة، ففي الكثير من الأحيان يتم تقديم قروض إلى الفلاحين دون دراسة درجة الحاجة إلى تلك القروض أو القدرة على التسديد هذا ما أدى إلى إعادة تجديد السياسات المالية المنتهجة داخل الأوساط الريفية وفق أنماط مؤسساتية سليمة من اجل تحقيق أهداف التنمية[3].

- سياسة الائتمان الفلاحي بين سنوات 1970- 1980:

لقد واجهة سياسة الائتمان الفلاحي خلال هذه الفترة صعوبات عديدة أهمها مشكل الخسائر الناجمة عن القروض الغير مسددة من ما دفع بالعديد من المؤسسات المالية المتخصصة في التمويل الفلاحي إلى

[1] Yaron, J. Donald, B. et Stephanie, C. Promoting Efficient Rural Financial Intermediation, The World Bank Research Observer, vol. 13, N° 2, 1998, p148.

[2] Wampfler, B. Doligez, F. Lapenu C. et Vandenbrouck, J .op.cit. p08 .

[3] Yaron, J. Donald, B. et Stephanie, C. op.cit. P150.

اللجوء نحو المساعدات الخارجية، و في هذا السياق تسارعت العديد من المنظمات و الهيئات المتخصصة في التمويل الزراعي على غرار كل من IDA و FAO على تسليط الضوء حول الآثار المتباينة لبرنامج الائتمان الفلاحي، بدايتا بتوسيع قنوات التمويل المصغر و الاهتمام بصغار الفلاحين و كذلك إعطاء أهمية للتمويل الاستثماري من اجل إعادة تحديث هذا القطاع، كما شهدت نفس الفترة ارتفاع عدد الأصوات التي تنادي بضرورة التغير نتيجة للآثار السلبية لبرامج الائتمان الفلاحي المنتهجة منذ عدة عقود و من بين تلك الآثار ما يلي[1]:

- عدم وجود أي علاقة أو ارتباط بين حجم الأموال التي تم منحها إلى القطاع الفلاحي مع التغير في حجم الإنتاج الفلاحي أو في دخل الفلاحين أو حتى في الرفع من قدرة الأسر الفلاحية على الادخار.
- عدم نجاح هذه السياسات في الحد من نشاط القطاع الغير رسمي داخل الأوساط الريفية.
- اعتماد نظام الائتمان الفلاحي بدرجة اكبر على الدعم الخارجي، و الذي يتكون في الغالب من القيم المستخرجة من دافعي الضرائب.
- إن مجمل المؤسسات المالية التي تم إنشائها من اجل نشر الائتمان في الاقتصاديات الريفية لم يكن لها تأثير أو فعالية اقتصادية حيث تم تسجيل العديد من التجاوزات أهمها: عدم وصول الأموال المخصصة للائتمان إلى مستحقيها الفعليين، انخفاض سلامة المؤسسات المالية بسبب ضعف القدرة على التسديد من جهة و قلت الاهتمام بفكرة تعبئة المدخرات و الاستثمار الفعلي وفق منهجية عمل مناسبة من جهة ثانية، فضلا عن الاتجاهات السياسية المتحكمة في هذا القطاع و التي غالبا ما تقوده نحو اتجاهات معاكسة للتنمية، و من اجل مواجهة فشل سياسة تدخل الدولة و هيئاتها على مجريات الخدمات المالية الفلاحية زادت الدعوة إلى فكرة التحرر المالي و هذا عبر الخطوات التالية[2]:
- انسحاب الدولة من القطاع المالي.
- تحرير نشطات الخدمات المالية التي تساعد على ظهور الأسواق المالية في المناطق الريفية.
- إعادة هيكلة المؤسسات المالية العامة المتخصصة في الائتمان المالي الفلاحي.

- مرحلة بداية الثمانينات:

في هذه المرحلة تم استبدال مفهوم الائتمان الفلاحي بمفهوم الأسواق المالية الفلاحية، حيث يتمحور الفرق بين المفهومين في كون أن منهج الائتمان الفلاحي ينظر إليه كأداة سياسية أو ذراع تستخدمه الدولة لتوجيه التنمية و تعزيز حلقة مفرغة من الاستثمارات في المناطق الريفية، في حين أن النهج الجديد (الأسواق المالية) تعتبر أن الائتمان هو مجموعة من المعاملات المالية داخل الأسواق حيث تقوم تلك

[1] Wampfler, B. Doligez, F. Lapenu, C. et Vandenbrouck, J .op.cit. p08 .
[2] Wampfler, B. Doligez, F. Lapenu, C. et Vandenbrouck, J .Ibid. P10.

الأسواق بالربط بين الوكلاء الذين لديهم ادخارا و الذين هم بحاجة الى اموال من اجل اقراضها، كما يعتبر سعر الفائدة عنصر مهم في حركة الاسواق المالية و مورد مالي للمؤسسات المالية، فمن الضروري أن تتحكم تلك الأسواق في حركة أسعار الفائدة وفق العرض و الطلب على الخدمات المالية، من اجل هذا إهتم النيوكلاسيك بضرورة تحرير هذه الأسعار و التي يتم استغلالها من اجل تغطية تكلفة الموارد و كذلك تكلفة المعاملات المالية و حسب نفس النظرية فإن حرية العمل داخل تلك الأسواق تساعد على إنعاش مردود المؤسسات المالية و أنشطتها المختلفة مع نمو قدراتها الإنتاجية[1].

- **النهج الحديث للتمويل الفلاحي:**

اختار هذا النهج التوجه نحو الاستثمار في البنية التحتية الريفية و كذلك في تنمية القدرات البشرية من اجل الوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها توسيع الدخل و الحد من الفقر و رفع إنتاج هذا القطاع كل هذا من اجل تحقيق تنمية مستدامة داخل المناطق الريفية، و عليه تم اقتراح تهيئة بيئة سياسية مواتية تسهل أداء الأسواق المالية في الأقاليم الريفية، حيث تعمل هذه السياسات على تحقيق هدفين رئيسيين (توسيع الدخل- الحد من الفقر) و اعتبارهما من بين أولويات السياسات التمويلية التي تسعى المؤسسات البنكية و المصرفية إلي بلوغها انطلاقا من دراسة و تحليل طبيعة الائتمان و القروض المناسبة حسب الحاجة و القدرة على الاستثمار داخل المناطق الريفية، و يتم توضيح أهم المراحل المنتهجة من اجل بلوغ تلك الأهداف المذكورة سابقا لسياسة الأسواق المالية في الشكلان التاليان[2]:

[1] Wampfler, B. Doligez, F. Lapenu, C. et Vandenbrouck, J .op.cit. p10 .

[2] Yaron, J. Donald, B. et Stephanie, C. op.cit . P152.

الشكل (02-01) **توسيع الدخل الريفي**

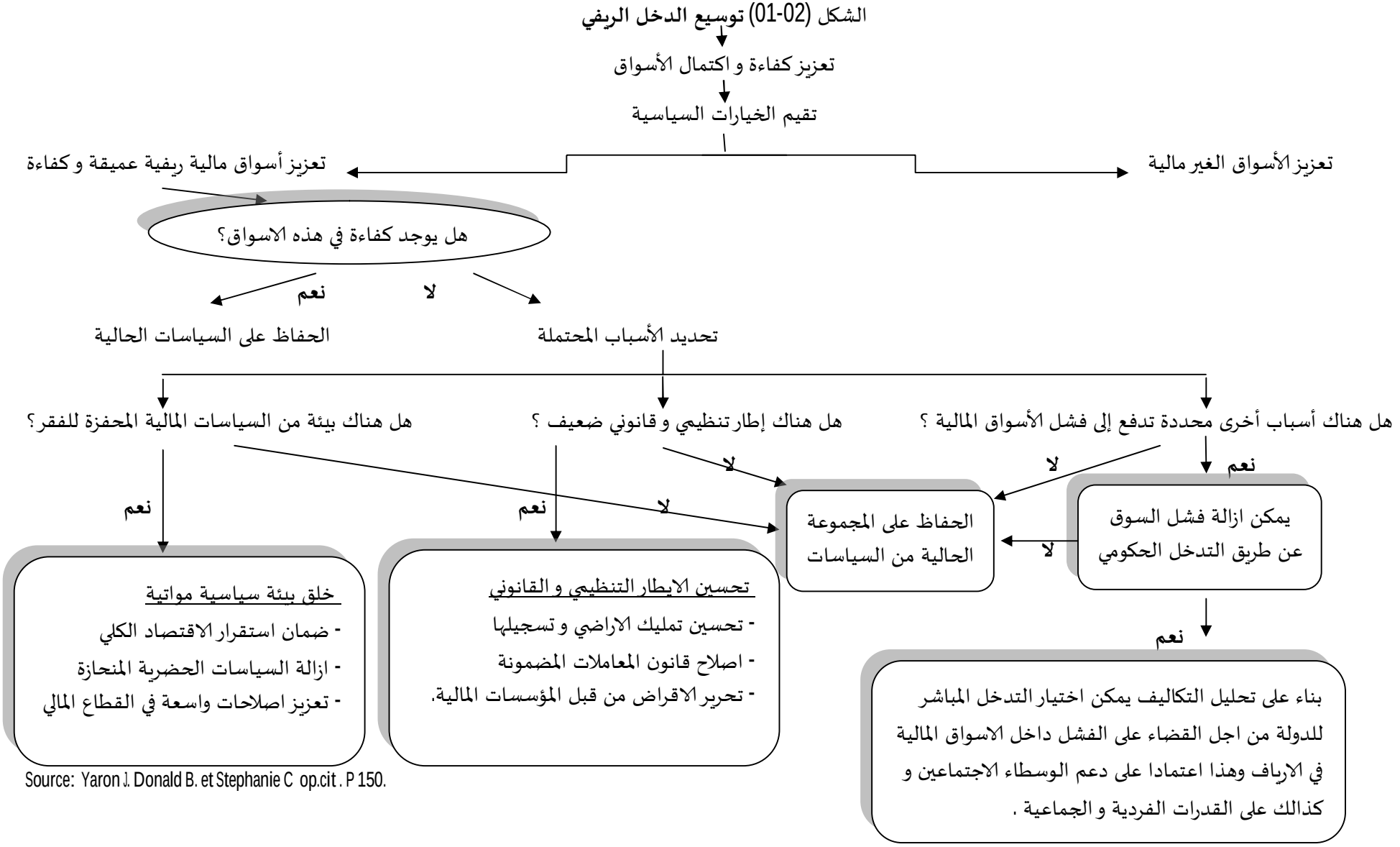

Source: Yaron J. Donald B. et Stephanie C op.cit . P 150.

الشكل (02-02) **الحد من الفقر الريفي**

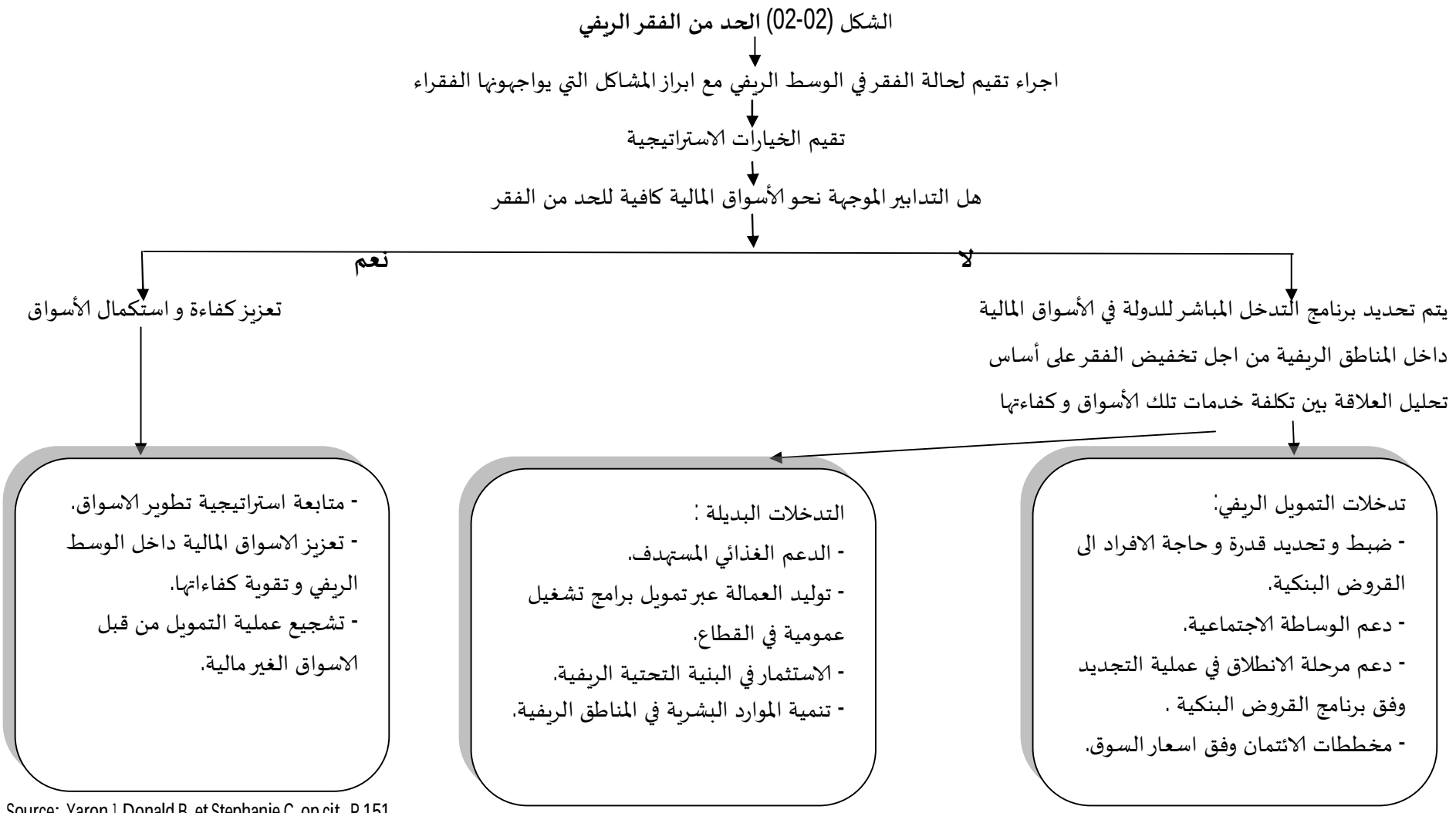

Source: Yaron J. Donald B. et Stephanie C op.cit . P 151.

إن أهمية صياغة سياسة تهدف إلى زيادة الدخل و الحد من الفقر في المناطق الريفية بالاعتماد على كفاءة الأسواق المالية الريفية من مصاريف و بنوك يرجع إلى عمل تلك المؤسسات من خلال دعم و تمويل عملية التنمية، غير أن هناك العديد من العوامل التي تعيق تطور الخدمات المالية داخل المناطق الريفية أهمها[1]:

- ✓ عدم قدرة سياسات الاقتصاد الكلي في الحكم على تقلب كل من أسعار الفائدة الحقيقية و أسعار الصرف و التي يمكنها أن تؤثر سلبا على جميع نشطات المؤسسات المالية.
- ✓ عدم كفاءة الرقابة التنظيمية والتدخلات الغير مناسبة للدولة في نشاط المؤسسات المالية.
- ✓ تواجه المؤسسات المالية عند تقديمها قروض فلاحيه أضعاف المخاطر التي تواجهها مقارنة بباقي أنواع القروض.

2-1 مخاطر و ضمانات التمويل الفلاحي:

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أكثر القطاعات عرضة للمخاطر المختلفة باختلاف أسبابها فمنها الطبيعية مثل التقلبات المناخية ومنها البشرية مثل سوء تسيير الموارد الطبيعية والمالية و منها أيضا الاقتصادية مثل تقلبات الأسواق الفلاحية، إذ أن هذه العوامل قد تكون أحيانا مرتبطة بالنشاط الائتماني ففي الكثير من الأحيان تدفع تلك المخاطر إلى التأخر في دفع الديون[2]، وأحيانا يكون هذا بسبب طبيعة المقرضين (المخاطر العائلية المنتشرة أكثر في المناطق الريفية لدى الفئات ذات الدخل المحدود) أو طبيعة النشاط و مدى تأثره بالمخاطر (المناخية – الاقتصادية)، إن إدارة هذه المخاطر يعتبر شرطا أساسيا من اجل ضمان استدامة الخدمات المالية حيث يجب على مختلف المؤسسات النشطة في الأقاليم الريفية العمل على دراسة و تسيير تلك المخاطر من خلال عملية التأمين أو فرض ضمانات أو التنبؤ بها[3].

1-2-1 مخاطر الائتمان الفلاحي:

مهما كان مستوى الاهتمام بإنتاج القطاع الفلاحي إلا أن مستوى هذا الانتاج مرتبطة بمجموعة من المخاطر حيث يرى أغلب الاقتصاديين، أن الفلاحة تعتبر واحدة من النشاطات ذات المخاطر العالية و الغير ممكن التحكم فيها فهي مرتبطة بالتقلبات المناخية و تقلبات أسعار منتجاتها داخل الأسواق المحلية و العالمية، ومن بين اهم المخاطر التي تواجه القروض الفلاحية ما يلي[4]:

---

[1] Yaron, J. Donald, B. et Stephanie, C. op.cit . P 152.

[2] Roger, D.N. op. cit. P 375.

[3] François, D. et Dominique, G. Le financement de l'agriculture, Document de travail, Version N°2, 2000 P16.

[4] Zeller, M. Determinants of Repayment Performance in Credit Groups: The Role of Program Design, Intragroup Risk Pooling, and Social Cohesion, Economic Development and Cultural Change, Vol 46, N° 3,1998, P 601

➢ **المخاطر المناخية و الطبيعية و طرق التأمين عنها:**

لا تزال إلى غاية اليوم المخاطر المناخية و الأمراض الحيوانية إحدى أهم العقبات التي تواجه عملية الحصول على القروض أو الخدمات المالية الفلاحية و هي متفاوتة الخطورة من منطقة إلى أخرى و هذا حسب السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي المنتهجة في كل منطقة، كما انها تشكل كل المخاطر التي يصعب توقها، هذا ما يجعل نشاط القطاع الفلاحي يمتاز بعدم اليقين نظرا لصعوبة التكهن بطبيعة و مستوى إنتاجيته و من اجل مواجهة هذه المخاطر تعمل السياسات الفلاحية إلى تشجيع عملية تنويع النشاطات الإنتاجية حيث يقوم الفلاح بإنتاج عدة أنواع من المحاصيل أو النشاطات(الخضر المختلفة، أشجار الفاكهة، تربية الحيوانات...الخ) فإذا تعرضت إحدى تلك المنتجات لخطر ما يمكن تعويض نقص إيراداته من إنتاج باقي المحاصيل أو النشاطات و هذا من اجل الحد من المخاطر و ضمان القدرة على مواجهة تكاليف الدورة الإنتاجية[1].

كما أن طبيعة النشاط الفلاحي الموسمي يؤدي إلى خلق العديد من القيود حول عملية عرض الخدمات المالية، إذ يزداد الطلب على القروض الفلاحية من قبل الفلاحين دفعة واحدة وفي نفس الوقت خلال المرحلة التي تسبق عملية الزرع في حين يكون التسديد بعد عملية الحصاد و عليه فأن اثر الموسمية يكمن في مدى قدرة المؤسسات المالية على إدارة السيولة المالية المحدودة في تغطية احتياجات القطاع الفلاحي[2]، و تبقى عملية التأمين على كل من المحاصيل الزراعية و الثروة الحيوانية إحدى أهم الأساليب ذات فعالية من اجل مواجهة مخاوف البنوك المانحة لائتمان الفلاحي ضد مختلف أنواع المخاطر المذكورة سابقا، و يعتبر أهم عنصر يمكن أن يجمع بين هذه المخاطر و طرق التأمين عليها من جهة عدم قدرة صغار الفلاحين على تحمل تكلفة إضافية (التأمين) للعملية الإنتاجية و من جهة ثانية شمولية المخاطر الفلاحية و التي يمكنها أن تصيب أكثر من فلاح في نفس الوقت هذا ما يرفع من التكلفة التعويضية لهذه المؤسسات[3].

➢ **المخاطر الاقتصادية وحماية البيئة:**

بالإضافة إلى المخاطر المناخية هناك مخاطر أخرى ذات طابع اقتصادي يمكنها أن تؤثر في الدخل النقدي للفلاح أهمها مشكل العرض و تشبع الأسواق، تذبذب الأسعار، صعوبة الوصول إلى رغبات الزبائن، مشكل النقل و ضعف قدرات الأسواق، مشكل المنافسة مع الخارج و عدم المساواة في القدرات و الامتيازات..الخ[4]،

[1] Cécile, L. Le financement de l'agriculture familiale dans le contexte de la libéralisation Quelle contribution de la microfinance? ATP Cirad N° 4 ,1997, p27.

[2] Klein, B. Meyer, R. Hannig, A. Burnett, J. and Fiebig, M. Better practices in agricultural lending, Agricultural finance revisited , N° 03 , FAO 1999, P97.

[3] François, D. et Dominique, G. op.cit. P20.

[4] Hoschini, G. and Hennessy, D.A. op.cit. P144 .

و في هذا السياق فإن فاعلية الائتمان الفلاحي تكون مدعومة وعلى درجات متفاوت بمستوى من التأمين على البيئة الاقتصادية ومن اجل الوصول إلى هذا المستوى تعمل المؤسسات المالية بالتعاون مع مختلف السياسات الفلاحية على " تطوير البنية التحتية، دعم تنظيم الأسواق و التخزين، السيطرة على واردات المنتجات الفلاحية و تنشيط البحوث التسويقية...الخ" هذا ما يدفع هذه العناصر إلى تقوية العلاقة بين مشاريع التنمية المحلية و المؤسسات المالية الريفية على أن يكون الهدف من وراء هذه المشاريع هو تنمية القطاع الفلاحي و العمل على استدامة نشاطه من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية و البيئية الغير متجددة مثل (الأراضي و المياه الجوفية)[1].

كما يواجه الفلاحون حالة من عدم توفير الأمن التجاري لمنتجاتهم نظرا لارتفاع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عملية تسويق تلك المنتجات أهمها: ارتفاع أسعر المواد الأولية مع رداءة نوعيتها، عدم القدرة على التحكم في أسعار الأسواق، بنية اقتصادية و اجتماعية غير مستقرة، ارتفاع معاناة الفلاح من مشكل ملكية الأراضي، الارتفاع المفرط في الضرائب على التجارة الخارجية كل هذه العوامل لها أثار سلبية على حجم الانتاج و القوة العاملة و الخدمات المالية داخل الأوساط الفلاحية[2].

و في نفس الإطار قد يؤدي ضعف البنية التحتية داخل المناطق الريفية مثلا : شبكة طرق متدهورة في بعض المناطق و منعدمة في مناطق أخرى مما يعيق عملية التسويق و يرفع من تكاليفها، بالإضافة إلى ضعف خدمات التكوين و التعليم من مدارس و معاهد لتكوين و تنمية القدرات البشرية مع ضعف البنية التحتية للاتصالات و عدم القدرة على الوصول إلى الأسعار الحقيقية للمنتجات الفلاحية في الوقت المناسب، كل هذه العراقيل يمكن أن تكون محفزة لتخوف المؤسسات المالية في الاستثمار داخل المناطق الفلاحية[3].

من خلال ما تم ذكره سابقا حول أهم أنواع المخاطر التي تواجهها عملية تمويل القطاع الفلاحي يمكننا استنتاج أن حجم تلك المخاطر مرتفع كثيرا مقارنة بتمويل باقي القطاعات هذا ما أدى إلى ظهور عدم رغبة المؤسسات المالية في الاستثمار داخل الأرياف، وعليه يمكننا تلخيص مجمل تلك المخاطر كما يلي [4]:

- ✓ عادة ما يكون لإنتاج القطاع الفلاحي ارتباط وثيق بالظروف الطبيعية هذا ما يجعله عرضة إلى العديد من التغيرات الناتجة عن تذبذب في الظروف المناخية "تساقط الأمطار، الجليد، التصحر،

[1] François, D. et Dominique, G. op.cit. P21.

[2] Yaron, J. Benjamin, M. and Pipreck, G. Rural finance: Issues, design and best practices. World Bank, N°14 ,1997, P166.

[3] Cécile, L. op.cit . p28.

[4] بويهي محمد، مرجع سابق، ص 161.

الجفاف...." و قد يؤدي عدم استقرار الإنتاج الفلاحي إلى ضعف قدرة الفلاح على تسديد أقساط الديون المستحقة مما يدفع بالبنوك إلى التهرب من تقديم خدماتها في الأوساط الفلاحية.

- ✓ إن موسمية القطاع الفلاحي من جهة و طبيعة منتجاته المعرضة للتلف و الغير قابلة للتخزين إلا في ظروف محددة و التي غالبا ما تكون مكلفة من جهة ثانية تدفع الفلاح إلى عرض منتجاته في وقت موحد هذا ما يفقد الفلاح ميزة السيطرة على الأسعار داخل الأسواق.
- ✓ تفضل معظم البنوك تمويل المشاريع المخصصة لتنمية كل من القطاع الصناعي و الخدماتي نظرا للطبيعة الإدارية و التنظيمية التي يمتاز بها هذين القطاعين خصوصا فيما يتعلق بجلب رؤوس الأموال و إعادة استثمارها من خلال خلق مشاريع جديدة بالإضافة إلى الاعتماد على التكنولوجيا في الإنتاج و نقل المعلومات و سرعة دوران الأموال هذا ما يفتقده الإنتاج الفلاحي و الذي يتصف في غالب الأحيان بالركود.

2-2-1 ضمانات الائتمان الفلاحي:

إن الضمانات هي أداة مالية يتم وضعها لحماية المؤسسات المانحة للائتمان ضد عدم سداد القروض من قبل المقترضين حيث يمكن غالبا مقاومة هذه الإشكالية عن طريق التباين في المعلومات و التي تظهر عندما يتم إبلاغ احد الأطراف حول المخاطر الممكن التعرض إليها و عن الإجراءات الواجب اتخاذها، ففي الكثير من الأحيان يؤدي عدم التباين في المعلومات إلى نتائج سلبية تختلف باختلاف دراجاتها تصل أحيانا إلى فشل عملية التمويل [1].

إن أفضل الضمانات التي يمكنها أن تحافظ على عملية سداد مستحقات القروض البنكية هي تلك الضمانات ذات الطابع المعنوي حيث يكون للبنك معرفة مباشرة وسابقة للمقترض من حيث وضعه الاقتصادي و مجمل نشاطاته و كذالك سمعته اتجاه التزاماته و في نفس الاتجاه تعمل الضمانات الاجتماعية و التي تنشط في الوسط الريفي إما عن طريق التظهير و هي نوع من الرعاية يتحصل عليها الفلاح من قبل باقي الفلاحين أو من قبل السلطات المنتخبة أو عن طريق تنظيم مجموعة تضامن تتكون في الغالب من 5 إلى 10 أشخاص حيث تجمع بينهم علاقة قوية من حيث القرابة أو الثقة المتبادلة[2].

رغم كل ما تم ذكره إلا أن المؤسسات المالية تفضل الضمانات المادية مثل رهن العقارات و المعدات و المباني...الخ، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الحجز على هذه الممتلكات في حالة عجز الفلاح على

[1] yarian, R. Analyse micro économique, edition de Boeck Supérieur, université Paris/Bruxelles N°01, 1995 P02.

[2] Roger, D.N. op. cit . P 397.

السداد، حيث على البنك الاطلاع على كل المراحل الإدارية و القضائية المنتهجة في مثل هذه الحالات و التي تختلف من بلد إلى أخر مع مراعاة تكاليف هذه العملية و التي تكون في الغالب مرتفعة، كما أن مجمل الضمانات المادية تمتاز بصعوبة تحويلها إلى موارد مالية باستثناء ذلك النوع من الضمانات و الذي هو عبارة عن أموال مجمدة داخل حسابات بنكية إذ يتعهد الفلاح المقترض برهن تلك الأموال مقابل حصوله على قروض[1].

كما تختلف ضمانات القروض البنكية باختلاف مبلغ القروض و مدته و الغرض منه، فالضمانات المقدمة في حالة القروض قصيرة الأجل تكون في الغالب معنوية كالضمانات الشخصية ورهن الآلات و التجهيزات أو حتى المحاصيل، فقد تم تخصيص هذا النوع من الضمانات من اجل تشجيع صغار الفلاحين على الرفع من قدراتهم الإستثماراتية داخل القطاع الفلاحي وكذلك نظرا لصغر مبالغ القرض إذ من المتعارف عليه وجود علاقة بين قيمة القرض و حجم الضمان، أما في حالة لجوء الفلاح طلب قروض طويلة الأجل فأن البنوك تطالب بضمانات اكبر و هذا بحثا عن جزء اكبر من الأمان في استرجاع أموالهم إذا ما عجز الفلاح عن الوفاء بأقساط الديون[2]، كما أن عملية منح هذا النوع من القروض من قبل المؤسسات المالية المتخصصة يتطلب دراسة و تحليل القدرة الحقيقية للفلاح في الاستثمار من جهة و في مدى ملائمة القرض وفق احتياجاته و إمكانياته الإنتاجية من جهة ثانية، كما يمكن للمؤسسات المالية ترسيخ عملية الضمان من خلال التعامل مع مؤسسات التأمين و التي تقدم خدماتها في شكل ضمانات تكميلية[3].

يتم استخدام عنصر المخاطر و الضمانات في كثير من الأحيان من اجل التعبير عن أساليب توزيع الائتمان الفلاحي حيث تعتبر هذه مسألة مهمة لدى الخدمات المالية التي تواجه اتجاهين رئيسيين هما:

- الاتجاه البنكي: يرى أن الائتمان هو عملية مالية يتحمل المقترض من خلالها تكاليف القرض بالإضافة إلى أقساط الدين مستحقة التسديد، و في حالة عدم قدرته على دفع قيمة هذه الأقساط تلجأ إدارة البنك إلى تحصيل مبلغ القرض من قيمة الضمانات المادية مثل الأراضي و تجهيزات الإنتاج أو المخازن أو الثروة الحيوانية أو غيرها من الضمانات المختلفة، كما يشترط أن يغطي سعر الفائدة على الأقل التكاليف الإدارية و المخاطر المتوقع حدوثها[4].

[1] François, D. et Dominique, G. op.cit. P 21.

[2] FAO, Financement du secteur agricole, Centre d'investissement de la FAO, 2013, P 166.

[3] Cécile, L. op.cit . p28.

[4] Sunding, D. and Zilberman, D. op.cit. P 247.

- الاتجاه نحو تحقيق التنمية: يعمل الائتمان الفلاحي على تحقيق أهداف تنموية بالاعتماد على مواده المالية حتى و إن كانت محدودة حيث يجب على هذا النوع من المهام التأقلم مع متطلبات الحركة التمويلية التي يمتاز بها القطاع الفلاحي و هذا من خلال سرعة دراسة حجم و كيفية توزيع تلك القروض على الفلاحين نظرا لقصر الدورة الإنتاجية الفلاحية و التي في الغالب تكون موسمية، كما انه من الأفضل أن يتم توزيعها على اكبر عدد من الفلاحين و هذا بهدف تنويع الإنتاج و خلق مناصب شغل، و في ظل هذه الظروف فإن معدل السداد ليست قضية ذات أولوية كما أن معدلات الفائدة تكون عند أدنى مستوى[1].

تعتبر من بين أهم أسباب فشل السياسات المالية هو عدم تصحيح مسار الاتجاهات المذكورة سابقا حيث يؤدي كليهما في العديد من الحالات إلى طريق مسدود و الذي يمكن توضيحه كما يلي[2]:

- ✓ إن البنوك التجارية و حسب مبادئها مترددة في تقديم القروض الفلاحية إلا في حالات معينة مثل الزراعات الحديثة التي تعتمد على استثمارات ضخمة ذات ضمانات مؤكدة "سندات ملكية الأراضي أو المباني...الخ"، أو صغار المنتجين المرتبطين بقطاع منظم مع السيطرة على العملية التسويقية، أما باقي العملاء و الذين هم بحاجة إلى قروض صغيرة حسب إمكانياتهم فهم في الغالب يواجهون تكاليف إدارية عالية بالإضافة إلى ضمانات تعجزية و التي يصعب تقديمها من قبل صغار الفلاحين كل هذا حتى يتمكن البنك من ضمان استرجاع أمواله في حالة عجز الفلاح عن السداد دون الحديث عن أسعار الفائدة و التي غالبا ما يتم ربطها بدرجة المخاطر و ليس بسعر توازن السوق المالي.
- ✓ أما الاتجاه التنموي فهو غالبا ما يقدم حلول مؤقتة تعتمد بدرجة اكبر على التمويل الخارجي و الذي لديه أثار سلبية يمكن أن تستمر لعدة سنوات أهمها عنصر التراخي في الإنتاج و السداد من قبل الفلاح عندما يشعر أن لدى الدولة سياسة داعمة تهتم بتحمل كل تكاليف التي يعجز الفلاح عن تسديدها عير أنها بهذا التصرف تعمل على تغطية التكاليف و ليس تقوية الإنتاجية.

3-1 أنواع التمويل الفلاحي :

1-3-1 تمويل الفلاحة الأسرية :

تعتبر الفلاحة الأسرية من بين أهم أنماط الإنتاج داخل الوسط الريفي، هذا راجع إلى الطبيعة الاجتماعية التي يمتاز بها أسلوب العيش داخل المدن والقرى الريفية، الذي يتحكم فيه النمط الأسري و من اجل تحفيز الفلاح على الاستمرار في هذا النهج يجب العمل على التوافق بين مختلف أنواع القروض من اجل

[1] François, D. et Dominique, G. op.cit. P 2.
[2] François, D. et Dominique, G. ibid. P 3.

تلبية الاحتياجات الاستهلاكية من خلال الحفاظ على استقرار القوى العاملة و ضمان كامل الاحتياجات الإنتاجية و الاجتماعية من تعليم و تكوين كل هذا يتطلب توجيه الخدمات المالية نحو تمويل النشاطات الغير إنتاجية داخل المناطق الريفية[1].

إن الطلب على تمويل الفلاحة الأسرية هو نتيجة لتناسق مجموعة من الوحدات الاقتصادية المختلفة و التي من الضروري على المؤسسات المالية المانحة لمختلف أنواع الائتمان أن تكون لها القدرة على التكيف مع تلك الوحدات من اجل تقيم حجم عرض خدماتها المالية وفق حجم الطلب عليها، حيث انه من الصعب إجراء تعميمات حول طبيعة الاحتياجات (الطلب) و الإمدادات (العرض) نظرا لتنوع الحالات، إذن جوهر الموضوع يكمن في مدى قدرة المؤسسات المالية على تقديم المزيد من الطرق و الأساليب التي تساعد على فهم طبيعة العرض و الطلب، و عليه فإنه من الضروري قبل البدء في دراسة مشروع تمويل الفلاحة الأسرية الإجابة على التساؤلات التالية: " ما هي مؤشرات التطابق بين العرض و الطلب الفعال داخل الوسط الريفي؟ ما هي الخدمات المالية الممكن توفيرها وفق القدرات؟ ما هو حجم الإجراءات الإدارية من ضمانات و تأمينات؟ ما هي المخاطر و كيف يمكن تفاديها أو التقليل منها؟ "[2]، غير أن أهم عنصر من عناصر منح الائتمان للأسر الفلاحية هو عملية الاطلاع على إستراتيجيتهم الإنتاجية و على أي أساس تم وضع اختياراتهم التنموية هل هذا وفق قيود مالية أو إمكانيات بشرية، بالإضافة إلى تقدير مدى قدرت الفلاحين على التكيف مع حركة الأسواق[3].

- **تقيم الحاجة إلى تمويل الفلاحة الأسرية:**

يتم هذا التقييم من خلال تحديد حجم الطلب و نوعيته و قدرة الفلاح على الاستثمار أولا ثم السداد ثانيا، وهذا عن طريق تجانس مجموعة من العوامل التي تختلف باختلاف أنماط (تصنيفات) الفلاحين حيث يتم استخدام مصطلح صنف أو نمط لتحديد مجموعة أسرية متجانسة على أساس عدد من المعايير، ويمكن التفرقة بينهم باستخدام المتغيرات التي تلعب دور رئيسي لدى إستراتيجية الفلاح المتبعة خلال العملية الإنتاجية، ولكن في حالة قضية التمويل الفلاحي فإنه يتم مناقشة تلك الإستراتيجية من حيث القدرة على تسيير الميزانية الأسرية و متطلبات تمويلها و سلوكها اتجاه الائتمان، و من الطبيعي أن تختلف الأنماط باختلاف طبيعة المتغيرات من جهة و العوامل المحددة لها من جهة ثانية أو وفق رأي

[1] Cécile, L. op.cit . p14.

[2] Cécile, L. ibid. p 05.

[3] Wampfler, B. Étude sur les stratégies des ménages ruraux, de leurs activités et de la place du crédit ADF, Rapport d'étude N° 101, CIRAD-SAR, Montpellier,1996, P 65.

الخبراء و المحلين أو على أساس دراسات إحصائية إذ أن كل طريقة من هذه الطرق توصلنا في النهاية إلى تقسيم الأسر الفلاحية وفق الأنماط التالية[1]:

- ✓ تصنيف له علاقة بمستوى الثروة الأسرية: يتم تصنيف الأسر الفلاحية على أساس حجم حيازتها على الأصول مثل (الأراضي، المعدات ، التجهيزات، الحيوانات الإنتاجية....الخ) وكذلك مستوى الدخل، لكن هذا النمط لا يمكن أن يوضح مدى حاجة الفلاح أو الأسر الفلاحية إلى تمويل .
- ✓ التصنيف حسب طبيعة النشاط: يسمح لنا هذا التصنيف بالحكم على مدى نجاح تفاعل و تكامل مزيج من الأنشطة داخل العملية الإنتاجية و لاسيما من حيث التدفقات النقدية إذ يتم تصنيفها إلى: نشاطات إنتاج الغذاء (الأمن الغذائي)، إنتاج المحاصيل النقدية (الدخل)، أنشطة غير فلاحية (تجارية- حرفية ....).
- ✓ تصنيف يعتمد على البنية الأسرية: يعتبر إنتاج الفلاحة الأسرية نشاط له علاقة بالبنية العائلية من حيث عدد العمال و قدرتهم الإنتاجية، كما انه في الغالب هناك تفرقة بين الرجال و النساء و بين المتزوج و الأعزب، إن هذه الميزة الغير متكافئة بين الوحدات هي ميزة تاريخية .
- ✓ تصنيف يستند على إستراتيجية التمويل الفلاحي: يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل أهمها: "طبيعة تسيير الموارد المالية على المدى القصير و القدرة على التمويل الذاتي، آليات تراكم الأموال في المدى المتوسط و الطويل" كما يحدد لنا هذا التصنيف كيفية تعامل الفلاحين مع مجموعة من الظواهر لها علاقة بالائتمان الفلاحي أهمها: طرق توفير و حفظ المال، الوصول إلى الائتمان الفلاحي المناسب و في الوقت الملائم، الطرق الفعالة في اختيار الاستثمارات و التأمين عليها.

إن عملية التطلع و فهم تنوع و اختلاف تلك الأنماط تساعدنا في تشخيص و تحليل حجم و طبيعة الحاجة إلى الموارد المالية حيث لا ينبغي التركيز فقط على سير عمل نظام الإنتاج الفلاحي من اجل اخذ قرار منح القروض و طبيعة تلك القروض داخل نظام تمويل الأسر الفلاحية لأنه بهذا نكون قد أهملنا مدى تأثير متغيرات رئيسية أخرى.

- ➢ **أنواع القروض الأسرية الفلاحية:**

تختلف القروض الفلاحية باختلاف الاحتياجات المالية لدى الأسر الفلاحية غير انه قبل اللجوء إلى طلب الائتمان الفلاحي يجب أولا التطرق إلى خصوصيات طلب الخدمات المالية من خلال دراسة احتياجات

[1] Cécile, L. op.cit . p7-8.

الفلاح وحجم الطلب على الائتمان و وضع إستراتيجية تمويلية من قبل الأسر الفلاحية في حالة عدم قدرتها على الوصول إلى الائتمان، كل هذه الخطوات يجب مراعاتها من اجل تحديد طبيعة القروض حسب الاحتياجات الأسرية أهمها[1]:

- تمويل الاحتياجات قصيرة الأجل:

يعتبر من بين أكثر أنواع القروض الفلاحية انتشارا داخل المناطق الريفية و هذا نظرا لملامته مع قدرات صغار الفلاحين من حيث التكاليفه و الضماناته و كذالك القدرة على التسديد، يستخدم هذا النوع من اجل تمويل النشاطات الفلاحية التالية[2]:

- تمويل المحاصيل الزراعية: تنحصر أهمية هذا النوع في تمويل و مساعدة المزارع إلى اقتناء البذور و الأسمدة و المبيدات و كذالك تمويل عملية استصلاح الأراضي و إزالة الأعشاب و الحصاد ...الخ.

- تمويل تربية الحيوانات: إن عملية تربية الحيوانات تتطلب مجموعة من التكاليف ابتداء من تكلفة شرائها و تغذيتها و توفير الرعاية الصحية لها، إن هذا النشاط يسمح للفلاح بتجهيز هذه الحيوانات في فترة محددة من اجل إعادة بيعها أو استهلاكها و نظرا لارتفاع هذه التكاليف يلجأ الفلاح إلى طلب هذا النوع من الائتمان.

- تمويل تخزين و تجهيز المنتجات الفلاحية: يلجأ الفلاح في الغالب إلى تحزين منتجاته الموسمية، التي يتوقع ارتفاع أسعارها لاحقا، إلا أن طبيعة المنتجات الفلاحية تجعلها عرضة للتلف، إذا لم يتم مراعاة ظروف التخزين المناسبة، هذا ما يدفعه إلى البحث على هذا النوع من القروض من اجل تجهيز المخازن أو تأجيرها

- تمويل الايجار :هو من اهم اليات التمويل حيث يعمل البنك على منح قروض الى الفلاح من اجل تأجير المعدات او في الغالب الاراضي المثمرة مثل البساتين بشرط ابرام عقد بين الفلاح المأجر و المستأجر مدته من سنة الى خمس سنوات.

- تمويل الاحتياجات متوسطة و طويلة الأجل:

تعمل الكثير من الدول و على الخصوص المتقدمة منها على تشجيع الاستثمار داخل المناطق الريفية من اجل فتح المجال أمام رجال الأعمال و الفلاحين من خلال تقديم خدمات مالية موسعة و على المدى البعيد بغية تنمية و إنعاش هذا القطاع، من بين أهم هذه الخدمات ما يلي[3]:

[1] Cécile, L. ibid, p13.

[2] Barry, P. J. op.cit. P 531.

[3] Cécile, L. op.cit . P14.

- التمويل الاستثماري :إن الحصول على المعدات و التجهيزات الفلاحية هي ضرورة حتمية يلجأ إليها الفلاح تحت بند تجديد و تكثيف النشاطات و أمام ضعف القدرة على التمويل الذاتي (خصوصا أن هذا النوع من الاحتياجات مرتفعة الثمن) يتجه الفلاح نحو طلب قروض استثمارية من طرف المؤسسات المالية.

- تمويل المحاصيل المعمرة: يتم توجيه هذا النوع من الخدمات إلى الفلاحين من اجل تحفيزهم على غرس و تجهيز و صيانة مزارعهم، ونظرا لكون أن إنتاج هذا النشاط يكون بعد مدة من الزمن فهو بحاجة إلى تمويل طويل الأجل.

- شراء الأراضي: إن الحصول على الأراضي تشكل عقبة كبيرة أمام الفلاحين ففي الكثير من الأحيان لا يمكن للأسواق المتخصصة في بيع الأراضي من تلبية الطلب المتزايد عليها نظرا لعدم الرغبة في البيع من جهة و سياسة الدولة الرافضة لفكرة التنازل على الأراضي من جهة ثانية.

1-3-2 التمويل المصغر:

لقد أدى تدهور اهتمام المؤسسات المالية بإنتاج القطاع الفلاحي إلى البحث عن أسباب هذه الوضعية و إيجاد أفضل الحلول من اجل إعادة مساهمة هذه المؤسسات و جعلها أكثر كفاءة و فعالية في تمويل القطاع الفلاحي، و في هذا الإطار عمل الخبير الاقتصادي محمد يونس (الذي نال جائزة نوبل للسلام سنة 2006) على إنشاء أول بنك للقرية المعروف باسم (Graneen Bank) في بنغلادش سنة 1970[1]. وبسبب نجاح هذا النوع من البنوك شهدت السنوات التي تلت انتشار واسع خصوصا داخل الدول النامية حيث أدت عملية تجانس الطلب و العرض بين هذا النوع من البنوك و صغار الفلاحين إلى ظهور نوع جديد من القروض الفلاحية و المسمى القرض المصغر سنة 1980[2].

- **مفهوم القروض المصغرة:**

يهدف القرض المصغر إلى التخفيف من صعوبة الحصول على الائتمان للأفراد الذين يعانون من ضعف القدرة على امتلاك الضمانات المناسبة و الملائمة لحجم المعاملات البنكية المنتهجة من قبل اغلب البنوك التجارية هذا ما تعيشه على وجه الخصوص المناطق الريفية و يعاني منه أكثرية الفلاحين و من اجل استبدال أو تعويض عنصر الضمانات و تسهيل العلاقة التي تجمع بين البنك و الفلاح يعتمد القرض

[1] Herdt, R.W. Development Aid and Agriculture. Handbook in economics of Agricultural economics volume 4, Series Editors Arrow, K. J. and Intriligator, M. D. 2010, P 3274.

[2] Lamboni, D. Les Déterminants du Remboursement de Crédits Agricoles au sud-est du Togo, Mémoire présenté à la Faculté des Études Supérieures de l'Université Laval Maîtrise en Économie Rurale, 2008, P01.

المصغر على استعمال بعض الآليات القائمة في المجتمعات الريفية مثل التعهد و الإقراض الجماعي و غيرها من التدابير لضمان سداد القروض[1].

يعتبر التمويل المصغر من بين أهم أنواع التمويل الريفي نظرا للطلب المتزايد عليه من قبل الأسر الريفية فهو عبارة عن خدمات مالية يتم توجيهها إلى ذوي الدخول المنخفضة في المناطق الريفية من اجل تنمية النشاطات الفلاحية و الغير فلاحية فهو بذلك يوجه خدماته إلى الفلاحين أصحاب الحيزات الصغيرة و إلى المشاريع الاستثمارية داخل المناطق الريفية من صناعات حرفية يدوية و التي يغلب عليها الطابع الثقافي و التاريخي و إلى تمويل تكوين رأس المال العامل و كذالك تمويل الوقاية من المخاطر[2].

من الناحية النظرية حاول العديد من الباحثين إعطاء صيغة عامة لمفهوم و محددات التمويل المصغر فوفقا لـ Vincent (1999) إن هذه الأنواع من القروض غالبا ما تكون صغيرة الحجم موجهة نحو تمويل النشاطات الغير منظمة كما أنها محلية و قريبة من الناس، أما Yunus (2004) يعتبر التمويل المصغر كل قرض يمنح إلى الفلاح و المسهلك من اجل تنمية الوسط الريفي أو تقديم الائتمان لتمويل المدخرات التعاونية الفلاحية أو مساعدة النشاط الغير رسمي في القطاع الفلاحي، كما اعتبر Lelatt (2002) انه يمكننا وصف القرض المصغر على انه قرض صغير الحجم اقل بكثير من أي نوع أخر من القروض التي يعتمد عليها كبرا الفلاحون و المستثمرون على اعتبار أن مبدئها هو التخصص في مجال تمويل صغار الفلاحين في ممارسة نشاطاتهم الإنتاجية[3].

يحتوي السوق المالي على العديد من المفاهيم التمويلية التي تختلف باختلاف نوعية وأهمية وأهداف التمويل حيث يمكن أن نميز كما هو موضح في الشكل التالي ثلاث أنواع من الخدمات المالية داخل الأسواق الفلاحية وهي[4]:

التمويل الريفي: هي تلك الخدمات المالية داخل المناطق الريفية و التي يتم توجيهها إلى كافة فئات المجتمع المختلفة باختلاف نشاطاتهم و مستويات دخلهم، الهدف منها هو ترقية الوسط الريفي و تقوية البنية التحتية.

[1] Honlonkou, A. N. Acclassato, D. H. et Quenum, C. Problématique de remboursement des crédits dans les systèmes financiers décentralisés et garantie de prêts aux petits opérateurs économiques, Cahier de Recherche ELIFID N°2, 2011, P05.

[2] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، التمويل الريفي في الصندوق،2009، ص6.

[3] Lamboni, D. op.cit. P09.

[4] Banque africaine de développement, Document de politique générale sur la finance agricole en Afrique, Making finance work for africa tunis, 2012, P6.

التمويل الفلاحي: هي كل الأنشطة المالية الموجهة إلى تنمية النشاط الفلاحي انطلاقا من المرحلة الأولية لهذا النشاط (استصلاح الأراضي، الإنتاج، التسويق).

التمويل المصغر: هي تلك الخدمات المالية التي يتم توجيهها إلى فئة معينة من الوسط الريفي الهدف منها تحسين المستوى المعيشي لدى الأفراد و صغار الفلاحين من خلال الرفع من دخلهم و مشاركتهم في تنمية المناطق الريفية، حيث يتم تقسيم الاسواق المالية داخل تلك المناطق وفق الشكل التالي:

الشكل (02-03) **تقسيم الأسواق المالية**

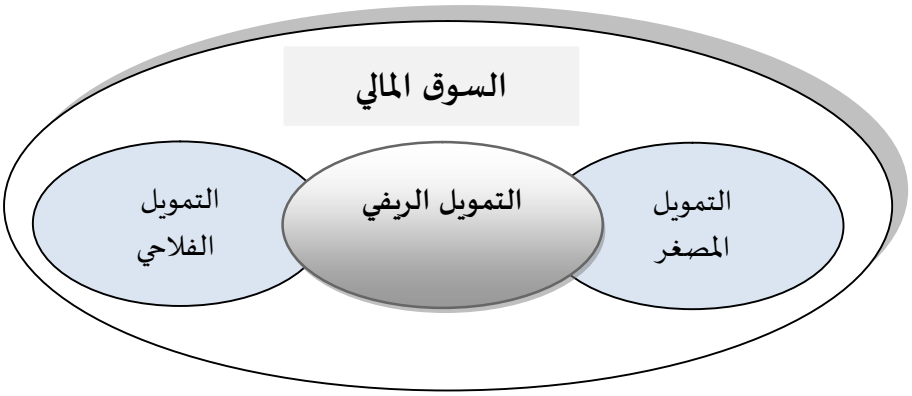

Source: Fonds international de développement agricole (2010), Outils décisionnels du FIDA en matière de finance rurale.p12

- **مبادئ التمويل المصغر**:

يهدف التمويل المصغر على توفير فرص الوصول إلى الخدمات المالية للأشخاص المستبعدين من النظام المصرفي التقليدي بشكل مستديم، و المقصود بالمستبعدين هم الفقراء الذين لديهم القدرة على تنمية و تطوير بعض الأنشطة الاقتصادية و لكن غير قادرين على ذلك بسبب نقص رأس المال، فلو كانت لهم فرصة الحصول على احتياجاتهم المالية لتمكنوا من تسديد مستحقاتهم و تحسين مستواهم المعيشي و الخروج من دائرة الفقر ولما لا المساهمة في النمو الاقتصادي، من اجل هذا عمل التمويل المصغر على بناء نظام مالي يعمل على تحقيق ما يلي[1]:

- ✓ الاقتراب أكثر من أماكن تواجد العملاء، ففي حالة التمويل المصغر الريفي تعمل البنوك على فتح فروع داخل القرى و المدن الريفية من اجل توعية الفلاحين على نوعية الخدمات المالية الحديثة.
- ✓ اعتمادها على أنواع جديدة من الضمانات المسماة بالضمانات الاجتماعية في شكل كفلاة و سندات يقدمها الكفيل على شرط أن يكون هذا الأخير ذو سيرة جيدة داخل الوسط الريفي.

[1] Wampfler, B. Doligez, F. et Lapenu, C. et Vandenbrouck, J. op.cit. P15.

- ✓ الاستناد على مبدأ حركة الأسواق المالية من اجل تحديد أسعار الفائدة و هذا وفق مجموعة من المعايير أهمها: تكلفة المعاملات المالية، تكلفة الموارد، تكلفة المخاطر، تكلفة تنمية المؤسسات المالية.

أظهرت العديد من الدراسات أن التمويل المصغر و الذي يعتمد على الائتمان قصير و متوسط الأجل و ذات مبالغ صغيرة له أثار ايجابية على الوضعية المالية للأسر الريفية، من خلال تحسين مستواهم الاستهلاكي و تعزيز قدراتهم على مواجهة الأزمات المختلفة[1]. في المقابل يشكك بعض الاقتصاديون في القدرة الحقيقية للتمويل المصغر على تحفيز تراكم العمليات الإنتاجية للأسر الفلاحية و مساهمتهم في تعزيز الاستثمار الإنتاجي داخل الأقاليم الفلاحي حيث تم توجيه هذا النوع من التمويل نحو النشطات المعروفة بنظام دخلها الأمن نسبيا و التي تمتاز بسرعة دوران رأس المال (النشاط التجاري، الحرفي و الزراعة الصناعية)[2]. كما انه في معظم البلدان 85% من مؤسسات التمويل المصغر ليست من الوسطاء ماليون أي إنهم لا يمارسون المهام الحقيقية للبنوك التجارية.[3]

[1] Roger, D.N. op. cit. P366.

[2] Cécile, L. op.cit. P21.

[3] Rock, R. Otero, M. et Rosenberg, R. Réglementation et contrôle des institutions de microfinancement: stabilisation d'un nouveau marché financier, Focus, Note nº4, GCAP Washington, 1996, P01.

2- الدعم و أثره على تنمية القطاع الفلاحي

تتعرض الفلاحة في البلدان المتقدمة على غرار باقي القطاعات إلى الحماية هذا من خلال فرض مجموعة من القيود على الأسواق الفلاحية و على مختلف أنواع الدعم و الاستثمار، كما يمتاز هذا القطاع داخل هذه الدول بسيطرة المؤسسات و الشركات ذات الحجم الكبير على أغلبية النشاطات الفلاحية من خلال استثمار حجم كبير من رأس المال في تجديد و تحديث القطاع الفلاحي، غير أن هذا ما زاد في تدهور أوضاع صغار الفلاحين إذ أصبحوا و في كثير من الأحيان بحاجة إلى مداخيل خارج نشاطهم من اجل تلبية احتياجاتهم المعيشية[1].

و على عكس التسهيلات و الاهتمام المتزايد الذي تم تسجيله في الدول المتقدمة عاشت الأوساط الريفية داخل الدول النامية العديد من الأزمات الناتجة عن مجموعة من العوامل أهمها ارتفاع حجم الضرائب و تذبذب في الأسعار، قلة الموارد المالية ضعف التكوين و الإرشاد الفلاحي ...الخ كل هذه الظروف أدت إلى عدم توازن الأسواق الفلاحية و تراجع مستوى الإنتاج و ما يمكن أن ينجم عنهما من نتائج ثانوية أهمها تقليص عدد العمال و ارتفاع الهجرة من الأرياف، هذا ما دفع إلى ضرورة تدخل الدولة عن طريق تطبيق سياسة دعم هذا القطاع[2].

ازدادت رغبة الدول إلى تطوير و تنمية القطاع الفلاحي في الفترة الأخيرة هذا بفضل جهود مبذولة من قبل المجتمع الدولي ممثلا بالمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) [*] حيث اهتمت هذه المؤسسة إلى تقديم مساعدات إلى 82 دولة 40 منها في إفريقيا، كما تعمل على تقديم مزيج من المساعدات في شكل موارد مالية و خبرات تقنية و دعم من اجل تحسين السياسات و محاولة التقليل من مخاطر تقلب أسعار المنتجات الفلاحة، لقد ظهر هذا الاهتمام بنشاط هذه المؤسسة بعد أن تراجع احتياط الغذاء العالمي سنة 2008 إلى أدنى مستوى لم يسبق أن وصل إليه من قبل راجع إلى مجموعة من العوامل و التي بدأت بتضاعف سعر التكلفة الإنتاج الفلاحي بثلاث مرات (الوقود و الأسمدة مثلا) في مطلع سنة 2007 حيث نتج عن هذا ارتفاع أسعار الحبوب في أوائل سنة 2008 مما أدى إلى زيادة حادة في أسعار أسواق الغذاء الرئيسية لعدد من البلدان النامية.

---

[1] Gagnon, N. Les paiements de soutien au secteur agricole : le cas des pays de l'OCDE, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures de l'Université Laval,2009, P01.

[2] Schiff, M. and Valdés, A. Political Economy of Agricultural Pricing policies, A synthesis of the Economics in Developing Countries, World Bank, 1992, P21.

[*] المؤسسة الدولية للتنمية (L'association internationale de développement) "IDA" تمثل هذه المؤسسة ذراع البنك الدولي الذي يساهم في مساعدة أشد البلدان فقرا أنشئت سنة 1960 تحت هدف الحد من الفقر من خلال تقديم إعانات من دون فوائد و منح برامج تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي و تخفيف حدة التفاوت و عدم المساواة و تحسن الأحوال المعيشية للشعوب.

و من اجل مواجهة هذا المشكل من جهة و تفادي تكرار مثل هذه الأزمات من جهة ثانية عمل المجتمع الدولي ممثلا بالعديد من المؤسسات الدولية على غرار كل من IDA و FAO و غيرها على رفع من حجم الأنشطة خصوصا في الأقاليم الأكثر فقرا تحت هدف الرفع من مستوى الإنتاج الغذائي لهذه المناطق و التخفيف من حدة الفقر، هذا ما تم التوصل إليه من خلال دراسة قام بها البنك الدولي تحت عنوان التنمية في العالم سنة 2008، من نتائج هذه الدراسة هي التأكيد على دور الفلاحة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة مع ضرورة رفع معدلات الاستثمار الفلاحي و وضع خطط تنموية لهذا القطاع تعتمد بالدرجة الأولى على البحث عن مصادر تمويل أكثر فعالية و الرفع من درجة تدخل الدولة من خلال تخصيص اعتمادات مالية قادرة على تحمل تكلفة أجندة التنمية[1].

1-2 نظرة عامة حول الدعم الفلاحي :

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالدعم الفلاحي بتعدد السياسات الفلاحية المنتهجة وفق خطط تنموية غير أن مجملها اتفقت على أن دعم القطاع الفلاحي هو ذلك النشاط الذي يعمل على تقديم تسهيلات و إعانات مالية مختلفة باختلاف احتياجاتها مع ضمان تسويق منتجاتها و توفير الحماية للمنتوج المحلي باستخدام أسلوب الإعفاءات من الضرائب و رسوم التصدير مع الحفاظ على رسوم الاستيراد كل هذه المناهج المباشرة و الغير مباشرة يتم إتباعها تحت هدف واحد هو السعي وراء تنمية قطاع فلاحي و تقوية إنتاجه و استمرار نشاطه.

يعرف الدعم على انه تلك المساعدات المالية و الإدارية التي تقدمها الدولة أو الهيئات و المنظمات الدولية أو مؤسسات مالية وطنية و دولية عمومية و خاصة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف تحقيق منفعة و الرفع من إنتاجية القطاع الفلاحي، كما تأخذ تلك المساعدات أشكال مختلفة " تحويلات مباشرة للأموال أو تحويلات غير مباشرة في شكل ضمانات على القروض أو مسح للديون أو تنازل على الإيرادات الحكومية (الضرائب و الرسوم الجمركية) أو تقديم خدمات تقنية كفتح أسواق جديدة و تسهيل عملية المبادلات التجارية مع الخارج، كل هذا تحت غاية تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن أن نذكر أبرزها كمايلي[2]:

- العمل على رفع حجم الإنتاج الفلاحي من اجل بلوغ مستوى الاكتفاء الذاتي و بالتالي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، حيث يعتبر تحقيق هذه الغاية من أهم الأهداف التي يسعى القطاع الفلاحي إلى

[1] www.albankaldawli.org. (20/09/2013).

[2] غردي محمد، مرجع سابق، ص 111.

بلوغها، هذا باستخدام كل الوسائل المتوفرة لتجنب المخاطر الناجمة عن التوجه نحو الأسواق الغذائية العالمية.

- عصرنة و تحديث التجهيزات و المعدات مع العمل على استخدام احدث الطرق من اجل الوصول إلى إنتاج فلاحي ذو كمية و نوعية كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للأفراد، بالإضافة إلى الاهتمام أكثر بدعم البحوث الفلاحية التي تمكننا من الاستغلال الأمثل لكل الموارد مع ترشيد استخدام الموارد المائية و الحفاظ عليها.
- مساعدة الفلاح على تحقيق إنتاج بالكمية الكافية و النوعية الجيدة التي تسمح له بمنافسة باقي المنتجات في الأسواق العالمية، حيث يعمل الدعم على التقليل من تكاليف الإنتاج و بتالي مساعدة الفلاح على عرض إنتاجه بأسعار تنافسية، بالإضافة إلى دعم عملية تصدير تلك المنتجات بهدف جلب العملة الصعبة و توجيهها نحو استيراد باقي المنتجات إلى يعجز القطاع على إنتاجها.
- تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في النشاط الفلاحي، فبعدما فشلت معظم الدول التابعة للنظام الاشتراكي في سياساتها المبنية على التدخل المباشر للدولة في تسيير و تنظيم و تمويل الإنتاج داخل كل القطاعات، ظهرت هناك نظرية معاكسة الهدف منها هو فتح المجال إلى الخواص من مؤسسات و صغار الفلاحين و تشجيعهم من اجل الرفع من نشاطاتهم الفلاحية مع ضمان الحماية و التأمين من جهة و توفير كل الإمكانيات المالية من دعم و خدمات مصرفية من جهة أخرى من اجل تسهيل الحركة الإنتاجية[1].

وفي نفس السياق حاولت المنظمة العالمية للتجارة تحليل أهم المراحل التي شاهدتها عملية تطوير السياسات الفلاحية و ما ينجم عنها من اختلاف في المواقف خصوصا فيما يخص موضوع الدعم الفلاحي، حيث شهدت السنوات الأولى من تأسيس المنظمة استبعاد الإنتاج الفلاحي من مجمل المبادلات الدولية هذا خلال تطبيق الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركيةGATT لكن بعد تغير هذه الاتفاقية من خلال AACU التزمت الدول الأعضاء على فتح أسواقها لمختلف المنتجات الفلاحية باختلاف مصادرها تحت شرط الحد من الدعم المحلي و التقليل من حجم صادراتها المدعومة، و في مجمل القول كانت مشكلة الدعم الفلاحي من بين ابرز النقاط العالقة أمام تحقيق سياسة موحدة الهدف منها الوصول إلى المصلحة العامة للدول الأعضاء[2].

[1] Kenneth, J. Arrow, M. D. op.cit. P 3109.

[2] Butault, J.P. Les soutiens a l'agriculture, Institut national de la recherche agronomique paris, 2004, P121.

استطلعت معظم الدول باختلاف سياساتها الائتمانية إلى زيادة الإنتاج الفلاحي بمقدار أربعة أضعاف بالمقارنة مع سنة 1960 باستثناء دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث فشلت الفلاحة في مواكبة النمو السكاني، وقد ساهمت مساعدات التنمية الممنوحة من قبل الدولة في إنعاش و نمو القطاع الفلاحي و هذا وفق المبادئ التالية: (تساهم المساعدات في توفير المدخلات للإنتاج الفلاحي مجانا أو بتكلفة مدعومة، تساعد على تحسين كفاءة الإنتاج من خلال تسهيل التسويق و تدفق المعلومات، إدخال التكنولوجيا الجديدة من اجل عصرنة القطاع)، حيث كان لكل تلك العناصر أثار ايجابية خلال السنوات الأخيرة في تحسين معدلات نمو القطاع الفلاحي لدى الدول النامية و المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي[1].

2-1-1 ايجابيات و سلبيات الدعم الفلاحي:

- **ايجابيات الدعم الفلاحي:**

نظرا لاتجاه معظم السياسات الفلاحية الحديثة منها و القديمة إلى تأكيد دور و أهمية الدعم الفلاحي في تنمية هذا القطاع و هذا من خلال رفع حجم تدخل الدولة في النشاط الفلاحي نتيجة للعديد من الأزمات الاقتصادية و التي لم يستطيع الفلاحون تحمل تداعياتها، انطلاقا من هنا عملت السياسات الفلاحية على انتهاج عدة أنواع من الدعم و التي تختلف باختلاف الحاجة إليها: فيمكن أن تكون موجهة إلى الفلاح في شكل دعم الإنتاج الهدف منه هو تقوية الإنتاج الفلاحي المحلي حتى تتمكن من منافسة المنتجات الأجنبية داخل الأسواق المحلية و العالمية، أو من اجل جذب اليد العاملة و جعل القطاع الفلاحي أكثر القطاعات إغراء و أقواها إنتاجية، كما يمكن توجيه الدعم بطريقة غير مباشرة من اجل تمكن الفلاح من الوصول إلى أهدافه بأقل التكاليف و بأسرع الطرق أهمها الإعفاء من رسوم التصدير حتى يتمكن المصدرين من منافسة الأسعار العالمية بالإضافة إلى هذا يمكن ذكر ايجابيات أخرى كما يلي[2]:

- يؤدي دعم أسعار بعض المحاصيل الضرورية (القمح) إلى تشجيع التوسع في زراعتها و بالتالي تسهيل دور الدولة في تحسين من مستوى إنتاجها و عدم اللجوء إلى استيرادها و التخلص من شبح التبعية الغذائية .
- إن دعم أسعار المنتجات الفلاحية يساعد الفلاح على تجديد و تحديث و تقوية استثماراته من اجل تحسين نوعية و جودة منتجاته هذا ما يمكن الدولة من القضاء على مشكل الأمن الغذائي.
- تؤدي سياسة دعم الإنتاج الفلاحي إلى تكثيف نشاط و عمل عناصر الإنتاج من خلال رفع القوة العاملة من جهة و العمل على تعدد الدورات الإنتاجية الفلاحية، من اجل تغطية الخسائر الناجمة عن انخفاض في الأسعار، و توسيع القدرة الإنتاجية للفلاح و من ثم القدرة الاستهلاكية للأفراد.

[1] Herdt, R. W. op.cit, P 3257.

[2] محمد عبد الكريم منصل العقيدي، سياسة الدعم المحلي في القطاع الزراعي، وزارة الزراعة العراقية بغداد، 2008، ص 07.

➢ **سلبيات الدعم الفلاحي:**

نظرا لاتجاه معظم السياسات الفلاحية الحديثة منها و القديمة إلى تفنيد دور و أهمية الدعم الفلاحي في تنمية هذا القطاع، غير انه يوجد بعض النتائج السلبية الناجمة إما عن سوء استخدام و تسيير تلك الموارد المالية أو عن ضعف القدرة على استيعابها و توجيهها نحو النشاطات الأكثر حاجة إليها من بين أهم تلك السلبيات ما يلي [1]:

- قد يؤدي عدم احترام أسعار الأسواق الفلاحية الناتجة عن توازن أو التوافق بين العرض و الطلب بسبب تدخل الدولة إلى انحراف تلك الأسواق عن الوضع التوازني.

- لا يتم خلال عملية منح الدعم دراسة درجة التفاوت في الحاجة إلى الموارد المالية بين الفلاحين، عندما تتخذ الدولة قرار وضع سياسة دعم الأسعار فإنها لاتهتم باختلاف القدرة المالية الموجودة بين الفلاحين.

- قد تؤدي سياسة الدعم الغير مباشر للإنتاج في شكل إعفاءات من رسوم التصدير أو دعم مباشر للصادرات إلى إحداث تناقض بين مصلحة المنتج المصدر و المستهلك خصوصا إذا تم تصدير تلك المنتجات إلى دول لا تتبع سياسة دعم الأسعار ففي الوقت التي تكون فيه هذه السياسات مفيدة للمنتج فهي مضرة للمستهلك.

- إن توجه الدولة نحو الرفع من حجم المساعدات الممنوحة إلى القطاع الفلاحي يؤدي إلى رفع في الإعتمادات الموجهة إلى هذا القطاع، ففي حالة محدودية الموارد المالية للدولة فإنها تكون مجبرة على الخيار بين الحفاظ على نفس مستوى تلك الاعتمادات على حساب أنشطة اقتصادية أخرى أو خفض من حجم تلك المساعدات و ما ينجم عنه من تذبذب في الأسواق الفلاحية الناتج عن الانسحاب المفاجئ للدولة خصوصا بعد المصادقة على اتفاقية الانفتاح التجاري من قبل العديد من الدول.

- إن انتهاج الدولة سياسة مسح الديون كنوع من أنواع الدعم تؤدي إلى تهرب الفلاح عن تسديد مستحقاته المالية اتجاه البنوك المانحة للقروض خصوصا و أن الدولة سبق لها و انتهجت هذه السياسة عدة مرآة سابقا.

2-1-2 أنواع الدعم الفلاحي:

➢ **الدعم المباشر:**

إن الميزة الرئيسية للدعم المباشر هو قدرته على تحقيق أهدافه بأقل حجم من التشوهات الاقتصادية في مجال الإنتاج، الاستهلاك و التسويق مع تحسين شفافية و فعالية المساعدات الممنوحة للقطاع الفلاحي،

[1] محمد عبد الكريم منصل العقيدي، مرجع سابق، ص 8.

كما أنه أفضل وسيلة يمكن انتهاجها في حالة ما تم استهداف عنصر معين أو نشاط فلاحي محدد أو منطقة ما في معزل عن باقي المناطق و التي تكون بحاجة ماسة إلى مساعدات و دعم فان الدولة تستخدم هذا النوع من الدعم نظرا لسرعته و دقته وكذلك لعدم ترك أثار جانبية على باقي المؤشرات الاقتصادية، إن كفاءة مثل هذا النوع من الدعم هو انه يتم توجيهه لقضاء حاجة معينة و فق مخطط محدد من اجل أهداف محددة[1].

يعتمد هذا النوع من أنواع الدعم على توجيه المساعدات نحو القطاع الفلاحي دون و جود وساطة حيث تصل تلك الإعانات إلى الفلاح مباشرة و تكون تلك الإعانات في الشكل المادي أو المالي أو حتى في شكل بحوث فلاحية ووسائل تكنولوجية إذ تختلف باختلاف الحاجة إليها أهمها ما يلي[2]:

- **الدعم من اجل استصلاح الأراضي**: تهدف عملية الاستصلاح إلى توسيع مساحة الأراضي الصالحة للاستغلال حيث يصاحب هذه العملية تغيرات في النماذج الاقتصادية و الاجتماعية المتبعة من اجل الوصول إلى تحديث البنية التحتية و المحافظة على البيئة، كما تهدف هذه العملية فضلا عن إعادة توزيع الأراضي وفق الحاجة و القدرة على الاستثمار أن لها تأثير مباشر على استقرار سياسة التسعير و السيطرة على التجارة الفلاحية بالإضافة إلى تشجيع الفلاحة الأسرية و التعاونيات الفلاحية لكن كل هذا يصعب تحقيقه لولا تظافر الجهود بين مؤسسات التمويل و التأمين من خلال إنشاء نظام متكامل و فعال يلعب دور مهم عبر تخصيص اعتمادات معتبرة تهدف إلى توسيع اهتمام الأفراد بالاستثمار داخل النشاط الفلاحي و فتح المجال أمام فكرة التوجه نحو المناطق المعزولة من اجل إعادة إحيائها[3].

- **الدعم من اجل تحديث القطاع الفلاحي**: يهدف هذا النوع إلى إعادة تجديد القدرات الإنتاجية للفلاح وفق التطورات التكنولوجية الراهنة و التي تعمل على خلق التوازن بين زيادة الإنتاج مع الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية، بالإضافة إلى منح مساعدات من اجل الاستخدام الأمثل و الكافي للأسمدة و المقويات التي يمكنها أن تمنح للفلاح إنتاجية مستمرة و متكاملة من حيث الجودة و الكمية، كذلك دعم عملية توعية و تكوين الفلاح من اجل استخدام كافة الطرق و الأساليب الحديثة المبتكرة الهدف منها تقوية و تكثيف الغلة الفلاحية، و نظرا لأهمية هذا العنصر ليس فقط على المستوى دخل الفلاح و لكن

[1] Portugal, L. Le rôle des paiements directs dans la réforme des politiques agricoles. In: Économie rurale, N°233, Les paiements directs aux agriculteurs, 1996, P15.

[2] Gilles, B. Aides directes et disparités de revenus agricoles, Économie rurale, N°220, 1994, P 192.

[3] يوسف قات، الدعم الزراعي ضمن إطار الإتفاقية بشأن الزراعة، مديرية الدراسات والمعلومات، مؤسسة التسويق الزراعي، الأردن،2000 ، ص 23.

أيضا على مستوى الاقتصاد الكلي تعمل الدولة على توفير تلك الخدمات مجانا ولكافة الفلاحين في شكل أقساط تمنح مباشرة إلى الفلاح[1].

- **دعم التمويل**: يعتبر هذا البند من ابرز بنود الدعم الفلاحي المقدمة من قبل القطاع العام حيث يعتمد على عدة مبادئ يسيطر عليها عنصرين و هما (دعم أسعار الفائدة و مسح الديون) حيث تخصص أغلبية دول العالم مهما كانت درجة تطورها جزء كبير من الاعتمادات المالية من اجل تغطية هذا الدعم إذ ينحصر النوع الأول في إرغام المؤسسات المالية العمومية و الخاصة النشطة في القطاع الفلاحي إلى توسيع استثماراتها داخل هذا القطاع و تقديم خدمات مالية ذات امتيازات تمكن القطاع من جذب المستثمرين إليه أهم تلك الامتيازات هي تسهيل الحصول على القروض المختلفة بضمانات منخفضة و بأسعار فائدة شبه معدومة حيث تتكفل الدولة في المقابل بتغطية الفرق بين سعر الفائدة الفعلي و سعر الفائدة المدعم كما يساعد عملية تخفيض اسعار الفائدة الى ارتفاع الطلب على الخدمات المالية البنكية[2].

إن دعم أسعار الفائدة لدى قروض القطاع الفلاحي يعد واحد من بين ايجابيات تمويل هذا القطاع خصوصا أنها عرضة لعدة كوارث و أخطار طبيعية غير متوقعة يمكنها أن تتسبب في إتلاف محصول الدورة و بالتالي عدم قدرة الفلاح على تسديد مستحقاته المالية ففي حالة تكرار هذه المخاطر خلال الدورات الإنتاجية المتتالية يصبح الفلاح عاجز على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنوك لهذا تلجأ الدولة إلى العنصر الثاني و هو مسح الديون الفلاحية، تعتبر عملية مسح الديون الفرصة الأخيرة أمام الفلاح الناجمة عن عجزه على تسديد مستحقاته المالية إلى البنوك و هذا بسبب إما تعرضه إلى إحدى مخاطر النشاط الفلاحي المتعددة أو بسبب سوء تسيير موارده المالية، إن الوضعية الراهنة تجعل الفلاح محصور بين أمرين إما أن يغير من طبيعة نشاطه و يتجه نحو قطاعات أخرى أو يتم تغطية هذا العجز عن طريق طلب قروض جديدة، غير أن الطبيعة الإستراتيجية لهذا القطاع تدفع الدولة إلى التدخل و مسح الديون[3].

- **دعم الأسعار**: تلجأ الدولة في حالة عجزها على تلبية الطلب المتزايد للاستهلاك المنتجات الغذائية الفلاحية إلى استيراد تلك المنتجات من اجل تغطية مقدار هذا العجز، لكنها في المقابل قد تواجه خطر تذبذب الأسعار داخل الأسواق المحلية نتيجة لدخول منتجات أجنبية و بأسعار مدعمة و عليه تجد الدولة نفسها مضطرة إلى تقديم دعم للأسعار المحلية حتى يمكنها من الحفاظ على توازن الأسواق الغذائية[4]، كما

[1] - Butault, J.P. op.cit,, P 123.
[2] - Roger, D.N. op. cit . P 370.
[3] Portugal, L. op.cit, P 14.
[4] Sunding, D. and Zilberman, D. op.cit. P 250.

تدفع الدولة مقدار تلك المساعدات إلى مستوردي المنتجات الفلاحية على أساس الفرق بين الأسعار العالمية و المحلية حسب عدد الوحدات المستوردة، إذ يعتبر المستهلك من أكثر الفئات استفادة بهذا النوع من الدعم، يتم من خلاله مراعاة القدرة الشرائية للأفراد و تحديد أسعار الأسواق المحلية لجميع السلع مهما كان مصدرها على حسب قدرة الأفراد.

يمكننا القول إن لهذا النوع من الدعم أثار مباشرة على رفاهية المستهلك الهدف منها هو الحفاظ على مستوى أسعار مناسبة للمنتجات الفلاحية داخل الأسواق المحلية، أما فيما يخص أثار هذا النوع من الدعم على التجارة الخارجية، فهو مرتبط بالعلاقة أو الفرق بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية، ففي حالة التساوي بينهما تعمل الدولة على استيراد مقدار العجز في الإنتاج الفلاحي من اجل تغطية الفجوة الغذائية مع عدم تدخلها في تغير تلك الأسعار، أما في حالة تدخل عن طريق دعم أسعار السلع المستوردة فيصبح السعر المحلي اقل من الأسعار العالمية مما قد يؤدي إلى ارتفاع الطلب الناتج عن انخفاض الأسعار يقابله انخفاض في العرض نتيجة لتهرب المنتج على إنتاج تلك السلع فتزداد بذلك الحاجة إلى الاستيراد و تصبح الفجوة الغذائية اكبر من ذي قبل[1].

- **الدعم الغير مباشر:**

يشمل هذا النوع من الدعم كل الخدمات المالية المساندة لعملية تنمية إنتاجية القطاع الفلاحي كما يمتاز بدوره التكميلي للدعم المباشر ففي حالات معينة لا يحتاج الفلاح إلى دعم مباشر و إنما إلى خدمات أخرى تساعده في نشاطه أهمها:

- **خدمات الإرشاد و التكوين:** تحتاج عملية تحديث و تجديد طرق و أساليب الإنتاج داخل القطاع الفلاحي إلى تقديم خدمات تكوين و توعية عبر برامج تدريبية للفلاح حول كيفية استخدام تلك الأساليب مع العمل على نشر مرشدين داخل المناطق الريفية و تجهيز قوافل من اجل نشر الوعي الإنتاجي بالتعاون مع معاهد زراعية متخصصة، كل هذا يتم عن طريق تخصيص اعتمادات مالية هدفها تحسين مستوى البحوث الفلاحية بالاعتماد على سياسات فلاحيه تهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية و اجتماعية على غرار حماية البيئة و توفير منتجات صحية بالكمية المطلوبة و بتكلفة اقل[2]، غير انه بالاطلاع على عدت أبحاث تم من خلالها اختبار نظريات الاقتصاد السياسي على إعادة توزيع الدعم الفلاحي، إذ أثبتت النتائج أن التغييرات الهيكلية في الاقتصاد لها تأثير كبير ليس فقط على حجم إعادة توزيع الدعم و لكن أيضا على

[1] محمد عبد الكريم منصل العقيدي، مرجع سابق، ص 14-15.

[2] Julian, M. A. Philip, G. P. and Vincent, H. Financing agricultural R&D in rich countries, what's happening and why The Australian Journal of Agricultural and Resource Economics, N°42, 1998 p 55.

عنصر البحث و التطوير والاستثمار في المجال الفلاحي، حيث أنه كلما ارتفع مستوى الديمقراطية يقابله زيادة في حجم الدعم الفلاحي ولكن أيضا انخفاض في حجم الاستثمار المخصص للبحث و التطوير[1].

- **خدمات التسويق الفلاحي**: إن عملية دعم تسويق المنتجات الفلاحية هي عنصر تكميلي للدعم المباشر على أسعار تلك المنتجات و التي تعمل من جهة على تحقيق التوازن في الأسواق الفلاحية و من جهة ثانية على توسيع نطاق وصول المنتجات إلى مختلف الأسواق المحلية و الدولية من خلال تسهيل عملية المبادلات التجارية و تقليل من عوائق انتقالها عبر الأقاليم و الدول، يمكن ذكر أهم النقاط التي يعتمد عيها هذا النوع من الدعم فيما يلي[2]:

- ✓ العمل على تحرير الاسواق بمختلف انواعها و هذا من خلال خفض تكاليف النقل و التوزيع و فتح أسواق جديدة قريبة من القرى الفلاحية مع توفير نظام حديث و فعال في نقل المعلومات.
- ✓ القضاء على مختلف القيود الإدارية و المالية إلى يمكنها أن تكون عائق أمام وصول المنتجات الفلاحية إلى الأسواق بغية تسهيل الحركة التجارية بانتهاج سياسة تدعم فكرة الانفتاح التجاري نحو الأسواق العالمية.
- ✓ تسهيل توجيه المنتجات الاستراتيجية نحو الاسواق العالمية بالاعتماد على قدرات الإنتاج للفلاح و دعم نشاط تسويق المنتجات من خلال تسهيل تقديم تصاريح الاستيراد و التصدير.

خدمات التأمين: نظرا لطبيعة نشاط القطاع الفلاحي و الذي يعتبر من أكثر القطاعات عرضة للمخاطر حيث تلجأ العديد من الدول إلى انتهاج أسلوب التأمين الفلاحي حتى تمكن من تعويض الفلاح على الخسائر التي يمكن أن يتعرض إليها، هذا ما يساعده على مزاولة نشاطاته من جديد و من بين أهم تلك الخدمات ما يلي[3]:

- ✓ العمل على تخفيض فوائد القروض البنكية و مساعدة الفلاح على الوصول إلى مختلف الخدمات المالية من خلال التأمين عليها ضد العديد من المخاطر.
- ✓ حماية الفلاح من الحوادث و رفع من قدراته على مواجهتها من خلال انشاء بنية تحتية فلاحية تساعده على الوقوف امام مختلف الكوارث و المخاطر المحيطة بهذا القطاع و التنبؤ بوقوعها.

[1] Swinnen, J. Banerjee, A. and Gorter, H. The Political Economy of Public Research Investment and Commodity Policies in Agriculture, An Empirical Study, Agricultural Economics, Vol 22, 2000, P32.

[2] محمد عبد الكريم منصل العقيدي، مرجع سابق، ص 15.

[3] - Roger, D.N. op. cit . P 45.

- ✓ توفير اكبر قدر من الحماية للفلاح من خلال حصوله على الدعم المناسب في شكل تأمينات إذا ما تعرضت إنتاجيته إلى أي نوع من أنواع المخاطر.

مقاييس الدعم الفلاحي:

تختلف مقايس الدعم الفلاحي بختلاف انواع الدعم و الهدف منه غير ان كلها تعمل على اعطاء صبغة احصائية رقمية عن حجم تدخل الدولة في تمويل القطاع الفلاحي و اعادة توزن الحركة الانتاجية داخله، بما يسمح للفلاح من مواصلة نشاطه الفلاحي، حيث تعتمد تلك المقايس على ما يلي:[1]

- مقياس الدعم المباشر للمنتج: يعبر عن حجم الدعم الذي يتم تقديمه للفلاح حسب حجم و طبيعة المنتجات الفلاحية و يتم حسابه باستخدام ثلاث مكونات (دعم اسعار الاسواق، المدفوعات المباشرة التي تعبر عن حجم الانفاق العام الازم لتغطية الفرق بين السعر المحلي و السعر الخارجي، مدفوعات مباشرة اخرى مستقلة عن مستوى الاسعار مثل دعم المدخلات ، تكاليف التسويق..الخ).

- مقياس الدعم العام: هو عبارة عن حجم الدعم الكلي المقدم الى القطاع الفلاحي وفق خطط و برامج متداولة و مختلفة باختلاف السياسات الفلاحية المتبعة، حيث يتميز هذا الدعم عن سابقه انه شامل لا يتم تخصيصه الى منتج معين (فلاح) بل يستفيد منه كل الفلاحين حسب نوعية المنتوج و طبيعة الاستثمار و يحدد على اساس حجم الانفاق العام.

- مقياس الدعم المكافئ: هو ذلك الحيز من الدعم الذي يصعب تقديره بستخدام مقايس الدعم الكلي المذكورة سابقا و يتم استخراج هذه القيمة بالاعتماد على على السعر المقرر و كمية الانتاج التي تعتمد على ذلك المستوى من الاسعار او التوجه نحو حجم الاعتمادات من الميزانية العامة المخصصة لدعم الاسعار بعد حذف كل المدفوعات المباشرة.

2-2 مراحل تطور اتفاقيات دعم القطاع الفلاحي:

لقد أدى اختلاف سياسات الدعم المنتهجة من قبل الدول المختلفة باختلاف درجة تطورها إلى إرغام دول العالم على الإتفاق حول مبادئ توحيد تلك السياسات أو على الأقل الحد من درجة تغيرها ففي الوقت الذي تتجه فيه الدول النامية إلى خفض حجم الدعم الفلاحي نظرا لضعف قدراتها التمويلية تتجه الدول المتقدمة إلى الرفع من قيمته خصوصا خلال السنوات الأخيرة حيث دفع هذا التباين في الأداء إلى اتجاه العديد من الدول منذ منتصف القرن الماضي إلى التفاوض حول مجموعة من البنود و التي سميت فيما

[1]- غردي محمد، مرجع سابق، ص 116.

بعد ببنود الاتفاقيات الدولية، بداية باتفاقية CATT [*] سنة 1947[1]. حيث تم خلالها تجاهل موضوع تحرير التجارة الفلاحية خلافا للمادة 11 من هذه الاتفاقية، وقد انحصر هذا الخلاف بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا الغربية إذ لم تتمكن دول الأعضاء من إيجاد حلول ترضي الطرفين خلال كل جولات المفاوضات السبعة (جولة جنيف 23 دولة 1947، جولة انسي 33 دولة 1949، جولة طوكيو 34 دولة 1950، جولة جنيف 22 دولة 1954، جولة دبلون 1960، جولة كندي 48 دولة 1964، جولة طوكيو 39 دولة) وصولا إلى جولة لأوروغواي و التي تم من خلالها و لأول مرة طرحت قضايا تجارة المنتجات الفلاحية حيث انتهت هذه الجولة باتفاقية مراكش والتي ضمت أحكام دولية لتجارة السلع الفلاحية [2].

1-2-2 جولة لأوروغواي [**] 1986-1993:

تعتبر هذه الجولة ثامن جولة من جولات CATT وهي أكثرهم تعقيدا و أوسعهم نطاقا نظرا لحجم المواضيع المطروحة و كذلك لامتدادها نحو مواضيع جديدة لم تستطيع الدول الاتفاق بشأنها سابقا، حيث استمرت المفاوضات و المشاورات بين دول الأعضاء خصوصا بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي فيما يخص مشكل دعم المنتجات الفلاحية[3]، حيث انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية بعض البرامج و السياسات الفلاحية الأوروبية التي تعمل على دعم و مساندة الفلاحين و في نفس الوقت لها تأثير سلبي على التجارة الدولية وعليه هددت على فرض رسوم جمركية بـ 200% على وارداتها ذات المصدر الأوروبي، واستمرت في الضغط على الدول الأوروبية خلال كل مراحل المفاوضات حتى تتمكن من دفعها إلى ضرورة التنازل على جزء من مبادئها هذا ما تم التوصل إليه خلال اتفاق مراكش 1994[4]، والذي يتضمن مجموعة من النتائج الايجابية و السلبية، تؤثر على الانتاج الفلاحي لدى مختلف الدول أهمها:

- ✓ تقوية و إنعاش تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية و إزالة الحواجز خصوصا فيما يخص المنتجات الفلاحية [5].

---

[*] الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية CATT لقد شهدت مدينة جنيف سنة 1947 اجتماع 23 دولة بصفتها أطراف متعاقدة على إبرام اتفاقية لتوسيع نطاق التجارة الدولية و تعزيز حرية الأسواق و القدرة على الوصول إليها عن طريق إزالة الرسوم الجمركية و مختلف العوائق السياسية و الاقتصادية التي يمكنها أن تعيق من الحرية التجارية.

[1] Brian, G. op.cit. P 87.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم، 2009، ص 10.

[**] شملت اتفاقية لأوروغواي 21 مادة تحت 13 باب بالإضافة إلى 5 ملاحق وقد ضمت العديد من المواد إلى لها اثر مباشر على القطاع الفلاحي مثل: (المادة 6) التزامات الدعم المحلي، (المادة 7) الضوابط العامة المتعلقة بالدعم المحلي، (المادة 9) الالتزامات بشأن الدعم المالي للتصدير، (المادة 16) البلدان الأقل نموا و النامية المستورد الصافي للغذاء، (المادة17) لجنة الزراعة، (المادة 20) استمرار الإصلاح الزراعي....الخ.

[3] Brian, G. op.cit. P 12.

[4] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، جامعة الإسكندرية دار الإشعاع الفنية، 2001، ص 451.

[5] عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات فرص و تحديات ،دار النشر القاهرة، 2000، ص 32.

- ✓ وضع إطار لإصلاح طويل الأجل فيما يخص تجارة المنتجات الفلاحية و الشروع في تطبيقه من خلال التفاوض حول الالتزامات المتعلقة بالدعم و حماية كل نشاطات هذا القطاع[1].
- ✓ قد ينجم عن تخفيض الرسوم الجمركية انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي و معدلات التضخم الناتجة عن التكلفة و من ثم استقرار المستوى العام للأسعار و ارتفاع الإنتاج الفلاحي[2].
- ✓ إن إلغاء أو التخفيض من قيمة الدعم الموجه للمنتجين الفلاحين داخل الدول المتقدمة له اثر ايجابي على تعزيز إنتاج القطاع الفلاحي في الدول النامية التي تعتمد على عملية الاستيراد حتى تتمكن من تغطية العجز في إنتاجيتها الغذائية[3].
- ✓ تتعهد الدول الأعضاء بمراعاة كافة المصالح الغير تجارية و التي لها تأثير مباشر على حركة نشاط القطاع الفلاحي بما في ذلك الأمن الغذائي و حماية البيئة[4].
- ✓ إن ضعف البنية التحتية للقطاع الفلاحي داخل الدول النامية يجعله عرضة إلى سيطرة المنتجات الأجنبية على أسواقها المحلية بعدما تم تقرير إزالة الحواجز الجمركية و مواجهة سلع محلية غير مدعمة بسلع أجنبية مدعمة.
- ✓ تؤدي سياسة الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من قبل الدول المتقدمة إلى تغيير في حجم العرض الكلي للمنتجات الفلاحية داخل الدول النامية بسبب اعتمادها الشبه تام على الواردات الغذائية في تغطية الطلب المحلي الغذائي، هذا ما قد يساهم في عدم استقرار الاسعار داخل تلك الدول.
- ✓ عمل هذا الاصلاح على تحقيق مفهوم تكافؤ الدخل لدى الفلاحين مع نظائرهم في المناطق الحظرية و تحفيزهم على التوجه نحو الصناعات الغذائية و تحسين قوانين حيازة الاراضي[5].

كما تعد جولة لأوروغواي أول منعرج تم من خلاله تحقيق اتفاق متعدد الأطراف للسياسات الفلاحية مع تعهد بمواصلة الإصلاحات و قد تمكن المجتمع الدولي المنعقد في هذه الجولة من الاتفاق على عدة قضايا مهمة أهمها: الدعم المحلي – دعم الصادرات[6].

---

[1] سمير محمد عبد العزيز ، التجارة الدولية و الجات، فرص الإسكندرية، 1999، ص 415.

[2] Summer, D. A. International trade policy and negotiations, Handbook of Agricultural Economics, Volume 2, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 38,2001, P 2006.

[3] عبد العظيم حمدي، الجات و التحديات، دار النشر القاهرة، 1996، ص 39.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2009، مرجع سابق، ص 11.

[5] Brian, G. op.cit. P 18.

[6] Summer, D. A. op.cit P 2022.

➢ **الدعم الداخلي:**

إن أهم الانتقادات الموجهة إلى كل من الدعم المباشر للمنتج و دعم الأسعار هي أن كلاهما يعمل على تشجيع الإفراط في الإنتاج و الاستهلاك حيث يؤدي هذا إلى التخفيض في حجم الواردات أو إلى دعم الصادرات بطريقة غير مباشرة من اجل فرض المنتجات المحلية داخل الأسواق العالمية، إن احد أهم أهداف هذه الاتفاقية هو تخفيض حجم الدعم المحلي للمنتجات الفلاحية مع إعطاء لدول الأعضاء مجال من الحرية في انتهاج سياسة فلاحية قائمة على تحقيق نفس الأهداف وفق إمكانياتهم و قدراتهم الإنتاجية[1]. وعليه تم الاتفاق على إدراج مجموعة من البنود تختلف باختلاف طبيعة الدعم وفق مجموعة من الحالات أهمها:

- **الدعم المشوه للتجارة** : هو ذلك الدعم الموجه نحو تعديل أسعار المنتجات الفلاحية أو تقديم خدمات مجانية بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية أو منح تعويضات مباشرة أو مسح للديون أو تخفيض في معدلات الفائدة[2]، حيث له تأثير مباشر على إنتاج القطاع الفلاحي و مشوه لحركة المبادلات التجارية و يعد هذا الدعم من أنواع الدعم الممنوعة لدى اغلب التكتلات الاقتصادية، يتم قياسه عن طريق مقياس الدعم الكلي الذي يتكون من (مقياس الدعم المباشر للمنتج، مقياس الدعم العام، مقياس الدعم المكافئ) خلال جولة لأوروغواي وافقت الدول المتقدمة بخفض من نسبة هذا الدعم بمقدار 20% بحلول سنة 2000 اي على مدى 5 سنوات، أما الدول النامية تصل نسبة التخفيض الى13% بحلول سنة 2004 وهذا على مدى 10 سنوات[3]، أما باقي الدول الأقل نموا فلها الاختيار في تقديم أي تخفيض حسب القدرة[4].

- **الدعم المشوه للتجارة بشروط**: يتم توجيه هذا الدعم إلى المنتجين في شكل مدفوعات مباشرة بهدف دفعهم إلى تخفيض الإنتاج وفق برامج محددة فهو إذن مشوه للتجارة لأنه يتدخل في تحديد حجم العرض و بالتالي التأثير المباشر على استقرار الأسواق غير انه يعتبر مرغوب فيه و غير قابل للتخفيض وفق ثلاثة شروط: "إذا تم ربط حجم المدفوعات المباشرة بمساحة الأراضي المستحقة في العملية الإنتاجية على أن تكون تلك المساحة ثابتة، إذا تم دفع قيمة الدعم على أساس 85% أو اقل من مستوى الإنتاج في فترة الأساس، إذا تم تقديم مدفوعات للثروة الحيوانية على أساس عدد الرؤوس"، يعتبر هذا الدعم من بين أنواع الدعم الأقل تشوها للتجارة لأنه يقدم تعويضات من اجل تحديد الإنتاج ولا يرتبط بمستوى معين

[1] Rahal, A. et Benterki, A. Les subventions agricoles: entre theorie et pratique, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°04, 2005, P63.

[2] Butault, J-P. op.cit. P 122.

[3] Gorter, H. Ingco, M. D. and Ignacio, L. Domestic support: economics and policy instruments, Handbook of Agriculture and the WTO Creating a Trading System for Development Editors Ingco, M. D. and Nash, J. D. 2004, P 119.

[4] Rahal, A. et Benterki, A. op.cit. P63.

من الإنتاج كما انه يعود بنتائج ايجابية على الدول المتقدمة و سلبية على الدول النامية لهذا السبب طالبت هذه الأخيرة بإلغائه خلال عدة لقاءات[1].

- **الدعم المسموح الغير مشوه للتجارة:** إن محدودية تأثير هذا الدعم على الإنتاج الفلاحي و كذلك كونه غير مشوه للتجارة جعله يكون ضمن أنواع الدعم التي تم استثنائها من التخفيضات حيث يمتاز بإعتماده على العديد من برامج دعم و تقوية الخدمات العمومية في مجال (البحث و التكوين، تقوية البنية التحتية، المراقبة الصحية، الأمن الغذائي، خدمات التسويق و الترويج، المساعدات المرتبطة بالتكيف الهيكلي، الدعم المقدم في إطار برامج حماية البيئة أو المساعدات الجهوية الداعية لعملية التنمية، تطوير ظروف التخزين...الخ) شرط أن لا يكون هذا الدعم مرتبط مباشرة بالإنتاج أو بعوامل الإنتاج أو حتى بالسعر حيث يمكنه في المقابل أن يشمل على برامج دعم الدخل، برامج الضمانات لأنه مبني على أساس ترقية المنتجات السليمة و المحافظة على البيئة و المحفزة على التنمية الإقليمية[2].

- **دعم مشوه مسموح للبلدان النامية و الأقل نموا:** يعتبر هذا الدعم جزء من برنامج التنمية داخل الدول النامية يتم انتهاجه وفق سياسة دعم إما مباشرة أو غير مباشرة تحت هدف تشجيع التنمية الفلاحية و الريفية و نظرا لأهميته تم إعفائه من مختلف أنواع التخفيضات كما انه لا يوجد لديه سقف محدد فهو موجه إلى تحديث وسائل الإنتاج للفلاحين خصوصا محدودي الدخل[3].

ملاحظة: لقد اهتمت هذه الجولة على دراسة نوع أخر من أنواع الدعم التي يمكن أن تساعد عملية المبادلات التجارية للسلع الفلاحية وهي تسهيل الوصول إلى الأسواق، حيث يتم هذا من خلال الاتفاق على توحيد التعريفة الجمركية للمنتجات الفلاحية و التي اعتبرت من بين أهم انجازات جولة لأوروغواي فبعدما كانت تنتهج الدولة تدابير من اجل حماية المنتجات المحلية من خلال فرض مجموعة من التعاريف تأثر في أسعار المنتجات الفلاحية المحلية وتجعلها اقل بـ 75% من الأسعار العالمية حيث كانت من بين نتائج جولة لأوروغواي إتفاق الدول المتقدمة على تخفيض تلك النسبة إلى 36% على مدى 6 سنوات في حين تقوم الدول النامية بتخفيضها إلى 24 % على مدى 10 سنوات[4].

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2009، مرجع سابق، ص 12.

[2] Butault, J-P. op.cit. P 122.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2009، مرجع سابق، ص 13.

[4] Rahal, A. et Benterki, A. op.cit. P 62.

➢ **دعم الصادرات:**

لقد تداولت قضية دعم الصادرات خلال جولة GATT حيث تم حظر كل أنواع دعم الصادرة لمختلف القطاعات باستثناء القطاع الفلاحي وكانت هذه واحدة من القضايا الأكثر حساسية خلال جولة لأوروغواي وما نتج عنها من فرض الانضباط فيما يخص عملية استخدام دعم الصادرات في التجارة الدولية الفلاحية حيث تلتزم الدول على ما يلي :

- تقليص من حجم دعم الصادرات بنسبة 36% خلال 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة على جميع المنتجات أما فيما يخص البلدان النامية فأن نسبة التخفيض هي ما بين 10 إلى 24% وهذا لمدة 10 سنوات، تخفيض صافي صادرات القمح 40% بين سنة 1992-1993[1].

- تقليص حجم الصادرات الفلاحية المدعومة بنسبة 21% خلال 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و بنسبة 14% لمدة 10 سنوات بالنسبة للدول النامية، تنطبق التخفيضات على كل من 23 فئات من المنتجات، كما ان الدول الأقل نموا لا تخضع لالتزامات التخفيض[2].

- الحفاظ على إمكانية الوصول إلى مختلف الأسواق بموجب اتفاقيات معينة بين الدول و على مختلف المستويات على أن يتم منح تخفيضات بنسبة 5% على واردات المنتجات ذات الاستهلاك المحلي[3].

يعتبر هذا النوع من الدعم الأكثر تشويها للتجارة الفلاحية لأنه يعتمد على نقل مشكل الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية و هذا بعد القيام بتسويق منتجات من أسواق مدعمة نحوا أسواق أخرى غير مدعمة مما قد يشوه المنافسة و الاستقرار داخل تلك الأسواق و يعيق مسار التنمية في هذا القطاع[4].

2-2-2 جولة الدوحة:

بدأت هذه الجولة في نوفمبر 2001 في مدينة الدوحة بقطر، وتعتبر من بين أهم أهدافها التوصل إلى إقامة اتفاقية تجارية عالمية حتى يتسنى للدول السائرة في طريق النمو PED الاستفادة منها و دفع عجلة التنمية بداخلها، لقد تم اعتبار الفلاحة القضية المركزية و الأكثر أهمية خلال هذه الجولة ففي الوقت الذي اتجهت فيه الدول المتقدمة نحو تعميق فكرة التجارة الحرة بين مختلف الأقاليم عبر العالم، كانت الدول النامية تحاول الثبات على سياسة حماية الأسواق المحلية حيث كان هذا التناقض أهم سبب فشل كل

[1] Brian, G. op.cit. P 107.

[2] Gorter, H. Ruiz, L. and Ingco, M. D. Export competition policies, Handbook of Agriculture and the WTO Creating a Trading System for Development Editors Ingco, M. D. and Nash, J. D. 2004, P 43.

[3] Butault, J-P. op.cit. P137.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2009، مرجع سابق، ص 15.

مراحل مفاوضات الدوحة، كما لعبت كل من الصين و الهند و البرازيل دورا رئيسيا في رفض مجمل الاقتراحات المقدمة خصوصا و أن هذه الدول تعتمد بدرجة اكبر على الإنتاج الفلاحي من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي[1].

في المقابل عملت جولة الدوحة للتنمية على بلوغ مجموعة من المكاسب اهمها تعزيز نظام تجاري عالمي قائم على قواعد ثابتة من اجل تسهيل التجارة الفلاحية و الحد من تشوهات الاسواق الفلاحية، وقد تم برمجة هذه الاهداف وفق ثلاثة مجالات رئيسية و هي: الدعم المحلي- الوصول الى الاسواق- المنافسة و التصدير، حيث تم التنسيق بين هذه المجالات من خلال تخفيض الدعم الداخلي و إجراءات التصدير (التعريفات الجمركية) في البلدان المتقدمة خصوصا دول OCDE و بهذا تستفيد الدول النامية من زيادة فرصة الوصول الى اسواق البلدان المتقدمة، هذا ما يساعد في توسيع الاسواق و الحد من تقلبات الاسعار العالمية للمنتجات الفلاحية[2].

لقد شهدت هذه الجولة عدة مراحل أهمها:

- مؤتمر كانكون 2003 حضرته 146 دولة و الذي لم ينجح في توحيد أراء الدول الأعضاء حول قضية دعم الصادرات و الدعم المحلي للفلاحة[3].
- مؤتمر هونك كونك 2005 إن أهم ما ميز هذا المؤتمر هو الصراع بين و.م.أ و الاتحاد الأوروبي فيما يخص التعريفة الجمركية على المنتجات الفلاحية و الدعم الداخلي غير أن في النهاية تمكنت الدول الأعضاء من الاتفاق على مجموعة من التخفيضات حسب فئات مختلفة أهمها[4]:

- ✓ الفئة الأولى و التي يزيد قيمة الدعم الإجمالي للقطاع الفلاحي عن 60 مليار دولار يتم تخفيض هذا الدعم بنسبة (70 إلى 80%).
- ✓ الفئة الثانية التي تكون فيها قيمة الدعم الإجمالي للقطاع محصورة بين 10 إلى 60 مليار دولار تخفيض بنسبة (53 إلى 75%).
- ✓ الفئة الثالثة التي يكون فيها حجم الدعم الإجمالي لقطاعها اقل من 10 مليار دولار يتم تخفيض هذا الدعم بنسبة (31 إلى 50%).

[1] Feldman, E. J. et Chaillet, P. La paralysie des négociations de Doha : les subventions agricoles en Europe et aux États-Unis, Politique américaine, N° 15, 2009, p85.

[2] Ingco, M. D. and Nash, J. D. What's at Stake? Developing-Country InterestS in the Doha Development Round, Handbook of Agriculture and the WTO Creating a Trading System for Development, 2004, P 02.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009، مرجع سابق، ص 17.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009، مرجع سابق، ص 28.

و في النهاية تم الاتفاق إلى تخفيض حجم الدعم الموجه إلى الصادرات الفلاحية بصفة تدريجية و صولا إلى إزالته عند نهاية سنة 2013.

- مؤتمر جنيف 2006 حاول خلالها الدول الأعضاء إنهاء سلسلة المفاوضات المندرجة تحت نطاق جولة الدوحة للتنمية غير أن قضية الدعم المقدمة للقطاع الفلاحي لدى الدول المتقدمة و بعض الدول النامية لا تزال تلعب دورا رئيسيا في التقليل من فرص الوصول إلى اتفاق، و استمرت الأوضاع على حالها إلى غاية مؤتمر جنيف 2008 و الذي اظهر عن وجود خلاف بين دول الشمال و الجنوب رغم هذا تمكنت دول الأعضاء من إقرار إطار عام لتقريب وجهات النظر وفق مجموعة من البنود أهمها[1]:

- ✓ تخفيض الدعم الإجمالي للقطاع الفلاحي المشوه للتجارة.
- ✓ تخفيض الدعم الكلي للقطاع الفلاحي حسب الحجم المخصص لكل دولة.
- ✓ إلغاء دعم الصادرات و الواردات لدى الدول المتقدمة في نهاية 2013 و الدول النامية في نهاية 2015.

3-2 الدعم الفلاحي لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي OCDE:

تعمل دول OCDE على تفضيل سياسة تدخل الدولة في القطاع الفلاحي ففي معظم بلدان المنطقة يتم تحديد أسعار كل من الإنتاج و الاستهلاك تحت بند حماية و مراقبة الأسواق المحلية و هذا باستخدام عدت تدابير، غير انه و بعد سنوات من تطبيق تلك السياسة و نظرا لضعف القدرة الإنتاجية توجهت عملية التدخل نحو مراقبة العرض داخل الأسواق المحلية و محاولة تحديده و التحكم فيه[2].

إن التدخل الحكومي في الأسواق المحلية و الدولية للمنتجات الفلاحية ليست بالسياسات الحديثة حيث انتهجت العديد من الدول هذه السياسة منذ القدم بهدف الحفاظ على توازن الأسواق من جهة و عدم استغلال هذا القطاع الحساس من قبل قوى خارجية من اجل الضغط عليها هذا ما قد يحدث في حالة عدم القدرة على بلوغ الاكتفاء الغذائي، و من اجل هذا فقد خصصت دول OCDE لدعم السياسات الفلاحية سنة 1990 حوالي 239,4 مليار دولار لينتقل سنة 2000 إلى 253,1 مليار أور حيث حافظت على نفس السياسة حتى سنة 2012 بقيمة 252,4 مليار أورو، إن هذه السياسات قد واجهت العديد من الانتقادات داخل و خارج المنطقة، حيث أن عملية تدخل الحكومة من خلال الدعم المباشر أو الغير مباشر للإنتاج الفلاحي قد تؤدي على المدى المتوسط إلى عواقب سلبية منها الرفع من التكاليف التي يتحملها المستهلكون و تشويه النشاط التجاري و الحد من الكفاءة الاقتصادية، هذا ما دفع بالدول الأعضاء إلى

[1] Smith, F. Agriculture and the WTO, Towards a New Theory of International Agricultural Trade Regulation. Elgar international economic law, 2009, P159.

[2] Portugal, L. op.cit, P14.

إصلاح سياساتها حتى تتلاءم مع ظروف الراهنة، و عليه حددت دول OCDE مجموعة من الأهداف تسعى من خلالها إلى إظهار أسباب تدخل الدولة في هذا القطاع أهمها :" العمل على التحكم في أثار الأسعار الدولية على الأسواق المحلية – تقليص معدل نمو الدعم بمختلف أنواعه – إعطاء أهمية كبيرة لكل من الاستدامة البيئية، السلامة الغذائية، الأمن الغذائي، التنمية الريفية".[1]

2-3-1 أنواع الدعم الفلاحي في دول OCDE:

إن طريقة تقيم الدعم الممنوح إلى كل من المنتج و المستهلك وضعت من قبل(1982) .Timjosling M كما أن اختيار هذه الطريقة كان لعدة أسباب أهمها الحاجة إلى إدراج مقياس شامل و موحد لحجم المساعدات الممنوحة للوحدات الاقتصادية النشطة في القطاع الفلاحي، كما تعمل كل دول المنظمة على تقيم الدعم الفلاحي الممنوح خلال كل دورة و الذي يختلف باختلاف أنواعه (دعم المنتج، دعم المستهلك، دعم الخدمات العامة، الدعم الكلي....) حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقة بين الفلاح و المستهلك و مصلحة الضرائب كما ترتكز عملية التقييم إما على حركة الأسواق أو سياسة حماية الحدود أو أسعار الدعم أو حصص الإنتاج، و يمكن الاعتماد أيضا على حجم الإنفاق العام أو العائدات المالية كلها إجراءات يمكن انتهاجها من اجل وضع إطار ثابت لتقيم حركة الدعم الفلاحي داخل دول المنظمة[2].

- **-تقيم دعم المنتج ESP:**

إن أهم دور لهذا الدعم هو قياس حجم التحويلات في القطاع الفلاحي خلال المراحل الأولى للإنتاج بمعنى انه يستثنى من هذا الدعم كل ما هو متعلق بالتوزيع أو إعادة التصنيع، انطلاقا من هنا يمكننا تعريفه على انه مؤشر نقدي يمثل إجمالي تحويلات السنوية من المستهلكين و دافعي الضرائب إلى المنتجين و هذا وفق قوانين و مبادئ سياسات الدعم الفلاحية المنتهجة بلاعتماد على خمس عناصر يتم اتخذها من اجل تقيم حجم هذا الدعم وهي[3]:

- ✓ جميع الإجراءات التي لديها تأثير مزدوج على أسعار المنتجين و المستهلكين في نفس الوقت.
- ✓ جميع التدابير أو المقاييس التي تعمل على منح نقل مباشر للأموال لصالح المنتجين.
- ✓ جميع التدابير من منح و إعانات التي لها اثر على تخفيض حجم التكاليف.
- ✓ الإجراءات التي لها اثر على المدى الطويل في التقليل من التكاليف و التي لا تقدم مباشرتا للمنتجين.
- ✓ تدابير غير مباشرة استثنائية يتم تقديمها من قبل دول الأعضاء فيما بينهم و هذا في حالة وقوع أزمات.

[1] OCDE, Réforem de la politique agricole, évolutions et perspectives, 2000, p 25.

[2] Butault, J-P. op.cit. P139.

[3] Carmel, C. et Wilfrid, L. Evaluation de l'aide a l'agriculture au moyen et a la consommation : théorie et pratique des équivalents subvention a la production, collègues de la Direction et du Département des affaires, économiques et statistiques, 2002, P18.

وقد ساهم الدعم المحلي او مايطلق عليه احيانا دعم الحدود بأكثر من 65% من قيمة الدعم (ESP) و 50% من الدعم (EST) حيث قدر بمتوسط 160 مليار دولار بين سنتي 1999-2001[1].

يتم تقيم ESP من خلال الأخذ بعين الاعتبار كل التدابير الرامية إلى مساعدة المنتجين على الرفع من دخلهم حتى و إن كان ذالك على حساب المستهلك و دافعي الضرائب، كما يمكن تغير هذا المفهوم وفق الطرق الثلاثة لحساب الدعم و التي تختلف باختلاف القيم متغيراتها الرئيسية[2]:

- ✓ قيمة المساعدات الإجمالية المحولة لصالح المنتج.
- ✓ القيمة الإجمالية للمساعدات على كل وحدة إنتاجية.
- ✓ القيمة الإجمالية للمساعدات مقارنة بالقيمة الإنتاجية الكلية (بالنسب المئوية).

كما يشمل هذا النوع من الدعم كل المدفوعات الضمنية و الصريحة مثل فرق في الأسعار على مستوى الإنتاج و الإعفاءات الضريبية و مدفوعات الميزانية بما في ذلك الخدمات الغير سوقية و يمتاز بوجود عدة مكونات تختلف باختلاف أدوارها منها ما يلي[3]:

- **دعم سعر السوق SPM**: هو عبارة عن مؤشر نقدي يقيس القيمة الإجمالية للتحويلات السنوية التي يدفعها المستهلكين إلى المنتجين، و يتم دفع هذا الدعم كنتيجة لتدابير سياسة عامة أدت إلى خلق فجوة بين أسعار الأسواق المحلية و الأسعار الحدودية المختلفة باختلاق السلع الفلاحية، يساعدنا هذا النوع في دراسة التدابير الوقائية و يمتاز عن باقي أنواع الدعم بعدم تخصيص نفقات من الميزانية إذ يتحمل جزء من نفقاته المستهلكين (الكميات المستهلكة) و الجزء الأخر دافعي الضرائب (الكميات المصدرة)[4].

- **المدفوعات حسب حجم الإنتاج**: هو مؤشر نقدي سنوي يعبر عن إجمالي التحويلات من دافعي الضرائب إلى المنتجين الفلاحين حيث تمنح هذا الإعانات إلى منتوج معين أو مجموعة من المنتجات حسب الحجم (الطن) أو حسب الساحة المزروعة (الهكتار) أو حسب الثروة الحيوانية (الرأس).

- **المدفوعات على أساس إجمالي الدخل**: هو عبارة عن مؤشر للقيمة النقدية السنوية يمنح من قبل المستهلكين إلى المنتجين على أساس إجمالي الدخل لو إجمالي الإيرادات، دون شروط مخصصة أو قيود للإنتاج منتجات محددة.

[1] Gorter, H. Ingco, M. D. and Ignacio, L. op. cit. P 121.
[2] Gorter, H. Ingco, M. D. and Ignacio, L. op. cit. P 123.
[3] Portugal, L. op.cit, P14.
[4] Butault, J-P. op.cit. P140.

ففي سنة 2014 قدرة نسبة نمو ESP لدى دول المنظمة بـ - 0.4% مقارنتا بسنة 2013 حيث تم تقسيم هذا النمو وفق مساهمة كل نوع من أنواع دعم المنتج مثلما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (02-04) توزيع نمو و تطور ESP بين سنة (2013-2014)

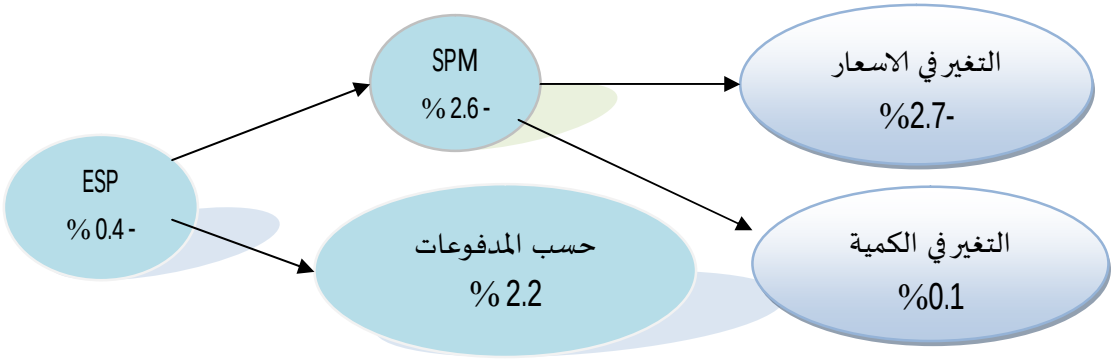

Source : OCDE. Politiques agricoles : suivi et évaluation. Pays de l'OCDE et économies émergentes 2015. P80 .

لقد شهدت دول المنظمة تسجيل انخفاض مستمر في مجمل أنواع الدعم فبينما كانت نسبة الدعم الموجه إلى الإنتاج 37% من الإيرادات الفلاحية خلال سنوات 1986-1988 أصبح اليوم 18%، إن الشيء الايجابي في هذا التغير هو انه كان مصاحب للانخفاض الدعم المشوه للاقتصاد خصوصا ذلك النوع الذي له أثار سلبية على المعاملات التجارية الدولية و الذي انتقل من 30% خلال الفترة 1986-1988 الى11% سنة 2013[1]، إن هذا الانخفاض قد أثر في نسبة مشاركة هذا الدعم من المجموع الكلي للدعم الفلاحي فبينما كان أكثر من 86% سنة 1986 أصبح اليوم يمثل 72% أي ما يعادل قيمة 178.8 مليار أورو[2].

- **تقدير دعم الخدمات ذات المصلحة العامة ESSG:**

هو مؤشر نقدي سنوي يعبر عن إجمالي التحويلات ذات طابع المصلحة العامة المقدمة للنشاط الفلاحي بشكل جماعي، هذه المدفوعات تكون مقابل الخدمات العامة فهي بهذا تمتاز بأهداف تختلف عن تلك التي تم تسجيلها فيما يخص التحويلات الخاصة بالمنتجين أو المستهلكين فهي لا تهتم بحجم التغير في دخل الفلاح أو الاستهلاك، ومن بين أهدافها ما يلي[3]:

- ✓ تحسين الإنتاج الفلاحي.
- ✓ تنمية الموارد البشرية الريفية من حيث التعليم و التكوين و التدريب.
- ✓ ضمان جودة وسلامة المنتجات الغذائية مع الحفاظ على استدامة المداخلات و حماية البيئة.
- ✓ ترقية أساليب و طرق التسويق و الترويج للمنتجات الفلاحية.

[1] OCDE, Politiques agricoles : suivi et évaluation, Pays de l'OCDE et économies émergentes, 2013, P 16.
[2] OCDE, Agricultural Policy Monitoring and Evaluation, 2015, P86.
[3] Portugal, L. op.cit. P 14.

على غرار كل أنواع الدعم لم يشهد ESSG تغير في قيمته فبينما كان حوالي 33.5 مليار أورو سنة 1986 [1] أصبح اليوم 33.9 مليار أورو فهو بذلك يمثل أكثر من 13.6% من حجم الدعم الكلي بعدما كانت هذه النسبة لا تتجاوز 9.3% في سنوات الثمانينات [2].

➢ **تقيم دعم المستهلك ESC :**

هو مؤشر القيمة السنوية لإجمالي التحولات على المستوى الوطني من مجمل العمليات الإنتاجية إلى مستهلكي المنتجات الفلاحية بغض النظر على طبيعتها،حيث ليس من الضروري أن تشمل ESC جميع التدابير الخاصة بالمستهلك و لكن تنحصر في تلك التي لها اثر على السياسات الفلاحية، كما يمكن لهذا الدعم أن يكون له نوعان من التأثيرات:

- ✓ إذا كان التحويل من قبل المستهلك إلى المنتج ايجابي فهذا يمثل دعم بالنسبة للمنتج و ضريبة بالنسبة للمستهلك.
- ✓ إذا كان التحويل من قبل المستهلك إلى المنتج سلبي فهذا يمثل ضريبة بالنسبة للمنتج و إعانة بالنسبة للمستهلك.

يمكن لهذا الدعم اتخاذ ثلاث طرق مختلفة و هذا حسب طبيعة المتغيرات المتبعة وهي[3]:

- ✓ القيمة الإجمالية للتحويلات اتجاه المستهلك.
- ✓ القيمة الإجمالية للتحويلات لكل وحدة من الناتج المستهلك.
- ✓ النسبة المؤوية للقيم الإجمالية للتحويلات من القيمة الإجمالية للاستهلاك.

إن كل من ESP و ESC يهتمان بقياس قيمة المساعدات الموجهة إلى كل من المنتج و المستهلك، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار كل من مستوى الإنتاج و مستوى الاستهلاك في الوقت الذي يستخدم فيه الأسعار المحلية و العالمية كأداة لتقييم حجم تلك المساعدات غير أن غالبا ما تكون الأسعار المحلية غير صحيحة و هذا تطبيقا لأهداف السياسات الفلاحية السائدة.

لقد شهد دعم المستهلك انخفاض كبير مقارنة بسنوات الثمانينات فبعدما كان خلال تلك الفترة حوالي -143.6 مليار أورو أي ما يعادل 55.4% من حجم الإيرادات أصبح اليوم -50.5 مليار اورو بنسبة 20.3% من حجم الدعم الكلي غير أن هذه النسبة مستقرة منذ سنة 2010 [4].

[1] OCDE, 2013, op.cit. P 80.

[2] OCDE, Agricultural Policy Monitoring and Evaluation, 2015, op.cit. P82.

[3] Carmel, C. et Wilfrid, L. op.cit. P19.

[4] OCDE, 2013, op.cit. P 82.

- **تقدير إجمالي الدعم EST:**

هو عبارة عن مؤشر نقدي سنوي للإجمالي جميع التحويلات من دافعي الضرائب و مستهلكين، ينشأ بفضل سياسة فلاحية داعمة للقطاع الفلاحي و التي لديها أثار مزدوجة على كل من إنتاج القطاع الفلاحي و استهلاك منتجاته، بصفة عامة هو مقياس شامل لجميع أنواع الدعم ذو ازدواجية الحركة، مما يوافق هذا النوع من الدعم قيمة التكلفة الإجمالية للدعم الفلاحي التي يدفعها كل من المستهلكون و دافعي الضرائب[1]. يقدر حجم الدعم الفلاحي من إجمالي الناتج الداخلي الخام 0.8% خلال السنوات الأخيرة (2012-2014) حيث تمثل هذه النسبة ادني قيمة توصل إليها مستوى الدعم منذ سنة (1986-1988) و التي قدرة بـ2.8% من قيمة PIB [2].

2-3-2 تحليل أثار الدعم الفلاحي لدى OCDE:

لقد مرت سياسات الدعم المنتهجة من قبل دول OCDE بعدة مراحل فبعدما كانت تعتمد على الدعم المباشر للمنتج و دعم الأسعار اتجهت بعد سنة 1987 إلى فكرة ترك الأسواق المحلية و العالمية مهمة تحديد الأسعار المناسبة و التدخل فقط في حالة عدم توازن أو استقرار تلك الأسواق، غير انه بعد جولة لأوروغواي 1994 تغيرت وجهة السياسات الفلاحية نحو فكرة الحد من الدعم المحلي و استخدام تدابير أخرى على غرار الدعم المباشر، و على الرغم من ارتفاع حجم الدعم الفلاحي خلال السنوات 25 الأخيرة إلا أن نسبة نموه تبقى ضعيفة إذ لم تتجاوز 1.2% وتدل هذه النسبة الضعيفة على استقرار سياسة الدعم الفلاحي المنتهجة من قبل دول المنظمة و عدم تأثرها بتلك التدابير التي تهدف إلى تغير منهج الدعم و ليس حجمه حيث انخفض نصيب الدعم الموجه إلى المنتجين ESP من مجموع الدعم الكلي، فبينما كان يمثل 86% سنة 1986 أصبح 72% سنة 2014، كما يعتبر دعم أسعار الأسواق اكبر أنواع الدعم المباشر عرضة للانخفاض حيث انتقل من 55.4% سنة1986 إلى 20.3% من مجموع الدعم سنة 2014 هذا دليل على أن تلك السياسات تنتقل تدريجيا باتجاه فكرة تحرير الأسواق الفلاحية من تدخل الدولة[3].

يمكننا تلخيص تطور فكرة الدعم الفلاحي في أربع نقاط يتم من خلالها تقيم عوامل هذا التطور [4]:

- الانخفاض النسبي في أهمية الفلاحة داخل النشاط الاقتصادي: لم يتمكن النشاط الفلاحي الرفع من حجم المساهمة في PIB ففي الغالب لم يتجاوز 4% في(اليابان، و.م.أ، الاتحاد الأوروبي) باستثناء تلك

[1] Portugal, L. op.cit. P 15.

[2] OCDE, Politiques agricoles : suivi et évaluation 2015 : Pays de l'OCDE, Éditions OCDE, 2015, P 80.

[3] OCDE, Politiques agricoles : suivi et évaluation 2015, op.cit. P 82.

[4] Butault, J-P. op.cit. P 140.

الدول التي مستوى التنمية فيها ضعيف أو التي تفضل توجيه إنتاجها نحو الأسواق العالمية، غير انه و على مدار السنوات الأخيرة تم تسجيل انخفاض في هذه النسبة عبر كل دول المنظمة تصل أحيانا إلى الانخفاض حتى النصف من حجم الدعم الكلي الممنوح إلى القطاع الفلاحي[1]. هذا ما نحاول توضيحه كما يلي:

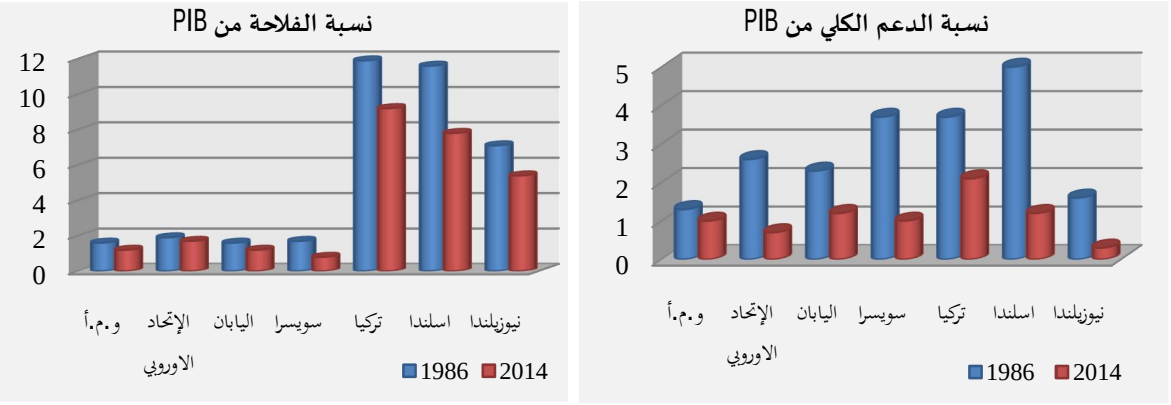

Source: OCDE. Politiques agricoles : suivi et évaluation. Pays de l'OCDE et économies émergentes 2015. P/83-295

- التحسين في الإنتاج الفلاحي و في عوامل الإنتاج: لقد تم تسجيل خلال السنوات الأخيرة ارتفاع في إنتاج هذا القطاع بنسبة 25% في حين أن حجم العمل انخفض بالثلث عن طريق إدخال استثمارات و تكنولوجيا جديدة بنسبة 90% إن هذا التطور في ظروف العمل يعكس الدور الفعال الذي يلعبه الدعم الفلاحي في الرفع من الإنتاج و بالتالي تحسين دخلهم.

- تطور السياسات الفلاحية في أعقاب اتفاقية لأوروغواي: لقد كان من أهم نتائج أو توصيات هذه الاتفاقية دفع دول المنظمة إلى خفض الدعم الفلاحي و على الخصوص الدعم المباشر للأسعار.

يتم استخدام كل من ESP و ESC كمقياس لحجم التحويلات لدى كل من عملية الإنتاج و الاستهلاك و ليس كمحفز لهما، كما يمكنهما التأثير على الأسعار العالمية من خلال ما يتم تقديمه من تسهيلات و إعانات الموجه إلى فلاحيهم و ما ينجم عنها من تحويلات في الإنتاج الفلاحي من جهة و في الأسعار العالمية من جهة ثانية هذا ما قد يؤثر سلبيا على حركة الأسواق المحلية داخل البلدان النامية[2].

إن اعتماد السياسات الفلاحية المنتهجة في دول OCDE باختلاف مبادئها و أهدافها على عنصر الدعم حيث برزت أهميته من خلال توسع تدخل الدولة في تمويل و رعاية النشاط الفلاحي غير انه ورغم ارتفاع القيمة الاسمية لمجمل أنواع الدعم، انخفضت قيمته الحقيقية مقارنة بارتفاع حجم التكاليف و

[1] OCDE, 2013, op.cit. P 155.
[2] Carmel, C. et Wilfrid, L. op.cit. P35.

الاستثمارات و المشاريع التنموية المبرمجة وفق مخططات التنمية[1]، رغم هذا عملت دول المنظمة على استقرار سياستها التمويلية على إمتداد 25سنة الماضية مثلما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (02-07) تطور مختلف انواع الدعم الفلاحي في دول OCDE

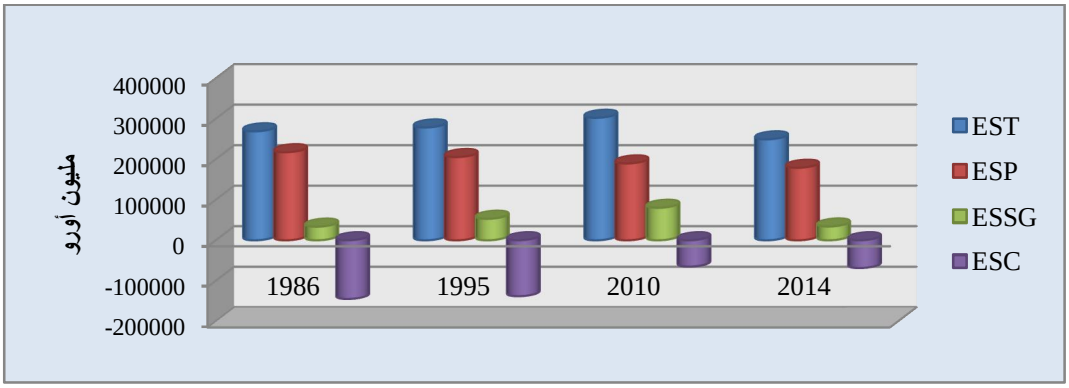

Source :OCDE. Politiques agricoles : suivi et évaluation. Pays de l'OCDE et économies émergentes 2015. P 82.

لقد ساهم تطور السياسات الفلاحية في دول منظمة التعاون الاقتصادي الى ابراز العديد من انواع الدعم خصوصا تلك الموجهة الى المنتجات الحساسة مثل الحبوب و البذور، إذ يوجد اربعة انواع من الدعم المختلفة بختلاف اهدافها و الغاية منها كما يلي[2]:

- دعم سعر السوق هدفه حماية اسعار المنتاجات الفلاحية على الحدود و يطلق عليه دعم الصادرات.
- دعم اسعار الانتاج (المخرجات) يتم استخدامها بهدف التعويضات في حالة العجز.
- دعم اسعار المدخلات يتم استخدامه عند المشتريات مثل الاسمدة و البذور.
- الدعم حسب المناطق و هو مخصص لانعاش القطاع داخل المناطق المحرومة او المعزولة.

يعتبر تطوير القطاع الفلاحي من اكبر التحديات التي تواجه السياسات التنموية خصوصا في مجال تحقيق الامن الغذائي، بواسطة العمل على تعزيز مكانت المنتوجات المحلية داخل الاسواق الوطنية و العالمية و من ثم جعل القطاع الفلاحي أدات و وسيلة للنمو الاقتصادي، و من اجل تحقيق هذا توجهة العديد من السياسات الفلاحية العالمية الى فكرة ضرورة تدخل الدولة في النشاط الفلاحي عن طريق تقديم الدعم و الحماية باستخدام كامل امكانياتها المالية و التنظيمية و بتوظيف كل مؤسساتها المالية (بنوك، مصارف، صناديق، مؤسسات تأمين)، دون ان ننسى الدور الفعال الذي يلعبه التمويل الغير رسمي في مجال تمويل النشاطات الفلاحية داخل الاقاليم المعزولة، وفي هذا الايطار يمكننا توضيح الحركة التمويلية للقطاع الفلاحي بالتفاعل مع كافة المؤسسات الادارية و الائتمانية وفق الشكل رقم (02-08).

[1] OCDE, 2013, op.cit. P 81.

[2] Gorter, H. Ingco, M. D. and Short, C. The distributional effects of agricultural policy reforms, Handbook of Agriculture and the WTO Creating a Trading System for Development Editors Ingco, M. D. and Nash, J. D. 2004, P150 .

الشكل (02-08) **كيفية تمويل القطاع الفلاحي**

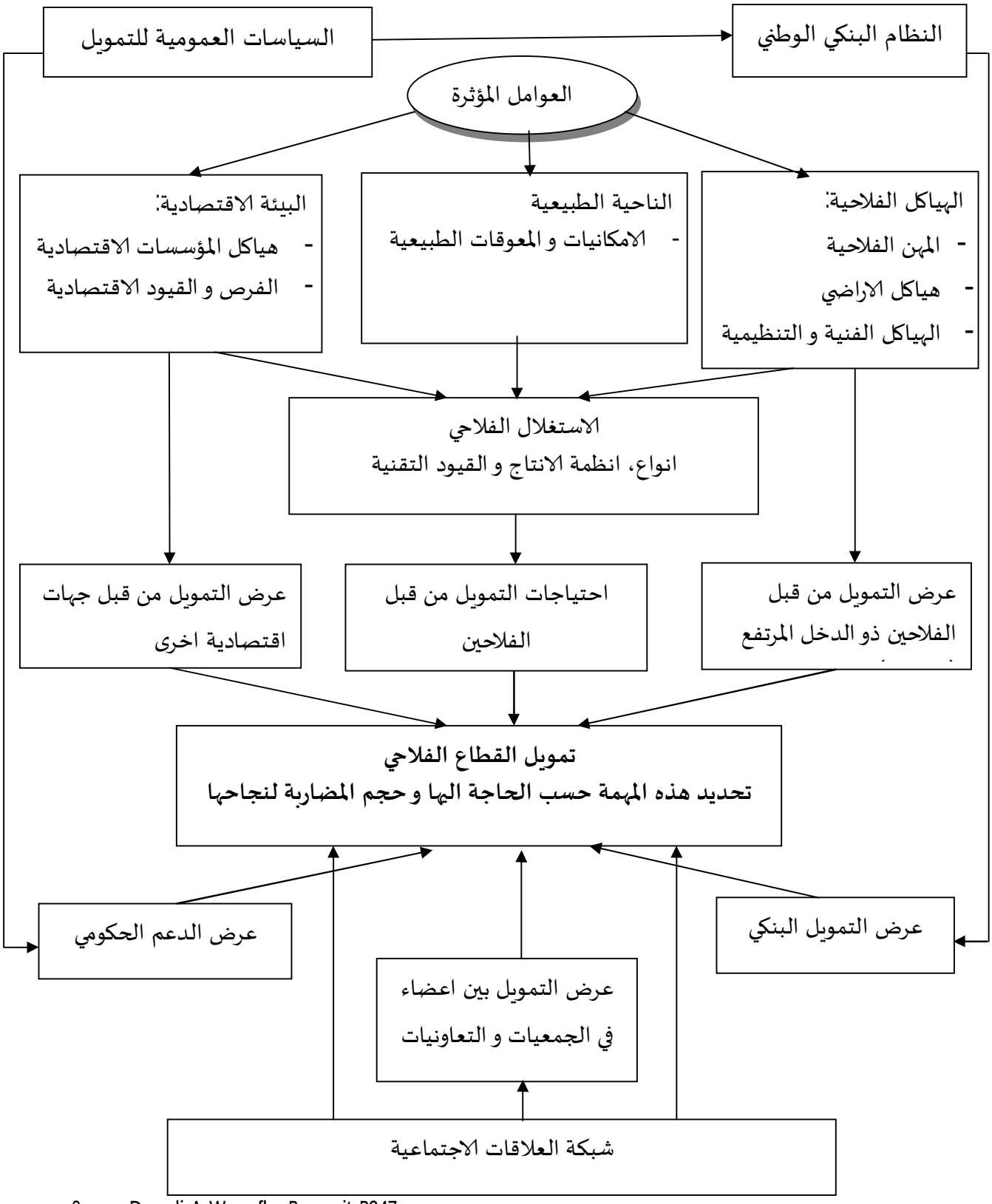

Source :Daoudi, A. Wampfler, B. opr cit. P247.

3- القطاع الفلاحي بين التمويل و التنمية (دراسات سابقة):

لقد تم تداول هذا الموضوع من خلال العديد من الدراسات و البحوث و هذا من قبل عدد كبير من الباحثين عبر مذكرات و مقالات علمية و كذلك عن طريق مجموعة من التقارير الصادرة عن منظمات حكومية و وزارات تختلف باختلاف طبيعة و منهج الدراسة، و من بين أهم هذه الدراسات و الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع يمكننا أن نذكر ما يلي:

3-1 الدراسات الخاصة بتنمية القطاع الفلاحي:

تطرق(1974).Mazoyer M في كتابه تحت عنوان 10.000 سنة من التنمية الفلاحية إلى تسليط الضوء على منطق التطور و التمايز الذي عرفه القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة الطويلة، و توصل إلى وجود العديد من الطرق و الوسائل (العوامل) الفلاحية التي تختلف باختلاف الزمان و المكان حيث تمكننا من تغير منهج و طريقة إنتاج هذا القطاع مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع الظروف البيئية و النظم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، كل هذا يسمح بطريقة أو بأخرى بظهور عدد كبير من أنظمة الفلاحة التي نعيشها حاليا.[1]

في دراسة قام بها كل من(1981) .Bale M. et lutz E حول اثر تشوهات الأسعار الفلاحية على السياسات الفلاحية في كل من الدول المتقدمة و النامية، مع العلم انه في الوقت الذي تسعى فيه الدول المتقدمة إلى دعم هذا القطاع تتجه الدول النامية إلى فرض قيود مثل الضرائب، كما استخدم الباحثان دراسة تحليلية لـ 18 دولة نامية، إذ لوحظ أثار تقلبات الأسعار الفلاحية على كل من الإنتاج و الاستهلاك و المعاملات التجارية للمنتجات الفلاحية و العمالة الريفية لدى أغلبية بلدان العينة، كما تم من خلال هذه الدراسة توضيح أهداف برنامج التكيف الهيكلي و الذي ركز على فكرة تخفيض التعريفات الجمركية في البلدان النامية من اجل الوصول إلى الحفاظ على توازن أسعار المنتجات الفلاحية، كما أكدت أن التفاوت في الأسعار المحلية و الدولية لديه العديد من السلبيات و الايجابيات، إذ قد يؤدي هذا التفاوت أحيانا الى إنعاش التجارة الخارجية و الرفع من مستوى الاكتفاء الذاتي و أحيانا أخرى يمكنه أن يخلق تشوهات في مستوى الأسعار و العمالة الريفية و انخفاض مستوى الرفاهية الاجتماعية وعليه ونظرا لعدم قدرة البلدان النامية من التحكم في هذه المتغيرات تلجأ بالمقابل إلى فرض ضرائب و رسوم على المعاملات التجارية الخارجية للمنتجات الفلاحية.[2]

---

[1] Dufumier, M. Agriculture comparée et développement agricole, Revue tiers monde, 2007, N°191.

[2] Bale, M. and lutz, E. Price Distorsions in Agriculture and their Effects: An International Comparison, American Journal of Agricultural Economics, Vol. 63 N°01, 1981, P 8-22.

انطلاقا من نتائج هذه الدراسة حاول كل من(2009) .J Johan F. et Swinnen دراسة اثر السياسات الاقتصادية على تقلبات الأسعار الفلاحية و هذا من خلال تقديم إشكالية مماثلة لتلك التي تم ذكرها في دراسة (2002) .Bale M. et lutz E (لماذا يتم دعم القطاع الفلاحي في الدول الغنية و في المقابل يتعرض القطاع الفلاحي في البلدان الفقيرة إلى فرض ضرائب) كما تم استخدام أسلوب الدراسة القياسية باتخاذ نفس متغيرات الدراسة السابقة مع إضافة متغير الدعم و تأثير الضرائب على أسعار المنتجات الفلاحية، و قد توصل الباحثان في نهاية الدراسة إلى وجود ثلاث حالات تختلف من منطقة إلى أخرى (هناك علاقة ايجابية بين عملية حماية النشاطات الفلاحية و متوسط دخل الفلاح، تؤدي التنمية الاقتصادية في بلد ما إلى التحول من سياسة فرض الضرائب على النشاط الفلاحي إلى سياسة حماية و دعم هذا القطاع، إن مستوى حماية القطاع الفلاحي ضعيف لدى الدول التي لديها ميزة الاختيار بين إنتاج مختلف القطاعات[1].

كما قام Houck (1986) بإثبات أن نمو القطاع الفلاحي له أثر أكبر من النمو الذي تشهده باقي القطاعات فيما يخص الرفع من قيمة الدخل الإجمالي في الدول النامية، إذ توصل من خلال هذه الدراسة إلى إثبات أنه بزيادة 10% من الإنتاج الفلاحي يقابلها زيادة بنسبة 10.5% من نصيب الفرد الواحد من PIB، في حين أن الزيادة و بنفس القيمة 10% من الإنتاجية الصناعية ستقابلها زيادة بـ 2.6% من نصيب الفرد الواحد من PIB، نفس النتائج توصل إليها(1988) Hwa من خلال دراسة تحليلية لمجموعة من الدول حول تأثير نمو القطاع الفلاحي و الصادرات على النمو الاقتصادي، و كانت النتائج تأكد أن للنمو الفلاحي أثر أكبر على النمو الاقتصادي مقابل الصادرات مع تسجيل اختلاف في كيفية مساهمة الفلاحة في عملية التنمية من بلد إلى آخر.[2]

في دراسة رابح زبيري (1996) و التي حاول من خلالها إبراز أهم الإصلاحات التي شهدها القطاع الفلاحي الجزائري منذ الاستقلال مع تحديد اثر و دور تلك الإصلاحات على هذا القطاع حتى يتسنى له المساهمة أكثر في عملية التنمية الاقتصادية، و في هذا الإطار يرى الباحث أن الجزائر كغيرها من الدول النامية تميزت بعدم الاستقرار في اتخاذ قرارات الإصلاح، حيث شهد هذا القطاع خلال فترة وجيزة العديد من برامج الإصلاح و إعادة الإصلاح، ونظرا لما شهده الوسط الريفي من تغيرات اختار الباحث الإشكالية التالية (ما هي الأسباب التي أدت إلى عجز عملية إعادة إنعاش القطاع الفلاحي؟ هل لأن هذه الإصلاحات لم تكن مبنية على دراية كافية بمشاريع القطاع، أو لضعف إمكانياتها و عدم إيجاد الحلول المناسبة، أو لعدم

[1] Johan, F. and Swinnen, J. Political Economy of Agricultural Distortions, The Literature to Date universiteit leuven, 2009.

[2] Roger, D.N .politique de développement agricoles, Concepts et expériences, FAO Rome, 2005.

قدرتها على جمع و تنسيق بين مختلف الركائز الأساسية لهذا القطاع و عدم ثبات تطبيق برامج الإصلاح)، و في الأخير استطاع الباحث الوصول إلى مجموعة من النتائج :

- يؤدي نقص مشاريع الإصلاح إلى إهمال بعض الجوانب المكونة للبنية الفلاحية الأمر الذي قد يدفع تلك الجوانب التي لم تصلها الإصلاحات إلى ظهور رغبة جديدة في إعادة الإصلاح.
- إن عدم إستقرارية إنتاجية القطاع الفلاحي الناتجة عن تعدد مشاريع الإصلاح و إعادة الإصلاح جعل المستثمرين في هذا القطاع في حالة ترقب دائم من ما قد ينجم عن تلك الإصلاحات .
- إن مجمل الإصلاحات الفلاحية التي عاشتها الجزائر كان لها ارتباط وثيق بالتغيرات الاقتصادية الناجمة عن رغبة الدولة في إعادة تنظيم اقتصادها، في حين تم تجاهل عنصر الحاجة إلى إصلاح قطاع فلاحي منفصل و مستقل فمثلا إصلاح التسيير الذاتي كان مرتبط بالتسيير الاشتراكي[1].

و في نفس الإطار تطرق عيسى بن ناصر (2004) إلى مشكلة الغذاء في الجزائر و هذا من خلال تحليل مختلف الجهود و المخاوف التي عاشتها و ما تزال تعيشها الجزائر حيث تتصدر تلك المشاكل، مشكلة نقص جودة وكمية الغذاء و ما قد ينجم عنها من انخفاض في القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي و تزايد اعتمادها على العالم الخارجي هذا ما يرفع من الفجوة الغذائية، و قد استمرت تداعيات تلك الأزمة بعدما تم تحرير أسعار المنتجات الفلاحية رغم انتهاج الجزائر منذ الاستقلال على سياسات فلاحيه الهدف منها تنمية القطاع الفلاحي و العمل على توفير إنتاجية كافية من اجل تلبية الاحتياجات الاستهلاكية لأفراد و هذا اعتمادا على قدراتها الطبيعية من جهة و المالية من جهة ثانية، رغم هذا ما تزال الجزائر تعاني من تفاقم الفجوة الغذائية انطلاقا من هنا تمحورت إشكالية الدراسة حول طبيعة و أسباب المشكلة الغذائية في الجزائر؟ مع الاطلاع على مجمل الطرق التي يمكن انتهاجها لمواجهة هذه المشكلة حيث امتدت الدراسة من 1970 إلى غاية 2002، تطرق الباحث من خلالها إلى تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى مشكلة الغذاء في الدول النامية عامتا و الجزائر خاصتا، في الأخير توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن قصور الإنتاج الفلاحي في مواجهة الطلب المتزايد للاستهلاك العائلي يعتبر من بين أهم الأسباب المؤدية إلى مشكلة الغذاء في الجزائر و في العديد من الدول النامية المماثلة، و من اجل محاربة هذه المشكلة يجب أولا مواجهة معوقات الإنتاج الفلاحي و على رأسها عدم استقرار نظام الملكية الزراعية[2].

[1] رابح الزبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و أثارها على تطويره، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1996.
[2] عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ،2004.

حاول كل من Houssem E. Lassad L. (2004) إبراز علاقة القطاع الفلاحي بالأمن الغذائي داخل دول المغرب العربي و هذا من خلال إظهار مجموعة من العناصر التي لديها تأثير مباشر على كل من الإنتاج الفلاحي و الأمن الغذائي بداية بتحليل مدى أهمية تدخل الدولة في هذا القطاع عن طريق دعم كل مراحل الانتاج الفلاحي و أسعار المنتجات الفلاحية، بالإضافة إلى تقديم نظرة عامة و شاملة حول وضعية القطاع الفلاحي في خمس دول المكونة للمغرب العربي و تحليل نتائج السياسات الفلاحية المطبقة من قبل هذه الدول حيث توصل في الأخير على إظهار مدى أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية من اجل ضمان استمرارية الخطط التنموية لهذا القطاع بالموازاة مع استدامة الأمن الغذائي في المنطقة[1].

كما تداول التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الصادر سنة 2005، تحليل أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال استعراض أهم القضايا الرئيسية المتعلقة بالفجوة الغذائية لدى دول المنطقة إضافة إلى دور القطاع الخاص و الاستثمار الفلاحي في تعزيز هذه الفكرة، حيث استخدم التقرير أسلوب التحليل الوصفي بالاعتماد على قاعدة بيانات تم جمعها من مختلف أقطاب الدول العربية من ما ساعده على تقديم حوصلة لوضعية الأمن الغذائي لدى أغلبية الدول العربية مع إعطاء مجموعة من التوصيات و النصائح لي حكومات و أصحاب القرار أهمها " الاهتمام أكثر بالإنتاج الغذائي المستديم، محاربة الفقر و تقوية الاستدامة البيئية، معالجة قضايا امن الأسرة، تعزيز و تطوير أساليب التسويق و تجارة السلع الغذائية، العمل على تقديم منتجات سليمة و أمنة، الرقابة الغذائية و حماية المستهلك[2]، كما أصدرت نفس المنظمة سنة 2011 تقريرا مماثلا حول دراسة أهم المؤشرات و العوامل التي يمكن للدول العربية استغلالها من اجل الوصول إلى الأمن الغذائي أهمها الموارد الطبيعية من أراضي خصبة و موارد مائية و كذالك الثروة الحيوانية إضافة إلى الموارد البشرية و المالية و في الأخير قدم التقرير شرح لأهم السياسات الفلاحية المنتهجة بغية الوصول إلى الأمن الغذائي[3].

في دراسة شريفي جميلة (2006) حول موضوع الأمن الغذائي و مدى تحقيقه داخل دول المغرب العربي حيث اعتبرت الباحثة أن قضية الأمن الغذائي ليست مشكلة في حد ذاتها و لا يمكن التحدث عنها بمعزل عن التنمية، خصوصا لدى الدول العربية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة تفاقم حجم الفجوة الغذائية، و من اجل إبراز أهم العوامل القادرة على تخفيف من حدة تلك الفجوة و تحقيق مستوى مقبول من الأمن الغذائي، قامت الباحثة بوضع الإشكالية التالية: (ما هي السياسة الفلاحية التي تستهدف

[1] Houssem, E. et Lassad, L. L'agriculture et la sécurité alimentaire une étude comparative des pays du Maghreb, New médit N°3/2014, P 4-11.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2005.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2011.

معالجة قضية الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل الظروف الراهنة؟)، وقد هدفت الدراسة إلى محاولة تحليل مدى ملائمة السياسات الفلاحية المنتهجة من قبل مختلف الدول العربية على تحقيق الاستقرار في الإنتاج الغذائي بغية الوصول إلى الأمن الغذائي، و كانت من بين أهم نتائج الدراسة تسجيل تفاوت في حجم العجز التجاري للمنتجات الفلاحية لدى الدول العربية، كما قدمت الباحثة في الأخير العديد من الحلول أهمها تعديل السياسات الفلاحية في اتجاه استصلاح الأراضي و حمايتها من التدهور و التوسع العمراني و تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي و رفع مستوى كفاءة العمالة الفلاحية و تأهيلها مع الاهتمام بمجال البحث الفلاحي العربي، و في نهاية الدراسة قدمت الباحثة فكرة تقوية المشاريع العربية المشتركة كمدخل أساسي للتكامل الفلاحي بين الدول العربية بالاعتماد على مختلف الإمكانيات من اجل تقوية الإنتاجية من جهة و تشجيع التجارة البينية بين مختلف الأقاليم من جهة ثانية[1].

و في نفس السياق تطرق Omar B. (2008) إلى أزمة الغذاء العالمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال إبراز الآثار الاجتماعية التي سببها الارتفاع المفاجئ للأسعار المنتجات الفلاحية العالمية حيث عاشت أكثر من ثلاثين دولة من الدول الفقيرة حالة من الفوضى و الشغب بسبب عجز السياسات الفلاحية المنتهجة على غرار كل من برنامج استصلاح الأراضي الزراعية في مصر – برنامج GAP في تركيا – برنامج تحسين الظروف المعيشية في الأوساط الريفية في المغرب – برنامج مكافحة المناطق المحرومة في تونس، إذ أن مجمل نماذج السياسات الفلاحية المطبقة في دول البحر الأبيض المتوسط تميزت بالمزج بين نوعين مختلفين وهما الفلاحة الأسرية و الشركات الفلاحية و رغم نجاح النوع الثاني من أشكال النشاط الفلاحي خصوصا داخل الدول الاوروبية إلا أن الفلاحة الأسرية تبقى منذ القدم أهم مصدر من مصادر الثروة لدى اغلب سكان المناطق الريفية و هذا نظرا لما توفره من امن غذائي و درجة حفاظها على الموارد الطبيعية، وفي الأخير وضع الباحث تساؤل جوهري وهو مدى ملائمة السياسات العامة التي يتم تنظيمها على المدى الطويل فيما يخص تنظيم القطاعات الإنتاجية وحماية الموارد الطبيعية، حماية الأسعار ...الخ من اجل بناء نموذج فلاحي فعال قادر على ضمان سلامة و استدامة الإمدادات الغذائية [2].

غير أن دراسة Xien D, Doukkali R, Bingxin Y (2008) قدمت نتائج معاكسة لما تم ذكره سابقا حيث قدم الباحثان دراسة لنموذج قياسي حول التأثير المحتمل للارتفاع الأسعار في المزارع العائلية الصغيرة و مدى مقاومة هذا النوع من النشاطات الأزمات المختلفة في المغرب و أظهرت النتائج أن المزارع العائلية

[1] شريفي جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، 2006.

[2] Bessaoud, O. La crise alimentaire mondiale : Quels enseignements pour les politiques publiques agricoles dans les PSEM ?, New médît N°4, 2008.

قاومت أكثر من غيرها من الناحية النظرية الصدمات الخارجية و تمكنت من تحقيق معدلات معتبرة من الرفاهية داخل الأوساط الريفية [1].

في دراسة فوزية غربي (2008) حول موضوع الاكتفاء الذاتي و التبعية الغذائية والذي يعتبر من المواضيع الحساسة التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر، لما له من تداعيات و أبعاد اقتصادية، سياسية، اجتماعية و بيئية حيث تعتبر الجزائر من بين المناطق التي تعتمد على وارداتها الغذائية من اجل تلبية الاحتياجات الاستهلاكية لأفراد، وعلية حاولت الباحثة الإجابة على التساؤل التالي (هل الفلاحة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في المواد ذات الاستهلاك الواسع بما يضمن لها الاستقلالية الاقتصادية؟) حيث بدأت العمل بإظهار أهم مؤشرات الاكتفاء الذاتي النسبي خصوصا تلك المتعلقة ببعض المنتجات الإستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع و التي لها اثر كبير على تحقيق الأمن الغذائي للأفراد وفي نفس الوقت محاربة التبعية الغذائية وتحليل مدى نجاح السياسات الفلاحية في توفير إنتاج فلاحي قادر على تحقيق تلك الأهداف و من ثم القضاء على التبعية الغذائية و انعكاساتها السلبية على التنمية المستدامة لهذا القطاع داخل معظم الدول النامية، توصلت الباحثة في الأخير إلى تحديد مجموعة من النتائج أهمها عجز إنتاج القطاع الفلاحي الجزائري على تغطية الاحتياجات الغذائية للسكان رغم تسجيل وفرات نسبية من حيث الموارد الطبيعية، البشرية و المالية، حيث يرجع السبب في ذالك إلى الظروف المناخية من جهة و ضعف تسيير الموارد الإنتاجية من جهة ثانية، هذا ما قد يؤدي إلى تضاعف حجم التبعية الغذائية للجزائر[2].

كما حاول Slimane B. (2008) تحليل اوضاع الفلاحة و الغذاء و الصيد في تنمية المناطق الريفية و هذا على مدار 10 سنوات، بتحديد منذ ان انتهجة الجزائر كل من سياسة الانفتاح نحو العالم الخارجي و كذلك سياسة خصخصة القطاع الفلاحي و النتائج الايجابية الناتجة عن هتين السياستين، ويرى الباحث ان الجزائر استفادة كثيرا من معدلات النمو الاقتصادي الناتجة عن ارتفاع اسعار المحروقات و التي يجب توجيهها نحو الرفع من حجم الاستثمارات داخل القطاع الفلاحي و حسب الاحصائيات المعتمد عليها من قبل منظمة CIHEAM ان القطاع الفلاحي في الجزائر يحتل المرتبة الثالثة بعد كل من قطاع المحروقات و الخدمات من حيث ترتيب القيمة المضافة ، كما ان الباحث و باستخدام الاسلوب التحليلي استطاع ابراز

[1] Xien, D. Doukkali, R. and Bingxin, Y. Policy options and thier potentiel effects on Maroccan small farmers and the poor facing increased world food prices, IFPRI, Development strategy and gouvernment division, 2008, P30 .

[2] غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، 2008.

اهم العناصر التي يجب الاهتمام بها انطلاقا من تنمية الموارد البشرية و استصلاح الاراضي و التسيير الامثل للموارد المائية[1].

سلط البنك الدولي تقريره السنوي لسنة 2008 الضوء على إثنين من التحديات الاقليمية الرئيسية داخل العديد من الدول و على الخصوص دول افريقيا جنوب الصحراء وهما: إعتبار الفلاحة الخيار القوي و الفعال في رفع النمو و التغلب على الفقر مع تعزيز دورها في تحقيق الامن الغذائي، هذا على اعتبار ان الفلاحة ادات حيوية لتحقيق الاهداف الانمائية للالفية و التي تدعو الى تخفيض عدد الفقراء الى النصف بحلول سنة 2015، و من بين نتائج التقرير الوصول الى مجموعة من الاحصائيات التي لها علاقة بالموضوع اهمها: ان ثلاثة من بين اربعة فقراء يعيشون في المناطق الريفية داخل الدول النامية و معظمهم يعتمدون بشكل مباشر او غير مباشر على الفلاحة كمصر وحيد للعيش، و قد يصل العدد الى اكثر من 600 مليون نسمة في اسيا لا يزالون يعانون من الفقر داخل المناطق الريفية اغلبهم يمارسون النشاطات الفلاحية على نطاق ذيق (الزراعة الاسرية)، ومن بين نتائج الدراسة: تخوف البنك الدولي من تداعيات انتشار الفقر داخل المناطق الريفية المعزولة مع تجاهل الدول فكرة الاهتمام اكثر بالنشاط الفلاحي و العمل من منطلق ظرورة دعم نمو القطاع الفلاحي من اجل تحفيز النمو داخل باقي قطاعات الاقتصاد[2].

في دراسة قام بها(2009) .Pinstrup A و التي حاول من خلالها تقديم أسلوب أكثر تعميق حول مفهوم و طرق قياس الأمن الغذائي غير انه ركز على دور هذا الأخير كمقياس للرفاهية، و قد تمحور موضوع الدراسة في الإجابة على التساؤلين التاليين ما هو الأمن الغذائي؟ و كيف يمكن قياسه؟ كما اعتبر الباحث أن الأمن الغذائي هو الحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية حاجيات الأفراد و هذا على المستوى الأسري أو الوطني و هنا قدم إشكالية أخرى و هي ما المقصود من كلمة ما يكفي هل يكفي لتلبية الطلب الكلي الوطني و إذا كان الأمر كذلك فبأي ثمن أم انه يكفي لتلبية الاحتياجات الغذائية و الطاقوية لأفراد ؟ وقام بإلقاء نظرة أكثر تفصيلية من خلال التطرق إلى مفهوم الأمن الغذائي الأسري و كيفية تقديره مع دراسة الحلول الملائمة في حالة انعدامه[3].

أما الدراسات المتعاقبة التي قامت بها منظمة الأغذية و الزراعة (2006-2010-2011-2012-2013) حول حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم حيث اهتمت بإبراز دور و أهمية القطاع الفلاحي في محاربة الفقر و الجوع و في تحقيق هدف الألفية و هو تقليص عدد الفقراء و ناقصي التغذية عبر العالم إلى النصف في

[1] Slimane, B. L'agriculture, l 'agro-alimentaire, la pêche et le développement rural, Monographies du CIHEAM, Série B n°61, 2008.

[2] The World Bank, Agriculture for Development. world development report, 2008 .

[3] Pinstrup, A. Food security: definition and measurement, Springer Science Business Media B.V. & International Society for Plant Pathology, 2009, p 5-7.

حدود سنة 2015، غير أن كل تقرير كان يدرس ظاهرة معينة حيث تم تخصيص عدد 2006 الى دراسة المفاهيم الضرورية للأمن الغذائي مع تحليل الوضع الحقيقي الذي تعيشه مختلف المناطق عبر العالم فيما يخص الأمن الغذائي و هذا بعد أزمة 2006 ، وحسب هذا التقرير فإن 39 دولة من مختلف المناطق لم تستطيع مقاومة الآثار السلبية لهذه الأزمة و التي تم تقسيمها إلى ثلاث أسباب أساسية "بشرية، طبيعية و مختلطة" و كما هو معتاد فإن أغلبية الدول من إفريقيا 25 دولة، 11 من أسيا، 2 من أمريكا اللاتينية و واحدة من أوروبا، أما أسباب هذه الأزمة سجلت حسب الدراسة 16 حالة راجعة إلى الظروف الطبيعية (تقلبات المناخ من فيضانات و جفاف و تصحر ...) و 15 حالة لأسباب بشرية (الحروب و التهميش و ما ينجم عنها من أمراض و أوبئة كل هذا دفع الأفراد إلى مغادرة مزارعهم و قراهم بحثا عن حياة بعيدة عن مراكز التوتر من ما انعكس سلبيا على الإنتاجية الفلاحية و ارتفاع الفقر و الجوع مع عدم قدرة الدولة على تحقيق اقل حاجيات الأمن الغذائي) و 8 حالات مختلطة بين العاملين السابقين [1].

أما تقرير 2010 تمحور حول إبراز فكرة التصدي لمشكل انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الاقتصادية المتتالية، كما ورد في هذا التقرير أهم الطرق و الخطط المنتهجة من اجل التعامل مع الأزمات و فهم طبيعتها، و قد تم التوصل في نهاية التقرير إلى مجموعة من النصائح أهمها: تعزيز المساعدات طويلة الأجل للمؤسسات المحلية و رفع من حجم الاستثمار في الرعاية الاجتماعية داخل الوسط الريفي [2].

هذا ما دفع المنظمة إلى إصدار سنة بعد ذالك 2011 تقرير تحاول من خلاله إبراز أسباب و عواقب تذبذب أسعار المنتجات الفلاحية و كذلك عدم استقرار أسواق هذه المنتجات حيث تم من خلاله دراسة كيفية تأثير تقلب الأسعار الفلاحية الدولية على الاقتصاديات المحلية و الأمن الغذائي؟ فأحيانا يرجع ذلك إلى التغيرات المناخية أو ارتفاع حجم الصلة بين أسواق الطاقة و الأسواق الفلاحية نتيجة لزيادة الطلب على الوقود الحيوي مع ارتفاع الحاجة إلى موارد مالية إضافية، كل هذا يوحي إلى أن تقلب الأسعار يبقى مستمر طالما تواجدت هذه الأسباب، و لكن في المقابل وضع التقرير مجموعة من التدابير من اجل التقليل من أثار هذا التقلب أو تفاديه مستقبلا أهمها (إنشاء شبكات أمان من اجل مراعاة الفوارق بين الجنسين، الاستثمار في الفلاحة على الأجل الطويل حتى تصبح أكثر مردودية و قدرة على تحمل الصدمات)[3].

و قد عمل تقرير 2012 على محاولة الربط بين النمو الاقتصادي و مشكلة نقص التغذية حيث و صل إلى نتيجة أن الرفع من معدلات النمو الاقتصادي أمر ضروري لكنه غير كافي لمقاومة الجوع و سوء التغذية،

[1] FAO. Sécurité alimentaire, notes d'orientation N°2 , 2006.

[2] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، التقرير السنوي روما، 2010.

[3] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، التقرير السنوي روما، 2011.

إذ أن زيادة النمو تؤدي إلى توعية الأفراد نحو دعم التنوع الغذائي و تحسين الحصول على مياه الشرب و الصرف الصحي و الخدمات الصحية كما أن برنامج النمو الاقتصادي سوف يستغرق وقت أطول للوصول إلى الفقراء داخل مختلف المناطق الريفية و الحضارية، و في الأخير تطرق التقرير على إبراز دور التنمية البشرية في مساعدة المزارعين على إدارة المخاطر و حسن تسيير الموارد المتاحة[1].

وفي نفس السياق تابع تقرير 2013 في دراسة مختلف الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية لحالة انعدام الأمن الغذائي مع تقديم أخر الإحصائيات التي تشير إلى نجاح السياسات الفلاحية في تحقيق هدف الألفية داخل بعض الأقاليم على غرار كل من إفريقيا الشمالية و أمريكا اللاتينية و عجز البعض الأخر في تخفيض ناقصي التغذية مثلما تم تسجيله في إفريقيا جنوب الصحراء و معظم أقاليم أسيا[2].

و في دراسة كل من(2011).Brian W. Carlo E و التي حاولوا من خلالها توضيح العلاقة بين احتياطات الحبوب و الأمن الغذائي في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا حيث شهد هذا النوع من المنتجات الغذائية الأساسية تذبذب في إنتاج خصوصا خلال فترة 2007-2008، وكان من عواقب هذا التذبذب انهيار أسعار المنتجات داخل الأسواق العالمية و لعل من بين أهم أسباب هذه الأزمة هو الظروف المناخية القاسية التي شاهدتها أغلبية الدول المنتجة لهذا المنتوج و كذلك ارتفاع أسعار النفط من ما ضخم من تكاليف و فاتورة استيراد هذا المنتوج، انطلاقا من هذه المرحلة ظهرت فكرة الاستثمار في الاحتياطات الإستراتيجية بالظهور خصوصا في دول شمال إفريقيا و السعي وراء تحقيق الاكتفاء الذاتي، أما الدول الكبرى فهي تعمل على الاستثمار في الأراضي الأجنبية لضمان إمداد الحبوب نحو الاستهلاك المحلي، فمن المتوقع أن ترتفع حجم الواردات لهذا المنتوج داخل دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من 56% سنة 2000 إلى 63% سنة 2030 هذا ما يجعل هذه الدول عاجزة عن تحقيق الأمن الغذائي إذا ما لم تقم بإجراء تعديلات داخل سياساتها الفلاحية[3].

كما قدم كل من(2011) Timothy B , Bella Nestorova W, Teunisvan R دراسة حول مستقبل القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي داخل دول المنطقة العربية، و لقد تم اختيار هذه العينة من الدول لان معظمها تعاني من ظاهرة الفجوة الغذائية و تعمل على تغطيتها عن طريق استيراد حجم العجز الغذائي، هذا ما يجعلها عرضة إلى مشكلة ضعف الأمن الغذائي عند ظهور بوادر أي تذبذب في الإنتاج العالمي أو في ارتفاع أسعار هذه المنتجات داخل الأسواق الدولية،و يرجع السبب في هذا إلى العديد من العوامل

[1] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، التقرير السنوي روما، 2012.

[2] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، التقرير السنوي روما، 2013.

[3] Brian, W. and Carlo, E. Grain reserves and food seairity in the middle east end north africa, food sec N°3, 2011, p61-76.

أهمها طبيعة المناخ داخل دول المنطقة حيث يسود الجفاف و التصحر، ضعف الاستثمار الفلاحي، عجز الدولة على تطبيق سياسة إنعاش هذا القطاع كل هذا جعل من دول العالم العربي تعتمد على الواردات الغذائية أكثر من اعتمادها على إنتاجها المحلي من اجل تحقيق الأمن الغذائي، و اتفق الباحثين على ضرورة توجه الدول العربية نحو بناء خطط إستراتيجية طويلة المدى من اجل العمل على التقليل من التبعية الغذائية في حدود سنة 2025 و هذا بالاعتماد على : الاستثمار في البحوث الفلاحية و التنمية الريفية، الانفتاح التجاري للمنتجات الفلاحية، تنمية الموارد البشرية داخل الأوساط الريفية[1].

و في دراسة مماثلة أجراها فريق عمل يتكون من مجموعة من الباحثين:

Julian L, Sean M, Nicholas M, Alex M, Maurice S, Nadim K(2011) حيث اهتموا بتحليل أهم الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبعها الدول العربية من اجل تحقيق الأمن الغذائي، و في هذا الإطار يرى الباحثون أن أزمة 2007-2008 و ما صاحبها من ارتفاع حاد في الأسعار المنتجات الفلاحية كانت أهم أسباب تدهور الأمن الغذائي في العديد من دول العالم و على الخصوص الدول العربية التي كانت من بين أكثر المناطق عرضة لهذه الأزمة نظرا لهشاشة قطاعها الفلاحي من جهة و كذلك لاعتمادها على الأسواق العالمية من اجل تغطية الفجوة الغذائية من جهة ثانية، وعليه قدمت الدراسة مجموعة من الاستراتيجيات يمكن انتهاجها لمواجهة مثل هذه الأزمات أهمها: تعزيز شبكة الأمان من خلال تنمية و تقوية قدرات الموارد البشرية- تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي و تحسين سبل المعيشة في الأوساط الريفية، الحد من التعرض إلى تقلبات السوق عن طريق التوظيف الامثل الادوات المالية و تحسين استخدامها بهدف التقليل من المخاطر، غير انه من اجل تطبيق مثل هذه الإستراتيجية التنموية داخل القطاع الفلاحي يجب تحقيق التوافق بين العديد من الدول و المنظمات الدولية و مؤسسات التمويل و المنظمات الغير حكومية و القطاع الخاص[2].

أما Albert S. (2012) حاول دراسة واقع الأمن الغذائي في دول افريقية و كيف أصبح هذا الواقع تحديا عالميا تسعى كل الدول بلوغه و الحفاظ عليه غير أن الباحث يرى انه من الصعب تحقيق هدف الألفية الرامي إلى تقليص عدد ناقصي التغذية إلى النصف بحلول سنة 2015 حيث لا يزال 239 مليون شخص

[1] Timothy, B. Bella, N. W. and Teunisvan, R. The future role of agriculture in the arab Regions, food security springer science, 2011.

[2] Julian, L. Sean, M. Nicholas, M. Alex, M. Maurice, S. and Nadim, K. Astrategic frame work for improving food security in arab countries, food sec, 2011, P7-22.

يعانون الجوع في إفريقيا كما أن هذا العدد معرض للزيادة بسبب انتشار الحروب و هجرة الأسر الفلاحية من المناطق الريفية و ارتفاع الأمراض الناتج عن نقص في الكمية و رداءة نوعية الأغذية[1].

و في دراسة كل من Cherif O. Jean-Yves M. Arlène A.(2012) الذين حاولوا ابراز دور القطاع الفلاحي في الحد من التبعية الغذائية حيث ركزة الدراسة على فرضية ان القطاع الفلاحي يعد من بين القطاعات التي يصعب التحكم فيها نظرا لما يواجهه من مشاكل و تحديات يقابلها العديد من المهام و النتائج المنتظر تحقيقها، انطلاقا من هنا ركز الباحثون على دراسة الجوانب السلبية التى تعيق نشاط هذا القطاع بما في ذلك مشكل ملكية الاراضي و ارتفاع تكاليف الانتاج و التجهيز و استصلاح الاراضي البور، كل هذا يعتبر من جهة عائق امام تحقيق مفهوم السلامة الغذائية و من جهة ثانية تحدي تواجهه السياسات الفلاحية في الجزائر، هذا باستخدام اسلوب المقارنة لواقع القطاع الفلاحي بين الجزائر و دول الجوار (المغرب و تونس)، و ابرزة الدراسة ان الجزائر استطاعة وفق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي من تحقيق العديد من النتائج الايجابية خصوصا فيما يتعلق بجانب الامن الغذائي غير انها لا تزال تسعى الى تحقيق الجانب التنموي لهذا القطاع.[2]

كما تطرق كل من(2014) Dogliotti S, Gller K, Van Ittersum M إلى تحليل أهم النقاط و النتائج التي تم التوصل إليها خلال المؤتمر الدولي الأول حول الأمن الغذائي العالمي و مدى ارتباطه بالعنصر البيئي، أكدت لنا هذه الدراسة انه بعد أكثر من 125 سنة من الانخفاض المستمر في الأسعار الحقيقية للسلع الغذائية تتخللها بعض الصدمات بسبب الأزمات و الحروب، شهدت هذه الأسعار في السنوات الأخيرة اتجاه معاكس و هذا راجع إلى تغيير سلوكيات المستهلكين، بالإضافة إلى تباطؤ الاستثمارات في البحوث الفلاحية و عدم ملائمة الظروف المناخية، كما تم التطرق الى وضعية الإنتاج الفلاحي العالمي لسنة 2013-2014 ، حيث ارتفعت بنسبة 70% مقارنة بتلك المحققة قبل 50 سنة، لكن في المقابل يتم استخدام سبع أضعاف من الأسمدة و ثلاثة أضعاف من الفوسفات و ضعف كمية الماء، إن هذه النتائج حتى و إن كانت ايجابية في تحقيق الأمن الغذائي الحالي فإنها سلبية على المدى البعيد حيث يجب التوفيق بين كل من الإنتاج الفلاحي و الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية الناذرة.[3]

[1] Albert, S. Food security for africa :an urgent global challenge, sasson agriculture food security, 2012.

[2] Cherif, O. Jean-Yves, M. et Arlène, A. l'agriculture algérienne face aux défis alimentaires, Trajectoire historique et perspectives, Revue Tiers Monde, n°210, 2012, p 123-141.

[3] Dogliotti, S. Gller, K. et Van Ittersum, M. Achieving global food security whilst reconciling demands on the environment: report of the First International Conference on Global Food Security, Springer Science, Business Media Dordrecht and International Society for Plant Pathology, 2014, p 299-302.

2-3 الدراسات الخاصة بتمويل القطاع الفلاحي:

في دراسة قياسية لكل من(1986) .Honma M. et Hayani Y حول أهم المحددات التي تحقق لنا مستوى من الحماية الفلاحية إذ تعتبر هذه الدراسة من الناحية التاريخية أول تجربة يتم فيها استخدام نموذج قياسي يتضمن محددات الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي خلال فترة من 1955 إلى غاية 1980، حيث قاموا بتوظيف متغيرات سياسية و اقتصادية تم استخدمها في دراسات اقتصادية سابقة، كما أن 80% من هذه المتغيرات تعبر عن حصة الفلاحة في الاقتصاد الكلي و عن مدى تأثير الحكومة على انتاج هذا القطاع، كل هذا من أجل تحديد مستوى الحماية التي يمكن أن تقدمها الدولة إلى القطاع الفلاحي من خلال تخصيص مبالغ مالية في شكل دعم، و توصل الباحثين في النهاية إلى أن الطابع الاقتصادي لهذا القطاع يتطلب تدخل الدولة، هذا التدخل يكون وفق خطط و برامج الهدف منها بالدرجة الأولى هو حماية هذا النشاط و تنميته و كذلك السهر على توفير كل الإمكانيات المالية (دعم) أو البشرية (تكوين الموارد البشرية) و كذلك حماية المستثمرين الفلاحين و الحفاظ على استقرار الأسواق الفلاحية [1].

و في دراسة كل من(1994) Rhyne E. Otero M التي حاولا من خلالها ابراز دور مختلف المؤسسات المالية النشطة في مجال تمويل القطاع الفلاحي و الريفي و كذا قدرتها على تنفيذ السياسات الوطنية وفق انواعها المختلفة، و في نفس الوقت العمل على توسيع نشاطاتها و الرفع من قدراتها الائتمانية مع تنمية مواردها المالية و البشرية هذا من خلال اجراء دراسة على مجموعة من المؤسسات المالية المنتشرة في عينة من الدول المختلفة بختلاف درجة تطورها، توصل الباحثان في نهاية الدراسة الى تحديد اربع مستويات من الاستقلالية لهذه المؤسسات المالية: المستوى الاول هو ادنى المستويات يتوافق مع المؤسسات التقليدية المدعمة بشكل كلي و المنتشر اكثر لدي الدول النامية، حيث ينحصر عمل البنوك في هذا المستوى على تقديم قروض مدعمة تغطي تكاليف التشغيل، المستوى الثاني يشمل مؤسسات تمنح قروض باسعار قريبة من السوق كي تتحصل في المقابل على عوائد في شكل فوائد قادرة على تغطية تكلفة تلك القروض و جزء من مصاريف التشغيل في المقابل تتحمل الدولة باقي التكاليف، المستوى الثالث ينتشر هذا النوع من البنوك اكثر في الدول المتقدمة حيث تمتاز بعدم اعتمادها على الاعانات الحكومية

[1] Honma, M. and Hayami, Y. The Determinants of Agricultural Protection Levels: Econometric Analysis, The Political Economy of Agricultural Protection: East Asia in International Perspective, London, Allen et Unwin, 1986.

استطاعة تلك المؤسسات تخطي عتبة الدعم الحكومي بفضل توزيع مجال العمل عبر مختلف النشاطات الفلاحية و بناء قاعدة بشرية و مالية قادرة على مواجهة المخاطر دون اللجوء الى طلب التدخل الحكومي.[1]

كما قام كل من(1998) Julian M. Alston, Philip G. Pardey, Vincent H. Smith بدراسة دور و أهمية تمويل البحث و التطور الفلاحي مع اخذ عينة من الدول تمتاز بالقدرة على تمويل مثل هذه البرامج، حيث شملت تلك العينة 22 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي كما دامت فترة الدراسة 20 سنة، أما سبب اختيار هذا الموضوع هو إبراز دور البحث العلمي في المجال الفلاحي بعدما تباطئ إنفاق القطاع الخاص مقارنة بحجم الإنفاق العام الذي تمنحه الدولة، و تمكن هذا التقرير من توضيح طبيعة و كيفية التغير في مجال البحوث الفلاحية داخل خمسة دول من بين دول العينة و هي (استراليا- هولندا- نيوزيلندا- بريطانيا- الولايات المتحدة الأمريكية) هذه الدول استطاعت بفضل سياساتها الفلاحية من تحسين مستوى البحوث الفلاحية اعتمادا على تخصيص إعتمادات مالية ضخمة من اجل هذا الهدف حيث قدر مجموع تلك الإعتمادات أكثر من 40% من الاعتمادات المخصصة لتنمية البحث الفلاحي داخل دول OCDE، و من بين أهم النتائج التي توصل إليها هو أن نمو إنتاجية القطاع الفلاحي يعود بنسبة 30% إلى تطوير و تنمية البحث العلمي الفلاحي على المدى المتوسط و الطويل[2].

كما حاول نفس الفريق(1998) Julian M. Alston, Philip G. Pardey, Johannes R. من التوسع أكثر في سياسة دعم عملية البحث الفلاحي و تمويلها، انطلاقا من نتائج الدراسة السابقة حيث قاموا بدراسة أخرى مماثلة تحت عنوان تمويل البحوث الفلاحية و أنماط الاستثمار الدولي، غير أنهم هذه المرة قاموا بإدخال أفكار جديدة تتمحور حول اثر تخفيض دعم البحوث الفلاحية و التي تزامنة مع ارتفاع المخاوف بشأن قدرة العالم على إطعام نفسه مع مراعاة الموارد الطبيعية، و من اجل هذا قام الباحثون بتقسيم الدراسة إلى قسمين، ففي القسم الأول تم إلقاء نظرة تاريخية حول المراحل التي مرت بها عملية تمويل البحث الفلاحي انطلاقا من الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث زاد اهتمام الحكومات بالقطاع الفلاحي و بأساليب تنميته و تقويته من خلال ارتفاع معدلات الإنفاق العام، كما حاولوا إبراز المبادئ الاقتصادية التي تدعم تدخل الدولة في مجال دعم و تمويل البحوث الفلاحية بما في ذلك مناقشة ايجابيات و سلبيات الأشكال البديلة، مع إعطاء بعض الأمثلة و الأدلة التجريبية حول نجاح تلك

[1] Rhyne, E. Otero, M. The new world of microenterprise finance: building healthy financial institutions for the poor, Intermediate Technology Publications Ltd (ITP),1994.

[2] Julian, M. A. Philip, G. and Vincent, H. S. Financing agricultural R&D in rich countries: what's happening and why The Australian, Journal of Agricultural and Resource Economics, N°42,1998, p 51-82.

السياسات، أما في القسم الثاني تم تخصيصه إلى تفسير معطيات جديدة حول أنماط الاستثمار في تمويل البحوث الفلاحية من قبل مؤسسات عامة و خاصة، كل هذا من اجل الإجابة على تساءل رئيسي : هل نجحت سياسة تدخل الدولة من اجل تمويل البحوث الفلاحية؟[1]

كما تطرق كل من(1998) Jacob Y. Donald B. Stephanie C. إلى تعزيز فكرة تنمية و تطوير كفاءة الوساطة المالية حيث يرى الباحثون أن البرامج التقليدية المتخصصة في منح القروض المدعمة قد فشلت في تحقيق أهدافها و خصوصا فيما يتعلق بتحسين مستوى الدخل و تخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية، حيث ساد الاعتقاد أن سياسة القروض الفلاحية لا يمكن أن تكون مبرمجة، و عليه عملت العديد من الحكومات على بناء بيئة قانونية وسياسية مواتية للأسواق المالية التي تنشط في مجال تمويل القطاع الفلاحي، كما اعتمد الباحثون على إبراز مدى نجاح " Bank Rakyat " كمثال في دراستهم، حيث يعتبر هذا البنك إحدى البنوك الاندونيسية الذي وجه خدماته إلى ملايين من العملاء ذوي الدخل المنخفض المتواجدون في المناطق الريفية، تحت هدف تنمية و ترقية هذه المناطق من دون الاعتماد على الإعانات أو الدعم و كانت من بين نتائج هذه التجربة، تحصيل أرباح هائلة من خلال تمويل مشاريع بسيطة، مبتكرة و جديدة، كما استطاع هذا البنك بفضل برنامج تمويل صغار الفلاحين من تحمل أثار أزمة الودائع لسنة 1996 وسمي هذا البرنامج، ببرنامج قرية البنوك "The village Banks program" [2].

في دراسة(1999) Johan F. M. Swinnen, Hamish R. Gow حول مشاكل سياسة التمويل الفلاحي خلال الفترة الانتقالية من النظام اشتراكي إلى اقتصاد السوق في أوروبا الوسطى و الشرقية حيث قدموا نظرة حول دور و أهمية الأسواق الائتمانية في انتهاجها سياسة تمويلية معينة خلال تلك الفترة، و انحصرت إشكالية الدراسة في معرفة أسباب ركود الأسواق المالية في تمويل القطاع الفلاحي حتى في اقتصاديات الدول المتقدمة و ارجعوا السبب في ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها: المخاطر الطبيعية، مخاطر ضعف التسيير، ارتفاع تكاليف المعاملات و معدلات الفائدة، نقص المعلومات حول القطاع الفلاحي، هذا ما دفع دول المنطقة إلى الحفاظ على نفس المنهج الاشتراكي و المتمثل في تدخل الدول و هيمنتها على إنتاجية وتمويل هذا القطاع من خلال تقديم الدعم الكافي بغية حماية المنتجات الفلاحية و كذلك الحفاظ على استقرار الأسواق، و في نهاية الدراسة توصل الباحثان إلى أن مردودية تلك البرامج كانت محدودة لدى بعض الدول و فاشلة لدى البعض الأخر حيث بدلا من أن تؤدي القروض الفلاحية ذات

[1] Julian, M. A. Philip, G. P. and Johannes, R. Financing Agricultural Research: International Investment Patterns and Policy Perspectives, World Development, Vol 26 N°6, 1998 p1057-1071.

[2] Jacob, Y. Donald, B. and Stephanie, C. Promoting Efficient Rural Financial Intermediation, The World Bank Research Observer, vol13N° 2, 1998.

ضمنات إلى تطوير نظام مالي مستديم فقد تبين أنها قد أدت إلى تفاقم تراكم الديون على الفلاحين و زيادة في عجز ميزانية الدولة، كما أن أسواق الائتمان الفلاحي تعمل بشكل ناقص و غير كافي و تمتاز بثقل تدخل الدولة في الأسواق الفلاحية و يرجع هذا العجز إلى العديد من الإصلاحات و إعادة الإصلاح التي مر بها النظام المصرفي من جهة و مخاطر تمويل هذا النوع من النشاطات بسبب انخفاض الربحية الفلاحية و التضخم و مشاكل الضمانات بسبب حقوق الملكية الغير مؤكدة، انطلاقا من هذه النتائج اقترح الباحثان مجموعة من الحلول أهمها: انتهاج سياسة فلاحيه تدعو إلى الحد من الموازنة، تسريع عملية استصلاح الأراضي و خصخصة النشاط الفلاحي، الاستثمار في مجال البحوث الفلاحية[1].

كما حاولت Wampfler B. (2000) دراسة مدى مساهمة التمويل المصغر في إنعاش و تحرير الأسواق المالية الفلاحية، حيث اختيرت عينة الدراسة دول غرب إفريقيا و تم تقسيم مراحل الدراسة إلى جزأين ففي الجزء الأول تطرقت الباحثة إلى خصائص المساهمة الحالية لمؤسسات التمويل المصغر داخل إستراتيجية التمويل الفلاحي داخل منطقة الدراسة، أما الجزء الثاني حاولت من خلاله مناقشة النقاط الرئيسية لتحسين مساهمة مؤسسات التمويل المصغر في التمويل الفلاحي، و قد توصلت الباحثة بعد دراسة كل جوانب التمويل للقطاع الفلاحي لدى دول منطقة غرب إفريقيا إلى مدى مساهمة التمويل المصغر في تأمين الائتمان و تعزيز روابط الثقة بين القطاع المالي و القطاع الفلاحي، غير انه يفترض على هذا الأخير تحمل تكاليف التمويل المصغر، و التي تكون في الغالب مرتفعة لأنها تجمع بين تكاليف المعاملات و المخاطر و التامين، و أمام هذه الظروف تم انتهاج سياسة تدخل الدولة من اجل تحويل و تحديث القطاع الفلاحي عن طريق مخطط تنموي لتدعيم مسار التنمية داخل القطاع، و هنا طرحت الباحثة تساؤل نهائي و هو إلى أي مدى يتعين على الدولة أن تتولى تمويل تنمية و تحديث القطاع الفلاحي؟ و إن كان الأمر كذلك فما هي مصادر هذا المخطط؟[2]

كما قدم الباحثان Daoudi A. Bedrani S. (2001) اهم المشاكل التي تواجه عملية تمويل القطاع الفلاحي ابتداءا من التدخل المستمر لدولة في نشاط المؤسسات المالية المانحة للقروض البنكية مرورا بعجز الفلاح على الوفاء بمستحقاته، غير انهم ركزا على مفهوم و اثار التمويل الغير رسمي الممنوح من قبل جهات غير مؤسساتية، حيث يرى الباحثان ان اكثر الامور تعقيدا هو تجاهل الدولة لحجم تلك الاموال و مدى مساهمتها في توزيع القيمة المضافة و تكوين الهياكل الفلاحية و عليه تم اجراء تحقيق من خلال العديد

[1] Johan, F.M. and Hamish, R. Agricultural credit problems and policies during the transition to a market economy in Central and Eastern Europe, Policy Research Group, Department of Agricultural and Environmental Economics, Katholieke Universiteit Leuven, Kardinaal Merceirlaan, 1999.

[2] Wampfler, B. Microfinance et investissement rural : l'expérience du crédit bail du réseau, CECAM BIM N° 27, 2007, P1-8.

من المقابلات الميدانية مع مجموعة من الفلاحين و كذالك مختلف المؤسسات العمومية المسيرة و الممولة للقطاع الفلاحي مثل مديرية المصالح الفلاحية، بنك الفلاحة و التنمية الفلاحية ...الخ، بهدف تحديد مختلف انواع و حجم و فاعلية التمويل الغير رسمي، في الاخير توصل الباحثان الى ابراز الدور المهم الذي يلعبه هذا النوع من انواع تمويل القطاع الفلاحي مع تحديد أهم المصادر التي يرتكز عليها (القروض بين الافراد، قرض المورد، تمويل الجمعيات الغير رسمية...الخ[1].

و في دراسة مماثلة قامت بها نفس الباحثة Wampfler B. (2007) حول دور التمويل المصغر في إنعاش الاستثمارات داخل المناطق الريفية حيث تم استخدام نفس مناطق الدراسة السابقة (دول غرب إفريقيا) و هذا بالاعتماد على القرض بالإيجار، حاولت الباحثة من خلالها إظهار أهم مشكل و هو عجز البنوك على توفير و تلبية احتياجات صغار الفلاحين في الوقت المناسب و بالكمية المطلوبة، وعليه بدلا أن يقدم البنك قرض استثماري (شراء آلات و تجهيزات ...) ذو تكلفة مرتفعة و طويل الأجل، فإنه يمنح للفلاح فرصة استئجار تلك المعدات عن طريق قرض قصير الأجل و تكلفة اقل، غير أن هذا النوع قد يؤدي إلى نتائج سلبية أهمها ضعف تحديث المعدات و التجهيزات الفلاحية المخصصة للتنمية الفلاحية و الريفية، و قد توصلت الباحثة في نهاية الدراسة إلى تسجيل فشل سياسة القرض المصغر داخل أغلبية دول المنطقة، و هذا راجع إلى عدة أسباب منها: تسجيل 90% من حجم القروض الفلاحية المصغرة الممنوحة إلى القطاع الفلاحي تحت هدف توفير العمالة للأفراد دون دراسة قدرة تلك العمالة على الرفع من الإنتاجية، عجز أكثر من 50% من المستفيدين من تلك القروض على تسديد مستحقاتهم المالية بسبب سوء التسيير و ارتفاع حجم المخاطر من جهة و عدم ملائمة تلك القروض إلى احتياجات الفلاح من جهة ثانية، لكن رغم كل هذه السلبيات إلا أن الباحثة استطاعت تسجيل نجاح أكثر من 10% من تلك المؤسسات المالية المانحة لهذا النوع من القروض [2].

و في دراسة قام بها رابح الزبيري (2004) قدم من خلالها حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، إذ عمل الباحث على إظهار السياسات الفلاحية المنتهجة من قبل الجزائر و مدى أهمية عملية التمويل و الدعم بغية الوصول إلى اكتمال خطوات هذه السياسة، حيث تكلم على أهم الأسباب التي تدفع إلى تطبيق سياسة الدعم و كذلك أثر إلغاء الدعم على القطاع الفلاحي و الذي أدى إلى: (تسجيل

[1] Daoudi, A. Bedrani, S. Le financement non institutionnel dans l'agriculture : quelques resultats dune enqete rapide, INRAA Laboratoire d'Economie Agricole et Agro alimentaire, Revue semestrielle, 2001.

[2] Wampfler, B. Le financement de l'agriculture dans un contexte de libéralisation : quelle contribution de la microfinance ?, Article paru dans (Techniques Financières et Développement) N°59/60, 2000.

ارتفاع في أسعار وسائل ومستلزمات الإنتاج، العمل على معدلات الفائدة التفضيلية و التي شهدت ارتفاعا حيث أصبحت تتراوح بين 13% إلى 23.5%، فرض ضرائب جبائية إضافية على الفلاحين)، كما تطرق الى شرح أهم سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر و على الخصوص تلك التي وضعت على مبدأ اعادة الدعم لهذا القطاع، من خلال (تخفيض نسب فوائد القروض، إنشاء صناديق متخصصة للدعم، المواصلة في سياسة الإعانات عن طريق الإعفاءات الجبائية و الشبه جبائية)، و توصل الباحث إلى تحديد أهم النتائج التي تم تحقيقها من جراء اتخاذ هذه الإصلاحات: ارتفع حجم الاستثمارات الفلاحية بنسبة 62%، العمل على إدخال ثقافة الفلاحة البيئية المستدامة من خلال دعم عملية التشجير و استصلاح الأراضي و الحفاظ على الثروات الطبيعية من مياه جوفية و غابات[1].

كما قام بويهي محمد (2004) بدراسة أهم المشاكل المالية التي تواجه عملية تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال، و هذا من خلال التطرق إلى تحليل مجمل الإمكانيات المادية المتاحة لهذا القطاع من أراضي ومعدات وتجهيزات والثروة الحيوانية، بالإضافة إلى الإمكانيات البشرية مثل القوة العاملة من فلاحين ومهندسين و في الأخير الإمكانيات المالية التي يتم توفيرها من اجل تمويل هذا القطاع بانتهاج سياسات مالية تعمل على إنعاش و تدعيم عملية التنمية الفلاحية، و عليه حاول الباحث الإجابة على التساؤل التالي : هل يمكن للجزائر الاعتماد على القطاع الفلاحي من اجل بلوغ التنمية الاقتصادية؟ لماذا لا يزال القطاع الفلاحي حتى الآن يعاني من نفس المشاكل المالية؟ إذ استطاع الباحث إبراز دور القطاع الفلاحي في عملية التنمية و هذا باستخدام سياسات فلاحيه تعطي الأولوية إلى إنعاش و تنمية القطاع و كذلك دراسة العلاقة التي تجمع بين هذا القطاع و القطاع الصناعي و بعوامل التنمية الأخرى على غرار التطور التكنولوجي، ثم توجه إلى دراسة أهم عنصر يؤثر و يتأثر بحجم الإنتاج الفلاحي (التمويل الفلاحي) من خلال إبراز أهميته و دوره، و في الأخير وضع الباحث نظرة عامة عن الإستراتيجية الفلاحية في الجزائر و أساليب تمويلها منذ الاستقلال انطلاقا من التسيير الذاتي و الثورة الزراعية و ما رافقها من سياسات تمويلية و التي كانت تهدف الى تجديد و تحديث الاستثمارات الفلاحية رغم هذا لم يتم تخصيص سوى نسبة 7% من مجموع القروض الممنوحة إلى الفلاحة رغم اهمية هذه القروض في رفع القدرة الإنتاجية المستقبلية لهذا القطاع، غير أن نظرت الباحث قد اختلفت فيما يخص باقي مصادر التمويل ففي الوقت

[1] رابح زبيري، حدود و فاعلية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، 2004.

الذي سجل فيه ضعف دور صناديق الضمانات و التأمين و التنمية الريفية المختلفة، أيد فيه دور التعاونيات للمساهمة في عملية تمويل صغار الفلاحين ذوي الدخل المحدود [1].

أما Mary Clare A. Hisham E. Joe D. (2006) فقد حاولوا دراسة اثر الإعانات الحكومية على حجم العمالة خارج و داخل الأوساط الفلاحية في الولايات المتحدة الأمريكية و هذا من اجل إعطاء نظرة حول بنود القانون الزراعي لسنة 1996 و خصوصا من جانب المدفوعات الحكومية و تخصيص العمل داخل و خارج المناطق الريفية، بدأ الباحثون دراستهم بإبراز أهم المؤشرات الايجابية و السلبية لإعانات الفلاحية على الأسواق الفلاحية ثم استخدموا مجموعة من النماذج التي تربط بين مستوى الإنتاج من جهة وكل من عدد العمال إعانات لهذا القطاع من جهة ثانية بغية التوصل إلى طبيعة العلاقة الموجودة بين الإعانات الحكومية للنشاط الفلاحي و مدى تأثرها بتغير حجم العمالة داخل هذا القطاع و كذلك مدى تأثيرها في حجم العمالة داخل القطاعات أخرى في محاولة منهم لإبراز دور القطاع الفلاحي في التأثير على باقي القطاعات، و في الأخير توصل الباحثين إلى إثبات وجود تأثير لإعانات الفلاحية المقدمة من قبل الحكومة على حجم العمالة داخل القطاع الفلاحي وهذا كما يلي: كلما زاد الدعم زاد عدد العمال و ارتفع اهتمام الفلاح بهذا النشاط، و في مقابل ذلك فإنه كلما ارتفع حجم الإعانات الحكومية للفلاحين انخفض عدد العمال داخل القطاعات الغير فلاحية و قد يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع دخل الفلاح مقارنة بباقي القطاعات[2].

كما قامت الباحثة Nadia G. (2008) بدراسة الطرق الفعالة في تمويل القطاع الفلاحي حيث حاولت معرفة ما إذا كانت عملية دعم القطاع الفلاحي محصورة في تقديم مساعدات مالية أم أن هناك عوامل أخرى تتحكم في هذه العملية، وهذا من أجل الوصول إلى التميز بين نوعين من أنواع الدعم و هما الدعم المنفصل والمزدوج، مع الأخذ بعين الاعتبار متغيرات أخرى التي تأثر على وضع تدابير الدعم أهمها : ESP تقدير دعم المنتج، اليد العاملة الفلاحية، نسبة الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي، حركة المبادلات الدولية للمنتجات الفلاحية، عادات و تقاليد المنطقة، المتغيرات السياسية، المساحة الزراعية، و هذا من اجل الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يؤثر هذين النوعين من الدعم على حصة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام ؟ إلى أي مدى يمكن لتدهور معدلات التبادلات التجارية أن تأثر على مستوى الدعم؟ كما شملت الدراسة مجموعة من الدول وهي: استراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان، المكسيك،

[1] بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر و مشاكله المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، 2004.

[2] Mary clare, A. Hisham, E. and Joe, D. The impact of coupled and decoupled government subsidies on off-farm labor participation of u.s. Farm operators copyright, american agricultural economics association, p 393-408.

نيوزيلندا، سويسرا، تركيا، الاتحاد الأوروبي، مدة الدراسة من 1986 إلى 2008 باستخدام طريق panale ، بعد الدراسة توصلت الباحثة إلى أنه يجب على الدول أو المنظمات العالمية عند اتخاذها قرار تقديم دعم لمنطقة ما أن تستعمل سياسات مخصصة لتلك المنطقة، وكانت ابرز نتائج الدراسة تدل على وجود علاقة بين الدعم المنفصل و حجم المبادلات و حجم الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي.[1]

أما(2008) .Ephrem N فقد قام بدراسة التحديات التي تواجه التمويل الفلاحي و الريفي من خلال إبراز دور و أثار التمويل المصغر على السياسة العامة في دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث حاول الباحث إظهار أهمية القطاع الفلاحي داخل هذه الدول باعتبار أن المناطق الريفية تعد موطن لثلاثة أرباع السكان كما أنها ملجأ لأغلبية اليد العاملة و مصدر مهم للناتج المحلي الإجمالي و الإمدادات الغذائية، فنظرا لأهمية هذا القطاع تعمل السياسات العامة على تنمية و ترقية أساليب و طرق تمويله و هذا بعد تراجع الاهتمام بتمويل هذا القطاع في السنوات الأخيرة و ضعف الخدمات المالية، من ما أسفر على إعادة هيكلة البنوك الفلاحية و التنموية داخل دول المنطقة، و في ضل هذه الظروف ازداد الاهتمام بالتمويل المصغر نظرا لتكاليفه المنخفضة و كذلك انه موجه لصغار الفلاحين، كما يحاول الباحث تحليل كيفية تحسين مساهمة التمويل المصغر في إنعاش نشاط التمويل الفلاحي داخل المناطق الريفية و كذلك إبراز دور السياسات العامة في تحقيق هذا الهدف، و في الأخير توصل الباحث إلى تأكيد أهمية تطوير القطاع الفلاحي و تنمية الوسط الريفي بغية الحد من الفقر و هذا عن طريق ترقية و تحديث الخدمات المالية[2] .

في دراسة كل من Hadibi A. Chekired-Bouras F.Z. Mouhouche B (2009) التي تم من خلالها الاطلاع على اهم الاهداف الموضوعة من قبل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية في مقدمتها تحسين دخل الفلاح و الحفاض على الاستقرار و التوازن داخل المناطق الفلاحية، مع الاعتماد على الامركزية في اتخاذ القرار من خلال تمكين الهياكل الادارية و المهنية المحلية، و من اجل تحقيق هذه الاهداف يرى الباحث ان اهم خطوة هي ايجاد اسلوب تمويلي جديد هدفه تسهيل عملية الوصول الى مصادر مالية، انطلاقا من هنا تم تأسيس الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية حيث عمل الباحث على دراسة مدي تأثير الدعم الفلاحي المقدم من قبل هذا الصندوق على العديد من المتغيرات الفلاحية في مقدمتها حجم المساحة المزروعة، الضروف الاجتماعية للفلاحين، دخل الفلاح، هذا بستخدام استبيان حيث تم تحديد موقع

[1] Nadia, G. Les paiements de soutien au secteur agricole: le cas des pays de L'OCDE, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures de l'Université Laval dans le cadre du programme de maîtrise en Économie Rurale, 2009.

[2] Ephrem, N. Défis du financement agricole et rural, rôle pour la microfinance et implications pour les politiques publiques en Afrique subsaharienne, Centre de recherche WAROCQUE N° 06, 2008.

الدراسة في سهل متيجة و كانت نتائج الدراسة تدل على ثبوت وجود تأثير ايجابي للصندوق على الزيادة المساحة المزروعة و تحسين ظروف عمل الفلاحين و دخلهم غير انه في نفس الوقت تم تسجيل تراجع لتنمية الموارد البشرية داخل المناطق الريفية[1].

استطاع كل من Daoudi A. Wampfler B. (2010) عبر دراسة اثر التمويل الغير رسمي للقطاع الفلاحي في الجزائر على انتاج هذا القطاع، من التاكد على مدى اهمية اربع انواع من التمويل الغير رسمي في تغطية العجز او الثغرات التي تركتها باقي انواع التمويل الرسمية، هذا من خلال اجراء بحوث تجريبية شملت اربع ولايات مختلفة بختلاف طبيعة تضاريسها، كما تم توزيع 400 استجواب على الفلاحين، توصل الباحثان في الاخير الى تحديد اهم العوامل التي تدفع الفلاح نحو التمويل الغير رسمي و هي (ضعف القدرة على توفير الاحتياجات المالية، ضعف القدرة على ايصال المعلومات للفلاح حول طبيعة ونوعية مختلف الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك، العوائق البيروقراطية التي يواجهها الفلاح من قبل المصالح المانحة للقروض البنكية و الدعم) كما استطاع الباحثان الى اثبات ان هذا النوع من التمويل هو في الغالب موجه نحو التمويل قصير الاجل و ان قدراته لا تسمح له بتوجيه خدماته نحو تمويل الاستثمارات الفلاحية[2].

في دراسة قام بها Stamatis A. Spyridon M. Konstadinos S. (2011) حول مدى رضا الفلاحين على الائتمان الفلاحي المقدم من قبل المؤسسات المالية في اليونان، حيث ركز الباحثين على أهمية وجود وساطة مالية قادرة على الحد من تكاليف المعاملات و تسهيل وصول الفلاحين إلى رأس المال بشروط ميسرة و هذا ما يفتح المجال إلى بروز قدرة تنافسية و إعادة إحياء النشاط داخل القطاع الفلاحي في اليونان، من اجل هذا قام الباحثون بتقسيم الفلاحين لدى المجتمع اليوناني إلى ثلاثة مجموعات، شملت عينة الدراسة 210 فلاح (86 رجال و 24 نساء)، تتكون المجموعة الأولى من اقل الفلاحين رضا و الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى الخدمات البنكية، وهم عبارة عن الفلاحين المسنين، أما المجموعة الثانية فهم أولائك الذين يحصلون على درجة عالية من الرضا عن الخدمات المالية المقدمة إليهم، لكنهم ينتقدون الشروط الإدارية للحصول على الائتمان، المجموعة الثالثة هم الفلاحون الأكثر ارتياحا حيث اغلبهم يتكون من فلاحين صغار السن، و ذوي مستوى تعليمي و دخل مرتفع، وقد أوضحت النتائج عن عجز القطاع المالي بمختلف مصالحه في اليونان خصوصا بعد الأزمة المالية الحادة التي واجهتها هذه المنطقة، يعتبر هذا

[1] Hadibi, A. Chekired-Bouras, F.Z. and Mouhouche, B Analyse de la mise en oeuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie, Economies d'eau en systèmes irrigués au Maghreb, Actes du quatrième atelier régional du projet Sirma, Algérie, Cirad, Montpellier, France, colloques-cédérom, 2008 .

[2] Daoudi, A. Wampfler, B. Le financement informel dans l'agriculture algérienne : les principales pratiques et leurs déterminants Cah Agric vol 19, N° 04, 2010.

أهم دافع على إعادة إستراتيجية التمويل الفلاحي مع العمل على تطوير هذا القطاع من خلال فتح المجال إلى صغار الفلاحين و إشراكهم في المسار التنموي[1].

كما تطرق الباحث غردي محمد (2012) في دراسته حول القطاع الفلاحي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث حاول معرفة مدى قدرة هذا القطاع على استخدام كل المؤهلات الطبيعية و البشرية و المالية من اجل المشاركة على تحقيق التنمية الاقتصادية، و من اجل هذا قام بوضع الإشكالية التالية (ما هي الإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية و استغلال فرص الاستثمار و الدعم الفلاحي التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها؟)، استطاع الباحث من خلال هذه الدراسة إبراز الدور الفعال للاقطاع الفلاحي في الجزائر ، توصل الباحث في نهاية الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن سياسة الدعم التي انتهجتها الجزائر منذ بداية الألفية أدت إلى تطوير بعض الأنشطة الفلاحية و زيادة حجم الاستثمارات، تعمل الدولة على حماية و تنمية القطاع الفلاحي عبر و ضع سياسات فلاحية هدفها تشجيع الاستثمار و حماية هذا النشاط من خلال توفير اعتمادات مالية كافية[2].

كما تناول التقرير السنوي الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية 2013 موضوع الدعم الفلاحي بمختلف أنواعه مع توضيح أهم المراحل إلى مر بها هذا البرنامج التمويلي من خلال دراسة إحصائية و تحليلية تحت عنوان "السياسات الفلاحية: متابعة وتقيم" حيث حاولت من خلاله المنظمة إعطاء نظرة عن الظروف السائدة داخل القطاع الفلاحي اعتمادا على إدخال اثر و دور الدعم الفلاحي بمختلف أنواعه في إنتاج هذا القطاع بالاعتماد على نموذج انحدار بواسطة المربعات الصغرى العادية حيث يتم بواسطة هذا النموذج دراسة مستوى الدعم المقاس عن طريق معامل الحماية الاسمي، فهو بذلك يضم متغيرات الوزن النسبي للفلاحة، كما توصلت الدراسة إلى وضع نموذج أخر خاص بدراسة أهم نوع من أنواع الدعم ESP و استطاعت باستخدام نفس المتغيرات أثبات وجود علاقة ايجابية بين مستوى الدعم و حصة الدعم المشوه للاقتصاد بالإضافة إلى وجود تأثير أو سببية متبادلة بين كل من الدعم الفلاحي و المتغيرات المستقلة المذكورة سابقا.[3]

[1] Stamatis, A. and Spyridon, M. Konstadinos Soutsas Farmers Satisfaction with agricultural credit: The case of Greece, Food Economics Acta Agricult Scand, Section C, 2011 P233-242.

[2] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 2012.

[3] OCDE, Politiques agricoles : suivi et évaluation 2013 : Pays de l'OCDE et économies émergentes, Éditions OCDE, 2013.

خلاصة:

إن الصعوبات التي يواجهها التمويل الفلاحي في سياق التحرير الاقتصادي أصبحت اليوم نطاق عمل و بحث من قبل العديد من الأبحاث، حيث دفعت تلك الأبحاث إلى ضرورة تغير أو تعديل عمل النماذج المالية ابتداء من سنوات الثمانينات من خلال التخلي على الائتمان الفلاحي كأداة للتنمية لصالح الأسواق المالية الريفية و التي تعمل تحت هدف تطوير القطاع المالي المتحرر على أساس مجموعة من الهياكل الخاصة الداعمة لحركة البنوك و المؤسسات المالية الممولة للقطاع الفلاحي، وفي فترة وجيزة أصبح التمويل الفلاحي أكثر فعالية و مرونة بانتهاجه سياسة اللامركزية في اتخاذ قرارات تمويل المناطق الريفية المحرومة، ففي الوقت الذي شهدت فيه النشاطات الريفية الغير فلاحية معدلات مرتفعة من النمو بفضل مساهمة التمويل بمختلف أنواعه (البنكي و الدعم الحكومي) في إنعاش حركة هذه النشاطات، غير انه رغم هذا التوسع بقيت النشاطات الفلاحية تكافح من اجل الحصول على احتياجاتها المالية، هذه الاحتياجات التي لم يتمكن الجهاز المصرفي بمختلف أنواعه من تحقيقها بسبب ارتفاع مخاطر التمويل الفلاحي، و عدم قدرة هذا النوع من التمويل على توفير الموارد المالية الكافية من اجل تمويل الاستثمارات في المجال الفلاحي و خصوصا تلك الاحتياجات طويلة الأجل، هذا ما أدى إلى حتمية تدخل الدول في تمويل هذا القطاع من خلال تخصيص اعتمادات مالية سنوية تمنح إلى الفلاح من اجل دعم مساره التنموي تحت هدف الحفاظ على استمرارية و استقرارية الإنتاج الفلاحي.

الفصل الثالث

القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

تهدف السياسات الفلاحية المتعاقبة التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال على تنمية القطاع الفلاحي من خلال الاهتمام بالعديد من العناصر الأساسية على غرار تحقيق الاستقرار في المجال العقاري و خصخصة الأراضي الفلاحية، وفق الحاجة إليها و محاربة المضاربة العقارية و تحديث طرق، وأساليب تمويل القطاع مع الاهتمام أكثر بعنصر التكوين و التأطير و الترشيد الفلاحي، بهدف تكوين موارد بشرية قادرة على توجيه نشطات القطاع الفلاحي نحو الزراعة الصناعية، وما ينجم عنها من إيرادات و فتح المجال أمام تلك المنتجات نحو الأسواق العالمية (التصدير) هذا ما ساهم على التخفيف من حدة التبعية الغذائية و تحسين المنافسة الوطنية و الدولية كما يساعدنا على ترقية الاستثمار الأجنبي و المحلي في القطاع الفلاحي.

تقوم الجزائر بتخصيص اعتمادات مالية كبيرة خلال كل دورة إنتاجية للقطاع الفلاحي من اجل تنمية و إنعاش هذا القطاع مع الأخذ بعين الاعتبار مهمة تهيئة الظروف المناسبة بهدف استثمار تلك الإعتمادات وفق مخططات تنموية و إعادة توزيعها حسب الاحتياجات بغية الوصول إلى تنمية شاملة و مستقرة، هذا من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة و تهيئة القدرات البشرية و المادية بغية مواجهة الاحتياجات المتزايدة على المنتجات الفلاحية، انطلاقا من هنا سنحاول خلال هذا الفصل إلقاء نظرة حول أهم السياسات الفلاحية التي انتهجتها الجزائر انطلاقا من سياسة التسيير الذاتي و الثورة الزراعية إلى غاية سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، مع إبراز دور و أهمية مختلف المؤسسات المالية من بنوك و صناديق داعمة لنشاط القطاع الفلاحي.

1- السياسات الفلاحية في الجزائر:

لقد عاشت السياسات الفلاحية منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا أي أكثر من 50 سنة، العديد من المفارقات بداية من التوجه نحو تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي بهدف إقصاء أو حذف جذور الفكر الاستعماري إذ أصبحت الدولة هي المسير لكل من العملية الاستهلاكية و الإنتاجية، غير انه و بعد ظهور فكرة تحديث هذا القطاع بالاعتماد على كفاءة و خبرة اليد العاملة (الوطنية و الأجنبية) عملت على إنشاء صناعة غذائية من اجل تلبية الاحتياجات الغذائية لجميع الأفراد و بتكلفة اقل، وبفضل هذه الصناعات الأولية البسيطة تمكنت العديد من الدول النامية التي لها نفس الأوضاع التاريخية و الاقتصادية المماثلة للجزائر، وذات الموارد المحدودة من تحقيق نتائج ايجابية و الرفع من عائدات القطاع الفلاحي[1].

1-1 مراحل تطور السياسات الفلاحية في الجزائر:

إن الجزائر و بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا قامت بانتهاج العديد من السياسات التي اختلفت باختلاف المراحل و المخططات التنموية غير أنها اجتمعت حول هدف واحد هو ترقية و تنمية كل من إنتاج و جودة القطاع الفلاحي بالإضافة إلى المحافظة على استمرارية و استقرارية هذا الإنتاج حيث يمكننا توضيح هذه المراحل وفق الخطوات التالية:

1-1-1 التسيير الذاتي و الثورة الزراعية (1962-1979):

منذ الاستقلال اتخذت الحكومة الجزائرية قرار تأميم الأراضي الزراعية التي كانت تحت سيطرة و تسيير المستوطنين هذا تحت هدف السيطرة عليها و فرض فكرة الحرية في التوجه نحو مبادئ اقتصادية معاكسة لتلك التي عاشتها المنطقة قبل الاستقلال، أي انتهاج الفكر الاشتراكي في تسيير مجمل القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الفلاحي.

- **التسيير الذاتي للأراضي الفلاحية:**

يعتبر المرسوم رقم 2- 62 المؤرخ في 1962/01/22 أول قرار يصدر في حق ملكية الأراضي الفلاحية الهادف إلى حماية و منع بيع الممتلكات الشاغرة و إلغاء العقود التي تم إبرامها بين الأوروبيين و الجزائريين بهدف بيع الممتلكات العقارية بعد اتفاقية إيفيان، و كان هذا المرسوم يهدف إلى محاولة سيطرة الحكومة على اكبر جزء من الأراضي الفلاحية التي تركها المعمرون و البالغة 250 ألف هكتار مع منح مساحات كبيرة من تلك الأراضي إلى المجاهدين من اجل إدارتها جماعيا[2].

[1] Cherif, O. op.cit, P 130.

[2] غربي فوزية، مرجع سابق، ص 94.

في 1 أكتوبر 1963 تم إصدار مرسوم رقم 90-63 و الذي نص على تحديد ممتلكات الدولة من خلال تأميم كلي للمزارع الفلاحية المملوكة من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين الذين لا يملكون الجنسية الجزائرية و كذلك تأميم جزئي للأراضي المتواجدة تحت ملكية كبار الملاك و وضعها تحت تصرف الدول حيث تصبح هذه الأخيرة المسئولة عن استغلالها و تسييرها وفق احتياجاتها و متطلباتها، و بهذه الطريقة انتقلت ملكية ما يقارب ثلث الأراضي الزراعية الممكن استخدامها [1]، أي حوالي 2632 ألف هكتار موزعة على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا[2].

غير أن تقسيم تلك المزارع لم يكن يراعي حجم قدرة الفلاح على تسيير تلك الأراضي إذ أن 37% منها كانت مساحتها تفوق 1000 هكتار هذا ما لا يتطابق مع قدرة الفلاح من حيث التكوين و التأهيل على إدارة واستغلال تلك الأراضي، هذا من جهة و من جهة أخرى أدت قرارات مرسوم التسيير الذاتي الداعية إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و اللامركزية في التسيير و تحول الفلاح إلى أجير يتقاضى أجره الشهري دون الرجوع إلى العوائد، كل هذا أدى إلى ظهور ظاهرة لامبالاة في استغلال و استخدام الاراضي و معدات الانتاج و التي انعكست سلبا على الإنتاج الفلاحي حيث كان من الأفضل تشكيل مزارع ذات أحجام صغيرة من اجل تسهيل عملية تسييرها، و بهذا سيطرة هذه السياسة على 80% من الأراضي الفلاحية [3].

أهداف التسيير الذاتي:

- إنشاء لجان لتسير الأراضي الفلاحية من قبل الفلاحين دون امتلاكها.
- حماية الأراضي الفلاحية الشاغرة و المقدرة بثلث الأراضي الصالحة للزراعة من خلال تأميم تلك الممتلكات العقارية و انتقال ملكيتها إلى الدولة.
- الاعتماد على اللامركزية في تسيير و إدارة النشاط الفلاحي، و بهذا يصبح الفلاح هو العامل و المنتج و المسير حيث يتم انتخاب من بين الفلاحين لجان للتسيير و المتابعة و التوجيه وفق الإطار الاشتراكي.

معوقات تطبيق نظام التسيير الذاتي:

- إن تطبيق سياسة التسيير الذاتي بعد الاستقلال مباشرة بالاعتماد على نظام اشتراكي لم يسبق من قبل التعامل به و بموارد بشرية ناقصة الخبرة و التكوين، مع العلم أن أهم بند من بنود هذه السياسة هو اللامركزية في اتخاذ القرار أي أن يتحمل الفلاح الغير مؤهل عملية تسيير هذا القطاع.

[1] Cherif, O. Jean-Yves, M. et Arlène, A. op cit. P 130.

[2] رابح زبيري، 1996، مرجع سابق، ص 18.

[3] رابح زبيري، 1996، مرجع سابق، ص 19.

- لقد تم توزيع الأراضي بالاعتماد على الإحصاء النظري دون القيام بالمعاينة الميدانية، هذا ما جعل الكثير من التعاونيات تواجه مشكلة عدم جاهزية تلك الأراضي للعملية الإنتاجية، مما أدى إلى إنفاق تكاليف إضافية بهدف استصلاحها و إعادة تأهيلها[1].
- تعتبر اللامركزية في تسيير العملية الإنتاجية إحدى أهم مزايا برنامج التسيير الذاتي، من خلال منح الحرية في اتخاذ قرارات الانتاج للفلاحين، غير أن نشاط الديوان الوطني للإصلاح الزراعي أدى إلى فرض قيود على تلك الحرية نظرا للصلاحيات الممنوحة له في تسيير الممتلكات و عليه يعتبر تدخل الدولة و مؤسساتها العمومية في تسيير العملية الإنتاجية احد ابرز العوائق التي تواجه هذا النظام.
- لقد أدى عدم المساواة في توزيع التجهيزات و منح الإعتمادات بين القطاع العمومي و الخاص إلى اختلال توازن إنتاج القطاع الخاص الذي بقي يعاني من جراء تشغيله للأراضي الأقل خصوبة و عدم قدرته على استغلال تلك الأراضي بسبب ضعف التجهيزات و قلت التمويل، بالإضافة إلى العراقيل الإدارية في منح القروض و ارتفاع تكلفة الحصول عليها[2].
- هجرة اليد العاملة من القطاع الفلاحي باتجاه باقي القطاعات على اعتبار أن عائد الفلاح هو عبارة عن اجر شهري يتم تقيمه حسب عدد ساعات العمل، حيث كان لهذا الإجراء عدة جوانب سلبية أهمها عدم المبالاة في حجم الإنتاج و التهاون في العمل بالإضافة إلى عدم الحفاظ على وسائل الإنتاج.

➢ **الثورة الزراعية:**

نظرا للنتائج السلبية المحققة من جراء سياسة التسيير الذاتي عملت الدولة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات، أهمها تخفيض أسعار وسائل الإنتاج ووضعها في متناول الفلاحين المرفقة بتخفيض سعر الفائدة على القروض الفلاحية الموجهة للمزارع المسيرة ذاتيا من اجل التقليل من تكاليف الإنتاج، وفي المقابل رفع أسعار المنتجات الفلاحية بهدف رفع إيرادات الفلاحين[3]، رغم كل هذه التدابير المنتهجة من قبل الدولة بهدف حماية سياسة التسيير الذاتي إلا أنها فشلت في الوصول إلى الأهداف المسطرة مسبقا، إذ اتضح أن تحقيقها لا يتم إلا بتطبيق سياسة فلاحية شاملة يتم انتهاجها وفق إصلاح جذري للقطاع و الذي تم تسميته بالثورة الزراعية[4].

[1] رابح زبيري، 1996، مرجع سابق، ص 21.

[2] احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1991، ص 34.

[3] غربي فوزية، مرجع سابق، ص 94.

[4] Bédrani, S. Boukhari, N. et Djennane, A. Eléments d'analyse des politiques de prix, de subvention et de fiscalité sur l'agriculture en Algérie, Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches, N°11, CIHEAM, 1997, P 123.

كما عملت هذه السياسة الجديدة على تطبيق شعار "الأرض لمن يخدمها و ليس لمن يملكها"، ظهر هذا الشعار بسبب اختلال التوازن داخل القطاع الفلاحي خصوصا في مجال ملكية و استغلال الأراضي الفلاحية، ففي الوقت الذي كان فيه صغار الفلاحين يمثلون 70% من مجموع القوة العاملة فهم لا يملكون سوى 20% من المساحة المزروعة، حيث اقتضت هذه الظروف إلى تدخل الدولة من خلال انتهاج عدة إصلاحات هيكلية في القطاع الفلاحي بهدف تنشيطه وتنميته ودفعه إلى أداء ادوار مهمة داخل الخطط التنموية للاقتصاد الوطني، كما عملت تلك الإصلاحات على التقليص من ملكية الأراضي الفلاحية و توزيع تلك الأراضي على الفلاحين العاملين فيها و الذين كانوا أجراء حيث يقدر أجرهم بحدود 1/5 من الإنتاج الإجمالي للفلاحة[1]. و عليه تم تسجيل حسب الإحصاء العام لسنة 1973 أن 68,8% من المزارع الصالحة للنشاط هي اقل من 5 هكتار[2].

يعد تطبيق ميثاق الثورة الزراعية و الذي نتج عنه خلق نوع جديد من المزارع تضاف إلى تلك المتواجدة سابقا وعليه أصبحت لدى الأراضي الفلاحية ثلاثة طرق للاستغلال أهمها تلك الأراضي التابعة للتسيير الذاتي و التي تميزت بتحقيق أهداف تنموية طويلة الأجل، الأراضي التابعة للتعاونيات الزراعية المستفيدين من الثورة الزراعية حيث يعمل هذا النوع على ترقية الفلاحين الذين يعيشون في خدمة الأراضي و أخيرا تلك الأراضي التابعة للقطاع الخاص (مهمشة)[3]. إن هدف الثورة الزراعية ليست القضاء على الملكية الخاصة و لكن إعادة توزيعها بهدف الرفع من نسب استغلال تلك الأراضي[4].

لقد عملت الثورة الزراعية على تحقيق مجموعة من الأهداف و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تأميم كل الأراضي الفلاحية التي لا يشارك أصحابها في عملية استغلالها، حيث يقومون إما بتأجيرها أو إهمالها و عليه أكد هذا القانون على سقوط حق الملكية على المالكين الذين لا يساهمون في الإنتاج[5].
- إعادة توزيع الأراضي الصالحة للزراعة و القضاء على الممتلكات الكبيرة بهدف التقليص من الفوارق و فق أسس النظام الاشتراكي، يجب أن لا تتجاوز مساحة الأراضي الزراعية طاقة عمل المالك و عائلته[6].

كما عمل قانون الثورة الزراعية على تحقيق الأهداف المذكورة سابقا وفق برنامج زمني محدد تم تقسيمه إلى ثلث مراحل، انطلقت المرحلة الأولى في جوان 1972 تم خلالها تأميم مجمل الأراضي التابعة للبلديات و

[1] بويهي محمد، مرجع سابق، ص 61.

[2] Bédrani, S. Boukhari, N. et Djennane, A. op. cit. P 123.

[3] Chérif, M. Historique et place de la vulgarisation en Algérie, CIHEAM Cahiers Options Méditerranéennes, N°02, 2004, P 12.

[4] غربي فوزية، مرجع سابق، ص 97.

[5] بويهي محمد، مرجع سابق، ص 63.

[6] Bedrani, S. L'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural en Algérie, Les Monographies du CIHEAM, 2008, P 91.

العرش و الملاك الغائبين من اجل إلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية ومن ثم توزيعها على الفلاحين الغير مالكين، تليها المرحلة الثانية جوان 1973 حيث تم التوجه نحو تحديد الملكية الخاصة للأراضي و القضاء على الحيزات الكبيرة و إعادة توزيعها، بلغ أنا ذاك حجم الأراضي المؤممة من القطاع الخاص 650 ألف هكتار، أما المرحلة الثالثة نوفمبر 1975 خصصت لتنمية المناطق الرعوية في الهضاب العليا و شمال الصحراء[1].

نتائج الفترة:

شهد القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى غاية نهاية السبعينات العديد من التغيرات يمكن توضيحها في الجدول رقم (03-01) و التي تم تحليلها كما يلي[2]:

- تأميم و توزيع 1355 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة على الفلاحين الغير مالكين من قبل الصندوق الوطني للثورة الزراعية بهدف استغلالها، و بلغ عدد الفلاحين المستفادين من هذا التوزيع أكثر من 82,7 ألف فلاح كما تم تأسيس 4590 تعاونية فلاحية و 187 قرية.

- من الناحية الاقتصادية، وبعدما كان حجم الإنتاج الفلاحي عند الاستقلال حوالي 7,05 مليار دينار انخفض خلال السنوات الأولى من الاستقلال ليصل إلى 5,6 مليار دج سنة 1965 و هذا راجع إلى هجرة المعمرين من الأراضي الفلاحية و عدم الاستقرار داخل البلاد، ليتمكن هذا القطاع خلال هذه فترة من مضاعفة قيمة عوائده حيث بلغت في نهاية السبعينيات 11,4 مليار دج، غير أن هذه القيمة تبقى ضعيفة إذ قدرة نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام 9,01% بعدما كانت عند الاستقلال تمثل 20% من هذا الناتج،كما استطاع خلال نفس الفترة توفير الشغل لأكثر من 55% من مجموع السكان العاملين[3]، و في المقابل بلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع خلال هذه الفترة 2,4%، أدت هذه النتائج الغير متوقعة إلى انخفاض نصيب القطاع الفلاحي من مجموع الاستثمارات حيث بلغ خلال فترة (67-79) حوالي 8,8%.

- رغم كل الجهود الرامية إلى تحسين الأراضي الزراعية و توسيع عملية استغلالها عن طريق استصلاحها من جهة و إعادة توزيعها على اليد العاملة الفلاحية القادرة على استغلالها من جهة ثانية، إلا أن حجم الأراضي لم يتغير خلال سنوات هذه الفترة بل شهد انخفاض، فبينما كان حجم تلك الأراضي سنة 1961 (454710كلومتر مربع) أي بنسبة 19,02% من المساحة الكلية أصبح سنة 1979 (438200 كيلومتر مربع).

[1] غربي فوزية، مرجع سابق، ص 98.

[2] http://data.albankaldawli.org/country/algeria. (23/06/2015).

[3] Bessaoud, O. l'agriculture en Algérie, de l'autogestion à l'ajustement 1963-1992, Options Méditerranéennes, Montpellier, série B.N° 8,1994, P 1.

- لقد شهدت الفترة ثبات نمو إنتاج القطاع الفلاحي بمعدلات اقل بكثير من تلك التي يشهدها النمو السكاني، بالإضافة إلى تغير في نمط الاستهلاك و هجرة اليد العاملة من الأرياف إلى المدن، هذا ما ادى الى اختلال التوازن بين الطلب و العرض على المنتجات الفلاحية و بالتالي ارتفاع حجم التبعية الغذائية[1].

- إن النتائج السلبية المصاحبة للظروف و العوامل الغير ملائمة من اجل تطبيق إصلاحات هيكلية وفق مخططات تنموية لم يستطيع لا الفلاح و لا مختلف التعاونيات ولا حتى الدولة من تحقيقها بل على العكس شهدت نهاية الفترة تراجع حوالي 3842 مستفيد أي ما يعادل 7% من حجم الفلاحين الذين استفادوا من هذا البرنامج، و يرجع سبب هذه الوضعية التدخل المستمر للدولة في تسيير شؤون التعاونيات و فرض قيود على نشاط الفلاح و الحد من مسؤولياته و حريته في اتخاذ قراراته الإنتاج، هذا باستخدام مؤسساتها التمويلية و التسويقية[2].

الجدول (03-01) وضعية القطاع الفلاحي (1962-1979)

	1962	1965	1970	1975	1979
القيمة المضافة في القطاع الفلاحي(م دج)	7,05	5,6	6,4	10,3	11,4
نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي		12,87	9,26	10,41	9,01
الأراضي الزراعية (كلم)	449000	441670	442.160	437530	438200
الأراضي القابلة للزراعة (كلم)	63000	62030	62480	68450	68460
إنتاج الحبوب (ألف طن متري)	2369,8	1735,4	2058,1	2680,4	2419

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو التدخل المباشر للدولة وفق مجموعة من السياسات الاقتصادية و التي كانت تهدف إلى تحقيق مبادئ النظام الاشتراكي هذا ما اثر سلبا على إنتاج القطاع الفلاحي لكن في المقابل كانت للسياسات الاجتماعية أثار ايجابي في ارتفاع نسبة الأمن الغذائي[3].

2-1-1 مرحلة الإصلاح (1980-1990)

توجهت السياسات الفلاحية المنتهجة خلال مرحلة الإصلاح نحو هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، رغم أن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى تهيئة وسط تنموي ملائم لذلك، ومن اجل هذا اعتمدت الجزائر على

[1] عيون عبد الكريم، جغرافية الغذاء في الجزائر .المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ،1985، ص 29.

[2] بويهي محمد، مرجع سابق، ص 69.

[3] Bedrani, S. L'intervention de l'Etat dans l'agriculture en Algérie : constat et propositions pour un débat, CIHEAM Option s Méditerran éen n es : Série B. Etu des et Recherches, N° 14, 2007, P 02.

المخطط الخماسي الأول 1980-1984 ثم المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، و عليه تم تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين مختلفين باختلاف السياسات الفلاحية المنتهجة[1].

- **سياسة إعادة الهيكلة:**

مع نهاية السبعينيات تفاقمت النتائج السلبية التي توصل إليها القطاع الفلاحي سواء من حيث القطاع المسير ذاتيا أو ذلك التابع للثورة الزراعية أو حتى القطاع الخاص، و عليه جاء مشروع إعادة الهيكلة 1981 إذ استهدف هذا الإصلاح عملية إعادة إدماج تعاونيات الثورة الزراعية و تعاونيات المجاهدين ضمن المزارع المسيرة ذاتيا و التي سميت بالمزارع الفلاحية الاشتراكية قدر عددها سنة 1983 بـ 3429 مزرعة على مساحة 2830 ألف هكتار بمعدل 825 هكتار للفلاح.

تعتبر سنة 1982 تاريخ بداية تصميم سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر و تنفيذها سنة بعد ذلك، إذ يمكن تقيمها من خلال مقارنة حجم الإنفاق العام للدولة على تنمية إنتاج هذا القطاع، على الرغم من أن مصادر البيانات بشأن هذه المسألة هي متباينة و يصعب الوصول إليها، كما يمكن استنتاج بعد تحليل المعطيات المتوفرة أن تنفيذ هذه السياسات كانت بطريقة متواضعة و محصورة، لكن رغم هذا تم طرح و تطبيق عدة أنواع من الدعم التي استفاد منها الفلاح خلال السنوات الأولى من هذا البرنامج.[2]

لم تتوقف عملية الإصلاح الأولي للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة عند مشروع إعادة توزيع و تنظيم المزارع الفلاحية بل توجهت نحو مشروع توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال قانون 1983 و المتضمن حق ملكية و استغلال لكل قطعة ارض يقوم الفلاح باستصلاحها عن طريق استخدام وسائله الخاصة، و قد تم وفق هذا القانون تحديد الأراضي التي يتم حيازتها بعد استصلاحها وهي تلك الأراضي العمومية الواقعة في المناطق الصحراوية أو ذات طبيعة مشابهة لها الغير قابلة للزراعة إلا بعد استصلاحهاإذ تم تخصيص 360534 هكتار موزعة على 68 ألف فلاح، غير انه لم يتم استصلاح خلال هذه الفترة إلا 75640 هكتار أي تم انجاز 21% فقط من هذا البرنامج، استفاد منه 18600 فلاح، يرجع السبب في ذلك إلى عدم توفير الموارد المالية الكافية لعملية الاستصلاح، بالإضافة إلى قسوة الظروف المناخية حيث شهدت المنطقة خلال تلك الفترة الجفاف، و ابتعاد الأراضي على الموارد المائية، انعدام التكوين و الإرشاد الفلاحي خصوصا في مجال استصلاح الأراضي[3].

[1] رابح زبيري، 1996، مرجع سابق، ص 274.

[2] Bédrani, S. Boukhari N. et Djennane, A. op. cit. P 134.

[3] رابح زبيري، 1996، مرجع سابق، ص 26.

➢ **قانون المستثمرات الفلاحية**

ظهر قانون المستثمرات الفلاحية من خلال إعادة هيكلة القطاع الفلاحي الناتج عن توجه جديد الاقتصاد الجزائري نحو منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية و التي مست كل القطاعات، حيث تم التعبير عن هذا المشروع من خلال قانون 19/87 المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية العمومية .

لقد تعددت الأسباب التي دفعت الدولة إلى انتهاج هذا الإجراء، غير أن السبب الرئيسي في إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية، هو إرادة الدولة التخلص من عبئ هذا القطاع و التي كانت خسائره خلال كل الدورات الإنتاجية تفوق بكثير حجم الاعتمادات و الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، كما أن الدولة لم تعد قادرة على تحمل هذا العبء بعد الضائقة المالية الناتجة عن انهيار أسعار النفط سنة 1986، بالإضافة إلى هذا عمل إصلاح 1987 إلى ترقية القطاع الفلاحي و تحديد قواعد جديدة لاستغلال الأراضي الفلاحية بالاعتماد على اللامركزية في اتخاذ قرارات التسيير، و تحرير الفلاح من العراقيل و العوائق البيروقراطية التي كانت تفرضها العديد منم المؤسسات العمومية و كذلك ربط دخل الفلاح بحجم مردودية الأراضي مع الاهتمام بإنعاش الموارد المالية لهذا القطاع و تسهيل عملية الوصول إليها[1].

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو نهاية نشاط تعاونيات الثورة الزراعية و حل المزارع الاشتراكية مع توزيع ممتلكاتها على الفلاحين من اجل استغلالها في شكل فردي أو جماعي مع حفاظ الدولة على ملكية تلك الأراضي، و قد شمل هذا القانون أراضي البلديات و العرش و الأراضي التي كانت خاضعة لنظام التسيير الذاتي و الأراضي التي لا وارث لها و الأراضي المؤممة و المتبرع بها لصالح الصندوق الوطني للثورة الزراعية، التي لم يطالب بها أصحابها في الآجال المحددة و بفضل هذا الإصلاح أصبح نصيب القطاع الخاص أكثر من 65% من الأراضي الصالحة للزراعة هذا ما يعني التوجه تدريجيا نحو خوصصة القطاع الفلاحي.

نتائج الفترة:

بقي القطاع الفلاحي يحافظ على نفس مستوى الإنتاج المحقق خلال سنوات السبعينات رغم تضاعف الجهود الهادفة إلى تنميته و رفع مستوى مردوديته غير أن حجم الإنتاج تضاعف في نهاية الفترة خصوصا سنة 1989 حيث بلغ 15,7 مليار دج هذا ما يعادل 13,03% (الجدول رقم 03-02) من الناتج المحلي الخام و هي اكبر نسبة يحققها هذا القطاع منذ الاستقلال، وعجز عن بلوغها منذ هذا التاريخ رغم كل الجهود و الإصلاحات المتعاقبة التي تلت هذه المرحلة حتى يومنا هذا، كما ارتفع معدل نمو الإنتاج الفلاحي إلى ما يقارب 5% سنويا بينما كان لا يتعدى 3% خلال الفترة السابقة .

[1] رابح زبيري، 1996، مرجع سابق، ص 37.

إن أهم مشكل واجه الإنتاج الفلاحي خلال هذه الفترة هو تراجع نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات الأساسية مثل الحبوب التي قدر إنتاجها 2369 ألف طن متري عند الاستقلال تراجع ليصل 2006 ألف طن متري سنة 1989، و ما زاد من حدة هذه الوضعية هو العلاقة العكسية التي تجمع بين ارتفاع عدد السكان و المقدر بنسبة 32,3% أي بمعدل نمو سنوي 3,2%، قابله تذبذب في النمو السنوي للقمية المضافة للقطاع الفلاحي المقدرة عند بداية المدة بـ 12,71% لتصل سنة 1990 نسبة - 6,19%، هذا ما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات الغذائية لتصل إلى 85% من الواردات الكلية.

استمرت معانات القطاع الفلاحي خلال هذه المرحلة من قلت العتاد الفلاحي حيث تم تخصيص جرار واحد من اجل زراعة أكثر من 190هكتار، كما أن معظم تلك الآلات تعاني من مشكل نقص الصيانة نظرا لغياب الإطارات المتخصصة في صيانة المكنة الفلاحية، و قد لعب غياب الإرشاد الفلاحي دور مهم في الاستخدام الغير عقلاني للأسمدة و ضعف الخبرة في تخزين المنتجات المعرض للتلف.

لقد عانت فئة كبيرة من العمال النشطين في القطاع الفلاحي و المقدرة سنة 1987 حوالي 862 ألف عامل أي ما يشكل 20,2% من القوة العاملة من قلة الأراضي الصالحة للزراعة، مع الظروف المناخية الغير ملائمة، هذا ما أدى إلي انخفاض إنتاج القطاع الفلاحي و بالتالي انخفاض دخل الفلاح[1].

تم انتهاج إصلاح 1987 نظرا لعدة ظروف اجتماعية و اقتصادية انتشرت خلال تلك الفترة أهمها سلوكيات اليد العاملة، إذ اكتساب الفلاحون التابعون للمزارع الحكومية سلوك الأجراء[2]، وفي المقابل فإن الفلاحة الأسرية التي بدأت تنتشر خلال نفس الفترة كان لها أثار ايجابية من حيث العمل على تكوين و توعية اليد العاملة، أما من الناحية الاقتصادية فقد شهدت هذه المرحلة بداية عملية الخوصصة مصاحبة بارتفاع أسعار المواد الأولية من بذور و أسمدة خصوصا تلك التي يتم استيرادها هذا ما دفع إلى تضاعف أسعار المنتجات بـ 4 مرات خلال نفس الفترة[3].

نظرا للظروف المناخية الصعبة التي عاشها القطاع الفلاحي في الجزائر و تدهور أوضاع الأراضي، و من اجل تعويض هذا النقص في المداخيل اتجه الفلاح نحو النشاط الحيواني حيث قدرت نسبة مشاركة

[1] Bédrani, S. Boukhari N. et Djennane A. op. cit. P 122.

[2] Cherif, O. Jean-Yves, M. et Arlène, A. op. cit. P 132.

[3] Bessaoud, O. Tounsi, M. Les stratégies agricoles et agro-alimentaires de l'Algérie et les défis de l'an 2000, Options méditerranéennes, Série B, n° 14, CIEHAM, 1995, P 110.

الإنتاج الحيواني 62,6% مقابل 37,4% للإنتاج النباتي من إجمالي الإنتاج الفلاحي و المقدر بـ 1405 ألف رأس من البقر، 17,36 مليون رأس من الأغنام، 122 ألف رأس من الإبل[1].

الجدول (03-02) وضعية القطاع الفلاحي (1980-1989)

	1980	1985	1989
القيمة المضافة في القطاع الفلاحي(م دج)	11,44	12,7	15,7
نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي	8,5	8,99	13,03
الأراضي الزراعية (كلم)	438200	390510	387600
الأراضي القابلة للزراعة (كلم)	6875	6910	7129
إنتاج الحبوب (ألف طن متري)	2419	2918	2006

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

3-1-1 مرحلة إعادة الإصلاح 1990 - 1999 .

في ظل المشاكل العديدة التي شهدها القطاع الفلاحي الناتج عن سوء تسيير المستثمرات الفلاحية ظهر الإصلاح الثاني 1990 و الذي هدف الى إيجاد عدة حلول للقضايا التي كانت تعيق عملية تنمية هذا القطاع خصوصا تلك المتعلقة بمشكل العقار الذي تم تأميمه في إطار الثورة الزراعية، إذ تعتبر من بين برامج هذا الإصلاح إعادة جزء من تلك الأراضي إلى ملاكها الأصليين وفق مجموعة من الشروط، مع منح ملكية المستثمرات الفلاحية للفلاحين و كذلك إعطاء للفلاح حيز واسع من المرونة في نشاطاته من خلال إنتهاج سياسة اللامركزية في اتخاذ القرارات، هذا ما قد يؤدي إلى دفع الفلاح نحو المشاركة في تحديد و تقييم السياسات الفلاحية وهي ردت فعل طبيعية ناتجة عن توجه الجزائر من المعسكر الاشتراكي باتجاه اقتصاد السوق، و ما ينجم عنه من عدة إصلاحات أهمها التكيف الهيكلي و التوجه نحو تقليص الدور المباشر للدولة في تسيير مجمل النشاطات الاقتصادية، و عليه تم إتباع سياسة فلاحية تعتمد على برامج الإصلاح التكيف الهيكلي و مواصلة خوصصة هذا القطاع حسب ما جاء في إصلاح 1987، إذ ركزت الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة على النقاط التالية [2]:

- استرجاع الأراضي المؤممة خلال فترة الثورة الزراعية(في نهاية 1996 تم تعويض 502 مستفيد بمبلغ 115 مليون دج، كما تم إعادة 445 ألف هكتار من الأراضي لملاكها الأصلين).

[1] Bedrani, S. Boukhari, N. et Djennane, A. op. cit. P 122.

[2] فوزية غربي، مرجع سابق، ص 106.

- دعم الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي حيث قامت الدولة بفتح سوق الاستثمار للخواص و منحهم حرية ممارسة هذا النشاط[1].
- التكيف الهيكلي للقطاع الفلاحي ابتداء من سنة 1990، حيث تمثل دور هذا البرنامج في تحرير المبادلات التجارية للمنتجات الفلاحية بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية، و كانت أولى الخطوات إلغاء دعم أسعار بعض المنتجات الفلاحية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها.
- التنازل على ملكية الاراضي الفلاحية من خلال بيعها او تأجيرها، بسبب عجز اغلب الفلاحين على دفع ثمن الاراض يتم تقسيط المبلغ على مدة 10 سنوات، كما لا يتم تأجير الاراضي لأكثر من 30 سنة.

نتائج الفترة:

استطاع القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة الحفاظ على نسبة ثابتة من الناتج الداخلي الخام و التي قدرت بـ 11,35% سنة 1990 لتصل إلى 12,2% في نهاية المدة، غير انه رغم الاهتمام الواسع الذي خصصته الدولة خلال هذه الفترة لفكرة توسيع نشاطات استصلاح الأراضي، إلا أن حجم تلك الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة لم يشهد تغير، فبينما كانت سنة 1990 حوالي 7,08 مليون هكتار بنسبة 2,97% من المساحة الكلية أصبح سنة 1999 حوالي 7,67 مليون هكتار بنسبة 3,22%، و يعتبر من بين أهم نتائج سوء تسيير الأراضي الفلاحي ليس خلال هذه الفترة فقط و لكن منذ الاستقلال هو الانخفاض الشديد لنسبة الفرد الواحد من الأراضي الصالحة للفلاحة[2].

إن النتائج السلبية التي تم تسجيلها خلال هذه الفترة و التي يمكن إبرازها من خلال دراسة حركة الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية، إذ بلغ حجم الواردات الفلاحية سنة 1999 حوالي 2,68 مليار دولار مقابل 105 مليون من الصادرات، كما قدرت نسبة الصادرات الفلاحية من مجموع الصادرات 0,84% أما الواردات الفلاحية و التي شهدت نمو غير مسبوق من 25% سنة 1985 إلى أكثر من 30% سنة 1999 من مجموع الواردات و عليه تم تقدير معدل التغطية بنسبة 3,92% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بما تحققه باقي القطاعات[3].

[1] Bedrani, S. 2000, op.cit. P 88.

[2] باشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح، مجلة البحث العدد08، 2003، ص 108.

[3] Bessaoud, O. L'agriculture et la paysannerie en algerie, Communication au Symposium Oran, 2004, P 17.

الجدول (03-03) وضعية القطاع الفلاحي (1990-1999)

	1990	1995	1999
القيمة المضافة في القطاع الفلاحي(مليار دج)	18,15	20,7	25,4
نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي	11,35	10,49	12,2
الأراضي الصالحة الزراعية (ألف هكتار)	7081	7519	7673
الأراضي القابلة للزراعة (هكتار لكل شخص)	0,27	0,25	0,24
الصادرات (مليون دولار)	146	118	105
الواردات (مليون دولار)	3952	3602	2687

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

4-1-1 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2008 :

لقد تم الانتظار حتى بداية سنة 2000 من اجل وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) و الذي تطور فيما بعد ليتحول إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR) حيث عمل هذين المخططين على توفير الموارد المالية الكافية بمساعدة الصندوق الوطني للتنظيم و التنمية الفلاحية (FNRDA)، كما عملت مجمل البرامج التابعة لهذا المخطط على دمج فكرة التنمية الفلاحية داخل المناطق الريفية، فعلى المستوى المحلي تم العمل إلى إنعاش مشاريع التنمية المحلية (PPDR) و التي توجهت نحو إيجاد حلول لمختلف المشاكل التي لديها تأثير مباشر أو غير مباشر على إنتاج القطاع الفلاحي، هذا بمشاركة جميع الفاعلين النشطين على هذا المستوى من (مجتمعات قروية، الإدارة المحلية، المنظمات و التعاونيات) في تحديد و تسيير المسار التنموي للوسط الفلاحي[1].

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية واحد من بين البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر، الهدف منه هو استدراك التأخر الذي شهدته مجمل القطاعات الاقتصادية خلال العشرية السوداء، وقد تم العمل منذ البداية على تخصيص و تعبئة الموارد المالية، هذا بمساعدة الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، حيث لم يتمكن هذا الأخير من إيصال المساعدات إلى كافة الأسر الفلاحية خصوصا تلك المتواجدة في المناطق المعزولة و التي غالبا ما يعاني أفرادها من ظروف اقتصادية و اجتماعية صعبة، كما استفاد خلال السنوات الأولى من تطبيق هذا البرنامج ما يقارب 220 ألف مزارع مع استبعاد 600 ألف مزارع من هذا المشروع نظرا للأسباب المذكورة سابقا[2].

[1] Bessaoud, O. La stratégie de développement rural en Algérie, Options méditerranéennes, N°7, CIHEAM, 2006, P 81.

[2] Bessaoud, O. ibid, P 83.

لقد أدت النتائج الأولية للمخطط إلى اعتماد مناهج أخرى مواتية للتنمية المستدامة في المناطق الريفية، هذه المقاربات الجديدة تقدم لنا من جهة كسر للرؤية القطاعية من اجل تعبئة الموارد بهدف تمويل المشاريع المتكاملة، و من جهة ثانية استهداف المناطق الريفية العميقة المعزولة و إتاحة لهم فرصة الحصول على الخدمات العامة الأساسية و لما لا إشراكهم في صنع القرار، و العمل في سياق برامج متنوعة تندرج ضمن تعزيز القدرة الإنتاجية لمختلف الأنشطة الفلاحية، تنفيذ مشاريع تنموية داخل القرى الريفية، تدعيم البنية التحتية من اجل تحسين و ترقية الظروف المعيشية، هذا ما أدى إلى ظهور مفهوم مشاريع التنمية المحلية، و اعتبر هذا الأخير أفضل أداة يمكن اتخاذها في سبيل تنفيذ الإجراءات الأولية للتنمية الفلاحية و الريفية، من خلال تعبئة الموارد المالية، تطوير أساليب الاتصال، الحفاظ على أنشطة الثروة الحيوانية و المزارع الفلاحية المصغرة، إنشاء أسواق محلية، وفي نفس الإطار فقد ساهم برنامج (PPDR) في تكثيف أجهزة دعم التنمية داخل المناطق الريفية حيث استطاع هذا الأخير على إقناع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) على تقديم المساعدات المالية الكافية للإنعاش المناطق المحرومة قدرت تلك المساعدات سنة 2004 بـ 15مليار دج[1].

يندرج هذا المخطط وفق البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر في الفترة الممتدة بين 2001-2004 إذ يتمحور نشاطه في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال توجيه الدعم لمختلف الفاعلين النشطين داخل القطاع الفلاحي، قدر المبلغ المخصص لهذا البرنامج 65 مليار دج، و من بين أهم محاور هذا المخطط ما يلي[2]:

- رفع القدرة الإنتاجية للقطاع الفلاحي من خلال دعم و تمويل عملية الاستثمار في هذا القطاع مع تكثيف إنتاج المنتجات الضرورية واسعة الاستهلاك.
- الحفاظ على التنمية المستدامة في المناطق الريفية من خلال حماية الغابات و تكثيف عملية التشجير و استصلاح الأراضي مع حماية النظام البيئي الرعوي.
- الاهتمام بنشاطات الصيد البحري و الموارد المائية و هذا من خلال الصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري و يتضمن نشاط هذا البرنامج في تحديث صيانة و تصليح التجهيزات الخاصة بعملية الصيد، قدر المبلغ المخصص لهذا البرنامج 9,5مليار دج.

[1] Bessaoud, O. Ibid, P 86.

[2] زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية العدد 7، 2010، ص 200.

تقوم الدولة بتنفيذ هذا المخطط من خلال بناء قواعد مؤسساتية دورها تنظيم تمويل و مراقبة مجمل النشاطات داخل المناطق الفلاحية، أهمها و كآلات التأمين، المؤسسات المصرفية، المنظمات المهنية و وكآلات التنمية، حيث تعمل الدولة على تطوير فكرة دعم و تأيد صناديق التنمية و سياسة تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار من قبل الفلاحين، هذا ما يؤكد رغبة الدولة على الانفصال عن مجال الإنتاج الفلاحي و الحفاظ فقط على دورها كداعم و منظم للحركة الإنتاجية[1].

لقد صاحب هذا المخطط عدة برامج تنموية ذات صلة بالأنشطة المتعلقة بإنتاج القطاع الفلاحي، تعمل هذه البرامج المختلفة ع تحقيق ثلاثة ركائز أساسية و هي تطوير إنتاج و إنتاجية القطاع الفلاحي، الحفاظ على الموارد الطبيعية، زيادة المساحة الصالحة للنشاط الفلاحي، أهم تلك البرامج (برنامج تنمية و تكثيف قنوات الإنتاج الفلاحي، برنامج التكثيف مع النظم الزراعية، برنامج تطوير الامتيازات العقارية، برنامج حماية و الحفاظ على المراعي و مكافحة التصحر، برنامج تطوير الزراعة الصحراوية).[2]

نتائج الفترة:

لقد أدى تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية ومن بعده البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية إلى توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حيث بلغت سنة 2008 حوالي 413090 كلم مربع، هذا بفضل تطبيق طريقة التكثيف الزراعي مما نتج عنه نمو حجم الإنتاج إذ قدر خلال هذه الفترة بـ 37,09 مليار دج.

كما استطاع PNDAR من تحقيق احد أهم الأهداف التي كان يسعى القطاع الفلاحي منذ الاستقلال و هي العمل على تحسين أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر، حيث بلغ مقدار عمق العجز الغذائي سنة 2008 حوالي 46 سعرة حرارية للفرد بينما قدر سنة 2000 بـ 62 سعرة حرارية، كما قدر متوسط الطاقة الغذائية سنة 2008 حوالي 2351 سعرة حرارية وهي أحسن قيمة يتم تسجيلها منذ الاستقلال .

الجدول (03-04) **وضعية القطاع الفلاحي** (2000-2008)

	2000	2004	2008
القيمة المضافة في القطاع الفلاحي(مليار دج)	24,13	34,2	37,09
نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي	8,87	9,9	6,68
الأراضي الزراعية كلم^2	400210	411450	413090
العجز الغذائي (سعرة حرارية/ الفرد/ اليوم)	62	53	46

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

[1] Hadibi, A. Chekired-Bouras, F.Z. et Mouhouche, B. op.cit, P02.

[2] Hadibi, A. Chekired-Bouras, F.Z. et Mouhouche, B. ibid, P 03.

يمكننا القول أن (PNDAR) يعكس الرغبة في إنشاء نموذج للتنمية المحلية اللامركزية و هذا بإشراك الفاعلين المحلين (المؤسسات العامة، الإدارة التقنية، السلطات المحلية، المنظمات المهنية و الجمعيات، الجماعات القروية و المجتمعات المحلية...) حيث تعتبر هذه مجرد مرحلة وسطية من اجل وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة في الجزائر[1].

2-1 التجديد الفلاحي و الريفي

ابتداء من سنة 2008 قامت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بوضع سياسة فلاحية جديدة تعمل على إعادة إحياء (PNDAR) سميت بسياسة التجديد الفلاحي و الريفي، حيث تم انتهاج هذا المخطط من اجل مواجهة تحديات الأمن الغذائي على أعقاب أزمة الغذاء لسنة 2007-2008، من مميزاتها أنها تعتمد على مخططات طويلة المدى تصل إلى غاية 2025 و تعتبر من بين أهم أهدافها: إعادة تصميم مبادئ الدعم الفلاحي، تنظيم الإنتاج و العمل على استقرارية، وتأمين دخل الأسر الفلاحية خصوصا في المناطق المحرومة، بالإضافة إلى إعادة تنظيم العملية التنموية .

1-2-1 ركائز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي:

واصلت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على نفس المسار التنموي المنتهج من قبل السياسات التنموية للقطاع الفلاحي منذ الاستقلال و الهادف إلى تدعيم عملية الأمن الغذائي و العمل على تحويل هذا القطاع من عبئ تتحمله الدولة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي، و من اجل هذا تم الاعتماد على ثلاث ركائز موضحة كمايلي:

- **الركيزة الأولى التجديد الريفي:**

تهدف هذه الركيزة على تحقيق التنمية المتكاملة و المستدامة داخل الأقاليم الريفية و هذا بالاعتماد على المشاريع الجوارية التابعة لنشاط الفاعلين المحليين بالإضافة إلى اللامركزية في اتخاذ القرارات و تحميل المسؤولية للفلاحين على المستوى المحلي و مشاركتهم في العملية التنموية للقطاع، مثلهم مثل كل من (الجماعات المحلية، الجمعيات و المنظمات المهنية، المستثمرات الفلاحية، المؤسسات الغير فلاحية، الحرفيون، المصالح الإدارية مؤسسات التكوين و الإقراض و التأمين....)، كما تعمل هذه الركيزة على إدخال نشاطات أخرى غير فلاحية داخل تلك المناطق مثل النشاط الحرفي و التجاري و توسيع الموروث الثقافي..الخ[2].

[1] Bessaoud, O. 2006, op.cit. P 86.

[2] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و افاق، 2012، ص 06.

من خلال ما تم ذكره سابقا فإن نجاح هذه الركيزة مرتبط بالتسيير الدائم للموارد الطبيعية مع حماية الثروة الغابية و مكافحة التصحر و استصلاح الأراضي مع الحفاظ على توازن استهلاك الثروة السمكية [1]، بالإضافة الى هذا هناك العديد من البرامج التي تسعى هذه الركيزة تحقيقها اهمها ما يلي[2]:

- ✓ أطلاق عملية التكثيف و التحديث التي تهدف الى زيادة و نمو الانتاج و الانتاجية مع استهداف بعض المنتجات الاساسية على غرار كل من (الحبوب، الحليب، الزيوت، النخيل، اللحوم...الخ) مع تعزيز القدرات الادارية من قبل مختلف الجهات الفاعلة.
- ✓ إنشاء نظام للمراقبة (SYRPALAC) و الذي لديه هدفان الاول هو ظمان الامن و استقرار عرض المنتجات خصوصا تلك ذات الاستهلاك الواسع، ثانيا حماية دخل الفلاح و الحفاض على مصالحه مع الرفع من قدرة المستهلك على الوصول الى تلك المنتجات.
- ✓ خلق بيئة مواتية و امنة هذا بفضل إطلاق نوع جديد من انواع الائتمان البنكي(RFIG) مع فتح المجال نحو تعزيز الائتمان عن طريق الاستئجار لشراء الالات الفلاحية و المعدات و العمل على تقوية مؤسسات التأمين ضد مختلف المخاطر في مقدمتها الكوارث الطبيعية.

➢ **الركيزة الثانية التجديد الفلاحي:**

تعتمد هذه الركيزة على المؤشرات الاقتصادية و مستوى مردودية القطاع و مدى قدرته على تغطية الاحتياجات الغذائية للأفراد، إذ تعمل على عصرنة نشاطاته من خلال توسيع مال الاستثمار و استخدام المكنة المتطورة و التجهيزات و إدماج مختلف الفاعلين بهدف تحقيق نمو دائم و مدعم الإنتاج الفلاحي، في نفس الوقت اعتمدت هذه الركيزة على قاعدتين و هما[3]:

- ✓ إعداد نظام لضبط المنتجات الفلاحية الأساسية من اجل تأمين عملية الإنتاج و الاستهلاك لتلك المنتجات مع الحفاظ على استقرار أسعارها.
- ✓ فتح قنوات جديدة لعصرنة و تكييف عملية تمويل القطاع الفلاحي هذا بمشاركة مختلف المؤسسات المالية و مؤسسات التامين بالإضافة إلى الدعم الحكومي.

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2012، مرجع سابق، ص 06.

[2] Ministère de l'agriculture et du développement rural, Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, 2014, P 03.

[3] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2012،مرجع سابق، ص 8.

و من اجل تحقيق اهداف التجديد الريفي تم استخدام اداتين وهما (SI-PSRR) نظام المعلومات لبرنامج التجديد الريفي و (SNADDR) نظام دعم القرارت من اجل التنمية المستدامة، مع العلم ان استخدام هذه الادوات يتطلب اختيار واحدة من المشاريع التالية[1]:

- مشروع تقارب التنمية الريفية المتكاملة (PPDRI).
- مشروع تقارب مكافحة التصحر (PPLCD).

كما تهدف هذه الركيزة على إستخدام خمسة برامج تنحصر اعمالها على تحقيق ما يلي[2]:

- حماية مستجماعات المياه.
- ادارة و حماية الثروة الغابية.
- محاربة التصحر.
- حماية المناطق الطبيعية و المناطق المحمية.
- تطوير و استصلاح الاراضي مع توسيع مساحة الاراضي الفلاحية.

كما عملت هذه الركيزة على عصرنة الادارة الفلاحية من اجل مساعدة الفاعلين الاقتصادين على تحمل مسؤولياتهم واتخاذ قراراتهم في نطاق تحسين الشروط التى تسمح لهم بتقوية الاستثمار العام و الخاص بهدف تثمين الانتاج الوطني و تقوية القدرة الانتاجية و تطوير الصناعة التحويلية (الصناعة الغذائية) و التحكم في تذبذب الاسعار[3].

- **الركيزة الثالثة برنامج تعزيز القدرات البشرية:**

نظرا لاعتماد سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على فكرة عصرنة القطاع، كان من الضروري تجهيز القدرات البشرية من اجل مواكبة هذه الخطوة و تسيير مختلف خطواتها، إن تعزيز القدرات البشرية تسمح للفاعلين بالاندماج السريع داخل مخططات تحديث مراحل إنتاج هذا القطاع و تسمح لهم بمواكبة مختلف خطوات العصرنة، حيث تضاعفت جهود التكوين خلال السنوات الأخيرة و مست أكثر من 50 الف شخص على كل المستويات و في أشكال مختلفة(ملتقيات، ورشات، أيام دراسية ....)[4].

وتعتبر من بين اهم اهداف هذه الركيزة ما يلي[5]:

[1] Ministère de l'agriculture et du développement rural, 2014, op.cit, P 04.

[2] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، منشور وزاري رقم 558، 2014، ص 01.

[3] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الأمن الغذائي المستدام في بلدان البحر الأبيض المتوسط، المركز الدولي للدراسات العليا الفلاحية لحوض البحر المتوسط،2014،ص 07.

[4] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2012، مرجع سابق، ص 07.

[5] Ministère de l'agriculture et du développement rural, 2014, op. cit. P 06.

- تحديث الاساليب الادارية في تسيير و مراقبة مختلف النشاطات التابعة للقطاع الفلاحي.
- تقوية الاستثمارات في التكويت و الارشاد لتسهيل تطوير التكنولوجيا و الاهتمام اكثر بالبحوث الفلاحية.
- تعزيز الامكانيات المادية و البشرية لجميع المؤسسات المسؤولة على مختلف انواع الدعم الفلاحي.
- تعزيز الرقابة و الخدمات البيطرية و حماية النباتات مع العمل على مكافحة حرائق الغابات.

2-2-1 نمو القطاع الفلاحي 2009 - 2014

إستطاع القطاع الفلاحي في الجزائر و بفضل المسار التنموي الذي شهده خصوصا بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و المخطط الخماسي للانعاش القطاع الفلاحي، من تحقيق هدف الالفية الذي تم تحديده من قبل منظمة الاغذية و الزراعة وهذا قبل نهاية المدة المحددة 2015، من خلال تقليص عدد ناقصي التغذية الى النصف، بفضل تضاعف مستوى انتاج القطاع و الذي قدر سنة 2014 بـ 2761,4 مليار دج[1] مقسمة وفق المناطق وفق الشكلين (03-01) و (03-02) التالين:

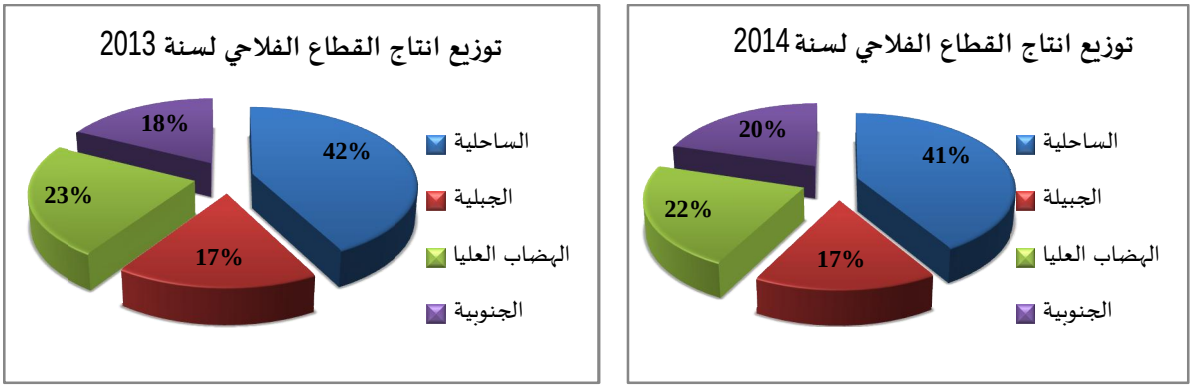

Source :MADR. Évaluation de la mise en oeuvre des programmes du renouveau agricole 2014

من الملاحظ سيطرة المناطق الساحلية على انتاج القطاع بسبب تمركز اغلب الاراضي الخصبة و المروية بالاضافة الى ملائمة المناخ و توفر البنية التحتية داخل الاقاليم الريفية حيث انتشر انتاج الخظر و الفواكه و الحبوب، الحليب و اللحوم البيضاء، تليها مناطق الهضاب العليا و التي عرفة بانتاج اللحوم بمختلف انواعها ثم المناطق الجنوبية انتاج التمور و الخضر و اخيرا المناطق الجبلية انتاج الزيتون و العنب و الاشجار المثمرة، كما ان حصة مساهمة مختلف المناطق في الانتاج الفلاحي لم تتغير كثيرا بين سنة 2013-2014 معدى ارتفاع انتاج القطاع في المناطق الجنوبية حيث بعدما كان سنة 2013 حوالي 453,8 مليار دج اصبح 552,3 مليار دج سنة 2014، هذا بفضل سياسة استصلاح الاراضي و الاهتمام اكثر بتنمية الاقاليم المعزولة، نفس التغير شهدته مناطق الهضاب العليا وقد يكون من بين اهم النقاط الايجابية التي يمكن ان تساهم في الرفع من انتاج القطاع و الحفاظ على قدراته التنموية مستقبلا،

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الأمن الغذائي المستدام في بلدان البحر الأبيض المتوسط.2014، مرجع سابق، ص10.

تحقيق انتشار العديد من النشاطات الفلاحية عبر مختلف المناطق هذا ما ساهم في تنوع المنتجات. يمكن توضيح هذا حسب الشكل (03-03) و الذي يبين كيفية تقسيم انتاج القطاع لسنة 2014:

الشكل (03-03) انتاج القطاع الفلاحي حسب الصنف لسنة 2014

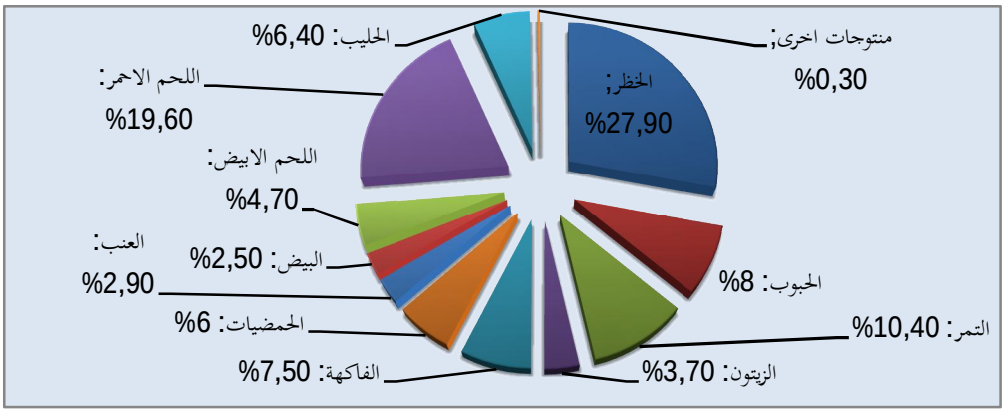

Source : MADR. Évaluation de la mise en oeuvre des programmes du renouveau agricole 2014

ومن اجل مواصلة المسار التنموي للقطاع الفلاحي على نفس الوتيرة، بالاعتماد على القدرات الطبيعية و المالية و البشرية التي تتميز بها جزائر مع المراعات مخططات السياسات الفلاحية خصوصا في مجال توزيع الموارد و الامكانيات عبر كامل المناطق مع تنوع الانتاج، من اجل تحقيق هذا عملت هذه الركائز على التنبؤ بواقع القطاع الفلاحي الجزائري في أفاق 2020 اعتمادا على تناسق و ترابط عدد اكبر من الفاعلين العموميين و الخواص عن طريق تقسيم العمل بين مجموعة من المصالح بهدف الوصول في نهاية المطاف إلى ضمان تحقيق الأمن الغذائي بصفة دائمة مع تنمية متوازنة للموارد البشرية بدون إقصاء أو تهميش هذا ما يمكن توضيحه حسب الشكل(03-04).

يوضح لنا الشكل موقع الفاعلين بالنظر إلى مهامهم و مسؤوليات التي تترتب عنها مع إبراز حدود الشراكة بين الفاعلين الخواص و العموميون عن طريق توزيع العديد من النشاطات بين المصالح الثلاثة ضمن ثلاث مستويات (مركزي – جهوي – محلي)، إذا استطاع القطاع الفلاحي تحقيق التوازن و التناسق ما بين مختلف النشاطات و الفاعلين و المصالح باستخدام كل من القطاع العمومي و الخاص مع تطوير العلاقة بين القطاع الفلاحي و باقي القطاعات و الإدارات من خلال إنشاء مشاريع جواريه و فتح المجال للاستثمار في الصناعات الغذائية كل هذا سيعمل مشروع التجديد الفلاحي و الريفي على بلوغه في أفاق سنة 2020.

الشكل (03-04) دور و مهام فاعلي القطاع في مشروع التجديد الفلاحي و الريفي

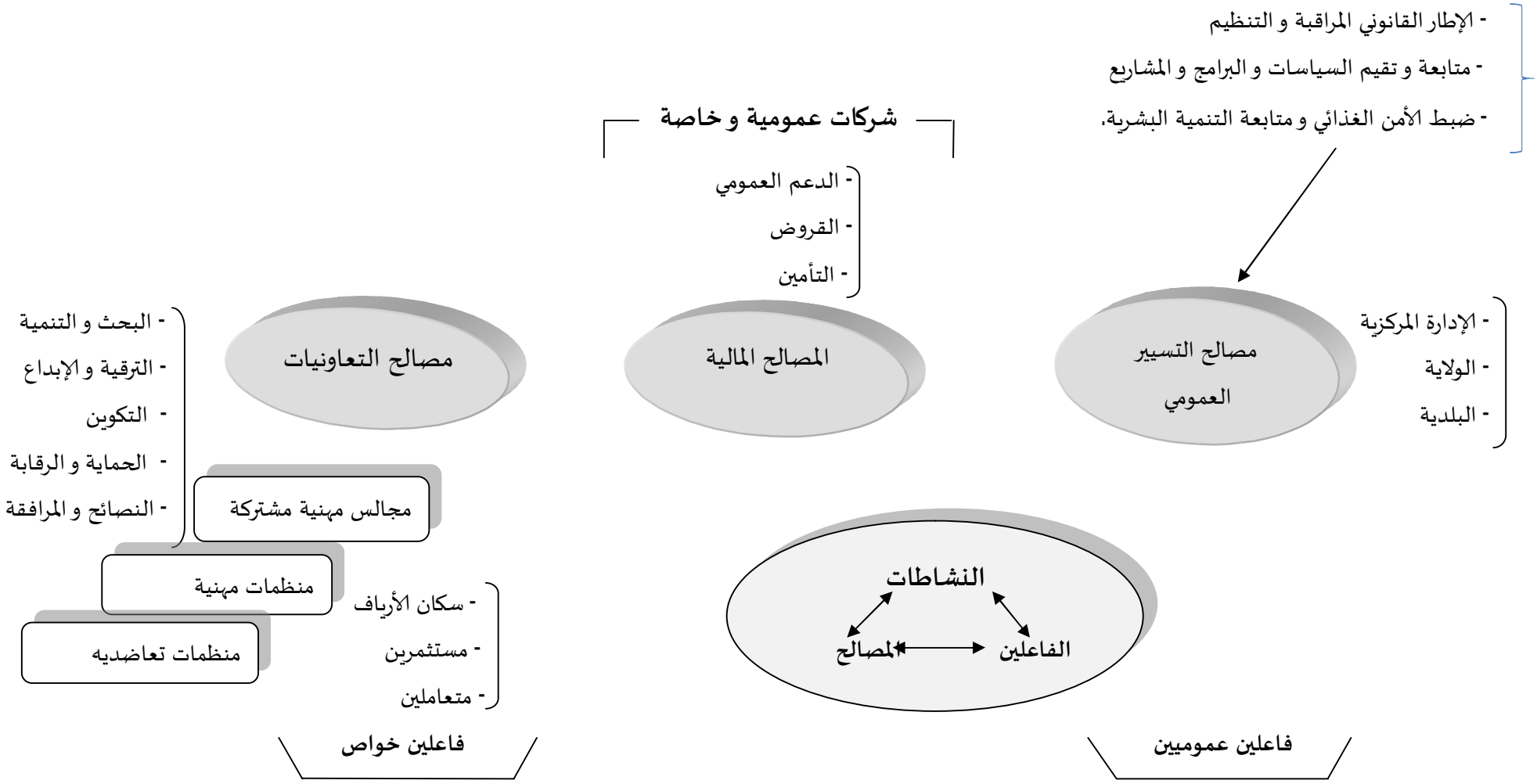

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية،مسار التجديد الفلاحي و الريفي، 2012، ص 18.

من الناحية الاقتصادية تضاعف إنتاج القطاع الفلاحي خصوصا ذلك الفرع المخصص للإنتاج الغذائي 8 مرات بين سنة 1962 و 2014 حيث انتقلت القيمة المضافة من 7,05 مليار دج إلى 51,17 مليار دج و الذي يمكنه تغطية حوالي 70% من الاحتياجات الغذائية[1]، كما شهد هذا القطاع نسب نمو مرتفعة قدرت بمتوسط 7,3% و هي اكبر بضعفين من ما تم تسجيله خلال المراحل السابقة و يعود السبب في ذلك إلى مبادئ و أهداف البرامج التنموية التي تم انتهاجها منذ بداية الألفية انطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و وصولا إلى برامج التجديد الفلاحي و الريفي، غير ان نسبة النمو هذه شهدت بعض التذبذبات خلال الفترة 2000-2014 أهمها تلك التي تم تسجيلها سنة 2008 حيث انخفضت إلى -7,4% لترتفع سنة بعد ذلك إلى 31,5% و يرجع سبب هذا التذبذب إلى مشكل عدم استقرار أسعار المنتجات في الأسواق العالمية خلال سنتي 2007-2008 [2].

استطاعت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي تحقيق العديد من الأهداف المسطرة و التي عجز القطاع الفلاحي على بلوغها سابقا على غرار تحسين معدلات نمو الإنتاج الفلاحي يمكن إضافة ما يلي[3]:

- تقوية المسار التنموي للقطاع الفلاحي مع الحفاظ على مبادئ التنمية المستدامة داخل الأقاليم الريفية.
- تقليص نسب ناقصي التغذية لتصل إلى اقل من 5% من مجموع السكان ابتداء من سنة 2011 إلى غاية يومنا هذا و عليه تمكنت الجزائر من تحقيق هدف الألفية الذي حددته منظمة الأغذية و الزراعة.
- تحسين الظروف المعيشية للسكان في المناطق الريفية من خلال استحداث مناصب شغل حيث تم توفير 750 ألف منصب دائم سنة 2013 و فتح المجال أمام الأفراد من اجل الاستثمار في نشاطات غير فلاحية.
- ترقية المناطق الريفية من خلال تأسيس أكثر من 10200 مشروع جواري للتنمية الريفية، حيث استفاد من هذه المشاريع 730 الف اسرة ريفية ما يقارب 4500 الف نسمة.

شهد القطاع الفلاحي خلال 07 سنوات من تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي و الريفي (2009-2015) معدل نمو وصل الى 10,9% و هو اكبر من الهدف المسطر حيث تم تقديره بـ 8,3%[4]، فبعدما كانت قيمة الانتاج الاجمالي للقطاع الفلاحي سنة 2001 حوالي 500 مليار دج تضاعفة هذه القيمة بين سنوات (2012-2013-2014-2015) حيث قدرت حسب الترتيب التالي(2223، 2521,5، 2761,4، 2900) مليار دج[5]، تجدر

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2012، مرجع سابق، ص 2.

[2] FAO, Cadre programmation par pays algerie (2013 – 2016), 2012, P12.

[3] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2012، مرجع سابق، ص 10.

[4] Ministère de l'agriculture et du développement rural, Évaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole, 21eme session d'évaluation trimestrielle – Alger, 2014, P 19.

[5] FAO, 2012, op.cit, P11.

الإشارة إلى أن القطاع الفلاحي لعب دورا مهما خلال الفترة الأخيرة خصوصا في مجال المساهمة في رفع من معدلات النمو الاقتصادي و المقدرة سنة 2013 بـ 9,29% من معدل النمو أي ما يقارب 12,9% من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات[1].

الشكل (03-05) نمو القطاع الفلاحي خلال الفترة (2009 – 2015)

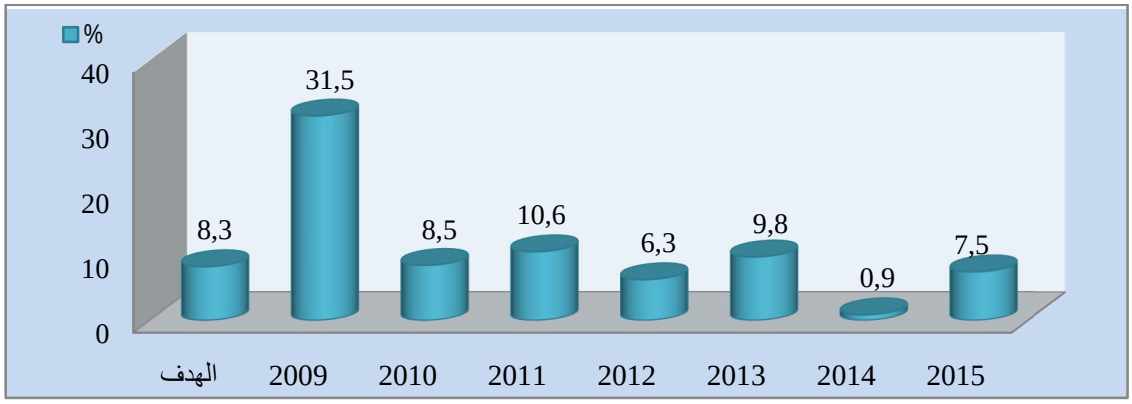

Source : MADR 21eme session d'évaluation trimestrielle. Alger 2015.

3-1 التحديات الرئيسية للقطاع الفلاحي في الجزائر

تميزت الفترة الأخيرة خصوصا بعد سنة 2010 بتكثيف النشاطات الفلاحية بهدف تنفيذ البرامج و القرارات المنتهجة في إطار الإصلاحات و فق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، هذا من خلال تدابير استثنائية يتم تنفيذها على المستوي المحلي و الوطني، من خلال تسهيل الوصول إلى الموارد المالية مع العمل على ترقية الوسط الريفي، كل هذا من اجل الحفاظ على اليد العاملة الفلاحية من جهة و العمل على توفير موارد غذائية كافية و مستقرة من اجل تلبية الاحتياجات الاستهلاكية للأفراد، تعتبر هذه أهم التحديات التي تواجه نشاط القطاع الفلاحي في الجزائر، و التي يمكن تلخيصها كما يلي[2]:

1-3-1 واقع الأمن الغذائي في الجزائر:

تزايد اهتمام السياسات الفلاحية المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية بقضية الأمن الغذائي خصوصا بعد الإصلاحات الفلاحية المنتهجة منذ مطلع الألفية و المعروفة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، كما تزايدت وتيرة هذا الاهتمام بعد انتهاج برنامج التجديد الفلاحي و الريفي ابتداء من سنة 2008 و هذا بفضل مجموعة من البرامج الهادفة إلى تحسين و زيادة الإنتاج المحلي من جهة و رفع من نسب الاكتفاء الذاتي من جهة ثانية.

[1] بنك الجزائر، النشرة الاحصائية للثلاثي الثاني، 2014، ص 24.

[2] Cherif, O. Jean-Yves, M. et Arlène, A. op.cit. P 135.

لقد شهدت الوفرة الغذائية تزايد مستمر منذ الاستقلال حيث تضاعفت من 1758 كيلو كالورى في اليوم لكل شخص سنة 1962 إلى 3270 كيلو كالورى سنة 2013 و على اعتبار أن عدد السكان تضاعف بـ 4 مرات خلال هذه الفترة إذن يمكننا استنتاج أن وفرة الغذاء تضاعفت بـ 8 مرات[1]، أما مؤشر الجوع و الذي يتم تقسيمه إلى منخفض اقل من 4,9% و متوسط بين (5% ←9,9%)، مقلق بين (10% ← 29,9%) و مقلق للغاية (30% أو أكثر) حيث يتم تحديد هذه النسبة باستخدام ثلاث مؤشرات (نقص التغذية- معدل وفيات الأطفال- نقص الوزن لدى الطفل) فبينما كان هذا المؤشر سنة 1990 حوالي 9,2% و صل أعلى قيمة له سنة 1996 وهي 11,5% و هي في التصنيف المقلق، و بفضل الجهود المبذولة في إطار تنمية القطاع الفلاحي و الإنتاج الغذائي استطاعت هذه السياسة من تقليص نسبة ناقصي التغذية ابتداء من 2011 إلى غاية يومنا هذا لتصل إلى مستوى الفئة الأولى المنخفض الأقل من 5% هذا ما يؤكده لنا الجدول رقم (03-05).

الجدول (03-05) ناقصي التغذية في الجزائر

	1990	1995	2000	2005	2010	2013	2014
نسبة ناقصي التغذية	9,2	11,1	10,5	8,9	5,7	<5	<5

Source:Food-Security-Statistics@FAO.org

يلعب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام دور مهم في تحديد درجة الرفاهية الاقتصادية في حين يمثل لنا نصيب الفرد من الناتج الفلاحي قدرة الدولة على تحقيق مستوى غذائي متوازن لأفراد من خلال الجدول رقم (03-06) يتضح لنا أن نصيب الفرد من الناتج الفلاحي قد انتهج نفس المسار التنموي لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي، فبعدما كان 365,75 دولار للفرد سنة 2009 أصبح519,92 دولار سنة 2014 و في نفس الوقت فإذا قارنا نصيب الفرد من الناتج الفلاحي مع نصيبه من الناتج الداخلي الخام نجد أن النسبة تقل عن 8,1% و هي نسبة منخفضة مقارنة مع ما تم تخصيصه من قدرات مادية و مالية بالإضافة إلى الإمكانيات الطبيعية التي تمتاز بها الجزائر بهدف تنمية القطاع الفلاحي جدول (03-06).

الجدول (03-06) نصيب الفرد من الناتج الداخلي (الدولار)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	3875,8	5473,5	5447,4	5583,6	5491,61	5484,06
نصيب الفرد من الناتج الزراعي	365,75	382,7	442,96	483,54	561,81	519,92

المصدر: إحصائيات البنك الدولي الموقع الالكتروني: http://data.albankaldawli.org/country/algeria

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2012، مرجع سابق، ص 35.

استطاعت السياسات الفلاحية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة من تحقيق أهم الأهداف التي كان يسعى القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى تحقيقها و هو العمل على تحسين أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر و رفع من قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق هذا الهدف حيث بلغت نسبة العجز الغذائي سنة 2012 حوالي 31 سعرة حرارية للفرد في اليوم بينما كانت في سنة 2000 حوالي 61 سعرة حرارية، كما قدر متوسط الطاقة الغذائية سنة 2008 حوالي 2352 سعرة حرارية و هي أحسن قيمة يتم تسجيلها منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا و يمكن توضيح هذا من خلال الشكلين (03-06)و (03-07) التالين:

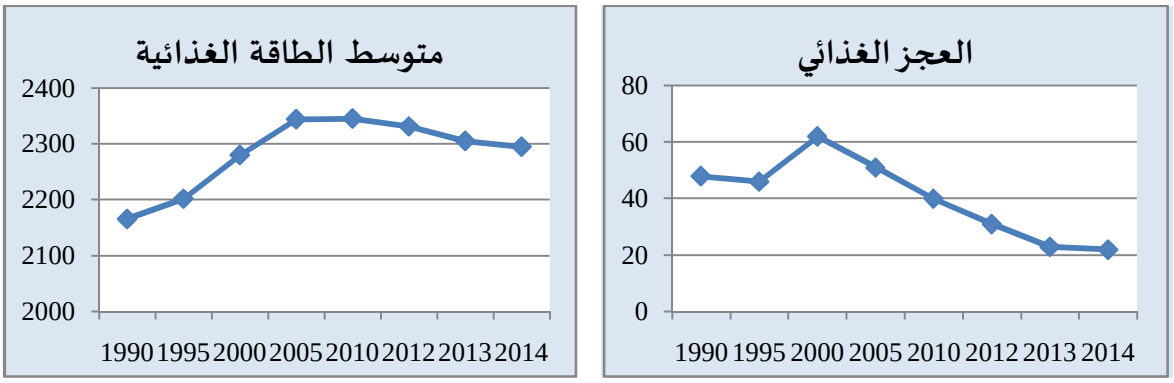

Source : Food-Security-Statistics@FAO.org

إن هذه النتائج تم الوصول إليها من خلال التوجه نحو زراعة المنتجات الإستراتيجية بفضل برنامج دعم و تطوير زراعة الحبوب، وتكثيف المناطق الملائمة للزراعة في إطار عملية استصلاح أراضي الهضاب مما أدى إلى بلوغ المساحة المخصصة لزراعتها 3 ملاين هكتار أي أكثر بثلاث أضعاف ما كان مخصص سنة 2000، هذا ما أدى إلى ارتفاع إنتاج القمح لتصل إلى 4.033.175 طن متري و هو أكثر بـ 4.5 مرة مما تم تحقيقه سنة 2000 هذا ما ساعد على خفض من قيمة الواردات الفلاحية حيث بلغت سنة 2007 حوالي 7% من إجمالي الصادرات السلعية و هي نسبة لم يسبق تحقيقها من قبل.

الجدول (03-07) إحصائيات محصول الحبوب

	1990	1995	2000	2005	2010	2012	2014
الأراضي المنتجة للحبوب (ألف هكتار)	2366	2579	1058	2350	2856	3062	2509
إنتاج الحبوب (ألف طن متري)	1627	2140	934	3527	4002	5137	3458

المصدر : إحصائيات البنك الدولي الموقع الالكتروني: http://data.albankaldawli.org/country/algeria

استطاعت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي تقوية القدرة الإنتاجية للمنتجات الإستراتيجية حيث يرى بعض الباحثون أن هذه النتائج الايجابية هي ناتجة عن برنامج المخطط الوطني للتجديد الفلاحي و الريفي و الذي اهتم أكثر باستصلاح الأراضي و انتهاج أسلوب التنمية المستدامة في ممارسة مجمل النشاطات

المرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإنتاج القطاع الفلاحي، انطلاقا من هنا تم تسجيل تراجع في الاستيراد قدر سنة 2012 بنسبة 36,4% مقارنة بسنة 2011 غير أن البعض الأخر من الباحثين ارجعوا سبب هذه القفزة في الإنتاج الظروف المناخية المواتية . رغم كل الجهود المبذولة يبقى إنتاج الحبوب عاجز على تغطية الطلب الاستهلاكي، و عليه لا تزال الجزائر تعاني من التبعية الغذائية فيما يخص هذه المادة الإستراتيجية حيث تتصدر واردات الحبوب مجموع الواردات الغذائية بنسبة 47,5%[1].

2-3-1 الواردات و الصادرات الغذائية:

من خلال الاطلاع على حجم حركة المبادلات التجارية للمنتجات الغذائية يتضح من النظرة الأولى سيطرة الواردات الغذائية على مجموع الواردات مع تفاقم الفجوة بين واردات تلك السلع و صادراتها، و من بين أهم أسباب هذه الفجوة ارتفاع الطلب على المواد الغذائية مصحوب بارتفاع عدد السكان، يقابله ضعف نمو القطاع الفلاحي و عدم قدرته على تغطية الطلب المحلي، كما يمكن أن يكون ارتفاع في الدخل الفردي و تغير السلوك الاستهلاكي للأفراد خصوصا بعدما تم فتح الأسواق التجارية للمنتجات الفلاحية حيث أصبح المستهلك يفضل المنتجات المستوردة على المنتجات المحلية رغم ارتفاع أسعارها.

لقد شهدت الفترة الممتدة بين سنة 2005 إلى غاية 2015 تذبذب في حجم المبادلات التجارية مع الخارج و يعود سبب هذا التغير إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية داخل الأسواق العالمية الناتجة عن أزمة 2007-2008 و التي كانت من بين أهم أسبابها (ارتفاع أسعار النفط، سوء الأحوال الجوية، سياسة غلق الأسواق الدولية من قبل الدول المتقدمة بحجة حماية مستهلكيها)، رغم كل هذا استمر نمو الواردات الغذائية في الجزائر في الارتفاع سنة بعد أخرى حتى بلغت سنة 2013 قيمة 9580 مليون دولار بنسبة زيادة تفوق 58% مقارنة بسنة 2010 و أكثر من 237% عن سنة 2000، في المقابل قدر حجم الواردات الغذائية 20% من مجموع الواردات، أما فيما يتعلق بصادرات تلك المواد قدرت سنة 2013 بقيمة 402 مليون دولار بنسبة تزيد عن سنة 2010 حوالي 27,4%، كما قدرت قيمة تغطية الصادرات الغذائية لوارداتها خلال الفترة التي شهدها برنامج التجديد الفلاحي و الريفي بحدود 5,2%.[2]

يتصدر القمح قائمة الواردات الغذائية بقيمة 207,5 مليار دج، ثم الحليب 99,4 مليار دج و السكر 82,7 مليار دج، القهوة 22,7 مليار دج، الزبده 8,7 مليار دج، الشعير 8,4 مليار دج، الشاي 1,5مليار دج، أما فيما يخص صادرات المنتجات الغذائية هي في الغالب رمزية مقارنة بمجموع الصادرات و المقدرة بنسبة

[1] http://www.albankaldawli.org/ (12/09/2015)

[2] Escribano, G. Crise financire et agriculture dans la rive Sud de la Mditerrane, Graphic by Gianluca Manganelli, CIHEAM N° 17, 2011, P04.

0,42% سنة 2013، شملت تلك الصادرات المنتجات التالية: التمور 1,9 مليار دج و الخمور 81,9 مليون دج، زراعة البقول 1,5 مليون دج[1].

لقد عانت العديد من الدول النامية منذ أزمة أسعار المنتجات الغذائية لسنة2007 و التي أدت إلى ارتفاع أسعار اغلب المنتجات الإستراتيجية على غرار منتوج الحبوب و هو المنتوج الأكثر استيرادا خلال سنة 2011 ارتفعت أسعاره بحوالي 60 %، حيث استحال خلال السنوات الموالية إلى رفع الإنتاج بالقدر اللازم من اجل خفض الأسعار، و في هذا الإطار قدر البنك العالمي أن اثر هذا التغير في أسعار الحبوب على فاتورة الواردات قدر بـ 0,5% من قيمة الناتج الداخلي الخام[2].

1-3-3 مشكل العقار الفلاحي :

إن المشكلة الأساسية التي يواجهها القطاع الفلاحي في الجزائر منذ فترة طويلة هو عدم قدرة الدولة على الاختيار بين خصخصة الأراضي الفلاحية أو الحفاظ على ملكيتها، إذ تمتلك الدولة ما يقارب 2,5 مليون هكتار من الأراضي الخصبة المروية أي ما يقارب 30% من المساحة الزراعية.

حاول المشرع الجزائري وضع حل لهذا الأشكال في عدة مناسبات أهمها قانون 87-19 و الذي تضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية و تحديد حقوق الفلاحين وواجباتهم خصوصا المادة 6 التي تقر على حق الانتفاع الدائم للفلاحين المعنيين بهذا القانون على مجمل الأراضي التي تقع تحت نشاط مستثمراتهم[3]. كما ساهم قانون 08-16 في تحديث أهداف الفلاحة و توجيهها نحو المساهمة في تحسين أوضاع الأمن الغذائي مع تثمين وظائفها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و ذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية و كذلك التنمية المستدامة للقطاع الفلاحي، كما تداول خلال نفس القانون و خصوصا في المادة 19 تحديد كيفية استغلال الأراضي الفلاحي التابعة للدولة أو تحت تصرف المؤسسات العمومية، مع تحديد خريطة التميز بين الأراضي الفلاحية و الأراضي ذات الوجهة الفلاحية وفي هذا الإطار يتم معاقبة كل من يقوم بتغير الطابع الفلاحي للأراضي المصنفة فلاحية أو ذات وجهة فلاحية بعقوبة تتراوح بين سنة و 5 سنوات سجن و غرامة مالية 100 ألف دج ز هذا حسب المادة 87 من نفس القانون[4].

[1] Ministere de l'agriculture et du developpement rural direction des services veterinaires, activités vétérinaires, 2014, P07.

[2] Escribano, G. op.cit. P05.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة يوم 09 ديسمبر 1987، ص07.

[4] الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة يوم 10 اوت 2008، ص 04.

كما يعتبر قانون 10-03 من بين احدث القوانين التي تناولت مشكلة العقار الفلاحي و كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، حيث تنص المادة 04 من هذا القانون على قيام الدولة بمنح لكل فلاح ذو الجنسية الجزائرية صاحب مستثمرة حق في استغلال قطعة ارض تابعة للدولة و كذلك الأملاك السطحية التابعة لها لمدة 40سنة قابلة للتجديد مقابل إتاوة سنوية[1].

منذ الاستقلال لم تكن فكرة حق ملكية الأراضي الفلاحية و إدارتها جزء من السياسات التنموية للقطاع الفلاحي، حيث كان لهذا الأشكال عدة عواقب و سلبيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- المضاربة من قبل الفلاحين على الأراضي المسيرة ذاتيا.
- تحويل استخدام الأراضي الفلاحية نحو نشاطات أخرى غير فلاحية.
- هجرة اليد العاملة من القطاع الفلاحي نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر دخلا.

رغم كل هذا لا يزال القطاع الفلاحي في الجزائر ينتظر الإصلاح الفلاحي الذي يمكنه من حل بطريقة أو بأخرى مشكل عدم الاستقرار و هذا عن طريق بناء حلقة وصل فعالة بين الفلاح و الأرض و الدولة.

4-3-1 عدم استقرار الأسواق الفلاحية :

أدت عملية دعم الأسعار الاستهلاكية لبعض المنتجات الفلاحية الغذائية على غرار كل من القمح و الحليب دور كبير في الحد من نمو القطاع خلال (2010-2011)، و قد استمر مشكل ارتفاع الأسعار باقي المنتجات إلى غاية نهاية سنة 2012 حيث بدأت تلك النسب بالانخفاض بقيم متفاوت مثلا (انخفاض أسعار الفواكه بـ7%، الأسماك بـ 15,6%) غير أن هناك منتجات أخرى حافظت على ارتفاع في أسعارها بنسب ما بين 3 إلى 4,3% مست على الخصوص المنتجات الفلاحية المصنعة.[2]

بالإضافة إلى الظروف المناخية هناك العديد من المشاكل و الأسباب الهيكلية التي تعيق عمل الأسواق الفلاحية و التي تخلق بدورها فوروقات في أسعار المنتجات بين تلك التي خصصها الفلاحون و تلك التي يتم تحديدها عند التجزئة، و في ظل هذه الظروف عملت الدولة على وضع خطة عمل تستهدف تنظيم الدورات الإنتاجية مع العمل على تفعيل برنامج (SYRPALAC) نظام مراقبة المنتجات الفلاحية المستهلكة على نطاق واسع هذا بالتنسيق مع برنامج تعزيز البنية التحتية و تحديث إدارة الأسواق، استطاعت هذه السياسة المنتهجة و في فترة قصيرة من تنظيم الأسواق الفلاحية و السيطرة جزئيا على أسعار بعض المنتجات الإستراتيجية.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادر يوم 18 اوت 2010، ص 04.

[2] FAO, 2012, op.cit, p03.

2- التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر

عانت سياسة الائتمان الفلاحي منذ القدم من عدم قدرة البنوك على جذب المدخرات بالحجم الكافي من اجل تغطية الاحتياجات الضرورية حسب الطلب المتزايد للفلاح عليها، فحتى وقت قريب انحصر عمل تلك البنوك على توزيع الإعتمادات المالية التي تخصصها الخزينة العمومية إلى القطاع الفلاحي و استمرت هذه العملية حتى بعد إجراء العديد من الإصلاحات المصاحبة أحيانا بهيكلة و إعادة هيكلة النظام المالي مع تحويل مهام تمويل القطاع من مؤسسة مالية إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية و السياسة إلى مرة بها الدولة.

يحتاج القطاع الفلاحي كباقي القطاعات إلى العديد من مصادر التمويل إلا انه يتميز عن البقية من حيث الحماية التي تقدمها له الدولة عن طريق توفير مختلف أساليب الدعم و التأمين للعديد من النشاطات الفلاحية و الريفية، غير انه منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية بدأ تداول فكرة الانسحاب التدريجي للدولة في مجال توفير الموارد المالية للقطاع خصوصا فيما يتعلق بجانب القروض البنكية حيث قامت في بداية التسعينات بفرض قيود و شروط صارمة في وجه الفلاح، شكلت تلك الشروط حاجز أمام المستثمر الفلاحي من اجل الوصول إلى الخدمات البنكية، هذا بفضل فشل العديد من المؤسسات المالية النشطة في مجال تمويل القطاع الفلاحي في تحقيق أرباح بحجم استثماراتها[1].

2-1 مراحل تطور التمويل البنكي للقطاع الفلاحي :

اتبعت الجزائر بعد الاستقلال خطوات التخطيط المركزي حيث تم تطبيق هذا المنهج و فق اقتصاد يعطي الأولوية إلى الخدمات البنكية في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الفلاحي باعتباره احد أهم القطاعات الحيوية، كما عملت تلك البنوك على لعب دور مهم من اجل المساهمة في المخططات التنموية داخل هذا القطاع منذ الاستقلال هذا مرورا بعدة مراحل أهمها:

2-1-1 مرحلة 1962-1986:

كان القطاع الفلاحي قبل الاستقلال يعتمد على نوعين من أنواع التمويل البنكي الأول موجه إلى توفير الموارد المالية حسب الاحتياجات القصيرة و المتوسطة الأجل للمستعمرين باستخدام خدمات الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التضامني (CACAM) مهمته تمويل جميع المشاريع الفلاحية ابتداء من سنة 1935، أما النوع الثاني فهو موجه إلى تمويل احتياجات الفلاحين للجزائريين و المسمى الشركات الفلاحية

[1] Daoudi, A. et Bedrani, S. op.cit, P 78.

الاحتياط (SIP) و من بعد ذلك (SAP) التي تم تأسيسها سنة 1952 حيث تم الاعتماد على هذا الأخير حتى بعد الاستقلال و بتحديد سنة 1966، من اجل ضمان عملية تمويل القطاع الفلاحي[1].

رغم اختلاف السياسات بعد الاستقلال إلا أن الدولة احتفظت بنفس طرق التمويل حيث استمر الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي بتمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا مع تخصيص الشركات الفلاحية للاحتياط نحو تمويل القطاع الخاص و باقي النشاطات الريفية الغير فلاحية.

لقد تم توجيه عملية تمويل القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى عدة مؤسسات حكومية مختلفة باختلاف هياكلها و أدوارها، إذ لم يستمر نشاط الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي طويلا بعد الاستقلال و بتحديد سنة 1963 تم تحويل مهامه إلى الخزينة العمومية، التي تكفلت بمهمة ضمان تمويل القطاع الفلاحي خلال الدورة الإنتاجية (1963-1964) هذا بالشراكة مع الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط و الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي تأسس سنة 1963، استطاعت الدولة و بالتنسيق بين مختلف المؤسسات المذكورة من ضمان الموارد المالية الكافية لتمويل المزارع المسيرة ذاتيا و الاهتمام بعملية استصلاح الأراضي[2]، و خلال هذه المرحلة عملت الخزينة العمومية على ضمان انتقال ملكية الممتلكات المادية و المالية للمستعمرين الذين تخلو عنها مباشرتا بعد الاستقلال إلى الدولة، حيث استطاعة من توجيه حوالي 420 مليون دج خلال هذه الفترة في شكل إعتمادات مالية هدفها الحفاظ على إنتاج القطاع بعد الهجرة الجماعية للمعمرين[3].

غير انه و نظرا لعدم الاستقرار السياسي من جهة و ضعف القدرة المالية و الائتمانية التي عاشتها البلاد بعد الاستقلال من جهة ثانية حيث انعكست هذه الظروف سلبيا على عملية تمويل القطاع، تم توجيه تلك المهام إلى البنك المركزي سنة 1964، و يعود سبب هذا التحويل إلى عجز الدولة (الخزينة العمومية) على توفير الاحتياجات المالية الضرورية للقطاع الفلاحي. استغل البنك المركزي إمكانياته المالية من خلال تخصيص اعتمادات لصالح الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، غير انه و رغم كل ما تم إعداده و تقديمه في سبيل نجاح هذه العملية إلا أن الأسلوب المنتهج من طرف الديوان في كيفية توزيع تلك الاعتمادات بشكل قروض على الفلاحين لم يحقق النتائج المرجوة منه، حيث تميز أحيانا بالبطء و تأخير حصول الفلاح على القروض كما انه لم يكن مستقل في اتخاذ قرارات التمويل بل كان مشروع القرض يعرض على العديد من اللجان و الهيئات بالإضافة إلى تعدد الشروط التي وضعها الديوان في سبيل منح القروض

[1] Abdelhamid, A. Quelle agriculture pour l'algerie, Office des publications universitaires, 2009, P 141.

[2] بويبي محمد، مرجع سابق، ص 187.

[3] Abdelhamid, A. op.cit. P 143.

والتي تعتبر في الكثير من الأحيان تعجزيه أمام صغار الفلاحين[1]، واصل البنك المركزي مهامه التمويلية خلال ثلاثة دورات إنتاجية، قدم من خلالها خدماته حسب الطلب عليها، قدر حجم القروض حوالي 2366,3 مليون دج موزعة كما يلي: (1965/1964 = 516 مليون دج)، (1966/1965= 901 مليون دج)، (1967/1966= 949,3 مليون دج)[2].

نظرا لكل تلك الظروف تم تحويل عملية تمويل القطاع الفلاحي مجددا إلى البنوك التجارية حيث باشر البك الوطني الجزائري هذه المهام ابتداء من سنة 1967بموجب الأمر رقم 66-78[3]، استغل هذا البنك مهامه الجديدة بإجراء عدة تعديلات على السياسة الائتمانية الفلاحية في مقدمتها الاعتماد على اللامركزية في اتخاذ قرارات منح القروض بهدف الإسراع في دراسة طلبات القروض[4]، بالإضافة إلى حل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي و الاعتماد على مساعدة الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التضامني، استمر هذا التعاون إلى غاية 1968 إذ تم إصدار مرسوم 68-534 و المتضمن تصفية كل من الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التضامني و كل من فروعه الجهويه و المحلية و كذا الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط و صندوق التسليفات الفلاحية، إذ قامت الدولة بتوجيه مهام كل هذه الصناديق إلى البنك الوطني الجزائري الذي أصبح بموجب هذا الأمر الممول الوحيد للقطاع الفلاحي[5].

كما قام البنك بتخفيض تكاليف منح القروض و تسهيل الوصول إليها، حيث خفض من معدلات الفائدة بنسب مختلفة حسب اختلاف نوع القرض، 4% للقروض قصيرة الأجل و 3,5% متوسطة الأجل و 2,5% طويلة الأجل الأقل من 10 سنوات و 3% أكثر من 10 سنوات، رغم هذا لم يستطع القطاع الخاص خصوصا صغار الفلاحين من الحصول على القروض اللازمة في الوقت المناسب حيث قدرة حصتهم خلال هذه المرحلة حوالي 5% من مجموع القروض الممنوحة للقطاع العام و يرجع السبب في هذا التوزيع إلى عجز الفلاح عن تسديد مستحقاته المالية إذ تراجع معدل التسديد من 60% خلال الموسم 79/78 إلى اقل من 37% في موسم 82/81، ومن اجل تدارك هذه الوضعية قامت الدولة بإجراء إصلاح 1975 و التي حاولت من خلاله تعديل بعض النقائص التي كانت تميز سياسة التمويل الفلاحي من خلال ضمان الاستقلالية و التسيير و وضع المسؤولية الكاملة على الفلاح مع فتح قنوات الحوار بينه و بين البنك[6].

[1] Bedrani, S. L'Agriculture Algérienne Depuis 1966, OPU Alger, 1981, P208 .

[2] Abdelhamid, A. op.cit. P 143.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 51 الصادرة يوم 14 جوان 1966، ص 782.

[4] بويهي محمد، مرجع سابق، ص 190.

[5] الجريدة الرسمية، العدد 78 الصادرة يوم 28 ديسمبر 1968، ص 1550.

[6] بويهي محمد، مرجع سابق، ص 197.

و في هذا الإطار قام البنك و للأول مرة بتخصيص الحسابات البنكية و فق نوعية النشاط (زراعي – تربية الحيوانات – صيد بحري ....) حيث استطاع خلال الفترة 1967-1969 من تقديم قروض بحجم 3010 مليون دج، و بهذا ارتفع حجم الديون التي يتحملها الفلاحون منذ الاستقلال إلى غاية 1970 حوالي 1689 مليون دج منها 420 للخزينة العمومية و 469 للبنك المركزي و 800 للبنك الوطني الجزائري[1].

لم يستطع البنك الوطني الجزائري رغم كل التسهيلات التي قدمها على المساهمة في إنعاش القطاع الفلاحي حيث ارتفع مستوى مديونية الفلاح ، هذا ما دفع الدولة إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي المصاحبة بإعادة هيكلة المؤسسات المالية المانحة للقروض الفلاحية مما ساهم في ظهور بنك الفلاحة و التنمية الريفية سنة 1982. عمل هذا البنك منذ نشأته على تسهيل إيصال خدماته المالية عن طريق التقرب و التوغل داخل المناطق الريفية المعزولة، حيث قام بفتح العديد من الفروع داخل مختلف البلديات ذات الطابع الفلاحي هذا ما نتج عنه ارتفاع حجم الخدمات البنكية الممنوحة للقطاع الفلاحي بمختلف أنواعها، حيث قدرة في بداية الفترة بـ 2827 مليون دج قروض قصيرة الأجل و 1775 مليون دج كقروض متوسطة الأجل، مع إعطاء أهمية اكبر للقطاع الخاص في مجال القروض قصيرة الأجل التي لا تتطلب ضمانات كبيرة، و يمكن أن يتحصل عليها اغلب الفلاحين، أما من جهة القروض طويلة الأجل قام بتحمل تكلفة تمويل ما نسبته 60% من حجم الاستثمارات و باقي المبلغ يتم دفعة كمساهمات شخصية من قبل الفلاح. و قد واصل البنك نشاطاته وفق مخططات تنموية هدفها التخفيف من حجم المشاكل المالية التي شهدها القطاع الفلاحي خلال فترة تولي البنك الوطني الجزائري مهمة تمويل القطاع و من اجل تحقيق هذا خصص البنك 37 مليار دج من موارده الخاصة لتمويل نفقات الاستغلال مع تطبيق معدلات فائدة منخفضة بهدف جلب الاستثمارات إلى القطاع الفلاحي [2].

غير أن عملية التمويل خلال هذه الفترة واجهت عدة مشاكل أهمها :

- عدم قدرة صغار الفلاحين على الوفاء بديونهم وضعف إمكانية تقديم ضمانات كافية مقابل الحصول على احتياجاتهم المالية.
- انخفاض حجم القروض طويلة الأجل بسبب عجز الفلاح على توفير 40% من قيمة القرض في شكل مساهمات شخصية.
- التدخل المستمر للدولة باعتبارها المالك و المسير للقطاع الفلاحي من جهة و باستخدام سياسة مبنية على الاتجاه الاشتراكي في تحديد حجم و مسار الخدمات المالية المقدمة.

[1] Abdelhamid, A. op.cit. P 143.

[2] بويهي محمد، مرجع سابق، ص 238.

أنواع القروض الفلاحية خلال الفترة:

1- قروض الاستغلال:

شهدت قروض الاستغلال خلال هذه الفترة ارتفاع كبير حيث انتقلت من 986 مليون دج سنة 1970 إلى 3041 مليون دج سنة 1986، (الشكل رقم 03-08) و يرجع سبب هذا الارتفاع إلى تفاقم نفقات اليد العاملة و التي تمثل لوحدها حوالي 62% من مجموع نفقات الاستغلال مقابل 21% نفقات التموين و 7% نفقات المكنة اللتان حافظتا على توازنهما و استقرارهما خلال هذه الفترة لذلك فإن اغلب قروض الاستغلال كانت توجه إلى تغطية أجور العمال[1].

على غرار القطاع العام عاش القطاع الخاص فترة من التهميش رغم أهميته و دوره في تغطية العجز الناجم عن مجموعة من الثغرات المتواجدة لدى كل من سياسة التسيير الذاتي الثورة الزراعية، حيث فرضت الدولة على الفلاحين الراغبين في القروض الموسمية ضمانات تعجزيه مثل رهن عقد ملكية الأراضي بالإضافة إلى معدلات الفائدة المتقلبة و التي يعجز صغار الفلاحين على تحمل تكاليفها، هذا ما جعل نصيب القطاع الخاص من قروض الاستغلال لا يتجاوز 5% مما يحصل عليه القطاع العام خلال هذه الفترة. وقد أدى إصلاح 1978 إلى تسهيل عملية وصول القروض الفلاحية إلى الفلاح بسبب تخفيض تكلفة الخدمات البنكية وتسهيل الوصول اليها، هذا ما ساهم في ارتفاع عدد المستفيدين لهذه القروض خلال دورة 1978 إلى 58,8 الف فلاح، مع نمو حجم تلك القروض بمعدل 76% بين سنة 1976-1978[2].

الشكل (03-08) **قروض الاستغلال** (1970 – 1986)

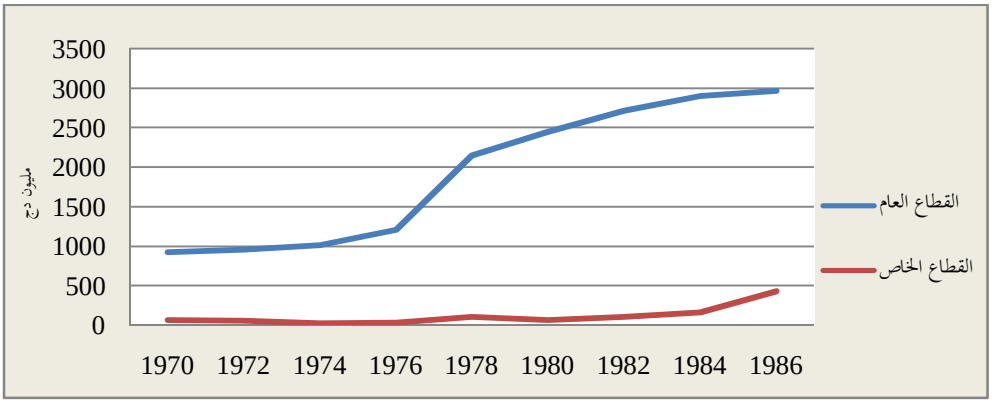

Source :MARA/AGFAM rapport du seminaire sur lagéstion des exploitationes agricoles 1981 P 66.

[1] رابح زبيري، 1996، مرجع سابق، ص 67.
[2] رابح زبيري، 1996، مرجع سابق، ص 75.

2- قروض الاستثمار:

عمل القطاع الفلاحي منذ الاستقلال على تنمية البنية التحتية و تجهيزها بالموارد المادية من آلات و تجهيزات و معدات بالإضافة إلى موارد بشرية قادرة على مواجهة مختلف المخاطر و العقبات التي تقف أمام المسار التنموي للقطاع، من اجل هذا تم تخصيص مجموعة من القروض المتوسطة و طويلة الأجل هدفها توفير الموارد المالية اللازمة لنجاح هذه المهمة.

رغم التطورات التي شهدتها قروض الاستثمار بين كل من الرباعي الأول و الثاني إلا أنها تبقى بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة خصوصا و أن المخططات المتبعة من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية القائمة على تقوية و دفع عجلة التنمية داخل القطاع بالاعتماد على تكثيف الاستثمارات و يرجع السبب في هذا إلى ثقل الإجراءات الإدارية و التقنية، المبالغة في طلب الضمانات إذ يشترط مثلا تقديم وثيقة إثبات امتلاك أراضي فلاحية لا تقل عن 50 هكتار من اجل الاستفادة بقرض لشراء جرار، قد تم تدارك هذه النقائص ابتداء من المخطط الخماسي الأول[1].

الجدول (03-08) **توزيع قروض الاستثمار** مليون دج

توزيع قروض الاستثمار	القطاع العام	القطاع الخاص
الرباعي الأول	990	208
الرباعي الثاني	2224	55
الخماسي الأول	3479	783

المصدر: رابح زبيري، الاصلاحات في القطاع الزراعي بالجزائر و اثرها على تطوره، مذكرة دكتوراه، 1996، ص 81.

2-1-2 المرحلة الثانية 1986-1999:

نظرا لتدني أسعار المحروقات و ما نتج عنها من ضعف القدرة التمويلية لمختلف القطاعات بما في ذلك القطاع الفلاحي لجأت الجزائر إلى اتخاذ سلسلة من الإصلاحات هدفها التأقلم مع الأوضاع الراهنة و مواكبة تلك التغيرات الرامية إلى ضرورة التوجه نحو استقلالية المؤسسات العمومية و إصلاح المنظومة البنكية بكل فروعها و هيئاتها إذ يمكننا ترتيب هذه الإصلاحات كما يلي:

- إصلاحات 1986-1989:

جاء هذا الإصلاح طبقا للقانون رقم 86-12 الذي عملت من خلاله الدولة على إعطاء حيز من الحرية للمؤسسات البنكية في تسيير و تحديد مخصصاتها الائتمانية بالاعتماد على اللامركزية في اتخاذ معظم قراراتها، هذا ما ورد في المادة 11 من نفس القانون حيث يعطي للبنك الاستقلالية في منح القروض و

[1] رابح زبيري، 1996، مرجع سابق، ص 84.

متابعتها مع اتخاذ كافة التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم السداد، كما يتم بموجب نفس القانون إلغاء التخصص البنكي، انطلاقا من هنا تم توزيع مهام تمويل القطاع الفلاحي على كافة البنوك التجارية بما في ذالك بنك الفلاحة و التنمية الريفية[1].

بعد سنتين من هذا القانون توجه المشرع الجزائري نحو الرفع من استقلالية البنوك و التقليل من الحواجز البيروقراطية التي كانت تقف عائق بين الفلاح و البنك و عليه أصبح الفلاح يتعامل مباشرتا مع المؤسسات المالية دون وسيط هذا ما سهل من الاجراءات الادارية و خفض من مدة حصول الفلاح على القروض، لكن رغم كل تلك التدابير استمرت الدولة بالتدخل في نشاط المؤسسات البنكية بحجة حماية مصادر تمويل المستثمرات الفلاحية التي تم إنشائها بعد إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بموجب قانون 87-19، حيث عملت الدولة على إرغام تلك المؤسسات بمنح قروض لمستثمراتها الفلاحية التابعة للقطاع العام دون تقديم ضمانات كافية مقابل تلك القروض، لكن في المقابل تم البدء في تجهيز مؤسسات التأمين من اجل الاستثمار في القطاع الفلاحي و مساعدة البنوك في تحمل جزء من المخاطر التي تواجهها بعد أن قررت الدولة التنازل عن الدور التمويلي لهذا القطاع.

- إصلاحات 1990-1999:

شهد النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال العديد من الإصلاحات غير أن أهم إصلاح هو ذلك الذي تم بموجب قانون 90-10و المسمى بقانون النقد و القرض و الذي تم إنشائه وفق بندين أساسين و هما[2]:

- الفصل بين الجهاز التنفيذي و هيئات النقد و القرض من خلال إعادة تأهيل دور البنك المركزي في التسيير المالي و النقدي.
- إلغاء احتكار الدولة للقطاع المصرفي، مكن قانون النقد و القرض و على الخصوص المادة 127-128-129-130 بفتح السوق المصرفية أمام الاستثمار الخاص مهما كان نوعه (وطني- أجنبي) و هو بذلك صادق على نهاية فترة طويلة من الاحتكار الذي فرضته السياسة الاشتراكية المتبعة من قبل الدولة.

رغم العديد من ايجابيات هذا الإصلاح إلا انه كان لديه بعض الانعكاسات السلبية التي أثرت على حجم القروض و الخدمات المالية الموجهة من قبل البنوك نحو بعض القطاعات الحساسة، بما في ذلك القطاع الفلاحي حيث نتج عن هذا القانون ارتفاع درجة الرقابة على النشاط البنكي، و احترام حجم المخاطر التي يتحملها البنك عند منحه القروض مع قلت الموارد المالية و صعوبة إعادة التمويل، ارتفاع معدلات الفائدة ابتداء من شهر ماي 1990 الناتج عن تحرير أسعار الفائدة حيث انحصرت بين 13% و 23,5%.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 34 الصادرة يوم 20 اوت 1986، ص 1425.

[2] عجلة الجيلالي، الاصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في ايطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد4، 2005، ص 302.

كل هذه القرارات و غيرها أدت إلى ضعف العلاقة التي تجمع بين الفلاح و البنك حيث توجهت البنوك إلى فرض إجراءات جديدة في منح القروض الفلاحية تتضمنها ضرورة إجراء دراسات اقتصادية حول طبيعة و أهمية و مستوى نجاح المشروع مع تقديم الضمانات الكافية و المناسبة التي من خلالها يمكن للبنك تخطي مشكل المخاطر المختلفة، و كنتيجة لهذه الأوضاع انخفض حجم القروض الممنوحة لهذا القطاع من 12,3 مليار دج سنة1987 إلى 1,6مليار دج سنة 1992، وفي المقابل ارتفع مستوى عجز الفلاح على تسديد ديونه من 8 مليار دج سنة 1993 إلى 27 مليار سنة 1997 هذا ما أدى إلى ضرورة تدخل الدولة من اجل إعادة جدولة تلك القروض على أن يتم تسديدها وفق دفعات بمعدلات فائدة تفضيلية و لمدة تختلف باختلاف طبيعة القرض، و قد تمت إعادة الجدولة على مرحلتين الأولى سنة 1994 و الثانية سنة 1997، هذا بهدف جلب الفلاحين الذين ليس لديهم الرغبة في التسديد و مساعدتهم على تقديم العديد من التنازلات و التحفيزات من اجل الوفاء بتعهداتهم، مقابل حصولهم على قروض جديدة تمكنهم من تحسين قدراتهم على السداد[1].

و يرجع السبب في هذه الوضعية إلى عدم كفاية المدخرات البنكية و انخفاض قيمتها نظرا للتغيرات التي شهدها معدل التضخم في تلك الفترة، حيث أدى هذا إلى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض الفلاحية خلال الفترة 1990-1992 لتصل إلى 23,5 %سنة 1990 و تنخفض بعد ذلك إلى 8% على المدى القصير و 6% على المدى المتوسط، 5% على المدى الطويل و هذا ابتداء من سنة 1992، لقد تم تطبيق هذه السياسة على كافة المشاريع ذات الطابع الفلاحي دون تفريق[2]، هذا ما يمكن توضيحه خلال الجدول :

الجدول (03-09) **تطور معدلات الفائدة (1986-1999)**

	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة الأجل	قروض طويلة الأجل
1990-1986	4% إلى 6%	5% إلى 6%	4% إلى 6%
1992-1990	13% إلى 23,5%	13% إلى 23,5%	15% إلى 23,5%
بعد 1992	%8	%6	%5

المصدر: رابح زبيري، الاصلاحات في القطاع الزراعي بالجزائر و اثرها على تطوره ، مذكرة دكتوراه 1996 ص 105.

إن هذه السياسة الصارمة التي انتهجتها البنك خصوصا نحو صغار الفلاحين الذين يمارسون نشاطاتهم على المستوى الاسري حيث تجاهل البنك مجمل نشاطاتهم الإنتاجية و دورهم كقوة عاملة قادرة على خلق الفرق و كوسيلة يمكن أن يعتمد عليها البنك في جذب مدخراته، انطلاقا من هنا و نظرا لضعف قدرة

[1] Djenane, A. Ajustement Structurel Et Secteur Agricole, Un Les Cahiers De CREAD, N° 46, 1999, P 134.

[2] Bedrani, S. Boukhari, N. et Djennane, A. op.cit. P 124.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية على تلبية كافة الاحتياجات المالية للفلاحين من جهة و عدم قدرته على تغطية مجمل المناطق الريفية من جهة ثانية، تم تأسيس الصندوق الوطني للتضاعدية الفلاحية[1] .

عمل الصندوق الوطني للتضاعدية الفلاحية الذي تأسس سنة 1995 بمختلف فروعه الجهويه و المحلية على مواصلة برنامج (CACAM)، تمحور هدف هذا الصندوق في ترقية و تنمية النشاطات الفلاحية و الريفية و الصيد البحري هذا بالتنسيق مع صندوق التأمين الفلاحي على حماية الفلاح و تقديم الضمانات الكافية و التي تجاوزت للأول مرة حجم التمويل الغير رسمي الموجه للقطاع الفلاحي[2].

أنواع القروض الفلاحية 1986-1999:

شهدت عملية تمويل القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة انخفاض في مستوى كافة أنواع القروض خصوصا قروض الاستغلال و قد يرجع سبب هذا الانخفاض إلى إلغاء الأجور التي كانت تدفع إلى العمال النشطين بالقطاع في شكل تسبيقات على العوائد، هذا بعدما تم تخصيص مزارع القطاع الاشتراكي و تحويل العمال من هيئة أجير إلى مستثمر فلاحي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة، هذا ما أدى إلى تراجع مستوى القروض بنسبة 82% في القطاع العام و 66% في القطاع الخاص خلال الفترة 1988-1994.

الشكل (03-09) قروض الاستغلال (1988 – 1999)

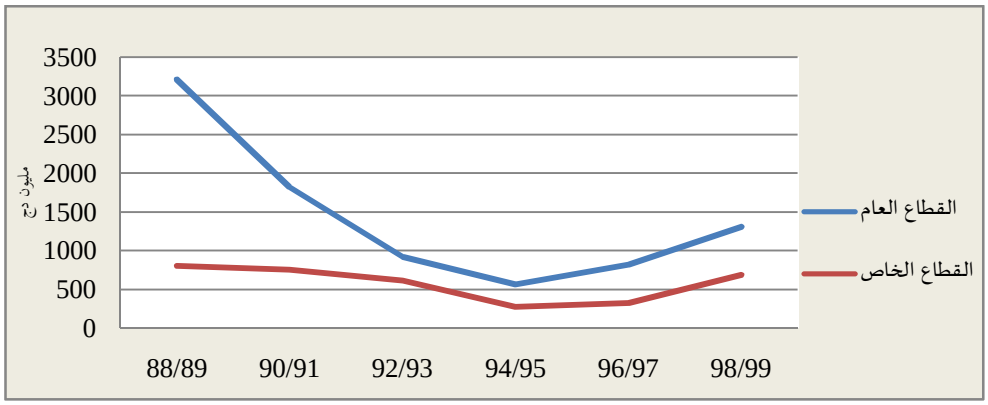

Source : BADR/D.F.A: Situation des crédits d'exploitation secteur privé et coopératif 2001.

أما قروض الاستثمار شأنها شأن قروض الاستغلال، هي بدورها تأثرت بتقلب معدلات الفائدة هذا ما جعل نسبتها لا تتعدى 7% من المجموع الكلي، كما لعب تدني الوضع الأمني خلال سنوات التسعينات و ما صاحبه من هجرة اليد العاملة الفلاحية لأراضيهم و استثماراتهم دور مهم في انخفاض معدلات نمو القطاع، و في نفس الوقت سيطرت القروض متوسطة الأجل على أغلبية قروض الاستثمار مقابل القروض

[1] Bedrani, S. Boukhari, N. et Djennane, A. ibid, P 125.
[2] Abdelhamid, A. op.cit. P 144.

طويلة الأجل التي يعمل الفلاح على تفاديها بسبب ارتفاع تكاليفها من جهة و عدم ثقته في الاستثمار بهذا القطاع من جهة ثانية هذا ما يمكن تأكيده من خلال الشكل رقم(03-10).

الشكل (03-10) قروض الاستثمار (1988 – 1999)

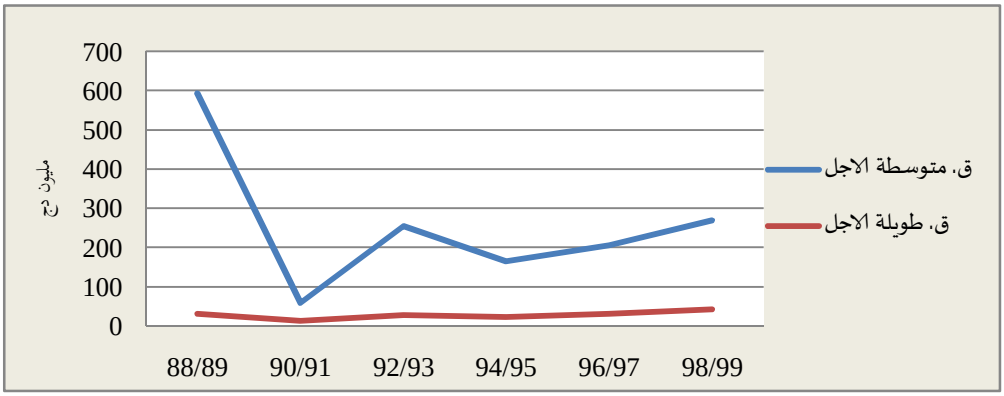

Source : BADR/D.F.A: Situation des crédits investissement secteur privé et coopératif 2001.

عند نهاية مرحلة التسعينات بلغ حجم الديون البنكية التي عجز الفلاح عن تسديدها حوالي 40مليار دج هذا ما أدى إلى تدخل الدولة من خلال قرار تجميد تلك الديون و تحويل مستحقاتها نحو الخزينة العمومية و كان هذا احد أهم أسباب ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 و عودة التدخل المباشر للدولة في تسيير و تمويل و حماية النشاط الفلاحي[1].

3-1-2 المرحلة الثالثة 2000-2014 :

استطاع القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة من تحسين وضعيته المالية بفضل ارتفاع أسعار المحروقات، حيث تم تخصيص تلك العوائد بهدف إنعاش مختلف القطاعات بما في ذالك القطاع الفلاحي الذي شهد خلال بداية هذه الفترة عدة إصلاحات ناتجة عن انتهاج سياسة جديدة (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية)، و من اجل نجاح هذا المخطط كان من الضروري تفعيل دور القطاع المصرفي من حيث تحديث مختلف هياكله. وفي هذا الايطار استغلت المؤسسات المالية النشطة في تمويل القطاع الفلاحي فرصة مضاعفة مشاريعها و استثماراتها، إذ استطاع كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية من توفير الاحتياجات المالية للفلاح بصفة فردية أو جماعية في شكل جمعيات أو تعاونيات حيث تمكنت هاتين المؤسستين سنة 2008 من دراسة أكثر من 185 الف مشروع المقدرة بحوالي 195 مليار دج، تكفل كل من BADR و CNMA بتقديم 115 مليار دج كقروض بنكية متعددة الأنواع و بمعدلات فائدة مختلفة، في حين يتم تقديم 80 مليار المتبقية في شكل دعم تمنحه FNRDA[2].

[1] BADR, D.F.A: Situation des crédits investissement secteur privé et coopératif, 2001, P01.

[2] Abdelhamid, A. ibid, P 144.

إن برنامج التجديد الاقتصادي الذي انطلق في سنوات 2000-2004 و شمل اغلب القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الفلاحي الذي اختار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، حيث تم تخصيص اعتمادات مالية معتبرة من قبل الدولة بهدف ضمان تلبية كامل احتياجاته المالية و المقدرة في بداية المدة بـ 14 مليار دج، هذا ما مكن القطاع من تحقيق معدلات نمو سنوية في أحقاب هذه السياسة التنموية بمعدلات مرتفعة قدرة بمتوسط 8% منذ بداية الألفية[1].

واصلت الدولة خلال المرحلة الثانية من هذا البرنامج 2005-2009 في دعم التجديد الاقتصادي حيث خصصت ما يفوق 300 مليار دج بهدف تثبيت و تقوية الاستثمارات الفلاحية التي تم إنشائها مع الحفاظ على نفس المسار المنتهج من قبل، و الهادف إلى إنعاش القطاع الفلاحي.

غير أن تمويل مراحل الإنعاش للقطاع الاقتصادي لم يتواصل بنفس الوتيرة حيث سرعان ما واجهت تلك البنوك النشطة في المجال و على الخصوص الصندوق الوطني للضبط الفلاحي مشكل عدم السداد هذا ما جعلها عرضة إلى الإفلاس و حل جميع فروعه و وحداته الجهويه و المحلية، وقد يعود سبب امتناع الفلاح علن سداد ديونه الى تنوع المخاطر التي يتعرض إليها إنتاج القطاع الفلاحي خصوصا تلك المتعلقة بالتقلبات المناخية مع ضعف القدرة على التنبؤ بها، و كذلك هشاشة مؤسسات التأمين النشطة في مجال التأمين على المنتجات و الاستثمارات الفلاحية، بالإضافة إلى سياسة مسح الديون التي تنتهجها الدولة من فترة إلى أخرى و التي كانت إحدى دوافع تغاضي الفلاح عن السداد.

2-2 أنواع القروض الفلاحية:

لقد شهد نظام الائتمان الفلاحي تغيرات عميقة ناتجة عن الإصلاحات المتعاقبة داخل القطاع الفلاحي بالإضافة إلى إصلاح النظام النقدي و المالي، حيث أدت هذه التغيرات إلى إعادة تسيير نهج الوساطة المالية التي مست جميع القطاعات لاسيما القطاع الفلاحي الذي اتجهت فيه معدلات الفائدة للقروض، اتجاه انحيازي نحو التكاليف الفعلية للنشاط الاقتصادي، دون أن ننسى دور و أهمية مختلف صناديق الدعم في تخفيض من معدلات الدعم، مع العمل على إتمام أو استكمال شبكة التمويل الموجهة إلى القطاع الفلاحي لصالح الفلاحين الغير مؤهلين للائتمان البنكي، بالإضافة إلى الدور التنموي الذي تلعبه تلك الصناديق فهي تعمل بالتنسيق مع المؤسسات البنكية النشطة في تمويل القطاع الفلاحي على تغطية كامل الاحتياجات المالية لكل الفلاحين باختلاف إمكانياتهم و مؤهلاتهم و ضماناتهم[2].

[1] Abdelhamid, A. op.cit. P 141.

[2] Bessaoud, O. L'agriculture algérienne entre la politique d'ajustement structurel et la réforme des politiques agricoles mondiales, Économie rurale, N°211, 1992, P72.

لقد أكدت اغلب الدراسات المنجزة حول تنمية القطاع الفلاحي في الدول النامية بصفة عامة و دول شمال إفريقيا بصفة خاصة على ضعف وسائل التمويل و قلت الخدمات البنكية الموجهة إلى هذا القطاع، إذ قدر نسبة الفلاحين الذين استطاعو و الوصول إلى تلك الخدمات سنة 2000 حوالي 10% من مجموع الفلاحين اغلبهم يتواجدون في المناطق الشمالية، و بفضل كل من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و من بعده سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، استطاع القطاع من تحسين ظروفه المالية، و هذا راجع إلى تطور النظام البنكي و تمكنه من إيصال كل نشاطاته و خدماته عبر العديد من مناطق الوطن المعزولة[1].

من اجل التوسع في عمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية خلال السنوات الأولى من نشأته و في إطار إعادة هيكلة المؤسسات المالية التابعة للقطاع العام، حيث خصصت الدولة ما قيمته 10 مليار دج كقروض بنكية متعددة الأنواع[2]. عمل هذا الأخير خلال السنوات الأخيرة على إنشاء شراكة ثلاثية الأطراف تجمع بين البنك و الدولة و المتعاملين من اجل تسهيل وصول الخدمات المالية المختلفة إلى المستثمرين و صغار الفلاحين في الوقت المناسب و بأقل التكاليف، كما ساعدت هذه الخطوة على تقسيم عملية الرقابة على انجاز المشاريع و تحسين تسيير تلك الموارد بغية تنمية القطاع الفلاحي[3].

انتهج بنك الفلاحة و التنمية الريفية سياسة تحديث و تجديد خدماته المصرفية حيث تمكن من توسيع نطاق تلك الخدمات داخل العديد من المناطق الريفية المعزولة مستخدما بذلك أساليب تنموية تختلف باختلاف المنطقة و المنتوج و أسلوب الدفع حيث يستخدم العديد من أنواع القروض اهمها:

2-2-1 قرض الرفيق:

هو قرض استغلالي موسمي مدعم كليا من طرف الدولة يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية لصالح الفلاحين باختلاف نشطاتهم (مزارعون، مربون مواشي...الخ) إما بصفة فردية أو جماعية على شكل تعاونيات أو جمعيات، كما يتكفل قرض الرفيق بتمويل العديد من النشاطات التي يحتاجها الفلاح خلال دورته الإنتاجية، و قد تزداد حاجة الفلاح إلى مثل هذا النوع من القروض على اعتبار أن دورته الإنتاجية هي موسمية و عليه يستطيع الحصول على هذا النوع من القروض أكثر من مرة في السنة الواحدة، من اجل تمويل المشاريع التالية[4]:

---

[1] Abdelhakim, T. Bessaoud, O. et Dollé, V. Repenser le financement agricole en Afrique du Nord au service de tous les agriculteurs, Graphic by Gianluca Manganelli, CIHEAM N° 17, 2011, P 02.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادرة يوم 1983/12/31، ص 3362.

[3] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2012، مرجع سابق، ص 15.

[4] http://www.onta.dz/?Credit-RFIG (17/03/2015).

- شراء المدخرات اللازمة للنشاط الفلاحي (البذور، الشتلات، الأسمدة، مبيدات الحشرات...الخ)
- شراء الأعلاف للثروة الحيوانية بمختلف أنواعها مع توفير الرعاية الصحية من أدوية و معدات بيطرية
- شراء المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع و تخزينها حتى يتسنى للفلاح التحكم في الطلب عليها.
- شراء معدات التعبئة و التغليف للمنتجات الفلاحية.
- تعزيز قدرات الفلاح على:
  - تحسين نظام الري (اقتناء أجهزة الري، الاستخدام الفعال للمياه، إنشاء أحواض صغيرة...).
  - بناء و إعادة تأهيل المزارع و البنية التحتية للتخزين.

بصفة عامة يهتم هذا النوع من القروض على تمويل عملية التسويق و التخزين و التعبئة و التغليف و الترويج للعديد من المنتجات الفلاحية أهمها:

- إنتاج الحليب و الحبوب و بذور البطاطة و العسل.
- تمويل الصناعات الغذائية (الطماطم الصناعية، زيوت المائدة، المعكرونه....الخ).
- ترويج و تسويق و تصدير التمور.
- إنتاج و توزيع الأدوات الفلاحية الصغيرة.
- التلقيح الاصطناعي و دورات التلقيح بالإضافة إلى المراقبة البيطرية.

خصائص قرض الرفيق: حدد بنك الفلاحة و التنمية الريفية السمات التالية لهذا القرض[1]:

- يتم تحديد قيمة قرض الرفيق حسب النشاط المراد تمويله.
- مدة القرض محصورة بين 6 إلى 24 شهر.
- لا يشترط في هذا النوع من القروض على الفلاح تقديم مساهمة شخصية .
- تقدم الدولة دعم على معدلات الفائدة بنسبة 100%، حيث تتكفل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بدفع التكلفة الحقيقية لمعدلات الفائدة و المقدرة بـ 5,5% من حجم القرض.
- يستخدم قرض الرفيق نوعين من الضمانات (ضمانات مؤسسات التأمين و ضمانات شخصية)[2]:
  - القيام بالتأمين على القرض مع منح التصرف في التأمين للبنك .
  - رهن الاستثمارات بما في ذلك كل نوع من أنواع المعدات و الأدوات المراد شرائها.
  - في حالة القروض الموجهة إلى الجمعيات يتم تقديم ضمانات شخصية بين أعضاء الجمعية.

[1] http://www.onta.dz/?Credit-RFIG (17/03/2015).

[2] BADR, Fiche descriptive des credits agricole, R'FIG, 2014.

2-2-2 قرض التحدي:

هو قرض استثماري مدعوم جزئيا من قبل الدولة، يتم منحه في إطار تأسيس مزارع أو مستثمرات فلاحية جديدة أو من اجل إعادة تجهيز و استغلال الأراضي الفلاحية التي لم يسبق استغلالها في مشاريع فلاحية سواء كانت تحت الملكية الخاصة أو العامة.

يمنح هذا القرض إلى الأشخاص الطبيعيون (فلاحون يملكون أراضي لم يسبق استغلالها و الذين يهدفون إلى استعمالها في مشاريع زراعية، تربية الحيوانات) أو المعنويون (مؤسسات اقتصادية عمومية أو خاصة و التي لديها علاقة بالنشاطات الفلاحية سواء كانت من اجل التخزين أو النقل أو الصناعات التحويلية) الذين يملكون مواصفات الفلاح الممنوحة من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، كما خصص هذا الأخير قائمة للمشاريع التي تختلف باختلاف طبيعة القرض، يمكن أن نذكر من بينها ما يلي[1]:

1- النشاطات المخصصة لتحضير و حماية التربة:

وضعت الإدارة المركزية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية اهتمام واسع نحو الاستثمار في استصلاح و تجهيز الأراضي و حمايتها و هذا نظرا إلى صعوبة التغيرات المناخية من جهة و الطابع الصحراوي الذي يهدد اغلب المناطق الواقعة قرب التل الصحراوي، إذ يتم المساهمة في تحقيق هذه الأهداف من خلال تمويل النشاطات التالية:

- إنشاء مضادات الرياح.
- فتح طرق جديدة نحو الأراضي الفلاحية المعزولة.
- أعمال تجهيز و تخصيب الأراضي و إزالة الحجارة و الأعشاب الضارة.
- حماية الأراضي و تقويتها من اجل مواجهة خطر التصحر و الانجراف و ....الخ.
- إيصال الطاقة الكهربائية إلى الأراضي المعزولة.
- العمل على توسيع مساحة الأراضي المروية.

2- عملية تنمية موارد الري الفلاحي:

عملت السياسات الفلاحية المنتهجة من قبل الجزائر منذ مطلع الألفية على تجهيز و تنمية القطاع الفلاحي خصوصا بعدما تم تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الذي تكفل بتوفير كامل الموارد المالية من اجل الرفع من معدلات نمو القطاع و الاهتمام أكثر بتنميته و محاربة أهم المشاكل التي تواجهه في مقدمتها عجز الفلاح على توفير احتياجاته المائية الأزمة لنشاطاته كل هذا من خلال تمويل ما يلي:

[1] http://www.onta.dz/?Credit-ETTAHADI (17/03/2015).

- تعبئة الموارد المائية و إعادة تأهيل و إنجاز مصادر المياه من سدود صغيرة و أحواض لتجميع المياه.
- إنشاء مرافق للتخزين متوسطة الحجم.
- شراء معدات ضخ و توزيع المياه بانتظام من خلال إعادة تأهيل شيكات الري.
- المصادقة على كافة القروض الموجهة نحو تقوية النشاطات الهادفة إلى حماية الموارد المائية الموجهة لتهيئة الأراضي الفلاحية في المناطق الصحراوية.

3- اقتناء تجهيزات و معدات إنتاج:

باعتبار أن قرض التحدي هو احد أهم الخدمات البنكية التي يوجهها بنك BADR من اجل تنمية و تقوية الاستثمارات الفلاحية، حيث عمل هذا الأخير على تمويل النشاطات التالية:

- شراء المدخلات الزراعية مثل البذور و الشتلات و الأسمدة و المبيدات...الخ
- إعادة تجهيز و تحديث المعدات الفلاحية باختلاف أنواعها.
- اكتساب القطعان.
- شراء معدات نقل المنتجات الفلاحية المختلفة حيث تختلف تلك المعدات باختلاف نوعية المنتوج.
- تجهيز الإسطبلات بأحدث المعدات المتخصصة بتربية الحيوانات بالإضافة إلى تمويل تكاليف.
- إنشاء مشاتل للمنتجات النباتية و الحيوانية .

خصائص قرض التحدي: يتميز قرض التحدي بـ[1]:

- يعتبر هذا القرض من بين القروض طويلة المدى لا تتجاوز قيمته مليون دج للهكتار الواحد مخصص للإنشاء مزارع جديدة أو شراء ثروة حيوانية و تربيتها في مساحة اقل من 10 هكتار.
- يستفيد المستثمرون الذين يمكنهم الاستثمار في أراضي مساحتها أكثر من 10 هكتار، على قرض مدعم يصل إلى 100 مليون دج، و في حالة ما إذا أراد الفلاح رفع من قيمة القرض أكثر من هذا الحد يمكنه التفاوض مع البنك و فق شروط تختلف باختلاف طابع القرض و إمكانية السداد.
- تقدم مساهمات شخصية بنسبة 10% من قيمة القرض بخصوص الأراضي التي تقدر مساحتها 10 هكتار أو اقل و 20% بالنسبة للأراضي التي مساحتها أكثر من 10 هكتار.
- مدة القرض: ينقسم قرض التحدي حسب أجال الاستحقاق إلى قسمين و هما:

- قروض متوسطة الأجل من 3 إلى 5 سنوات مع احتمال تأجيل الدفع سنتين إضافيتين.

[1] http://www.onta.dz/?Credit-ETTAHADI (17/03/2015).

- قروض طويلة الأجل من 8 إلى 15 سنة مع احتمال تأجيل الدفع 5 سنوات إضافية.

- الفوائد البنكية: يختلف معدل دعم الدولة لمعدلات الفائدة باختلاف نوع القرض من جهة و مدة التسديد من جهة ثانية حيث يتم تحديد حجم هذا التدخل كما يلي:

- تتكفل وزارة الفلاحة بتسديد كافة الفوائد البنكية الناجمة عن قرض التحدي في حالة ما إذا استطاع الفلاح تسديد قيمة ذلك القرض في حدود 5 سنوات.
- يتحمل المستفيد من القرض تكلفة في شكل فوائد بنكية بنسبة 1% من قيمة القرض إذا ما استطاع الفلاح تسديد قيمة القرض في فترة تنحصر بين 6 الى 7 سنوات.
- يمكن أن ترتفع تلك النسبة إلى 3% إذا قام الفلاح بتسديد القرص في مدة 8 أو 9 سنوات.
- إذا تجاوز تاريخ الاستحقاق السنة 10 يتحمل الفلاح تكلفة تسديد القيمة الكلية لمعدلات الفائدة و المقدرة بـ 5,25% .

- يتخذ هذا القرض مجموعة من الضمانات التي يمكن أن اذكر من بينها ما يلي[1]:
  - رهن الحق في استغلال الأراضي التابعة لملكية الدولة.
  - التعهد برهن الاستثمارات من المباني و المخازن المنجزة فوق تلك الأراضي.
  - رهن المزارع في حالة ما إذا كانت تلك الأراضي ذات ملكية خاصة.
- تقديم ضمانات شخصية بين أعضاء التعاونيات في حالة منح قروض إلى أشخاص معنويين.
- رهن الاستثمارات من تجهيزات و معدات و وسائل نقل.
- التأمين على كل المخاطر و تقديم حق التصرف في تلك التأمينات إلى الدولة.

3-2-2 قرض التحدي الفدرالي (الاتحادي):

يعتبر هذا النوع من القروض احد أنواع قروض التحدي هدفه تقوية البنية التحتية للقطاع الفلاحي، من اجل تعزيز قدرة الفلاح على (التخزين، التجهيز، التعبئة و التغليف....) وفق مجموعة من النشاطات[2]:

- تمويل الصناعات التحويلية الفلاحية التي تقع داخل المناطق الريفية أو داخل المزارع الفلاحية.
- تجهيز البنية التحتية المتخصصة في جمع و استلام و توزيع المنتجات الفلاحية.
- تجهيز البنية التحتية المتخصصة في تخزين تلك المنتجات وفق طبيعتها، مع مراعاة شروط تخزينها.
- بناء مرافق لتصنيع سلع مخصصة للتعبئة و تغليف المنتجات الفلاحية و الصناعات الغذائية.
- تمويل الصادرات الفلاحية من خلال تحمل تكاليف النقل، التخزين و التعبئة.

[1] BADR, Fiche descriptive des credits agricole, ETTAHADI, 2014.

[2] BADR, Fiche descriptive des credits agricole, ETTAHADI FEDERATIF, 2014.

خصائص قرض التحدي الفدرالي: يمتاز هذا القرض بنفس خصائص قرض التحدي المذكورة سابقا غير أن الاختلاف بينهما يكمن في حجم القرض حيث تنحصر قيمته من 1 مليون إلى 200 مليون دج.

4-2-2 القرض المدعم تحت برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) :

هي تلك القروض التي تعمل على خلق مشاريع فلاحية من اجل تنمية النشاط الإنتاجي و الخدماتي داخل القطاع مع فتح المجال أمام صغار الفلاحين من اجل الاستثمار و توسيع أعمالهم، هذا بمساهمة الدولة و الهيئات المحلية يتم تخصيص هذا القرض لتمويل جميع المشاريع التابعة للقطاع الفلاحي، بما في ذلك الصناعات الفلاحية و يوجه إلى كل الشباب الأكثر من 18 سنة[1].

خصائص القرض: يمتاز القرض المدعم تحت برنامج (ANGEM) بـ[2]:

- يتكفل البنك بتمويل 70% من حجم المشروع، وقد تصل قيمة القرض إلى مليون دج كأقصى حد.
- تمنح الدولة دعم للفلاح يصل إلى 29% من حجم القرض.
- أما 1% المتبقية هي عبارة عن مساهمات شخصية للفلاح.
- لا تتعدى مدة القرض 8 سنوات يستفيد الفلاح بتمديد أجال دفع القرض إلى 3 سنوات إضافية.
- يستفيد الفلاح من الدعم الكامل لمعدلات الفائدة، لان هذا النوع من القروض هو بدون فوائد.
- الضمانات: خصص بنك BADR مجموعة من الضمانات يتم تحديدها وفق النقاط التالية:
  - تعهد برهن الاستثمارات التي يتحصل عليها الفلاح بعد حصوله على القرض.
  - تعهد بالتنازل عن حق الملكية للاستثمارات المراد شرائها بعد حصوله على القرض.
  - إمضاء سلسلة من (Billets a ordre) تعهد بدفع المبلغ المستحق في تاريخ محدد.

5-2-2 القرض المدعم تحت برنامج الصندوق الوطني للتامين على البطالة (CNAC):

هو قرص استثماري طويل الأجل يتم توجيهه من اجل تمويل المؤسسات المصغرة النشطة في القطاع الفلاحي، يخصص هذا القرض إلى الشباب العاطل عن العمل الذي تتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة، ويمتاز هذا القرض بـ[3]:

- يتكفل البنك بتمويل 70% من حجم المشروع، وقد تصل قيمة القرض إلى مليون دج كأقصى حد.
- يتحصل الفلاح على 29% من قيمة القرض كدعم أو مساعدة من الدولة في حالة ما إذا كانت قيمة المشروع اقل من 5 مليون دج على أن يتحمل الفلاح 1% المتبقية كمساهمات شخصية.

[1] BADR, Fiche descriptive des credits agricole, ANGEM, 2014.

[2] BADR, Fiche descriptive des credits agricole, ANGEM, ibid.

[3] BADR, Fiche descriptive des credits agricole, CNAC, 2014.

- في المقابل إذا كانت قيمة المشروع اكبر من 5 مليون دج و اقل من 10 مليون دج فإن الفلاح يتحصل على دعم بمقدار28% و بهذا يتحمل هو المبلغ المتبقي 2% كمساهمات شخصية.
- نفس الخصائص بالنسبة لمدة القرض و معدل الفائدة و الضمانات مثلها مثل قروض (ANGEM).

6-2-2 القرض المدعم تحت برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

هو قرض طويل الأجل موجه إلى تمويل كامل المشاريع الفلاحية في إطار برنامج تشغيل الشباب، يقدم هذا القرض إلى الفلاحين ذو العمر المحدود بين 19 و 35 سنة، كما يمكن أن يصل عمر المستفيد إلى 40سنة إذا كان المستفيد هو صاحب مشروع على أن يقوم بتوظيف على الأقل منصبي شغل في مشروعه،كما يمتاز هذا القرض بنفس خصائص القرض الموجه إلى الفلاح في إطار برنامج (CNAC)[1].

الجدول (03-10) ملخص لأنواع القروض الفلاحية

نوع القرض	طابع القرض	القيمة مليون دج	المدة	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية	دعم الدولة
الرفيق	استغلالي	حسب النشاط	6-12 شهر	%0	لا توجد	/
التحدي	استثماري	1-100م	م-أ (3 إلى 7)س ط-أ (8 إلى 15)س	%0 <5سنوات %1 <7سنوات %3 <9سنوات 10< %5,25	%10 <10هـ %20 >10هـ	/
تحدي فدرالي	//	1-200م	//	//	//	/
ANGEM	مختلط >18 سنة	1م	8 سنوات	%0	%1	%29
CNAC	استثماري العاطل عن العمل	1م	8 سنوات	%0	%1 <5مليون %2 >5مليون	%29 %28
ANSEJ	استثماري 19-35 سنة	10م	8سنوات	%0	%1 <5مليون %2 >5مليون	%29 %28

المصدر: إعداد الباحث م-أ (متوسط الاجل)، ط-أ (طويل الاجل)، هـ (هكتار)، م (مليون)، س (سنوات)

بالنظر الى ما تم ذكره سابقا يحق لكل فلاح له ملكية قطعة ارض فلاحية او عقد تأجير، التوجه الى بنك BADR عبر كل فرعها من اجل الحصول على مختلف الخدمات البنكية (قروض موسمية او استثماراتية) على شرط ان يكون منخرط في الغرفة الفلاحية و توفير ما قيمته 10 الى 20% من المساهمات الشخصية

[1] BADR, Fiche descriptive des credits agricole, ANSEJ, 2014.

هذا وفق لشروط يضعها البنك، و في هذا الايطار يمكن للفلاح ان يطلب الخدمات المالية وفق عدة معايير، إما بشكل جماعي بهدف تحقيق مشروع مشترك او بشكل فردي، وفي حالة عدم السداد يتم الحجز على كل الضمانات المقدمة من قبل كامل الشركاء و تحويل ملكية المشروع الى مالك جديد[1].

3-2 التمويل الغير رسمي:

يعتبر التمويل الغير رسمي سمة من سمات الاقتصاد الفلاحي و مصدر مهم من مصادر التمويله فكلما اختلفت تلك المصادر ارتفعت قدرة الفلاح على توفير احتياجاته المالية، إذ يمتاز هذا القطاع بوجود أربع مصادر لتمويل و هي بالإضافة إلى الدعم الحكومي[2]، و التمويل البنكي، والتمويل الذاتي، هناك التمويل الغير رسمي الذي أصبح تواجده في الجزائر عامل مهم لا يمكن تجاهله، و عليه عملت السياسات الفلاحية على تحديد أهم العناصر التي يعتمد عليها، انطلاقا من اعتباره مورد مالي يسمح للفلاح على تعبئة موارده الإنتاجية من قبل طرف غير رسمي، إذن أول تحدي يواجه تلك السياسات هو تحليل مستوى الاحتياجات المالية لدى الفلاح و مصادر التمويل التي يعتمد عليها[3].

و قد أدى عجز الدولة و قطاعها المصرفي في توفير الاحتياجات المالية للقطاع الفلاحي إلى فتح المجال أمام هذا النوع من انواع التمويل الذي يتم بعيدا عن النشاطات المؤسساتية، حيث انتشر اكثر في منتصف التسعينيات، و مع ظهور PNDA عملت الدولة على خفض من حجم تلك الموارد نظرا لعدم تمكنها من تحديد حجمها و مدى مساهمتها في توزيع القيمة المضافة داخل القطاع، غير أن اختلاف مصادر تلك الموارد جعل من الصعب على الدولة التحكم فيها أو حتى تقيم دورها و فعاليتها داخل النشاط الفلاحي و يعتبر من بين أهم تلك الموارد ما يلي[4]:

1- الاقتراض بين الأفراد:

يتوجه الفلاح في حالة عدم قدرته على توفير احتياجاته المالية عن طريق التمويل الذاتي إلى هذا النوع من أنواع التمويل حيث يتميز عن بقية الأنواع انه يمنح على المدى القصير (اقل من سنة) و تختلف قيمته باختلاف الحاجة إليه، يمنح من قبل الشريك أو احد أفراد العائلة، كما يعتبر من بين أنواع التمويل الأسري (سبق التطرق إليه في الفصل الثاني) من أهم مميزات هذا المصدر هو انه لا يحتاج إلى ضمانات عينية و نقدية تتجاوز قيمة القرض فهو يعتمد على ضمانات شخصية و على درجة الثقة المتواجدة بين الأفراد، كما انه يعتمد على مبدأين:

[1] Office national des terres agricoles, Financement des exploitations agricoles, 2014, P 02.

[2] Barry, P. J. op.cit. P 530.

[3] Daoudi, A. et Bedrani, S. op.cit, p 243.

[4] Daoudi, A. et Bedrani, S. ibid, P 80.

- الإستراتيجية الفلاحية المتبعة من قبل الفلاح و التي على إثرها يتم تحديد مقدار القرض.
- درجة الترابط الأسري أو حجم العلاقة و مقدار الثقة التي تجمع بين أفراد الأسرة الواحدة .

2- تمويل الجمعيات و التعاونيات:

يتيح هذا النوع من المعاملات للفلاح القدرة على اقتناء مختلف عوامل الإنتاج، و لكن بشكل مجموعات حيث يتم تجميع عناصر الإنتاج من قبل مجموعة من الفلاحين و العمل سويا بهدف الوصول إلى إنتاج مشترك، فمثلا يقوم صاحب ارض بمنح أراضيه إلى فلاح أو مجموعة من الفلاحين القادرين على توفير موارد مالية من اجل ممارسة النشاط الفلاحي على أن تجمع بينهم عقد شراكة، أو يتفق مجموعة من الفلاحين في جمع موارد مالية و مادية من أراضي و معدات و تجهيزات ووضعها تحت تصرف الجمعيات حيث يتسنى لهم الشراكة في تحقيق دورة إنتاجية دون اللجوء إلى تكاليف و أعباء الخدمات البنكية[1].

3- قرض المورد:

يعتبر هذا النوع من بين القروض الرسمية لكنه غير مؤسساتي حيث يكون مبني على قوة العلاقة التي تجمع بين الفلاح و المورد، يعتبر هذا التمويل من مصادر التمويل قصيرة الأجل يتم الاعتماد عليه من اجل تمويل دورة إنتاجية واحدة على أن يتم التسديد بعد نهاية الدورة، و هو مخصص إلى شراء البذور و الشتلات، الأسمدة و المبيدات، الأدوية البيطرية....الخ) و في حالات ناذرة يتم الاعتماد على هذا القرض من اجل شراء استثمارات على أن يتم الدفع خلال عدة دورات و يتحول بذلك إلى قرض متوسط الأجل[2].

4- شراء المحاصيل قبل أن تكون جاهزة:

يتخذ هذا النوع من التمويل شكل تسبيق على مبلغ شراء المحصول أو الغلة و مساهمة مباشرة من الزبون (المشتري) في تكاليف الإنتاج، يعمل الكثير من التجار على شراء مختلف المحاصيل قبل جاهزيتها هذا ما يمنح للفلاح استغلال إيرادات منتجاته الغير جاهزة بعد و عليه فإن مسؤولية العملية الإنتاجية يتم تقاسمها بين الفلاح و التاجر إذ يتم التفاوض على مثل هذه الصفقات في بداية الدورة الإنتاجية[3].

[1] Daoudi, A. et Bedrani, S. ipid, P 245.
[2] Daoudi, A. et Bedrani, S. ipid, P 82.
[3] Daoudi, A. et Bedrani, S. ipid, P 244.

3- الدعم الفلاحي

حافظت الجزائر مثلها مثل العديد من الدول (المتقدمة و النامية) على سياسة التدخل في تسيير و مراقبة و تمويل القطاع الفلاحي، بنتهاجها العديد من المخططات الفلاحية الداعية احيانا الى ضرورة فرض السيطرة التامة على حركة القطاع و احيانا اخرى على فتح المجال امام القطاع الخاص من جهة و الاستثمار الاجنبي من جهة ثانية، غير ان اهم عنصر هو استمرارية دعم القطاع باستخدام كافة اساليب و طرق الدعم، بهدف الحفاظ على استمرارية و استقرارية النشاط الفلاحي.

1-3 مراحل تطور سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر:

لقد مرت سياسة دعم القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا بأربعة مراحل مختلفة باختلاف السياسات الفلاحية المنتهجة، و الأوضاع المالية التي عاشتها البلاد خلال تلك الفترات، كما شهدت كل فترة أسلوب جديد في تحديث طريقة و حجم تدخل الدولة من اجل تسيير و تمويل و مراقبة نشاط القطاع الفلاحي و يمكننا تلخيص تلك المراحل كما يلي:

1-1-3 المرحلة الأولى من 1962 إلى 1987:

نظرا للظروف الاقتصادية و المالية السائدة خلال هذه الفترة و التي كانت السبب في إرغام الدولة على التدخل المباشر في تمويل و تسيير و مراقبة جميع نشاطات القطاع الفلاحي، من خلال فرض سياسة دعم و حماية المنتجات الفلاحية، أصبح الفلاح عاجز عن تحديد أثار هذه السياسة في تقيم تكاليف الإنتاج الحقيقية هذا ما أدى إلى انسحاب فكرة التداول بالأسعار الحقيقية للمنتجات الفلاحية داخل الأسواق المحلية، إذ قدرت نسبة المزارع العاجزة حوالي 75% بمبلغ قدر بـ 1821 مليون دينار في السنة، يعتبر هذا من بين أهم العوامل التي دفعت الدولة إلى التوجه تدريجيا نحو تحرير أسعار منتجاتها الفلاحية ابتداء من 1982 و فق المرسوم الرئاسي الصادر في جانفي من نفس السنة، و الذي تم من خلاله بداية تقليص تدخل الدولة في النشاط الفلاحي[1].

غير انه في حالة المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى أموال اكبر تفوق قدرة الفلاح، تتكفل الدولة بتمويلها وفق مخططات تنموية هذا بعد مصادقة وزارة التخطيط على قيمة الدعم، حيث تتكفل هذه الأخيرة بدراسة كافة المشاريع الاستثمارية داخل القطاع الفلاحي و اختيار أفضلها من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية و كذلك حسب الإمكانيات المالية المتوفرة لدى الدولة.[2]

[1]- رابح زبيري، 1996، مرجع سابق، ص 02.
[2] رابح زبيري، 1996، مرجع سابق، ص 78.

امتازت هذه المرحلة بانتشار أسلوب دعم أسعار الاستثمارات من معدات و تجهيزات بالإضافة إلى المدخلات الفلاحية مع إهمال عنصر الدعم المباشر للمنتجات الفلاحية، و قد ساهم هذا الأخير في انخفاض نسبة الدعم الفلاحي من مجموع النفقات الكلية للدولة حيث قدر سنة 1982 بنسبة 3,8% غير أن هذه النسب الضعيفة استمرت في الانخفاض رغم كل الجهود المبذولة حتى بلغت سنة 1988 حوالي 0,8%.[1]

3-1-2 المرحلة الثانية من 1988 إلى 1994:

نظرا لتراجع موارد الدولة الناتجة عن الانخفاض الحاد و المفاجئ لأسعار النفط سنة 1986 تليها بعد ذلك الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انهيار تلك الأسعار، ومن اجل مواجهة محدودية الموارد المالية اتخذت الدولة سياسة التقشف في الإنفاق التي مست مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع الفلاحي و الذي يعتبر من أكثر المتضررين من هذه الوضعية نظرا لاعتماده الشبه تام على الإعانات الحكومية في تمويل نشاطاته، لذلك حاولت الدولة منذ بداية التسعينيات إلى تحسين إدارة مواردها و استبدال مفهوم التقليل من النفقات بمفهوم تحسين توجيه تلك النفقات. غير انه عند نهاية المرحلة توجهت الجزائر إلى إلغاء كامل أنواع الدعم بسبب اتفاقية تم التوصل إليها مع صندوق النقد الدولي، و قد مست هذه الاتفاقية كل المنتجات الغذائية ما عدى الحليب و القمح، هذا ما أدي إلى حدوث عدة أثار يمكن تلخيصها كما يلي[2]:

- ارتفاع أسعار البذور و الأسمدة و جميع مستلزمات الإنتاج حيث تضاعف سعرها سنة 1991.
- انخفاض حجم التعامل مع الخدمات البنكية حيث أدى تقليص دعم الدولة إلى إيقاف العمل بمعدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية و التي شهدت ارتفاع كبير ابتداء من سنة 1990 حيث أصبحت بين 13 و 23,5% بعدما كانت بين 4 و 6% خلال المرحلة الأولى، و قد ادى ارتفاع معدلات الفائدة إلى ارتفاع تكاليف الخدمات البنكية و بالتالي عدول الفلاح على طلب تلك الخدمات.

تميزت بداية هذه المرحلة بارتفاع حجم الاعتمادات الموجهة إلى دعم القطاع الفلاحي قدر سنة 1989 بنسبة 5% من مجموع النفقات الكلية، غير أن انتهاج الجزائر بعد أربع سنوات من هذا التاريخ سياسة إيقاف الدعم الفلاحي الموجه إلى المدخلات و تعويضه بدعم الأسعار، إذ عملت الدولة على استخدام إمكانياتها المالية المحدودة و المتوفرة لديها من خلال توجيه اعتماداتها المالية المخصصة للقطاع نحو دعم المنتجات الفلاحية مباشرتا، هذا ما نتج عنه ارتفاع في نسبة الدعم مقارنة بالقيمة المضافة الفلاحية

[1] Bedrani, S. Boukhari, N. et Djennane, A. op.cit. P 135.

[2] Bedrani, S. Boukhari, N. et Djennane, A. Ibid, P 136.

خلال هذه الفترة لتصل سنة 1992 إلى 9,3%، في المقابل استمرت الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع في الانخفاض لتصل سنة 1994 إلى 1,5% من مجموع النفقات العامة[1].

3-1-3 المرحلة الثالثة 1995 إلى 1999:

شهدت هذه المرحلة العديد من التقلبات في سياسة دعم القطاع الفلاحي و قد يرجع السبب في هذا إلي تذبذب في إيرادات الدولة الناتجة عن عدم استقرار أسعار المحروقات، أدت هذه الوضعية إلى ما يلي:[2]

- دعم الاستثمارات الفلاحية من اجل الحفاظ على استمرارية النشاط الفلاحي من جهة و على تحديث أساليب و طرق الإنتاج من جهة ثانية.
- مواصلة دعم الصادرات الفلاحية على الرغم من توجه الجزائر نحو الانفتاح التجاري، و يرجع سبب تفضيل الدولة لهذا النوع إلى محاولة تشجيع الفلاح على التوجه نحو الأسواق الفلاحية العالمية.

استمر واقع عدم الاستقرار في سياسة دعم القطاع الفلاحي حيث شهدت هذه الفترة تذبذب في نسبة الدعم مقارنتا بالقيمة المضافة للقطاع لتنحصر تلك النسبة بين 3,5% و 7,1%، و هي في الواقع نفس النسب المسجلة خلال المرحلة الأولى (من 4 إلى 6%).

نتيجة لأثار السلبية التي سببها الإلغاء الشبه تام للدعم الموجه إلى القطاع الفلاحي و نظرا لارتفاع الأصوات من سياسيين و خبراء و اقتصاديين و حتى الفلاحون الداعي إلى ضرورة تراجع الدولة عن هذا القرار خصوصا بعدما تحسنت الأوضاع المالية الناتجة عن ارتفاع عوائد الدولة (المحروقات)، كل هذه العوامل دفعت الدولة إلى انتهاج سياسة جديدة قائمة على الدعم المباشر للفلاح و فق حجم و طبيعة نشاطاته، هذا باستخدام عدة طرق أهمها[3]:

- تخفيض نسبة الفوائد على القروض البنكية : قامت الدولة بتخصيص ما قيمته مليار دج كغلاف مالي موجه إلى تغطية نسبة الفوائد البنكية الناتجة عن القروض الفلاحية المدعمة، حيث قدر نسبة الدعم بـ 15,5% قروض قصيرة الأجل، 17,5% قروض متوسطة و طويلة الأجل، على أن يتحمل الفلاح (8% إلى 6%) على الترتيب من قيمة القرض.
- الاعتماد على سياسة إعادة جدولة ديون الفلاحين عبر مرحلتين خلال سنوات1994-1997 حيث بلغ حجم القروض التي تم إعادة هيكلتها حوالي 7,6 مليار دج.

[1] Bedrani, S. Boukhari, N. et Djennane, A. Ibid, P 136.

[2] غردي محمد، مرجع سابق، ص 128.

[3] غردي محمد، مرجع سابق، ص 132.

3-1-4 المرحلة الرابعة 2000 إلى يومنا هذا:

بداية من الالفية الجديدة ظهرة نظرة واسعة و شاملة لمفهوم الدعم و دوره في إنعاش القطاع الفلاحي، و قد تمت ترجمة تلك النظرة عن طريق تأسيس العديد من الصناديق التمويلية و رفع من حجم الاعتمادات الحكومية الهادفة إلى تحقيق نفس الأهداف، كما شهدت هذه المرحلة فترتان تختلفان باختلاف مخططات الدعم و يمكن تقسيمهما كما يلي:

- الفترة الأولى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (من 2000 إلى 2008) :

في بداية سنة 2001 أعلنت الحكومة الجزائرية عن إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي و الذي مس كافة القطاعات سمي خطة دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) و هذا لمدة أربع سنوات حيث تم تخصيص مبلغ 525 مليار دج أي في حدود 23% من حجم PIB لسنة 2000، و قد تمحور نشاط برنامج الإنعاش الاقتصادي في القطاع الفلاحي شكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث تم تخصيص ما يقارب 55,9 مليار دج في شكل دعم مباشر و غير مباشر، من اجل رفع معدلات النمو داخل القطاع الفلاحي، هذا ما تحقق خلال فترة وجيزة إذ ارتفع معدل النمو بين سنتي 2000-2002 بمعدل 18,7% [1].

استخدم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أسلوب التدخل المباشر للدولة من اجل حماية الموارد المالية و ضمان برنامج الدعم المستمر لجميع المشاريع التي يتم انتهاجها من اجل رفع مستوى الإنتاج الفلاحي و الحفاظ على قدرة تحقيق الأمن الغذائي، و يتم وفق مجموعة من أساليب الدعم أهمها:

- دعم مداخيل الفلاح على المدى المتوسط و القصير
- إعطاء الأولوية إلى دعم المنتجات الأساسية إلى تساهم في تحقيق الأمن الغذائي.
- دعم استصلاح الأراضي خصوصا تلك الأراضي المتحصل عليها عن طريق الامتياز أو المتواجدة في مناطق صعبة مثل الصحراء، الهضاب العليا.
- دعم البحوث الفلاحية بهدف تطوير الزراعة البيولوجية و الاستخدام الأمثل للأسمدة.

- الفترة الثانية التجديد الفلاحي و الريفي (المخطط الخماسي 2009-2014):

حاولت الدولة خلال هذه الفترة مواصلة البرامج التنموية إلتي باشرها القطاع الفلاحي خلال العشر سنوات الأولى من الألفية و فق مخطط التنمية الفلاحية و الريفية، حيث يهدف هذا الأخير إلى تعزيز الأمن الغذائي و الحفاظ على مردودية القطاع الفلاحي، من خلال الاعتماد على أساليب دعم و تشجيع عملية تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى حماية مداخيل الفلاحين و تحسين الأوضاع

[1] Martín, I. La politique économique en algérie (1999-2002): vers une solution economique à la crise?, the journal of north african studies vol. 8, n°2, 2003, P 18.

الاجتماعية للأسر الفلاحية مع العمل على حماية و تثمين الموارد الطبيعية خصوصا تلك المتعلقة بالأراضي الخصبة المروية و منابع المياه، هذا من اجل التنمية المستدامة للقطاع الفلاحي[1].

و قد صاحبت هذه الفترة تأسيس برنامج التجديد الفلاحي و الريفي و الذي هو بدوره عمل على وضع الأسس الضرورية لتوجيه الدعم الفلاحي نحو تنمية الأقاليم الريفية و دعم القوى التحتية من تكوين و تأهيل بالإضافة إلى توجيه أهداف الدعم باتجاه فكرة تحقيق الأمن الغذائي، هذا باستخدام العديد من الأساليب الداعمة و المحفزة للنشاط الفلاحي على غرار أسلوب مسح ديون الفلاحين خلال فترات متفرقة حيث كان أخر مسح سنة 2009 و الذي قدر بـ 41 مليار دينار، وقد تم تقسيم تلك الاعتمادات إلى جزئيين الجزء الأول قدر بـ 46,8 مليار دج خصص لدعم النشاطات التالية:[2]

- تكثيف الإنتاج الفلاحي.
- تطوير و تحديث و تحويل نظم الإنتاج بما يتناسق مع تطور التكنولوجي في مجال البحوث الفلاحية.
- حماية الصحة النباتية و الحيوانية مع مكافحة الكوارث التي يمكن أن يتعرض إليها الإنتاج الفلاحي.

أما الجزء الثاني و التي خصص له اعتماد بمقدار 9,1 مليار دج من اجل:

- حماية الموارد المائية من سدود و أبار و مناطق استجماع المياه و تقديم الدعم من اجل تحديث و تجهيز أفضل الطرق في استغلال المياه.
- تمديد العمالة في المناطق الريفية باختلاف نشاطاتها (فلاحية، صناعية أو خدماتيه) الهدف منها هو إنعاش الوسط الريفي.
- توسيع نشاط القطاع الفلاحي داخل المناطق المحرومة.

في إطار تنظيم السياسات الداعمة للقطاع الفلاحي تم إنشاء عدة صناديق هدفها تسهيل و صول الإعانات المالية في شكل مساهمات حكومية للعديد من النشاطات الفلاحية، حيث انتقلت تلك الاعتمادات من 52 مليار دج سنة 2000 إلى 284 مليار دج سنة 2012، مع العلم أن تلك الأموال يتم تحديدها وفق أهداف و برامج سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و التي تم تقيمها بمتوسط 230 مليار دج خلال الأربع سنوات الماضية، استطاع القطاع الفلاحي من خلالها إلى تحسين متوسط معدل نمو الإنتاج فبينما كان 6% (2000- 2008) أصبح 8,33%(1010- 2014)[3]، قسمة تلك الاعتمادات وفق الشكل(03-11) .

[1] غردي محمد، مرجع سابق، ص 172.
[2] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2012، مرجع سابق، ص 29.
[3] وزارة الفلاحة و التنية الريفية، 2012، مرجع سابق، ص 27.

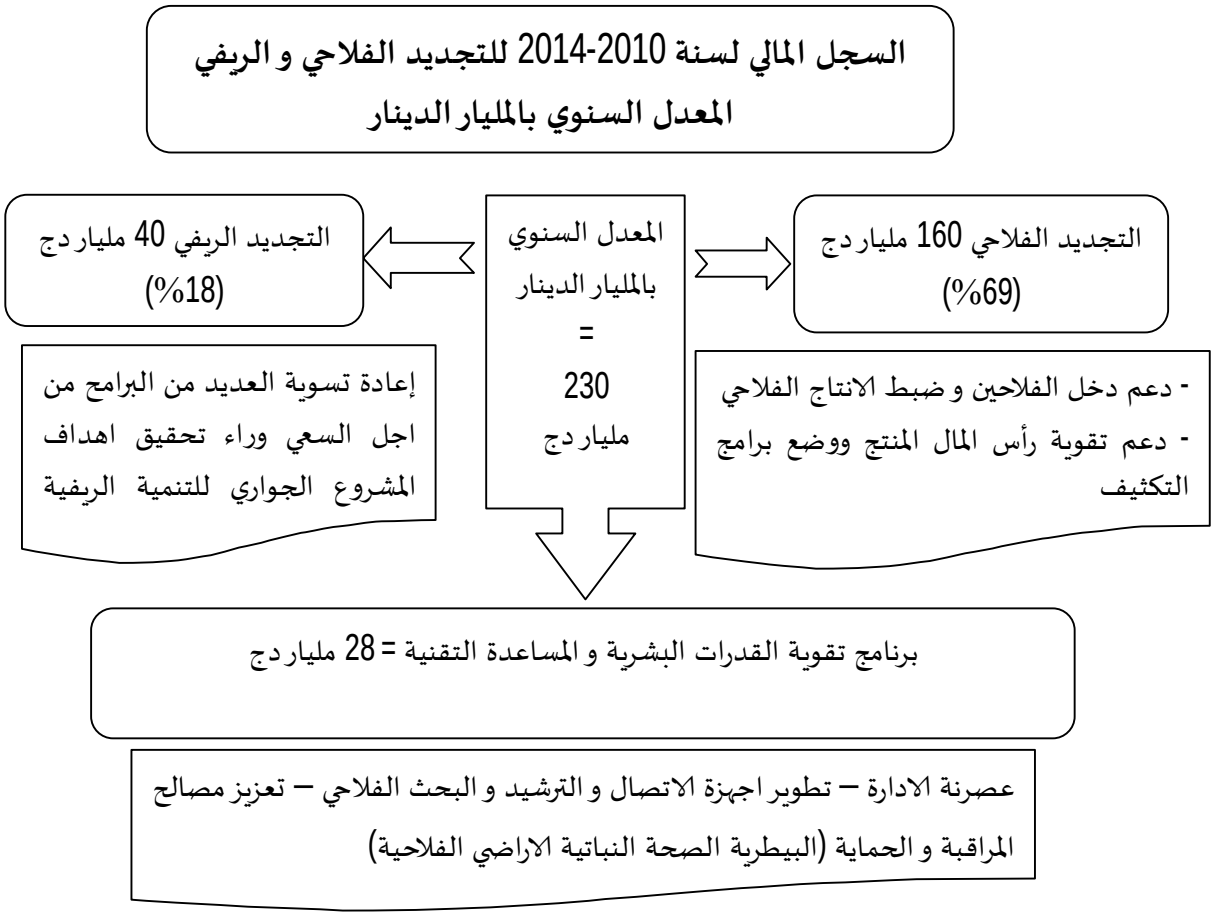

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مسار التجديد الفلاحي و الريفي 2012 ص 28.

يبين الشكل السابق بأن الاعتمادات الموجهة الى القطاع الفلاحي قسمة وفق برامج سياسة التجديد الفلاحي و الريفي بالاعتماد على مهام و خصائص ركائزه الثلاثة على النحو التالي[1]:

- التجديد الفلاحي: خصصت الدولة لهذه الركيزة غلاف مالي قدره 160 مليار دج، وجهة تلك الموارد إلى:
  - تحديث و تجهيز مختلف قنوات الإنتاج بالاعتماد على دعم الميكنة و الري و التسميد و اقتناء أفضل البذور و الشتلات، هذا ماساهم في ارتفاع مستوى إنتاج (الحبوب 54 مليون طن-الحليب 3 مليار لتر)
  - تطوير نظم رقابة و حماية دخل الفلاح من خلال تعزيز الخدمات اللوجيستيه التي يحتاجها الفلاح.
- التجديد الريفي: قدر حجم الإعتمادات المالية المخصصة لهذه الركيزة 42 مليار دج تم توجيهها كما يلي :
  - حماية السدود و الحواجز المائية بهدف توفير المياه لحوالي 3,5 مليون هكتار داخل 25 ولاية .
  - مكافحة التصحر حيث يتم تطبيق هذا البرنامج في 338 بلدية منتشرة عبر 30 ولاية في مساحة قدرها 2,5 مليون هكتار من اجل حماية و معالجة 137 ألف هكتار.

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2012، مرجع سابق، ص 28.

- إعادة تأهيل البنية التحتية داخل المناطق الريفية عن طريق خلق ما يفوق 17,5 ألف وظيفة دائمة استفاد منها أكثر من 35 ألف أسرة ريفية .

- تقوية القدرات البشرية :من اجل تنفيذ خطوات هذا البرنامج تم تخصيص ميزانية 24 مليار دج بهدف:

- تطوير التعليم و البحث الفلاحي مع حشد الخبرات الوطنية و الأكاديمية حول قضية التنمية الفلاحية و الريفية و العمل على تحفيز تلك القدرات البشرية من اجل المساهمة في تنفيذ البرامج.

- تنفيذ برامج تطوير القدرات البشرية من خلال تكوين الفلاح عبر المعاهد و المراكز، بهدف التدريب على استخدام طرق و أساليب إنتاجية تعتمد على التكنولوجية الفلاحية.

2-3 أنواع الصناديق الداعمة للقطاع الفلاحي

يتم تنفيذ برامج التنمية الفلاحية عن طريق تعزيز دور الوحدات الإنتاجية داخل مختلف المستثمرات الفلاحية بالاعتماد على الدعم الذي تمنحه الدولة، حيث انتهجت الجزائر سياسة التدخل من اجل الحفاظ على استقرار و حماية القطاع عبر إنشاء العديد من الصناديق التمويلية المختلفة باختلاف أهداف السياسات الفلاحية المنتهجة، إذ عملت هذه الصناديق على تقديم دعم بنسب ما بين 30 الى 50% من حجم الاستثمارات الفلاحية المنجزة مؤخرا، مع العمل على تحمل الفوائد البنكية الناتجة عن القروض الممنوحة الى هذا القطاع[1]، من بين أهم أنواع تلك الصناديق ما يلي:

- **صندوق الضمان الفلاحي (FGA):**

ظهر هذا الصندوق سنة 1987 حيث يكتسي الطابع الإداري، فهو يقوم بضمان قروض الاستثمار التي يقترضها المنتسبون في هذا الصندوق من البنوك المانحة للقروض الفلاحية، في حالة عجزهم عن تسديد أقساطها و قد ساهم نشاط الصندوق في ارتفاع حجم الخدمات البنكية و هذا راجع إلى نوعية الضمانات الحقيقية التي يقدمها إلى البنك، تلك الضمانات لا تشمل حالات عدم الدفع الراجعة إلى كوارث طبيعية.[2]

يقدم هذا الصندوق العديد من الامتيازات للفلاح خصوصا في مجال الخدمات البنكية و التي يمكن تلخيصها في جانبين، الجانب الأول هو إعادة جدولة ديون الفلاحين في حالة عجزهم عن السداد أي أن الصندوق يقوم بتسديد أقساط القرض عند تاريخ استحقاقها، أما الجانب الثاني هو إعفاء الفلاح المقترض من تقديم ضمانات عينية أو نقدية عند طلب القرض.[3]

[1] رابح زيبري، 1996، مرجع سابق، ص 104.
[2] الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة يوم 15-04-1987، ص 578.
[3] رابح زيبري، 1996، مرجع سابق، ص 106.

- **صندوق الضمان على الكوارث الفلاحية (FGCA):**

تأسس هذا الصندوق سنة 1990 حيث تم توجيه نشاطه نحو تعويض الخسائر المادية التي تلحق بالمستثمرات الفلاحية نتيجة لكوارث غير قابلة للتامين، تتكون إيرادات هذا الصندوق من (مبالغ تم تخصيصها في ميزانية الدولة، من رسوم جبائية آو شبه جبائية تنشأ لفائدة الصندوق، اشتراك بنسبة 10% يقتطع من الناتج الفائض الذي يتحصل عليه الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، الاعانات و الهبات و عوائد توظيف رؤوس الأموال)، أما نفقاته هي مجموعة من التعويضات المقررة في إطار النشاط الموسمي للقطاع حيث تقدر نسبة التعويضات الممنوحة ما بين (40 إلى 80%) من الخسائر التي يتحملها الفلاح بالنسبة للفلاحين المؤمنين و 10% للفلاحين الغير مؤمنين[1].

- **الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA):**

تأسس هذا الصندوق سنة 1990 في إطار إعادة هيكلة القطاع الفلاحي، ففي الوقت الذي انحصرت إيراداته بين إعانات ميزانية الدولة و الموارد المرتبطة بالسياسات الفلاحية المبنية عن طريق التنظيم تعددت نفقاته بين:[2]

- دعم استثمار استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية مع تطوير طرق و أساليب الإنتاج الفلاحي
- دعم كل النفقات المرتبطة بدراسة و تنفيذ و متابعة مختلف المشاريع الفلاحية.
- دعم إنشاء المستثمرات الفلاحية من قبل الفلاحين ذوي الدخل المحدود.

خصصت الدولة في بداية نشاط هذا الصندوق غلاف مالي قدره 320 مليون دج، تم تقسيمه كما يلي[3]:

- تقديم دعم بنسبة 50% من السعر الحقيقي لمربي الأبقار من اجل شراء 6 أبقار.
- تقديم دعم بقيمة 6 دج للتر الواحد من الحليب المنتج من قبل المربي .
- دعم أسعار فوائد القروض البنكية، حيث تتحمل ميزانية الصندوق الفرق بين معدل الفائدة الحقيقي و المدعم، قدر هذا الدعم 13,5% من حجم القرض و هو يختلف باختلاف نوعية القرض.

- **صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA):**

مثله مثل العديد من الصناديق التي تم إنشائها في سنة 1990 غير انه يختلف عنهم كونه وجه خدماته إلى دعم أسعار المنتجات الفلاحية، في مختلف الدواوين خصوصا (الحليب، الحبوب)، حيث انتقلت قيمة الدعم المقدمة من قبله خلال الفترة 1991-1994 من 3,5 مليار دج إلى 12 مليار دج، هذا دليل على

[1] الجريدة الرسمية، العدد 22، الصادرة يوم 30-06-1990، ص 744.
[2] الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادرة يوم 18-07-1990، ص 959.
[3] رابح زبيري،1996، مرجع سابق، ص 106.

أهمية نشاطه و قدرته على تغطية حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها أسواق المنتجات الفلاحية، غير انه سرعان ما تم تقليص عمل الصندوق بسبب تقليص نشاطاته إذ وجهة خدماته الى دعم فقط منتوج القمح بأنواعه، هذا ما أدى إلى انخفاض قيمة الدعم إلى اقل من 500 مليون دج سنة 1997[1].

- **صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVTC):**

تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1998 حيث عمل على تخصيص نشاطه بهدف تدعيم المستثمرات الفلاحية المنتشرة في المناطق الداخلية خصوصا تلك التي تنشط فوق الأراضي التي تحتاج إلى استصلاح، و بهذا اهتم الصندوق على رفع من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة و تقوية الاستثمارات و حماية الموارد الطبيعية التي يحتاجها القطاع الفلاحي من أراضي و مياه و ثروة حيوانية.[2]

الجدول (03-11) **حركة نشاط الصناديق الداعمة للقطاع الفلاحي خلال الفترة 1990-1999**

مليون دج	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
FGCA	900	600	/	600	/	2900	700	700	700	700
FNDA	1420	1072	850	1640	2250	1700	2900	1600	4700	1800
FGPPA	/	3565	9500	11600	12000	9000	7300	/	7000	7000
FMVTC	/	/	/	/	/	/	/	7500	8000	8000

المصدر: عربي محمد مرجع سابق ص 187.

- **صندوق ترقية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية (FPZPP):**

تم تأسيس هذا الصندوق سنة 1999 بهدف الاعتناء أكثر بجودة و صحة الثروة الحيوانية و النباتية، على أن يقوم بجلب موارده من (عوائد المراقبة الصحية الدورية، تخصيص ميزانية الدولة، الهبات و الوصايا، مساهمة الجمعيات و التعاونيات المكلفة بحماية و مراقبة الصحة النباتية و الحيوانية، عوائد الرسوم الشبه جبائية) و في المقابل يوجه نشاط هذا الصندوق إلى تحقيق ما يلي :

- تنمية الصحة الحيوانية و توسيع الحملات الوقائية الهادفة إلى تفادي مختلف المخاطر من أمراض و أوبئة ممكن أن تصيب الثروة النباتية أو الحيوانية أو التقليل من تداعياتها[3].
- دعم عملية اقتناء اللقاحات و الموارد البيولوجية الضرورية لحماية الثروة النباتية و الحيوانية[4].

[1] غردي محمد، مرجع سابق، ص 132.

[2] حوحو حسنية، حوحو سعاد، الية تمويل و تسيير الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، مجلة العلوم الانسانية جامعة بسكرة العدد 23، 2011، ص 325.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 92، الصادرة يوم 25-12-1999، المادة 95، ص 77.

[4] الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادرة يوم 04-07-2000، المادة 11، ص 09.

- **الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA):**

يتم تطبيق برنامج التنمية الفلاحية و تعزيز وحدات الإنتاج الفلاحي باستخدام سياسة تدخل الدولة عن طريق توفير الدعم المالي المحدد وفق أهداف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، إذ يعتبر عمل هذا الصندوق نموذج للتمويل الأصلي، فهو ورغم تدخل الدولة في عملية تمويله إلا انه يهتم أكثر بالتنمية الجهويه للقطاع ، تم تأسسه بهدف تطبيق السياسة التمويلية لبرنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[1]، حيث يتم جذب إيرادات هذا الصندوق عبر (مخصصات ميزانية الدولة، الهبات و الوصايا، موارد التوظيف) من اجل إنفاقها في شكل إعانات لمشاريع تساهم في تحقيق ما يلي[2]:

- تنمية الإنتاج الفلاحي و الرفع من مردوديته مع تسويقه و تخزينه و العمل على تسهيل عملية تصديره.
- رفع القدرات التخزينية للمنتجات الأساسية مثل الحبوب من اجل مواجهة مشكل الأمن الغذائي .
- دعم أسعار المنتجات الفلاحية من خلال تحديد السعر المرجعي بغيت حماية مداخيل الفلاحين.
- دعم أسعار المواد الأولية الوسيطيه و كذلك الطاقوية المستخدمة خلال مراحل الإنتاج الفلاحي.
- تخفيض الفوائد البنكية خصوصا تلك الموجهة نحو دعم التموين و الاستثمار الفلاحي.

يستفيد من دعم الصندوق الفلاحون و المربون بصفة فردية أو جماعية، المؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخاصة و التي تساهم في تنمية النشاط الفلاحي في مجال الإنتاج، التحويل، التصدير أو حتى الصناعات الغذائية[3].

خصصت الدولة حوالي 3,98 مليار € أي ما مقداره 325,72 مليار دج لهذا البرنامج خلال الفترة 2000-2005 استطاع الصندوق التكفل بنسبة 58% من مجموع تلك الاعتمادات و المقدرة بـ2,29 مليار € أي ما يعادل 270 € لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، في المقابل تم توجيه باقي الاعتمادات إلى كل من الصندوق الجهوي للتضاعدية الفلاحية و التمويل الذاتي[4] هذا حسب الجدول رقم (03-12).

الجدول (03-12) **ميزانية العمليات المالية للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)**

	دعم FNRDA	قروض بنكية	تمويل ذاتي	المجموع
القيمة	2,29 مليار€	1,27 مليار€	410,9 مليون €	3,98مليار €
	185,8مليار دج	105,7 مليار دج	34,22 مليار دج	325,72مليار دج
النسبة	%58	%32	%10	%100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات Hadibi A. Chekired-Bouras F.Z. Mouhouche B.

[1] Hadibi, A. Chekired-Bouras, F.Z. et Mouhouche, B. op.cit. P03.

[2] حوحو حسنية، حوحو سعاد، مرجع سابق، ص 325.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادرة يوم 04-07-2000، المادة 03، ص 08.

[4] Hadibi, A. Chekired-Bouras, F.Z. et Mouhouche, B. op.cit. P 3.

- **صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب (FLDDPS):**

انشأ هذا الصندوق سنة 2002 تخصص في حماية المناطق الرعوية من المخاطر الطبيعية أهمها التصحر و زحف الرمال، ويعد من بين أهم موارده المساعدات الدولية و مخصصات الميزانية بالإضافة إلى كل المساعدات و الإعانات و المساهمات المحددة وفق التشريع، يتم توجيه تلك الموارد إلى دعم مكافحة التصحر و الحفاظ على المراعي و تنميتها من خلال دعم عملية تنمية المنتجات الحيوانية و تربية الحيوانات في المناطق الرعوية و السهلية، يستفيد من هذا الدعم (المربون مهما كان طابعهم أفراد أو تعاونيات أو جمعيات ، المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة[1]، المزارع النموذجية[2]).

- **صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC):**

عمل هذا الصندوق على مواصلة برامج صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز(FMVTC) المذكور سابقا، هذا انطلاقا من سنة 2003 بهدف تنمية القطاع الريفي و ترقية المنشآت الفلاحية ذات الطابع الإنتاجي حيث يتحصل الصندوق على موارده من نفس المصادر، بالإضافة إلى نتائج حقوق الامتياز ليتم توجيه تلك الإيرادات إلى دعم التنمية الريفية و استصلاح الأراضي مع التركيز على إنشاء المشاريع التنموية و التي لها علاقة مع أهداف الصندوق، في المقابل يستفيد من دعم هذا الصندوق الجماعات الإقليمية المساهمة في التنمية الريفية و كافة المؤسسات مهما كان طابعها عمومي أو خاص بشرط أنها تعمل على مبدأ إنعاش التنمية داخل المناطق المحرومة، المستثمرين الفلاحين بصفة فردية أو جماعية، الأسر الفلاحية، الجمعيات و التعاونيات الفلاحية.[3]

- **الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA):**

تم تأسيس هذا الصندوق سنة 2005 بعدما كان اسمه الصندوق الوطني للضبط و التنمية الريفية حيث يتم تحصيل إيرادات هذا الصندوق من ميزانية الدولة و الموارد الشبه جبائية و الهبات و الوصايا، من اجل إنفاقها في شكل إعانات موجهة إلى تنمية الإنتاج الفلاحي[4]، يتم تقسيم تلك المشاريع الى[5]:

- الإعانات الموجهة إلى تنمية الإنتاج و الإنتاجية الفلاحية؛
- أشغال استصلاح و تحضير و تهيئة و حماية الأراضي.
- اقتناء المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، الأسمدة و مواد الصحة النباتية و البيطرية).

[1] الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة يوم 28-02-2002، المادة 08، ص 09.
[2] الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة يوم 07-03-2010، المادة 04، ص 07.
[3] الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادرة يوم 02-04-2003، المادة 12، ص 21.
[4] الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة يوم 26-07-2005، المادة 28، ص 07.
[5] الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادرة يوم 04-07-2006، المادة 15، ص 24/23.

- اقتناء العتاد الفلاحي و وسائل النقل و أجهزة خاصة بتربية الحيوانات.
- اقتناء القطعان بمختلف أنواعها مع ضمان الحماية البيطرية و التطعيم.

- الإعانات الموجهة إلى تثمين الإنتاج الفلاحي و تخزينه و تصديره:
  - انجاز و تحديث الصناعات التحويلية للمنتجات الفلاحية.
  - شراء معدات خاصة بالمستثمرات الفلاحية.
  - انجاز منشآت (مخازن، غرف تبريد) مخصصة لضمان التخزين الأمثل للمنتجات الفلاحية.
  - تسهيل عملية تصدير المنتجات الفلاحية عن طريق تحمل تكاليف النقل و التخزين.
- الإعانات الموجهة لتطوير الري الفلاحي:
  - انجاز و ترميم شبكات توزيع المياه، و العمل على تهيئة الموارد المائية.
  - اقتناء أجهزة للضخ و السقي و التخزين المائي.
- تخفيض نسب الفوائد على القروض البنكية: يخصص هذا الصندوق خدماته المالية بهدف دعم معدلات الفائدة المقدمة باختلاف أنواع القروض و باختلاف المشاريع الممولة و التي سبق ذكرها، حيث يعتبر هذا من أهم أنواع تدخل الدولة في النشاط الفلاحي.

يستفيد من الدعم المقدم من قبل الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي كل من[1]:

- الفلاحين إما بشكل فردي أو جماعي إذا كانوا منظمين إلى جمعيات أو تعاونيات فلاحية.
- المؤسسات الاقتصادية التي لها دور في تثمين النشاط الفلاحي.
- أصحاب المزارع النموذجية.

➢ **الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRDPA):**

خلال نفس سنة (2005) تم إنشاء صندوق أخر من اجل إسراع عملية تمويل و دعم القطاع الفلاحي و كذلك تقوية تدخل الدولة في تسيير مراحل الإنتاج، حيث تم تخصيص نشاط هذا الصندوق بهدف توجيه الإعانات و الدعم إلى حماية مداخيل الفلاحين و مساعدتهم على مواجهة مشكل تقلب أسعار المنتجات الفلاحية، بالإضافة إلى الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية[2].

لقد تم تكيف كل من الصندوق الوطني للتضاعدية الفلاحية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتسيير أعمال النفقات المتعلقة بتمويل القطاع الفلاحي وفق سياسة و برامج كل من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي و الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، وفي هذا الإطار تقوم كلا المؤسستين

[1] الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة يوم 07-03-2010، المادة 04، ص 07.
[2] الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة يوم 26-07-2005، المادة 29، ص 08.

الماليتين بإعداد تقرير سنوي يشمل الحصيلة السنوية للنشاطات الممولة، ترسل إلى الوزيرين المكلفين بالمالية و الفلاحة[1]. حيث يتضمن هذا التقرير (طبيعة العمليات وعدد المستفيدين، المبلغ المتعهد به حسب فئة العملية، المبلغ المستعمل، رصيد تنفيذ العملية)[2].

- **صندوق دعم مربي المواشي و صغار الفلاحين (FSAEPEA):**

ظهر هذا الصندوق بعد أزمة اللحوم التي شهدتها الجزائر خلال فترة 2007-2008 الناتجة عن ارتفاع أسعار اللحوم بمختلف أنواعها، بسبب قلة الإنتاج و ارتفاع الطلب، هذا ما دفع الدولة إلى تشجيع المربي و دفعهم نحو الاستثمار أكثر في هذا النشاط، بعدما تكلفة الدولة بتغطية إجمالي تكاليف فوائد القروض الموجهة نحو إعادة إحياء عمل مربي المواشي و صغار المستثمرين، من اجل تنمية الإنتاج و الحفاظ على هذا النوع من النشاط.[3]

الجدول (03-13) **حركة نشاط الصناديق الداعمة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2010)**

مليون دج	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
FPZPP	/	358	163	23	260	185	715	509	716	753	
FNRDA	7000	23500	37400	44400	45400	27500	/	/	/	/	/
FLDDPS	/	/	500	2000	5660	3200	3556	/	1000	2325	/
FDRMVTC	8000	/	10000	2000	8840	13000	6500	7934	1000	3750	4150
FNDIA	/	/	/	/	/	/	34000	6000	9456	9650	7215
FNRDPA	/	/	/	/	/	/	8500	6000	5500	9914	10125

المصدر: عربي محمد مرجع سابق ص 189.

3-3 أنواع الدعم الفلاحي في الجزائر

منذ بداية الألفية و نظرا لتحسن الظروف الأمنية من جهة و ارتفاع عوائد المحروقات من جهة ثانية، قامت الدولة برفع من قيمة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع من خلال توجيه تلك الأموال لدعم عملية الاستثمار الفلاحي و رفع من مستويات الإنتاج، بهدف تلبيت الاحتياجات الغذائية للأفراد، كما ساهمت عملية دعم القطاع إلى تكثيف الإنتاج و توسيع المساحات المزروعة هذا ما أدى إلى تسجيل معدلات نمو داخل القطاع الفلاحي أعلى من باقي القطاعات.[4]

[1] الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادرة يوم 04-07-2006، المادة 02، ص 25.
[2] الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة يوم 09-07-2006، المادة 03، ص 28.
[3] الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادرة يوم 27-07-2008، المادة 07، ص 16.
[4] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية،2012، مرجع سابق، ص 04.

لقد خصصت الدولة ما يقارب 230 مليار دج من الأموال العمومية وفق برنامج التجديد الفلاحي و الريفي خصوصا خلال مرحلة المخطط الخماسي الأول (2009-2014) حيث تم توجيه قيمة الدعم الحكومي نحو عصرنة القطاع من جهة و دعم الأسعار الاستهلاكية من جهة ثانية[1]، هذا ما أدى إلى ارتفاع قيمة الاعتمادات الموجهة إلى القطاع الفلاحي من 52 مليار دج سنة 2000 إلى 250 مليار دج سنة 2014 وزعت هذه المبالغ حسب الحاجة، فكانت اكبر حصة موجهة لدعم الأسعار عند الاستهلاك خصوصا بعد تداعيات أزمة الغذاء العالمية لسنة 2008[2]. ومن بين أهم أنواع الدعم يمكننا ذكر ما يلي:

3-3-1 الدعم المباشر

- **دعم الأسعار**

منذ سنة 1980 بدأت أسعار المنتجات الفلاحية تأخذ نوع من الحرية داخل الأسواق المحلية، حيث توجه العديد من الفلاحون إلي تخصيص بعض أنواع المنتجات نحو الشراكة مع مؤسسات صناعية أو شركات ممولة للدولة، و ما ساعد في هذا التوجه هو قيام الدولة بدعم أسعار المنتجات الفلاحية المخصصة للصناعات الغذائية، وقد تضمن المرسوم التنفيذي رقم 91-152 مجموع المنتجات الفلاحية [*]ذات السعر المضمون و كان هذا أول خطوة قانونية تقوم الدولة بانتهاجها في هذا الإطار (التحكم في أسعار المنتجات الفلاحية).[3]

رغم كل تلك الخطوات إلا أن دعم أسعار المنتجات الفلاحية لم يبدأ إلى غاية سنة 1988 بعد إصدار مرسوم 88-153 المتضمن تحديد الأسعار الدنيا المضمونة عند الإنتاج لعدد من المنتجات الضرورية، بالإضافة إلى قيمة من الدعم مقدمة إلى الفلاحين في حالة توجيه تلك المنتجات إلى الدولة .[4]

إن دعم الأسعار يأخذ شكل منحة محفزة للإنتاج لأنها تكون أعلى من سعر الإنتاج، على أن يكون مصدر هذه المنحة المدفوعة إلى المنتج من قبل المشتري هو صندوق التعويضات، كما أن مبلغ تلك المنحة يعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمنتوج القمح على أساس أن أسعاره في الأسواق العالمية اكبر من سعره داخل الأسواق المحلية.[5]

---

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2012، مرجع سابق، ص 08.

[2] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2012، مرجع سابق، ص 27.

[*] قائمة المنتجات المدعمة وفق مرسوم 91-152 (الحبوب و بذورها، الخظر الجافة و بذورها، البطاطة و بذورها، الطماطم، الشمندر السكري، حليب البقر الطازج، الثوم، البصل اليابس، التبغ الخام).

[3] الجريدة الرسمية، العدد 25، الصادرة يوم 29-05-1991، ص 900.

[4] الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادرة يوم 10-08-1988، ص 1161.

[5] Bedrani, S. Boukhari, N. et Djennane, A. op.cit P131.

كما يعتبر دعم الاسعار بين أكثر أنواع الدعم انتشارا ليس فقط في الجزائر و لكن لدى العديد من الدول، رغم كل الجهود المبذولة في سبيل تخفيض من حجمه لأنه من أكثر الأنواع الدعم المشوهة للتجارة، غير أن الجزائر عملت منذ القدم على تقديم دعم لمنتجاتها الفلاحية الأساسية من خلال أسلوب تحديد السعر الأدنى المضمون لتلك المنتجات، وقد حافظة الجزائر على هذه السياسة، لان حجم الدعم المقدم من قبلها لتلك المنتجات هو اقل بعدة مرات من الدعم الذي توجهه الدول المصدرة لمنتجاتها الفلاحية.

- **دعم المدخلات و الاستثمار:**

اعتمد القطاع الفلاحي على تدخل الدولة من خلال سياستها التنموية من جهة و الائتمانية من جهة ثانية هذه السياسات التي تم توجيهها نحو خفض من حجم الدعم و الإعانات الفلاحية خلال فترة الثمانينات بسبب ضعف الإمكانيات المالية، حيث منح سنة 1983 دعم بقيمة 594,9 مليون دج ليصل سنة 1992 إلى 10,77 مليار دج هذه الزيادة في مقدار الدعم و المقدرة بأكثر من 18 مرة من تلك المسجلة قبل 9 سنوات أي منذ بداية تطبيق سياسة الدعم المالي، غير أن نسبة الدعم الفلاحي المخصصة للاستثمار و المدخلات من مجموع النفقات العمومية تراجع خلال تلك المرحلة فبينما كان يمثل أكثر من 1,5% سنة 1984 ليصل إلى 4% سنة 1989 و انخفض مجددا إلى اقل من 0,02% سنة 1992، غير أن من أهم ما تم تسجيله و رغم الظروف التمويلية الصعبة إلا أن الدولة حافظة على دعم الاستثمارات و المداخلات الفلاحية خصوصا بعدما تم إنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA سنة 1992[1].

غير انه سرعان ما تغيرت الأوضاع خلال الفترة التي تلت الإصلاح المالي و النقدي، وبفضل تغير السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي تغيرت وجهة دعم هذا القطاع نحو دعم الإنتاج بدلا من دعم الاستثمارات الفلاحية، هذا ما يعكس الرغبة الفعلية للدولة من اجل تشجيع الفلاحون على الاستفادة بشكل أفضل من رأس المال و كذلك العمل على ترغيبهم على إنتاج المنتجات الأساسية من خلال تخصيص إعانات لتلك المنتجات حسب كمية و نوعية الإنتاج يستفيدو منها بشكل مباشر أو غير مباشر.

- **دعم الإنتاج الفلاحي**

لم يتم إدراج أي بند أو حساب تحت اسم دعم الإنتاج الفلاحي قبل سنة 1989 باستثناء دعم بعض المنتجات عن نشاطات لشركات عمومية، حيث تقوم بالمقابل على إجبار تلك الشركات ببيع منتجاتها بأسعار اقل من تكاليف إنتاجها، كما أن المبالغ التي تدفعها الدولة في هذا الإطار (دعم المنتجات الفلاحية) تبقى متواضعة نسبيا بالمقارنة مع مجموع نفقات الدولة، و يعود السبب في ذلك إلى أن أسعار المنتجات الفلاحية المضمونة من قبل الدولة تكون في الغالب اقل من الأسعار الحقيقية المتداولة في الأسواق، هذا

[1] Bedrani, S. Boukhari, N. et Djennane, A. ibid. P133.

ما يدفع الفلاح إلى بيع منتجاتهم دون المرور عبر الوكالات العمومية أو الشبه عمومية المكلفة بتنظيم الأسعار أو تحديد قيمة الدعم و يعود السبب في ذلك هو ثبات قيمة الدعم المخصصة في قانون المالية لكل سنة مع عدم ارتباط تلك الاعتمادات بحجم الإنتاج الفلاحي[1]. كما تهتم الدولة وفق هذا الأسلوب بمنح الدعم لعوامل الإنتاج حيث يتم إيصال تلك العوامل إلى الفلاح بأسعار اقل من سعرها الحقيقي و تتكفل الدولة بتحمل تكلفة الفرق بين السعرين.[2]

- **دعم أسعار الفائدة و مسح للديون البنكية**

لقد خصصت الدولة مبالغ معتبرة لغرض دفع الفلاح نحو التوجه إلى طلب الخدمات البنكية من خلال التدخل في تخفيض مقدار معدل الفائدة للقروض الممنوحة إلى الفلاح، غير أن تلك المساعدات لم يتم استخدامها على نطاق واسع لاسيما بالنسبة للاعتمادات الموجهة لتنمية الاستثمارات الفلاحية، و هذا يرجع بالأساس إلى انعدام أو عدم صحة المعلومات المقدمة من قبل المصالح المالية، إذ يؤدي تأخر وصول المعلومات إلى الفلاح في الوقت المناسب إلى فقدان لتلك المعلومات امتيازاتها خصوصا أن القطاع الفلاحي في الجزائر لا يزال يعتمد على الموسمية في الإنتاج هذا من جهة، و من جهة ثانية عزوف أو ممانعة العديد من الفلاحين على طلب الخدمات البنكية بحجة معدلات الفائدة المرتفعة و التي هي بالأساس مدعمة من قبل الدولة، أو عدم رغبتهم في تقديم أراضيهم أو ممتلكاتهم الحقيقية كرهن لدى البنوك.

شهد القطاع الفلاحي خلال 15 سنة السابقة مرحلتين لمسح الديون الفلاحية، ففي المرحلة الأولى و التي انطلقت سنة 2001 قامت الدولة بإلغاء نهائيا مجموعة من الديون و المقدرة بـ 14 مليار دج بالإضافة إلى 2,3 مليار دج على شكل فوائد بنكية لم يتم تسديدها مع العلم أن جميع الديون التي تم مسحها خلال هذه المرحلة خاصة بقروض ممنوحة من BADR، إذ تم اختيار المشاريع المدعمة بعد مجموعة من التحقيقات الهدف منها التأكد من استغلال تلك القروض تحت مبدأ المساهمة في تنمية القطاع.

و نظرا لارتفاع نسب عدم تسديد الفلاح لديونه خلال المرحلة الأولى، اضطرت الدولة إلى اللجوء مرة أخرى لعملية مسح الديون (المرحلة الثانية) سنة 2009 هذا من اجل إعادة دفع الفلاح إلى الاستثمار في القطاع و تجديد نشاطه، حيث مس المسح هذه المرة أكثر من 180 ألف مستثمرة فلاحية و قدر حجم الديون الممسوحة 41 مليار دج، تم تقسيمها على كل من القروض المقدمة من قبل BADR بـ 22 مليار دج و CNMA بـ 19 مليار دج، هذا وفق شروط تم الاتفاق حولها ما بين الدولة و كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الصندوق الوطني للتضاعدية الفلاحية، غير أن هذا الإجراء يمكن أن يكون له أثار سلبية ناتجة

[1] Bedrani, S. Boukhari, N. et Djennane, A. Ibid, P135.

[2] غردي محمد، مرجع سابق، ص 127.

عن تهرب الفلاح في تسديد أقساط الديون التي عليه إلى البنك، أو عدم تفانيه في العمل هذا في انتظار قرار مسح الديون خصوصا إذا ما انتهجت الدولة هذه السياسة بصفة دورية أو تكررت في تطبيقها.[1]

- **دعم الكوارث الطبيعية**

نظرا للظروف الطبيعية القاسية و المتقلبة التي تمتاز بها الجزائر، إذ تساهم هذه الأوضاع المناخية الغير مستقرة في تعرض إنتاج القطاع الفلاحي إلى عدة مخاطر، و عليه انتهجت الجزائر أسلوب دعم الفلاح في حالة حدوث كوارث طبيعية مثل الجفاف و التصحر و غيرها من التقلبات المناخية، كما يلجأ الفلاح أيضا إلى مؤسسات التأمين الفلاحي كأسلوب احترازي إضافي يتم من خلاله التأمين على المحاصيل و الممتلكات و الثروات الحيوانية المعرضة هي الأخرى إلى تلك المخاطر، استطاعت الدولة من تخصيص ما قيمته 6,3 مليار دج كتعويضات للفلاحين الذين عانوا من أثار الكوارث الطبيعية بين(1990-2000) [2].

2-3-3 الدعم الغير مباشر

- **دعم الضرائب على الإنتاج الفلاحي**

في إطار تحفيز اليد العاملة إلى التوجه نحو الاستثمار و التخصص داخل هذا القطاع عملت الدولة على إلغاء مختلف أنواع الضرائب على النشاط الفلاحي منذ سنة 1974، لكنها و لظروف سياسية تراجعت عن هذا القرار سنة 1984، إذ و لمدة 10 سنوات استطاع الفلاح ممارسة نشاطه الفلاحي دون تحمل أعباء النفقات الضريبية، إلى غاية إصدار قانون رقم 219 تحت اسم الضريبة الوحيدة الفلاحية، تعتبر هذه ضريبة إجمالية تقتطع سنويا من المداخيل المحققة في النشاط الفلاحي.

رغم هذا لم تتوقف الدولة على دعم القطاع عن طريق الإعفاء الجزئي لهذه الضريبة عندما يكون دخل الفلاح خلال سنة فرض الضريبة لا يتجاوز 60 ألف دج، وفي حالة عدم تمكن الفلاح من الحصول على هذا الامتياز فهو مجبر على دفع 4% من حجم الدخل في حساب الضريبة الوحيدة الفلاحية، و هي نسبة اقل من تلك المطبقة على باقي القطاعات[3]. لم تدم سياسة فرض هذه الضريبة مدة طويلة حيث بدايتا من سنة 1989 قامت الدولة بإلغاء الضرائب الموجهة إلى منتوج الحبوب و البقوليات و المقدرة بـ 6 دج للقنطار، و في سنوات التسعينات تم إلغاء الضريبة على الممتلكات العقارية المبنية مهما كان الهدف منها إما من اجل السكن آو الاستغلال الإنتاجي كمخازن و إسطبلات.[4]

---

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية،2012، مرجع سابق، ص 29.

[2] Bedrani, S. Boukhari, N. et Djennane, A. op.cit. P135.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادرة يوم 31-12-1983، ص 3378.

[4] Bedrani, S. Boukhari, N. et Djennane, A. op.cit. P138.

➢ حماية المنتجات الفلاحية

يعتبر عنصر الحماية من أهم الركائز التي تعتمد عليها سياسات الدعم الفلاحي حيث تقوم الدولة بتبرير عملية تدخلها في نشاط القطاع الفلاحي بحجة حماية إنتاج هذا القطاع الحساس، و بالفعل تلعب الدولة دور مهم في تسيير و مراقبة و دعم حركة الإنتاج الفلاحي خلال كافة مراحله، حيث يمكن قياس درجة هذه الحماية من خلال المعدل الاسمي للحماية (TNP)، تم استخدام هذا المعدل في الجزائر ابتداء من سنة 2000 و هو مقياس لتحديد الحجم الفعلي لدعم أسعار المنتجات الفلاحية في الجزائر خلال فترة محددة، كما يعبر هذا المعدل عن الفرق بين السعر الذي يحصل عليه الفلاح و السعر الفعلي المطبق على الحدود[1]، مع اختيار عينة من المنتجات الأساسية و هي نفس العينة التي يتم اختيارها من قبل دول OCDE لتحديد مقدار TNP (الشكل رقم 03-13 و 03-14)، على شرط أن تكون تلك المنتجات تساهم وبنسبة لا تقل عن 70% من مقدار الإنتاج الفلاحي، في حالة الجزائر قدر حجم مساهمة العينة المختارة في الناتج الفلاحي (2000-2012) بحدود 70,58% من قيمة الإنتاج الفلاحي الكلي و تم تقسيم هذه النسبة على المنتجات الأساسية حسب النسب المؤوية التالية: (لحم الخروف 11,07% - الحبوب 10,15% – التمر 9,95%- البطاطة 8,28% – لحم البقر 6,57%- لحم الدجاج 5,51% – الحليب 5,26% – البرتقال 3,8% – العنب 3,39% – البيض 2,78%- التفاح 2,72%- حبوب أخرى 1,1%).

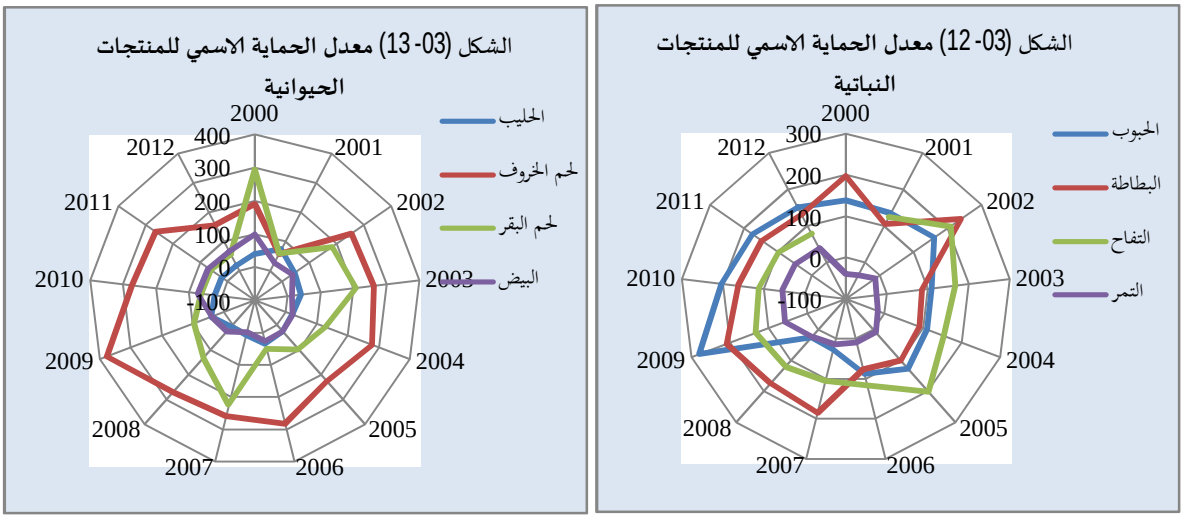

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات FAO

[1] Ball, V. E. Fanfani, R. and Gutierrez, L. op.cit. P 19.

خلاصة :

لقد أدت سياسة الخوصصة التي شهدها القطاع الفلاحي و المصاحبة لسلسلة من الإصلاحات المتعاقبة و الهادفة تارة إلى إبراز تدخل الدولة في النشاط الفلاحي و تارة أخرى إلى انسحابها من تسيير وتمويل هذا القطاع، مع الحفاظ على دور المراقب بسبب ارتفاع تكاليف دعم و تجهيز العملية الإنتاجية للقطاع الفلاحي، هذا ما دفع العديد من الفلاحين و المستثمرين في شكل مؤسسات و تعاونيات أو وكالات اللجوء إلى طلب قرض بنكي بمعدلات فائدة مختلفة على اختلاف نوع القرض و مدته، و نظرا للظروف السائدة خصوصا خلال مرحلة التسعينات من هجرة الأراضي الفلاحية، وتدهور الأوضاع الأمنية المصاحبة لفترة من الجفاف التي شاهدتها اغلب المناطق الفلاخية، إنخفض الإنتاج الفلاحي بالإضافة إلى التداعيات السلبية الناتجة عن تحرير التجارة الخارجية.

في المقابل أدى ضعف قدرة الفلاح على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه البنوك الى حل العديد من التعاونيات الفلاحية، هجرة اليد العاملة من القطاع الفلاحي إلى قطاعات أخرى ذات مدخول مستقر، انخفاض حجم الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية خصوصا الصندوق الوطني للتضاعدية الفلاحية بسبب الأضرار الناجمة عن عدم إمكانية هذا البنك من استرجاع مستحقاته المالية الممنوحة إلى الفلاحين، حيث أدت هذه النتائج السلبية إلى إلغاء العديد من أنواع و أساليب التمويل الموجهة إلى الاستثمار الفلاحي مما دفع الفلاح إلى الاختيار بين فكرتين، إما التخلي عن النشاط الفلاحي أو الاعتماد على الإمكانيات الذاتية المحدودة و التي في الغالب لا تكفي لتحقيق الاستهلاك الأسري.

الفصل الرابع

أثر التمويل على إنتاج القطاع الفلاحي في الجزائر (2009-2015)

تمهيد

استطاعت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي المنتهجة منذ سنة 2009 تحقيق العديد من الأهداف التي تم تسطيرها قبل 7 سنوات، هذا بالتنسيق بين العديد من القوى الوطنية و الجهوية الفاعلة في القطاع، وقد ساعدت هذه السياسات في إنشاء نظام تمويل مستديم، مستقر و متوازن ينقسم بين القروض المقدمة من قبل المؤسسات البنكية من ناحية و دعم الدولة للفلاحين من ناحية ثانية، حيث عملت الدولة على التنسيق بين مختلف المؤسسات الفاعلة في مجال تمويل القطاع (وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بمختلف فروعها عبر الولايات- بنك الفلاحة و التنمية الريفية) خصوصا في مجال تسهيل و تبسيط إجراءات الوصول إلى الائتمان لأكبر عد من الفلاحين، بمراعاة الطلب على القرض أو الدعم وفق الحاجة إليه حيث تختلف مصادر التمويل باختلاف المشاريع الفلاحية و قدرة الفلاح على الاستثمار،كما أن لاختلاف المنتجات الفلاحية و أساليب وعادات الفلاحين في مزاولة نشاطاتهم مع اختلاف نوعية و خصوبة الأراضي و ملائمة الظروف المناخية بين مختلف الولايات في الوطن دور كبير في اختلاق توزيع الإمكانيات المالية.

سنحاول خلال هذا الفصل تسليط الضوء على حركة نشاط القطاع الفلاحي من حيث حجم الإنتاج و أساليب التمويل الموجهة إلى إنعاش و تحسين الظروف الإنتاجية بمختلف مراحلها داخل المناطق الغربية للوطن خلال المدة (2009-2015)، كما أننا سنحاول باستخدام أسلوب إحصائي (تحليل البيانات المدمجة) و المطبق على عينة من 15 ولاية تقع في المنطقة الغربية ولمدة 7 سنوات إيجاد العلاقة التي تربط بين إنتاج القطاع الفلاحي وكل من الدعم الحكومي من جهة و التمويل البنكي بمختلف أنواعه من جهة ثانية.

1- القطاع الفلاحي لدى ولايات الغرب الجزائري

منذ سنة 2000 أطلقت الحكومة برنامج لإنعاش القطاع الفلاحي من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث ركز هذا البرنامج على رفع القدرة في دعم و تمويل الاستثمارات و استغلال الأوضاع الاقتصادية و المالية المثالية التي تعيشها البلاد من اجل تعزيز اطر دعم و تسيير هذا البرنامج وفق الأهداف المسطرة على المدى الطويل، اليوم و بعد 15 سنة من تطبيق هذا البرنامج و الذي تم تعديله و فق إستراتيجية معينة سنة 2009 في إطار برنامج التجديد الفلاحي و الريفي، حيث اعتبرت هذه الأخيرة الحل المثالي الذي تم انتهاجه من قبل الحكومة بهدف مواجهة مشكل الأمن الغذائي.

خلال نفس الفترة تم اتخاذ خطوات مهمة من اجل تطبيق الامركزية في اتخاذ القرارات هذا بالاعتماد على أداء و دور مختلف الأعوان من خواص (مزارعين، اسر فلاحيه، مؤسسات مصغرة) أو إداريين (الغرفة الفلاحية، الولاية، المؤسسات المالية، مؤسسات التأمين) أو مختلف التعاونيات و الجمعيات في تحقيق هدف ترقية التنمية الفلاحية وفق مخططات تم المصادقة عليها لتشمل الفترة من 2009 إلى 2015، و من اجل تحقيق هذا يجب على كافة المنظمات المحلية عبر كل الولايات تقديم توقعات الانجاز الفلاحي وفقا لخصوصية كل ولاية، و الظروف المناخية التي تتميز بها و قدراتها الإنتاجية، و في نهاية كل دورة يتم تقيم هذه الانجازات و المسماة على المستوى المحلي بـ المشاريع المحلية للتنمية الريفية المتكاملة(PPDRI) اعتمادا على بعض المؤشرات منها (زيادة القدرة الإنتاجية، حجم الأراضي المستصلحة، حماية الموارد الطبيعية، القدرة على خلق فرص العمل، تشجيع المنتجات المحلية و تنويع الأنشطة الاقتصادية[1].

1-1 نمو إنتاج القطاع الفلاحي في المناطق الغربية

شهد القطاع الفلاحي خلال سنة 2014 انخفاض كبير في معدل النمو الذي قدر بـ 0,9% بعدما كان 9,8% سنة 2013، و رغم هذه النتائج الغير متوقعة تمكن القطاع من بلوغ معظم أهدافه التي تم برمجتها وفق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي بدايتا من سنة 2009،هذا ما ساعد سنة بعد ذلك (2015) الى بلوغ معدل نمو سنوي قدره 7,5% إذ حقق القطاع الفلاحي أكثر من 2900 مليار دج، حيث تم تحديد هدف تحقيق معدل نمو بمتوسط 8,3% خلال فترة 2009-2015 غير أن القطاع تمكن من تجاوز هذا الهدف ليصل إلى متوسط نمو قدره 10,9% واختلفت هذه المعدلات باختلاف سنوات الدراسة.

لا يمكننا تقديم تحليل واضح و عملي على أسباب انخفاض معدل نمو القطاع الفلاحي لسنة 2014 نظرا لعدم التناسق أو التباين في تلك المعدلات بين مختلف الولايات، ففي الوقت الذي استطاعت فيه بعض

[1] Cherif, O. Jean-Yves, M. et Arlène, A. op.cit. P 134.

الولايات على غرار كل من ولاية أم البواقي تحقيق معدل نمو قدره 51%، خنشلة 24%، بسكرة 21%، فشلت العديد من الولايات الأخرى بالحفاظ على نفس مستوى الإنتاج منها تيارت - 18%، بجاية - 18%، غليزان - 13%، وفي هذا الإطار شهدت 6 ولايات فقط من ولايات الغرب* معدلات موجبة، فبينما كان معدل نمو القطاع الفلاحي في الناحية الغربية سنة 2013 حوالي 10,95% انخفض سنة بعد ذلك (2014) إلى- 2,98%[1]. ويمكن توضيح هذا من خلال الشكل التالي:

الشكل (04-01) معدل نمو القطاع الفلاحي لدى ولايات الغرب الوطني سنة 2014

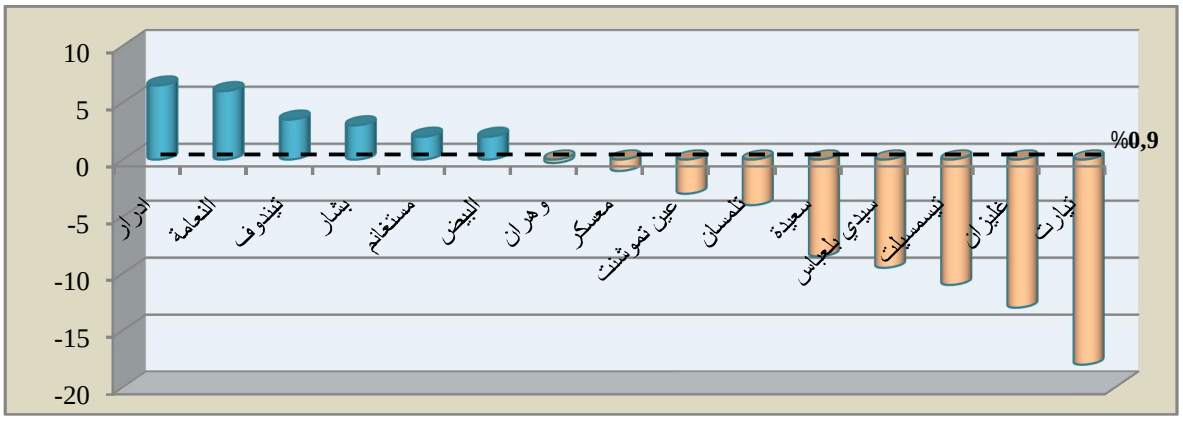

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère de l'agriculture et du développement rural. 21eme session d'évaluation trimestrielle. 2014.P19

من ناحية قيمة الإنتاج تصدرت ولاية بسكرة الولايات الأكثر إنتاج للقطاع الفلاحي في فترت(2009- 2014) هذا بتحقيقها معدل 210 مليار دج سنويا، تليها ولاية الوادي بـ 160 مليار دج ثم باتنة بـ 125 مليار دج، أما فيما يخص ولايات الغرب فكان ترتيبها و حجم إنتاجها وفق الشكل التالي:

الشكل (04-02) إنتاج القطاع الفلاحي لولايات الغرب (2009-2014)

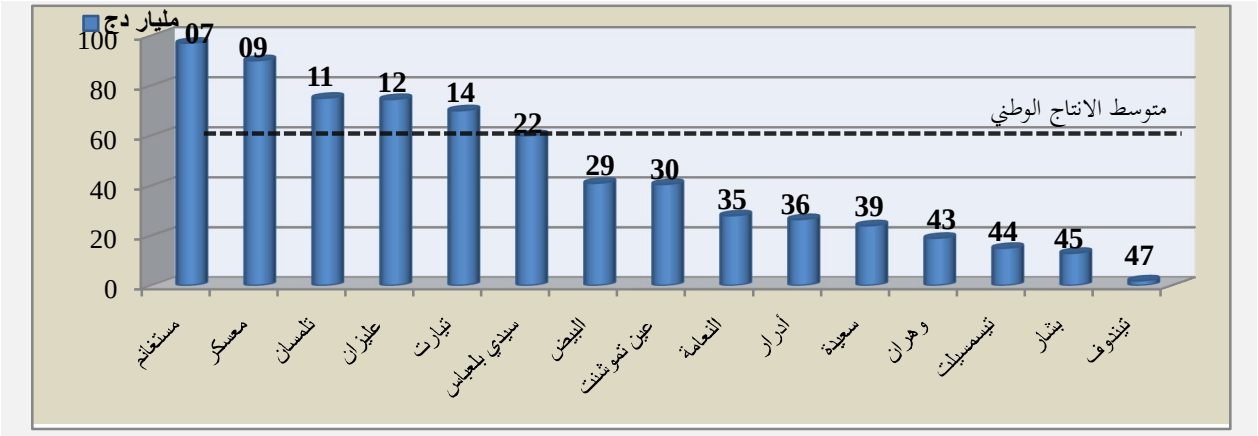

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère de l'agriculture et du développement rural. 21eme session d'évaluation trimestrielle. 2014.P 03

* تتكون ولايات الغرب الجزائري حسب التقسيم الاداري لبنك الفلاحة و التنمية الريفية المقدم من قبل بنك الجزاير من 15 ولاية وهي كما يلي : مستغانم – وهران – عين تموشنت – تلمسان – سيدي بلعباس – معسكر – غليزان – تيسمسيلت – تيارت – سعيدة – النعامة – البيض – ادرار – بشار- تيندوف.

[1] Ministère de l'agriculture et du développement rural, 21eme session d'évaluation trimestrielle, Alger 2014, P 03.

ولعل من بين أهم أسباب هذه النتائج الغير متوقعة هو هجرة الفلاح ليس من النشاط الفلاحي و إنما من المناطق الغربية و التوجه إلى ممارسة نشاطه في المناطق الأخرى بسبب الظروف الطبيعية و عدم توفر مصادر للمياه، كما شهدت نفس المنطقة انخفاض مستوى التمويل رغم أن السياسات التمويلية للقطاع هي واحدة ولا تتغير من منطقة إلى أخرى، غير أن هناك تسهيلات تمنح للفلاح في المناطق المجاورة يقابلها عراقيل تواجه الفلاح في معظم ولايات الغرب، وكمثال على ذلك يقدر معدل الدعم الوطني الذي تمنحه الدولة إلى الفلاح بـ4,5% من مستوى الإنتاج غير أن هذه النسبة لا تتجاوز 1,2% في ولاية معسكر.

2-1 عرض أهم المنتجات الفلاحية في المنطقة الغربية

من الملاحظ أن حجم الإنتاج الفلاحي للمناطق الغربية قدر حوالي 676,6 مليار دج و هي بذلك اقل بكثير مما تحققه الولايات الوسطى و الشرقية حيث بلغة نسبة متوسط الإنتاج لدى 15 ولاية المكونة للمنطقة الغربية حوالي 24,5% من مجموع الإنتاج الوطني، استطاعت هذه المنطقة من تحقيق تلك النسبة بفضل تخصصها في إنتاج أهم المونتاجات الفلاحية و التي يمكن ذكرها كما يلي:

- **إنتاج الحبوب:**

بلغ معد نمو منتوج الحبوب على المستوى الوطني 4,2% بين سنتي 2009-2015 حيث استطاع القطاع تحقيق 61,2 مليون قنطار سنة 2009، انخفض إلى 36,2 مليون قنطار سنة 2015، ولعل من بين أهم أسباب هذا التراجع هو انخفاض في مساحة الأراضي المخصصة لهذا المنتوج فبعدما كانت 3,18 مليون هكتار سنة 2009 أصبحت 3,06 مليون هكتار سنة 2015، هذا ما يكمن توضيحه من خلال الجدول:

الجدول (04-01) **حجم الإنتاج الوطني لمنتوج الحبوب بين 2009- 2015** مليون قنطار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الإنتاج	61,2	45,6	42,5	51,3	49,1	34,4	36,2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على .Ministère de l'agriculture et du développement rural. 21eme session d'évaluation trimestrielle. Alger 2014

كما استطاعت ولايات الغرب من إنتاج حوالي 12,32 مليون قنطار هذا ما يعادل 35,8% من الإنتاج الوطني للحبوب سنة 2015، حيث احتلت ولاية تيارت الصدارة على المستوى الوطني بإنتاجها أكثر من 9% من حجم الإنتاج الوطني لمنتوج الحبوب و المقدر بحوالي 3 مليون قنطار، هذا بفضل برنامج الدعم و ملائمة الإقليم لمثل هذه الأنواع من المنتجات، حيث يمكن توضيح حجم إنتاج الحبوب داخل الولايات الغربية خلال فترة الدراسة على النحو التالي:

الشكل (04-03) إنتاج الحبوب في ولايات الغرب الوطني (2009-2015)

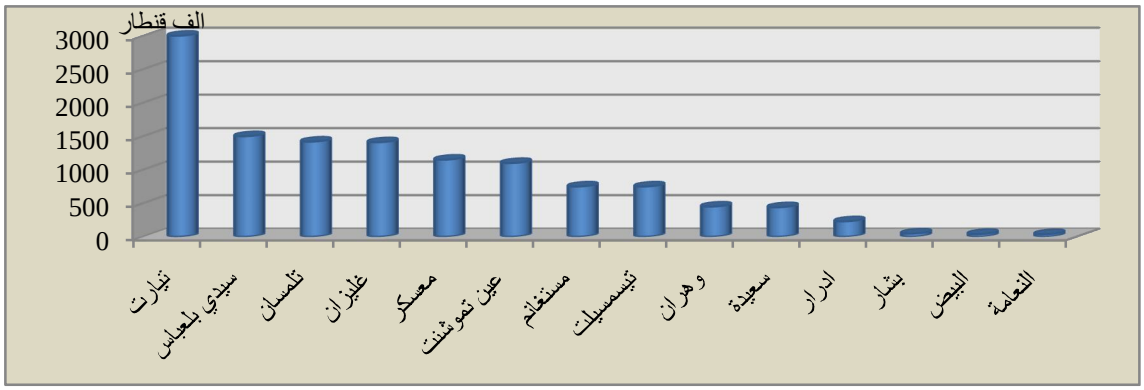

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère de l'agriculture et du développement rural. 21eme session d'évaluation trimestrielle. 2014.P05

- **إنتاج الخضر**

يعتبر محصول الخضر باختلاف أنواعها من أهم المحاصيل المنتشرة عبر كامل المناطق الفلاحية في الوطن، حيث قدرة نسبة إنتاجها بـ 27,4% من مجموع الإنتاج الفلاحي الوطني لسنة 2015، كما تصدر محصول البطاطا و البصل قائمة الخضر ذات الأهمية على المستوى الوطني.

✓ البطاطا : تمكن القطاع الفلاحي من تحقق نمو بمعدل 12,7% لإنتاج البطاطا بين سنتي 2009-2015 فبينما كانت قيمة الإنتاج سنة 2009 (26,8 مليون قنطار) أصبحت سنة 2015 (46,6 مليون قنطار)، إذ استطاعت كل من ولاية مستغانم و معسكر تحقيق المرتبة الثالثة و الرابعة وطنيا بنسبة إنتاج قدرة بـ 16% من مجموع الإنتاج الوطني و أكثر من 51% من إنتاج المنطقة الغربية.

✓ البصل : استمر نمو إنتاج البصل فبعدما كان 9,9 مليون قنطار سنة 2009 أصبح 13,3 مليون قنطار بمعدل نمو 7,3%، و قد ساهم هذا المنتوج في إنعاش القطاع الفلاحي داخل المناطق الغربية حيث قدر إنتاج ولايات الغرب بـ 5,82 مليون قنطار بنسبة 43,75% من الإنتاج الوطني، استطاعت كل من معسكر و تيارت على تحقيق المرتبة الأولى و الثانية وطنيا بنسبة (16 و 11%) من الانتاج الوطني.

الشكر (04-04) إنتاج البطاطا و البصل في ولايات غرب الوطن (2009-2015)

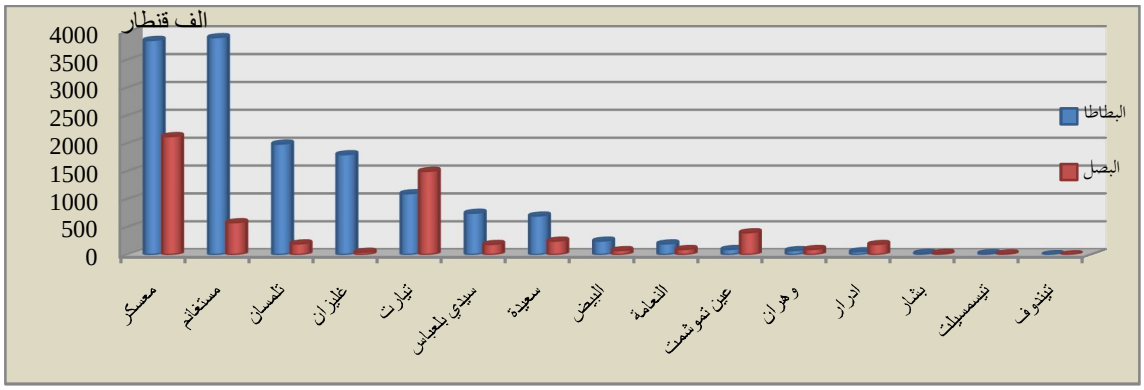

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère de l'agriculture et du développement rural. 21eme session d'évaluation trimestrielle. 2014.P 6-8

- **التشجير**

اعتمدت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على برنامج تكثيف التشجير، هذا ما تم تحقيقه من خلال ارتفاع حجم التشجير إلى 322,65 ألف هكتار منها 106,15 ألف هكتار أشجار مثمرة و 82,26 ألف هكتار زيتون، إذ احتلت تيسمسيلت المرتبة الثانية وطنيا بـ 14,33 ألف هكتار تليها البيض بـ 14,18 ألف هكتار، بهذا حققت ولايات الغرب حوالي 109,61 ألف هكتار بنسبة 34 % من حجم التشجير الوطني .

الشكل (04-05) **مستوي التشجير في المناطق الغربية (2009-2015)**

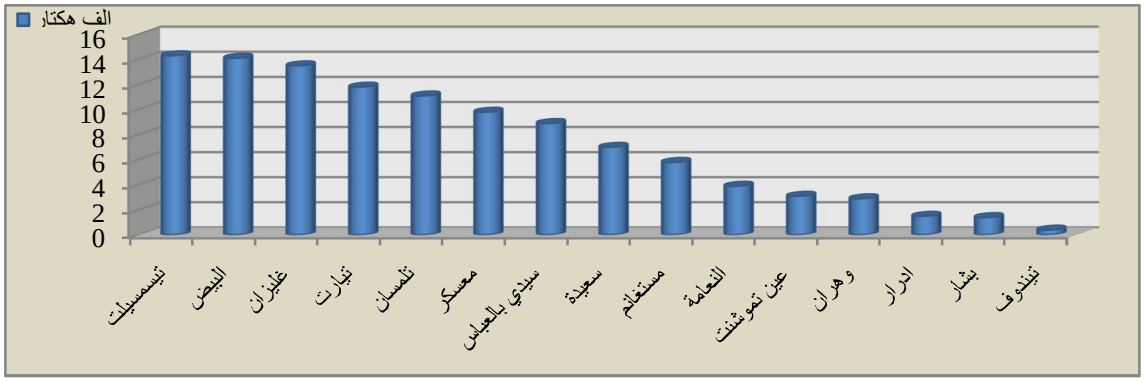

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère de l'agriculture et du développement rural. 21eme session d'évaluation trimestrielle. 2014.P 6-8

✓ أشجار الزيتون: استطاع القطاع الفلاحي خلال السنوات القليلة الماضية من تحقيق نمو في إنتاج الزيتون بمعدل 11,1% بين (2009-2015) حيث بلغ حجم الإنتاج 4,7 مليون قنطار، كما انتشر هذا المنتوج في العديد من الولايات أهمها (بجاية 12,6% معسكر 10,6% غليزان 7,44) من الإنتاج الوطني، وبهذا تمكنت ولايات الغرب من إنتاج 1,86 مليون قنطار ما يعادل نسبة 39,71% من الإنتاج الوطني .

✓ الأشجار المثمرة: تمتاز دول شمال إفريقيا باحتوائها على مناخ مناسب و أراضي صالحة لزراعة العديد من أنواع الفواكه و الثمار، حيث استطاعت الجزائر تحقيق إنتاج بقيمة 16,42 مليون قنطار سنة 2015 تمكنت خلالها كل من البليدة، باتنة، عين الدفلة من الوصول إلى نسبة 28% من حجم الإنتاج، في حين اقتصر إنتاج كل ولايات الغرب بنسبة 20% فقط أي بمجموع 3,28 مليون قنطار.

الشكل (04-06) **إنتاج الأشجار المثمرة لولايات الغرب (2009-2015)**

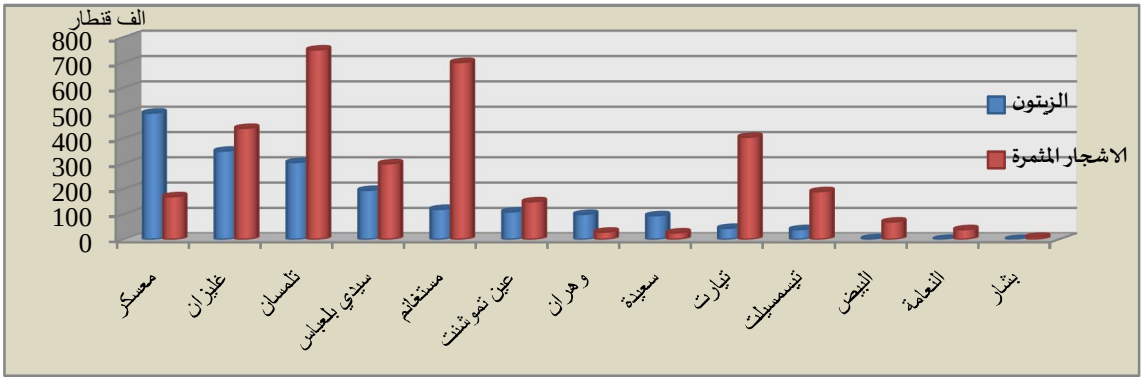

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية .

✓ التمر: و الذي يعتبر من الثروات الطبيعية حيث يمثل ولوحده 10,4% من حجم الإنتاج الوطني كما انه من أهم المنتجات ليس فقط الفلاحية بل كافة المنتجات الوطنية التي تتمكن الجزائر من تصديها و التحكم في أسعارها، لكن لم تستطع الولايات الغربية من إنتاج سوى 1,12 مليون قنطار بنسبة 14,2 % من الإنتاج الوطني للتمر و هذا عبر الولايات التالية:

الجدول (04-02) **إنتاج التمر لولايات الغرب الوطني (2009-2015)** الوحدة قنطار

الولاية	ادرار	بشار	النعامة	البيض	تيندوف
حجم الإنتاج	865000	239000	9000	7000	6000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لكل ولاية

- **الحليب**

قدر إنتاج الحليب على المستوى الوطني خلال سنة 2015 حوالي 3,6 مليار لتر بعدما كان 2,2 قبل سنة 2009 حيث استطاع القطاع تحقيق معدل نمو نسبته 8,3% خلال 7 سنوات، رغم أهمية هذا المنتوج لم يستغل الفلاحين في المناطق الغربية من الوطن الإمكانيات التي قدمتها الدولة في مجال الدعم و التمويل و تسهيل عملية النقل و التخزين مع التكفل التام من قبل الدولة في شراء هذا المنتوج بأسعار مدعمة، و بهذا تضائل حجم إنتاج في الولايات الغربية ليصل سنة 2015 إلى 976 مليون ما يمثل 27,11% من الإنتاج الوطني اختلفت هذه النسبة من ولاية إلى أخرى حسب الشكل التالي:

الشكل (04-07) **إنتاج الحليب في المنطقة الغربية (2009-2015)**

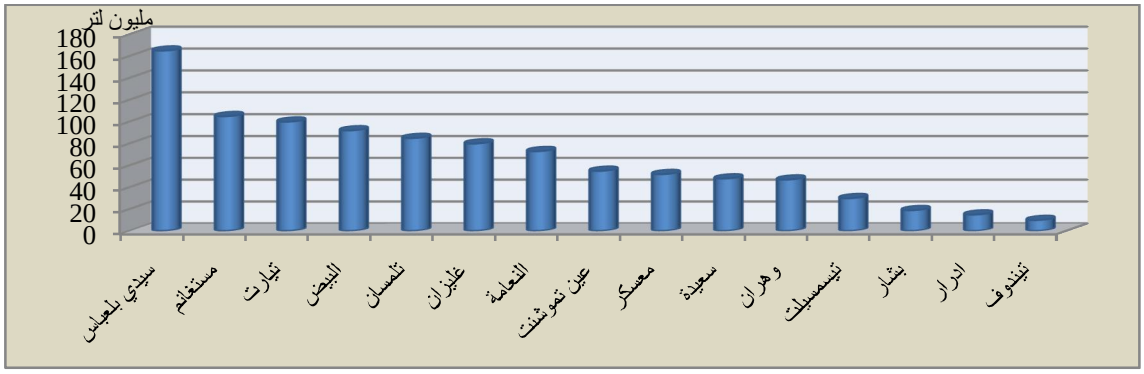

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère de l'agriculture et du développement rural. 21eme session d'évaluation trimestrielle. 2014.P 11

- **اللحم الأحمر:**

اهتمت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي منذ سنة 2009 بتنمية الثروة الحيوانية بهدف الرفع من القدرة الإنتاجية لمنتوج اللحوم بمختلف أنواعها، خصوصا اللحم الأحمر و الذي بلغ إنتاجه سنة 2015 حوالي 4,9 مليون قنطار بمعدل نمو 12,5%، إذ استطاعت الجلفة من إنتاج وحدها ما يقارب 450 ألف قنطار، في حين قدر إنتاج 15 ولاية المتواجدة في المنطقة الغربية 1,45 مليون قنطار بنسبة 29,5 % من الإنتاج

الوطني وقد ساعدت الأراضي ذات الطابع الرعوي المنتشرة في كل من البيض و تيارت على الرفع من القدرة الإنتاجية، في حين واجهة باقي المناطق مشكل المناخ من جهة و انتشار الأمراض المعدية من جهة ثانية، هذا ما يمكن توضيحه في الشكل رقم (04-08).

- **اللحم الأبيض:**

مثله مثل باقي أنواع اللحوم شهد هو الأخر معدلات نمو مرتفعة خلال 7 سنوات الأخيرة حيث قدر الإنتاج الوطني لسنة 2015 بـ 4,6 مليون قنطار بعدما كان 2,1 مليون قنطار سنة 2009، ففي الوقت الذي سيطرت فيه كل من ولاية باتنة و البويرة على هذا المنتوج بتحقيقها أكثر من 21% من الإنتاج الوطني، لم تستطع ولايات الغرب من بلوغ هذه النسبة حيث قدر مستوى الإنتاج 927 ألف قنطار بنسبة 20,6% من الإنتاج الوطني، يرجع سبب هذا التراجع إلى انخفاض مستوى التمويل و الدعم الموجه إلى الاستثمار في مثل هذه النشاطات الفلاحية.

الشكل (04-08) إنتاج اللحم في المنطقة الغربية (2009-2015)

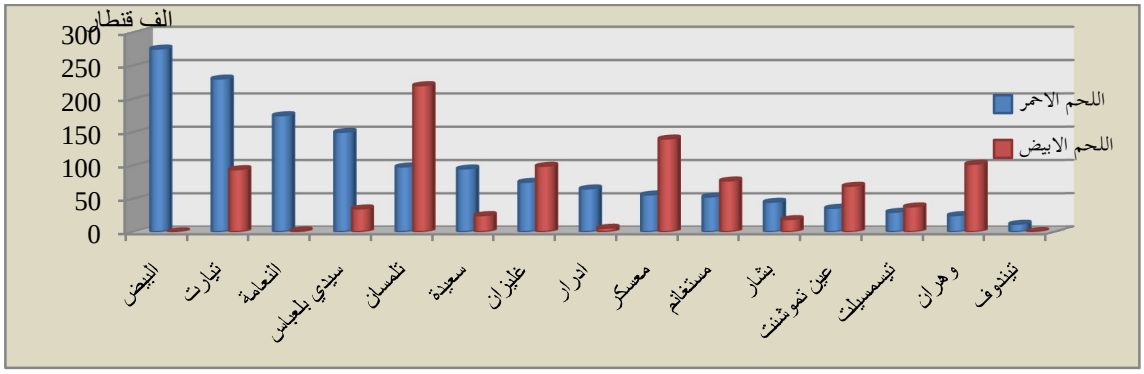

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Ministère de l'agriculture et du développement rural. 21eme session d'évaluation trimestrielle. 2014.P 15

2- تمويل القطاع الفلاحي في المناطق الغربية

على الرغم من الأزمة المالية العالمية التي مست معظم الدول في العالم إلا أن الجزائر خصصت مبلغ 286 مليار دولار من اجل تمويل الاقتصاد الوطني بين سنوات من 2009- 2015، تم استغلال إلى غاية نهاية سنة 2015 حوالي 1500 مليار دج موجه للفلاحة و تنمية القطاع الفلاحي من خلال تحديث المكنة و توسيع رقعة الأراضي المروية مع التوغل أكثر داخل المناطق الفلاحية المحرومة، كما تم تخصيص 16 مليار دج كدعم لقطاع الصيد البحري و تطوير تربية الأحياء المائية حتى يتمكن في المساهمة على مواجهة مشكل الأمن الغذائي، غير أن الحصة الأكبر من برنامج الإنعاش والمقدرة بـ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار تم توجيهها إلى بناء و تقوية البنية التحية هذا ما يستفيد منه كل القطاعات من اجل توسيع شبكت النقل و تسهيل وصول السلع الغذائية و المصادقة على المشاريع الجوارية[1].

1-2 القروض البنكية في المنطقة الغربية

تم توجيه عملية تمويل القطاع الفلاحي عبر كافة ولايات الوطن إلى بنك الفلاحية و التنمية الريفية ابتداء من سنة 2009 حيث كان يتقاسم هذه المهمة مع الصندوق الوطني للتضاعدية الفلاحية و من قبله مع الخزينة العمومية و البنك الوطني مثلما تم التطرق إليه في الفصل الثالث، و بهذا قمنا بتوجه إلى مختلف وحدات البنك داخل 15 ولاية الممثلة للمناطق الغربية، حيث قدر عدد فروع البنك في هذه المنطقة 80 فرع موزعة حسب الجدول رقم (04-03)، و بنسبة 36,19 % من مجموع فروع البنك على المستوى الوطني البالغ 221 فرع، بهذا يمكننا تجسيد دور البنك في التوغل أكثر داخل هذه المناطق و فك العزلة التي شاهدتها العديد من البلديات خصوصا تلك التي تمتاز بالطابع الفلاحي.

الجدول (04-03) توزيع فروع بنك الفلاحة و التنمية الريفية

	ادرار	غ.ت	بشار	البيض	معسكر	مستغانم	النعامة	وهران	غليزان	سعيدة	س.بلعباس	تيارت	تيندوف	تلمسان	تيسمسيلت
الفروع	5	5	4	3	7	5	2	9	6	3	9	10	1	8	3

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام موقع بنك الفلاحة و التنمية الريفية http://www.badr-bank.dz/

استطاعت هذه الفروع من تأمين مجموعة من الخدمات البنكية في شكل قروض مختلفة باختلاف الغرض منها و مدتها، حيث بلغ مجموع القروض البنكية الممنوحة خلال المدة (2009 - 2015) من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية داخل الولايات 15 حوالي44,32 مليار دج موزعة على ثلاث أنواع من القروض و التي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

[1] FAO, Cadre programmation par pays algerie (2013 – 2016), 2012 , P 19.

الجدول (04-04) القروض البنكية الفلاحية في المنطقة الغربية (2009-2015) الوحدة مليون دج

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
ق.ق.أ	519,44	512,87	1866,86	3572,38	3482,75	4163,47	4332,28	18450,05
ق.م.أ	957,03	1150,9	2119,58	2493,26	4154,16	4987,04	4686,83	20548,80
ق.ط.أ	/	/	359,27	578,6	854,79	1624,51	1907,71	5324,88
المجموع	1476,47	1663,77	4345,71	6644,24	8491,70	10775,02	10926,82	44323,73

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام موقع بنك الفلاحة و التنمية الريفية http://www.badr-bank.dz/

من الملاحظ أن حجم القروض البنكية شهدت ارتفع و بقيم كبيرة في السنوات الأخيرة، و هذا بفضل سياسة التجديد الفلاحي و الريفي القائمة على مجموعة من المبادئ أهمها تسهيل وصول الفلاح إلى مختلف الموارد المالية الأزمة للعملية الإنتاجية، انطلاقا من هنا عمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية باعتباره الممول الوحيد للقطاع الفلاحي على استخدام كافة إمكانياته المالية و المادية و البشرية، من خلال تفعيل كامل فروعه المنتشرة عبر كل المناطق الغربية للوطن بهدف توسيع خدماتها المالية و القضاء على العزلة، ونتيجة لتلك السياسات الائتمانية المنتهجة منذ سنة 2009 قام البنك بمنح أكثر من 18,45 مليار دج قروض قصيرة الأجل، 20,54 مليار دج قروض متوسطة الأجل و 5,32 مليار دج قروض طويلة الأجل، حيث قدر معدل النمو الإجمالي لتلك القروض خلال الفترة 2009 – 2015 حوالي 6,4، إذ اختلف هذا المعدل باختلاف أنواع الخدمات البنكية، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل (04-09) المعدل السنوي لنمو القروض البنكية الفلاحية في الولايات الغربية

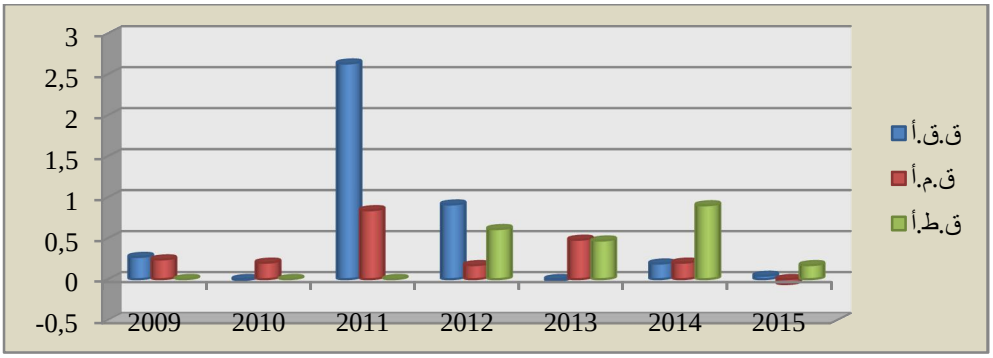

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام موقع بنك الفلاحة و التنمية الريفية http://www.badr-bank.dz/

عمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية على مدار 7 سنوات تحت هدف الحفاظ على نمو حجم خدماته المالية و تحسين مردوديتها، هذا ما تم تأكيده خلال الشكل الذي يوضح لنا حركة النمو السنوي للقرض البنكية باختلاف أنواعها، بمعدل نمو سنوي قدره 1,61 كان للقروض قصيرة الأجل الدور الأكبر في هذا

حيث شهدت نمو سنوي قدره 2,64، خصوصا سنة 2011 و التي تمثل قفزة كبيرة في حجم القروض الممنوحة للقطاع.

في المقابل لم يلعب التمويل طويل الأجل دور مهم في تفعيل الخدمات البنكية التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية، إذ قدرة قيمته خلال سنوات الدراسة حوالي 5,32 مليار دج هي قيمة منخفضة مقارنتا بباقي أنواع القروض، على الرغم من أن هذا النوع من الخدمات التي تقدمها المؤسسات البنكية من اجل تمويل مختلف القطاعات تمتاز بطول المدة و ارتفاع مبالغها، و يعود سبب عدم تمكن بنك الفلاحة و التنمية الريفية من تفعيل دور هذا النوع من القروض داخل القطاع الفلاحي هو سيطرة قرض الرفيق و التحدي وهما من القروض قصيرة و متوسطة الأجل لحجم الخدمات البنكية بسبب الطلب المتزايد عليهما و بفضل معدلات الفائدة المدعمة، هذا ما نتج عنه عدم ظهور هذا النوع من القروض (طويلة الأجل) عند العديد من ولايات غرب الوطن مثلا (بشار-النعامة- البيض- تيندوف.....) خلال فترة (2009-2015) .

ساعدت السياسات التمويلية التي انتهجها بنك الفلاحة و التنمية الريفية انطلاقا من بداية الألفية و المبنية على تسهيل وصول الخدمات المالية إلى الفلاح مع تجهيز مؤسساتها عبر كامل الفروع المنتشرة في كل المناطق بكل التجهيزات و المعدات و التكنولوجيا الأزمة لمواجهة الطلب المتزايد على خدماتها، هذا ما تم تحقيقه لكن بنسب متفاوتة اختلفت باختلاف المناطق، إذ تصدرت ولاية (وهران، تلمسان، سيدي بلعباس، مستغانم و تيارت) الولايات الأكثر تمويل للقطاع هذا بفضل طابعها الفلاحي بنسبة 61% من حجم القروض الممنوحة من قبل البنك داخل المناطق الغربية، في المقابل كان أسفل الترتيب كل من ولاية (أدرار، تسمسيلت، بشار، تيندوف) بنسبة 2% ،إذ انه لم تكن هذه النتيجة مفاجئة بسبب الطابع الصحراوي و انعدام تواجد النشاط الفلاحي، إلا من خلال بعض الورشات و المزارع المصغرة أو الزراعة الأسرية.

2-2 الدعم الفلاحي في المنطقة الغربية

تسعى الدولة من وراء تدخلها المستمر و المتواصل منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا في تسير و تمويل القطاع الفلاحي بشقيه النباتي و الحيواني، بهدف حماية المنتجات الفلاحية من مختلف المخاطر الطبيعية (الجفاف- التصحر ..الخ) و البشرية (تقلب الأسعار- انهيار الأسواق- هجرة اليد العاملة ...الخ)، و تحقيق أهداف سياسة تدعيم القطاع خصوصا في المناطق الأكثر عرضتا للمخاطر المناخية، إذ تعاني اغلب الولايات الغربية باختلاف تضاريسها و أقاليمها من مختلف المخاطر المذكورة سابقا، هذا ما دفع الدولة إلى تطبيق مبادئ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي المنتهجة منذ سنة 2009، هذه السياسة التي ساعدت في نمو حجم الدعم المقدم من قبل الدولة إلى القطاع الفلاحي داخل المناطق الفلاحية بين سنة

2009 – 2015 بمعدل 1,88، فبعدما كان حجم الدعم الممنوح في المناطق الغربية سنة 2009 حوالي 2384 مليون دج أصبح سنة 2015 حوالي 6887 مليون دج إذ اختلف هذا المعدل بين سنوات الدراسة وفق الشكل التالي:

الشكل (04-10) **التطور السنوي لمعدل نمو دعم القطاع الفلاحي في الولايات الغربية**

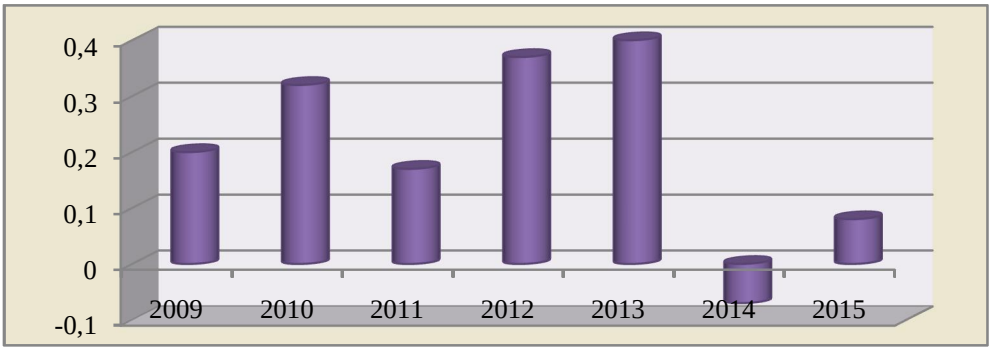

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات مديرية المصالح الفلاحية

1-2-2 دعم المنتجات النباتية:

تعتبر المناطق الغربية للوطن الأكثر عرضتا للتقلبات المناخية حيث بلغ حجم تساقط الأمطار فيها بمعدل 600 ملم/سنة على الشريط الساحلي الغربي (عين تموشنت – وهران – مستغانم...) في الوقت الذي بلغ عند باقي المناطق الساحلية أكثر من 1000 ملم/سنة، تقل هذه الكمية في الهضاب العليا الداخلية (البيض – النعامة – تسمسيلت ...) لتصل ما بين 200-400 ملم/سنة، أما في باقي المناطق (أسفل الأطلس الصحراوي) فقد سيطر الجفاف ولا تزيد كمية الأمطار عن 200 ملم/سنة، هذا بالإضافة إلى التصحر و تعرية التربة كلها عوامل ساعدت بروز فكرة ضرورة تدخل الدولة في تمويل القطاع بمساعدة كل من الصندوق الوطني للتنمية الزراعية و الصندوق الوطني لتنظيم الإنتاج الزراعي، حيث تم توجيه نشاط تلك الصناديق إلى دعم المنتجات الأساسية بنسبة مختلفة و هذا حسب طبيعة المنتوج، من بين أهم المنتجات المدعمة ما يلي:

✓ **دعم الحبوب:** يعتبر منتوج الحبوب ليس فقط على المستوى الجهوى (المناطق الغربية) أو الوطني و لكن على المستوى العالمي من أهم المنتجات الفلاحية، نظرا لدور المهم الذي يلعبه من اجل تلبية الاحتياجات الغذائية لأفراد وعليه تعمل الجزائر على تخصيص العديد من الامتيازات المالية في شكل دعم بمختلف أنواعه حيث استفادة كل من ولاية (سيدي بالعباس و غليزان و تيارت) من مبالغ معتبرة تهدف على تشجيع الفلاح في مواصلة نشطاته الإنتاجية من أهم تلك الامتيازات ما يلي:

الجدول (04-05) دعم منتوج الحبوب

دوافع الدعم		النسبة	الحد الأقصى
دعم الفلاح المنتج و المخزن للحبوب		%30	500000دج
دعم المستثمرة المنتجة و المخزنة للحبوب	تخزين عادي	%30	2000000دج
	غرف التبريد	%30	3000000دج
دعم معدات و وسائل الإنتاج		%30	4000000دج
تكثيف بذور الحبوب		%25-15	حسب نوعية الحبوب
منحة جمع الخرطال و تجهيزه		950دج للقنطار	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (و ف ت ر) القرار الخاص بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.
(و ف ت ر) وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

✓ دعم البطاطا : نظرا للطابع الاستهلاكي المتوارث لمنتوج البطاطا لدى العائلات الجزائرية، و كذلك الطابع الزراعي المعروف لدى اغلب المناطق الفلاحية، عملت الدولة على تشجيع الفلاح لمواصلة إنتاج هذا المنتوج من خلال تقديم عدة أنواع من الدعم، إذ تقدمت ولاية مستغانم، تلمسان و غليزان الولايات الأكثر دعما لهذا المنتوج على مستوى المناطق الغربية بأكثر من 570 مليون دج سنة 2015 مقسمة على عدة أنواع موضحة كما يلي:

الجدول (04-06) دعم البطاطا

دوافع الدعم	النسبة	الحد الأقصى
تخزين شتلات البطاطا في غرف التبريد	/	0,75 دج/كلغ في الشهر
تخزين البطاطا الموجهة إلى الاستهلاك	/	1,8-1,5 دج/كلغ في الشهر
إنشاء بيوت بلاستيكية لزراعة البطاطا	%30	200000 دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (و ف ت ر) القرار الخاص بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي رقم 10 المؤرخ في 2009/01/13.

✓ دعم التشجير وزراعة الكروم: خصصت الدولة وباستخدام الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي برامج دعم متعددة من اجل تقوية عملية التشجير و الرفع من حجم الإنتاج، خصوصا منتجات الحمضيات و الزيتون التي شهدت انتشار واسع داخل المناطق الغربية حيث قدر مستوى الدعم الموجه لهذا الغرض في كل من (معسكر غليزان و تلمسان) أكثر من 320 مليون دج، إذ يمكن تلخيص تلك البرامج وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (04-07) برامج دعم التشجير

دوافع الدعم	النسبة	الحد الأقصى للدعم
برنامج تطوير زراعة الحمضيات		
- تجديد الغرسات	%30	13000دج/هـ
- غرس جديد لأشجار	%60	25000 دج/هـ
برنامج تطوير زراعة الأشجار		50000دج/هـ
غرس أشجار (التفاح- الأجاص- المشمش- اللوز- البرقوق- الكرز- التين)	%60	حسب المنتوج
برنامج تطوير زراعة الزيتون		
– إنشاء بساتين (مكثفة – نصف مكثفة – خفيفة) حسب المنطقة	%60	40000 دج/هـ
– اقتناء معدات مخصصة لتحويل الزيتون إلى زيت الزيتون	%30	4000000دج
– تحديث وسائل التخزين (من حوض إلى 3 أحواض)	%30	1530000 دج
برنامج إنتاج شتلات الأشجار		
- بساتين الإنتاج	%60	275000دج
- بيوت بلاستيكية لإنتاج الشتلات	%30	1500000دج
برنامج تطوير زراعة الكروم (زراعة الشتلات المختلفة باختلاف نوع المنتوج)	%60	120000دج/هـ

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (و ف ت ر) القرار الخاص بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي رقم 10 المؤرخ في 2009/01/13.

✓ دعم زراعة النخيل: نظرا للمكانة التاريخية التي يمتاز بها هذا المنتوج و كذلك باعتباره احد المنتجات الفلاحية القليلة التي تقوم الجزائر بتصديرها، إذ استطاع أن يحظى باهتمام واسع مثله مثل المنتجات ذات الطابع الاستراتيجي مثل القمح و الحليب..الخ، غير انه الوحيد الذي يمنح لمنتوجه (التمر) دعم بقيمة 5 دج/كلغ الواحد المصدر في شكل أكوام (بالجملة) و 8 دج/كلغ الواحد في حالة تصديرها داخل علب، و من بين أهم أنواع الدعم الممنوحة إلى هذا النشاط ما يلي:

الجدول رقم (04-08) دعم النخيل و التمر

دوافع الدعم	النسبة	الحد الأقصى
اقتلاع أشجار النخيل المسنة	%30	1200دج للنخلة
تخصيب الأراضي الزراعية المنتجة للتمر	/	10000دج للهكتار
حماية عراجين التمر نوع دقلة نور	%30	12000 دج/هـ- 120 نخلة/هـ
تجهيز التمور الموجهة إلى التصدير	%30	4000000 دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (و ف ت ر) القرار الخاص بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

2-2-2 دعم المنتجات الحيوانية:

استطاع القطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة (2009- 2015) تنمية الثروة الحيوانية من خلال إنشاء أكثر من 10000 وحدة إنتاجية جديدة حيث خصصت الدولة مبلغ يفوق 11698 مليون دج كدعم

في إطار الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، وكان نصيب المناطق الغربية من هذا الدعم حوالي 3858 مليون دج، موجهة إلى إنعاش إنتاج العديد من أنواع المنتوجات الحيوانية الفلاحية، حيث يتم تقديم الدعم لتلك المنتوجات وفق مجموعة من الخطوات و الشروط تختلف باختلاف نوعية المنتوج، و من بين أهم أنواع المنتجات الحيوانية المدعمة في المناطق الغربية ما يلي:

✓ **دعم تربية الحيوانات المنتجة للحوم:** نظرا لأهمية اللحوم بمختلف أنواعها فيما يخص تلبية الاحتياجات الغذائية، تعمل الدولة على منح عدة أنواع من الدعم عوضا من تحمل تكلفة إستراده و التي قدرة سنة 2014 حوالي 367,5 مليون دولار بعدما كانت سنة 2010 حوالي 172,21 مليون دولار ومن اجل هذا تم تقديم عدة امتيازات يمكن أن نذكر من بينها ما يلي:

- تقديم دعم بقيمة 10000دج للعجل الواحد عند شرائه بشرط أن يكون عمره مابين 3 و 6 أشهر.
- تقديم دعم بقيمة 850دج لأغنام و 1800 دج لأبقار يمنح لكل مربي له قطيع مقابل التلقيح الاصطناعي.
- دعم مشتلات إنتاج العجول و المقدرة مابين 10000 و 60000 دج.
- دعم إنتاج العجول و المقدر مابين 10000 و 50000 دج للعجل الواحد.

كما أن هناك أنواع أخرى من الدعم يتم تقديمها للفلاح في الولايات الغربية يمكن تلخيصها كما يلي:

الجدول (04-09) دعم تربية الحيوانات

دوافع الدعم		النسبة	الحد الأقصى
اقتناء أحواض الشرب أو أنابيب التوصيل	اللحوم الحمراء	%30	40 ألف دج لكل مربي له إسطبل به 6 بقرات
تهيئة منشأة التربية		%30	500 ألف دج
تطوير إنتاج الأعلاف		%50	6 ألاف دج/هـ
بناء مطمورات		500دج م^3	100 ألف دج
اقتناء تجهيزات خاصة بتربية الأرانب		%30	500 ألف دج
اقتناء قطيع من الأرانب للتكاثر		%30	40 ألف دج لكل (50 فرد)
اقتناء تجهيزات تربية الديك الرومي	اللحوم البيضاء	%30	160 ألف دج لكل مستثمر
إنشاء ورشة ذبح و تقطيع اللحوم		%20	مليون دج
تهيئة وترميم مباني تربية الدواجن		%20	مليون دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (و ف ت ر) القرار الخاص بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

لم يتمكن القطاع الفلاحي داخل الولايات 15 الممثلة للمنطقة الغربية رغم توفير مجموعة كبيرة من أنواع دعم المنتجات الحيوانية على جذب مبالغ كبيرة تساعده في تنمية نشاطاته و كان يوزع دعم تلك المنتجات خلال فترة الدراسة وفق الجدول التالي :

الجدول (04-10) دعم المنتجات الحيوانية

المنتجات	المبالغ (10^3دج)
الدواجن	13200 دج
الماشية	978026 دج
المعز	95120 دج
الأرانب	10070 دج
الداند	2980 دج
الغنم	1985100 دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (و ف ت ر) القرار الخاص بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

✓ **دعم تربية الإبل و الخيول**: قدم الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي أكثر من 260 مليون دج لدعم هذا المنتوج في المناطق الغربية خلال 6 سنوات الأخيرة حيث اشتهرت ولاية تيارت بتربية الخيول و ولاية بشار و أدرار بتربية الإبل، كما يتم إيصال هذا الدعم على النحو التالي (ما مقداره 20 ألف كمنحة لولادة سلالة من الخيول و الإبل، بالإضافة إلى دعم إنشاء وحداة صغيرة يمكن أن يصل إلى مليون دج من اجل تغذية و معالجة و حماية، 500 ألف من اجل تحويل الحليب و الصناعات التقليدية)[1].

✓ **دعم تربية النحل** : تهتم كل من ولاية سيدي بالعباس و معسكر و غليزان بهذا المنتوج حيث تم تقديم أكثر من 514 مليون دج من قبل الصندوق الوطني للضبط و تنمية القطاع الفلاحي من اجل الرفع من القدرة الإنتاجية لدى 15 ولاية الغربية هذا وفق برنامج يمكن تلخيصه كما يلي:

- تقديم دعم بقيمة 50 ألف دج عند شراء 10 صناديق مملوءة من النحل.
- دعم بنسبة 30% من حجم الاستثمار عند شراء تجهزا ت جني العسل.
- دعم بنسبة 30% من تكلفة إنتاج خلايا و فرق للنحل على أن يصل حجم المشروع 1,5 مليون دج.
- دعم بنسبة 30% من اجل اقتناء تجهيزات خاصة بتربية النحل.

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، القرار الخاص بالصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي رقم 2023، المؤرخ في 13 ديسمبر 2008، ص01.

✓ **دعم منتوج الحليب**: يحتل هذا المنتوج صدارة الترتيب فيما يخص المنتجات الأكثر دعما حيث يتم توجيه هذا الدعم من قبل FNDIA من اجل تحقيق الأهداف التالية[1]:

- تطوير إنتاج الحليب و مشتقاته.
- تغطية الطلب الاستهلاك المحلي و فق الكمية المطلوبة و بالسعر المناسب.

لقد تصدرت ولاية سيدي بالعباس، تلمسان، وهران قائمة الولايات الغربية الأكثر دعما لمنتوج الحليب بنسبة 67% من مجموع دعم المنتوج في هذه المنطقة، إذ يتم توجيه هذا الدعم وفق شروط موضحة في الجدول رقم (04-11).

الجدول (04-11) دعم منتوج الحليب

النشاط المدعم		نسبة الدعم	أقصى حد للدعم
دعم مربي البقر- المعز- الإبل المخصصة لإنتاج الحليب		/	12 دج/للتر
تجميع الحليب و إيصاله إلى مؤسسات إعادة التهيئة		/	5 دج/للتر
اقتناء معدات لصناعة الجبن		%30	500000 دج
تجهيز غرف الصيانة		%30	750000 دج
مخازن التبريد	خزان تبريد بحجم 500-1000لتر	%30	160000 دج
	خزان تبريد بحجم 1000-2000لتر	%30	315000 دج
	خزان تبريد بحجم 2000-6000لتر	%30	550000 دج
شاحنات نقل الحليب	سعت النقل 500- 1000لتر	%30	270000 دج
	سعت النقل 1000-6000لتر	%30	420000 دج
شراء الأبقار بهدف إنتاج الحليب		%25	60000 دج
شراء عتاد إنتاج الجبن		%30	حسب طبيعة العتاد
تهيئة منشأة التربية		%30	500000 دج
دعم التلقيح الاصطناعي		/	1800 دج للبقرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (و ف ت ر) القرار الخاص بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

3-2-2 دعم البنية التحتية الفلاحية:

اعتمد برنامج التجديد الفلاحي و الريفي على أسلوب عصرنة القطاع الفلاحي مع العمل على حماية الموارد الطبيعية الغير متجددة و تهيئة البنية التحتية من اجل مواصلة المسار التنموي للقطاع، وفي هذا الإطار استطاعت كل من ولاية تلمسان و غليزان و أدرار من انجاز كافة المشاريع التنموية التي تم التخطيط لها أهمها:

[1]- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، القرار الخاص بالصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي رقم 2023 ، المؤرخ في 15 ديسمبر 2008، ص01.

✓ **دعم برامج الحفاظ على التربة**: استطاعت ولايات الغرب الجزائري من تحقيق ما يقارب 56% من مجموع المشاريع الهادفة إلى استصلاح وحماية الأراضي الفلاحية حيث حققت غليزان نسبة 16% و تلمسان 8,5% من مجموع المشاريع على المستوى الوطني و من اجل تحقيق هذا خصصت الدولة أكثر من 2758 مليون دج خلال الفترة 2009- 2015 كدعم تم منحها من قبل مديرة المصالح الفلاحية لدى 15 ولاية تمثل المناطق الغربية للوطن.

✓ **دعم برنامج الحفاظ على الموارد المائية**: لم تتمكن ولايات الغرب من انجاز سوى 23,5% من مجموع المشاريع المقدمة لهذا الغرض في مقدمتها كل من ولاية تلمسان و غليزان بنسبة 4% لكل ولاية، وهذا لعدة أسباب أهمها لجوء الفلاح إلى النشاطات التي لا تستخدم الموارد المائية بكثرة مثل التشجير، رغم تخصيص العديد من الخدمات المالية من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كذلك مخططات الدعم الهادفة لضمان إيصال المياه إلى الأراضي الفلاحية من جهة و الحفاظ على الثروة المائية من جهة ثانية حيث يتم تقديم الدعم وفق الإشكال التالية :

الجدول رقم (04-12) **دعم تحديث و تطوير أساليب الري**

دوافع الدعم	النسبة	الحد الأقصى
حفر الآبار و أعمال الصيانة	%30	5000دج/م طولي
انجاز الآبار العميقة	%30	من 2000←15000دج/م طولي
انجاز الآبار العميقة الجماعية	%30	من 2400←20000دج/م طولي
إقامة شبكة لجلب مياه السقي	%30	من قيمة المشروع
بناء أحواض من الاسمنت سعته 100م^3	%30	150000 دج
بناء أحواض من الغلاف الأبيض سعته 1500 م^3	%30	400000 دج
بناء أحواض من الغلاف الأبيض الجماعي 1500-4500م^3	%30	500000 دج
تجهيز الري بالرشاش	%30	القرض بالإيجار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (و ف ت ر) القرار الخاص بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008.

✓ **دعم برنامج تطوير الزراعة البيولوجية**: تصدرت ولاية سيدي بالعباس قائمة الولايات النشطة في مجال دعم و إنعاش الزراعة البيولوجية على المستوي الوطني تليها كل من تلمسان و البيض و تيسمسيلت حيث قدرة قيمة الدعم الممنوح لهذا النشاط 470 مليون دج خلال الفترة 2009- 2015 داخل المناطق الغربية، ويتم منح هذا النوع من الدعم إلى المستثمرين الذين يقومون بالفلاحة البيولوجية في طور التحول أو الإنتاج وفق المعايير التالية:

- تحضير التربة : يقدم دعم بقيمة 2000 دج/هـ بهدف الحرث العميق، و 3000 دج/هـ من اجل العزق الميكانيكي أو اليدوي.
- اقتناء المدخلات: يتم تدعيم السماد العضوي بـ 3000 دج/هـ، المواد المقاومة ضد الآفات المخربة بـ2000 دج/هـ، بذور الخضروات الهجينة بـ5000دج/هـ، بذور الزراعات السنوية بـ 3000دج/هـ.

✓ **دعم الموارد الطاقوية المستعملة**: يستفيد الفلاح الذي يمارس نشاطاته في المناطق المعزولة و الصحراوية من تخفيضات في أسعار المواد الطاقوية، استفاد من هذا الدعم كل الولايات بقيم مختلفة باختلاف مواقعها الجغرافية حيث تصدرت ولاية النعامة و تسمسيلت و ادرار تلك القائمة، ويتم توزيعه وفق التقسيم التالي:

- دعم أسعار الكهرباء: المناطق الساحلية و الشبه ساحلية 170دج/هـ، مناطق الهضاب العليا 320دج/هـ، المناطق الجنوبية 3500دج/هـ.
- دعم أسعار المازوت: المناطق الساحلية 140دج/هـ، مناطق الهضاب العليا 200دج/هـ، المناطق الجنوبية 260دج/هـ.

3- دراسة قياسية:

انطلاقا من مجموعة من الدراسات المذكورة سابقا و بالاعتماد على الجانب النظري تم تحديد مجموعة من المتغيرات التي سنحاول من خلالها دراسة طبيعة العلاقة الموجودة بين إنتاج القطاع الفلاحي كمتغير تابع و كل من الدعم الفلاحي و التمويل البنكي بنوعية قصير و متوسط الأجل الموجه للقطاع الفلاحي كمتغيرات مستقلة خلاله المدة (2009-2014) في المنطقة الغربية للوطن و التي تشمل 15 ولاية، هذا باستخدام نموذج إحصائي يعتمد على تحليل البيانات المدمجة، و قد تم اختيار كل من طريقة الدراسة و متغيراتها و العينة و المدة وفق مجموعة من المعاير و الأسباب يمكن توضيحها كما يلي:

3-1 تعريف بيانات Panel :

تشير كلمة Panel في علم التسويق و الإحصاء إلى عينة محددة من المستهلكين يمكن أن تقابلهم في أوقات مختلفة، كما يمكن تسميتها البيانات المدمجة و التي تتكون من أعداد كبيرة من المفردات أو الوحدات، أما في الاقتصاد القياسي فإن هذه الكلمة هي ببساطة مرادف لمجموعة من البيانات المتقاطعة و التي لديها بعد زمني[1].

تحتوي بيانات Panel على بعدين، احدهما موجه إلى الإفراد و الأخر إلى الزمن، إذ في الغالب يشار إليهما بالرمز t و i على الترتيب، و بهذا تتمكن هذه الطريقة في تحليل اثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية (الدولة، الولاية ....) و اثر تغير الزمن على حد سواء، وعليه يمكن تقسيم بيانات الدراسة إلى قسمين (بيانات مقطعية تصف سلوك عدد من الوحدات أو الأفراد عند فترة زمنية واحدة، في الوقت الذي تصف فيه بيانات السلاسل الزمنية سلوك الوحدة الواحدة خلال فترة زمنية معينة)، إذا قمنا بتثبيت الوحدات نحصل على سلسلة زمنية ذات مقطع طولي، أما إذا قمنا بتثبيت الفترة الزمنية تكون عندنا ملاحظة لحظية لجميع الوحدات أو ما يعرف بالمقطع العرضي، هذا ما يجعل لبيانات Panel أهمية في تحليل المشاهدات المقطعية عبر سلسلة زمنية[2].

إن الميزة الأساسية لعينة من نموذج Panel هي السماح للباحث بدراسة الاختلاف الموجود بين المتغيرات من حيث الزمان و المكان حيث يوضح النموذج العام بالشكل التالي[3]:

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + X_{it}\beta_i` + \varepsilon_{it}$$

[1] Greene, W. Econométrie 5e édition, IEP Paris, université paris II, 2005, P271.

[2] جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان، 2013، ص326.

[3] Bourbonnais, R. Econométrie, Dunod, 9 édition, 2015, P348.

تعبر Y_{it} عن المتغير التابع و الذي هو بالنسبة لدراستنا إنتاج القطاع الفلاحي في ولايات الغرب الوطني، أما $X`_{it}$ فهي المتغيرات المستقلة أو التفسيرية و التي تشمل كل من التمويل قصير الأجل والتمويل متوسط الأجل و الدعم، أما β_i هو تعبير عن المعلمات المراد تقديرها.

هناك K من المعلمات في X_{it} دون الحد الثابت ماعدا مصطلح واحد ثابت هو عدم التجانس آو التأثير الفردي، كما يحتوي α_i الأثر الفردي على مصطلح ثابت و هو مجموعة من المتغيرات الخاصة فردية كانت أو جماعية التي يمكن ملاحظتها، هذه المتغيرات هي ثابتة في الزمن و خاصة بكل وحدة مقطعية i [1]، كما أن هذا النموذج قد يشبه نموذج الانحدار الكلاسيكي إذا كان هناك تطابق الأثر الفردي عبر كامل الوحدات يعني($\alpha_i=\alpha$) في هذه الحالة يمكن تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، أما في الحالة العكسية أي اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات يتم تحليل بيانات Panel باستخدام نموذج الأثر الثابت أو الأثر العشوائي هذا حسب الحالات التالية[2]:

3-1-1 نماذج تحليل بيانات Panel

- ✓ **نموذج التأثير الفردي:**

يعتبر هذا النموذج من النماذج المتعددة إذ أن مصدر هذا التعدد يرجع إلى الثوابت الفردية، حيث يفترض أن معاملات مختلف المتغيرات المستقلة متطابقة بالنسبة لجميع الأفراد لدى بيانات Panel أي ($\beta_i= \beta$)، كما يفترض أن هذه المعاملات هي ثوابت حتمية، أما الثوابت الفردية α_i هي متغيرة حسب تغير الأفراد.

في حالة تطابق N من شعاع المعلمات β_i حيث أن $\beta_i= \beta \in R, \forall i \in [1, N]^2$ في حين أن الثابت (الأثر الفردي) يمكن أن يختلف حسب الأفراد، وبصفة عامة يوجد على الأقل زوج من $(j,i) \in [1, N]$ يحقق ما يلي $\alpha_j \neq \alpha_i$ تحت هذه الفرضية نتحصل على النموذج التالي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta` X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث $\alpha_i \in R$ و $\beta` = (\beta_1\ \beta_2\ \beta_3 ..... \beta_K) \in R^k$ هو عبارة عن شعاع ثابت، أما الأخطاء ε_{it} يفترض أنها مستقلة و متماثلة للتوزيع (i,i,d) بمتوسط معدوم و تباين يساوي δ^2_ε، $\forall i \in [1, N]$ من المفترض أنها غير مترابطة سواء على البعد الفردي أو الزمني.

و بهذا يمكننا التميز بين حالتين:

- الحالة التي يكون فيها معلمات α_i في شكل ثوابت قطعية نستخدم نموذج التأثير الثابت.

[1] Greene, W. ibid, p273.

[2] جبوري محمد، مرجع سابق، ص 327.

- الحالة التي يكون فيها معلمات α_i في شكل متغيرات عشوائية مع متوسط و تباين محدود نستخدم نموذج التأثير العشوائي.

✓ **نموذج التأثيرات الثابتة:**

يسمح لنا هذا النوع من النماذج بافتراض أن اثر المتغير المستقل (الفردي) α_i ثابت بالنسبة لكل عينة الدراسة، أي أن العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة متطابقة بالنسبة لكل وحدة ضمن المقطع العرضي، و يعود أصل تسمية هذا النموذج بتأثير الثابت إلى أن معلمات الدراسة تتغير بأسلوب ثابت، إي انعدام وجود تأثيرات أخرى عشوائية (جانبية) يمكنها أن تساهم في تغير حركة أو حجم التأثير بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع من وحدة إلى أخرى داخل المقطع العرضي[1].

و بهذا يمكننا تحديد الشكل العام لتقيم قيم كل من α_i و معاملات متغيرات الدراسة وفق النموذج التالي[2]:

$$Y_{it} = \alpha_i + X_{it}\beta` + \varepsilon_{it} \qquad \forall i \in [1, N] \ \forall t \in [1, T]$$

حيث $\alpha_i \in R$ و $\beta` = (\beta_1 \beta_2 \beta_3 ..... \beta_K) \in R^k$ كل معلمات النموذج ثابتة، مع افتراض عدم وجود أي تأثير زمني، ومن اجل تقدير هذا النموذج يتم انتهاج مجموعة من الطرق أهمها طريقة Withim التي تستخدم في حالة ما إذا كان التقدير يأخذ بعين الاعتبار التباين داخل المجموعة بالنسبة للمتغيرات الداخلية، أما الطريقة الثانية هي طريقة LSDV و التي تعتمد على إدخال متغيرات وهمية داخل النموذج، إذ تعتبر هذه الأخيرة من الطرق الشائعة في تقدير نموذج Panel ذو الأثر الثابت و قد تم تسميتها طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية وفق منهج التأثير الثابت و تأخذ الشكل التالي[3]:

$$Y_{it} = e\,\alpha_i + \beta\, X_{it} + \varepsilon_{it}$$

✓ **نموذج التأثيرات العشوائية :**

من مبادئ تحليل الاقتصاد القياسي انه يتم افتراض أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تأثر على قيمة المتغير التابع، حتى و إن لم نستطع التعبير عن هذه العوامل في شكل متغير مستقل يتم توظيفه داخل النموذج، حيث في الغالب يكون تفعيل هذه العوامل من خلال البواقي، كما يمكننا تفسير هذا النموذج من حيث نظرته إلى الآثار الزمنية و المقطعية على أنها معالم عشوائية ليست ثابتة فهي مستقلة بوسط معدوم و تباين محدود، و يتم إدخالها في النموذج كمكونات عشوائية داخل حد الخطأ العشوائي، مع افتراض عدم وجود أي ارتباط لهذه الآثار مع متغيرات الدراسة التفسيرية، و بعبارة أخرى فهو يفترض

[1] جبوري محمد، مرجع سابق، ص 327

[2] Hurlin, C. L'Econométrie des Données de Panel, Ecole Doctorale Edocif, 2010, P 25.

[3] Hurlin, C. ipid, P 27.

و جود اختلاف في الحد العشوائي بين الوحدات و الفترة الزمنية وعليه يمكننا وضع النموذج العام لتأثير العشوائي كما يلي[1]:

$$Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

وفي هذا الإطار وضع Hsiao (1986) نموذج بواقي التأثير العشوائي الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء موضحة كما يلي[2]: $\varepsilon_{it} = \alpha_i + \lambda_t + U_{it}$

α_i هي مجموع العوامل المستقلة و التي لا يتم اعتبارها كمتغيرات تفسيرية داخل النموذج على الرغم من قدرتها إلى إظهار تأثيرات عشوائية على المتغير التابع هذا حسب عينة الدراسة، كما تمثل λ_i هي الأخرى باقي المتغيرات المستقلة المرتبطة بالزمن و التي لها أثار يحاول قياسها من خلال هذا النموذج، هذه الآثار (α_i، λ_i) لها خصوصية و ميزة عشوائية، أما U_{it} و الذي يمثل البواقي في شكل عشوائي متقاطع.

يعتبر نموذج التأثير العشوائي أو كما يسمى أحيانا نموذج الخطأ المركب أو مكونات من بين أفضل الأساليب المتبعة في حالة ما إذا كان التأثير الفردي غير مرتبط تماما بالمتغيرات المقدرة، كما تعتبر طريقة المربعات الصغرى المعممة أفضل طريقة يتم استخدامها في تقديره بالإضافة إلى طريقة كل من (Between et Within)[3].

3-1-2 اختبارات التحديد

هي مجموعة من الاختبارات التي يتمكن من خلالها الباحث تحديد ما إذا كان النموذج النظري المراد تطبيقه في قياس علاقة بين مجموعة من المتغيرات متطابق بالنسبة لكل الوحدات (المفردات) أو أن هناك خصوصية لدي بعض الوحدات، أي هو طريقة إحصائية لاختبار تساوي معاملات النموذج المدروس في البعد الفردي[4]، اهم تلك الاختبارات هو اختبار Housman:

إن اختبار المواصفات Housman (1978) هو من بين الاختبارات العامة التي يمكن تطبيقها في حالة الاختلاف الجوهري بين التأثير الثابت و التأثير العشوائي إذ يمكننا هذا الاختبار من اختيار احد تلك التأثيرات، كما يمكننا من اختبار إمكانية وجود ارتباط أو اختلاف في المواصفات مع افتراض وجود نوعان من التقديرات لدراسة معالم هذا النموذج.[5]

---

[1] جبوري محمد، مرجع سابق، ص 329.

[2] Bourbonnais, R. op.cit, P349.

[3] جبوري محمد، مرجع سابق، ص 331.

[4] جبوري محمد، مرجع سابق، ص 333.

[5] Hurlin, C. ipid, p 12.

2-3 الدراسة القياسية لأثر تمويل القطاع الفلاحي على إنتاج القطاع في الولايات الغربية للوطن

تعتمد العديد من الأبحاث و الدراسات المخصصة لدراسة إنتاج القطاع الفلاحي و كل النشاطات المؤثرة فيه خصوصا في المجال التمويلي، على انتهاج أسلوب تقسيم الوطن إلى عدة مناطق أحيانا تكون مختلفة باختلاف المتغيرات الطبيعية و المناخية (خصوبة الأراضي- وفرة المياه- الجفاف....) أو باختلاف العادات من حيث طبيعة المنتجات أو تنوع النشاطات، فهناك أقاليم فلاحيه وأخرى صناعية أو خدماتيه، و من بين تلك الدراسات التقارير الدورية الصادرة عن وزارة الفلاحة و التنمية الريفية (تقرير رقم 20، 21 لسنة 2014) حيث تم تقسين الوطن إلى أربع مناطق (الساحلية – الهضاب العليا – الجبلية- الصحراوية)، و بنفس الطريقة تم تداول الدراسات التالية:

في دراسة مطابقة لتلك التي سنقوم بانتهاجها قام كل من Pardey F.G. et Shenggen F.(1997) بدراسة العلاقة بين نمو الأبحاث الفلاحية و الإنتاج الفلاحي في الصين خلال مدة 32 سنة (1960 – 1997) باستخدام أسلوب (Panel) لتحليل البيانات على عينة من 07 محافظات بهدف تحديد مصادر النمو الفلاحي من جهة و تقدير نسبة مساهمة الأبحاث الفلاحية في نمو الإنتاج الفلاحي، في نهاية الدراسة استطاع الباحثان تأكيد الدور الفعال الذي تقدمه البحوث الفلاحية خصوصا في مجال الري و استصلاح الأراضي و التسويق و غيرها البحوث التي تساهم في إنعاش القطاع الفلاحي، غير أن هناك مبالغة في نمو الترويج الناتج عن التغير في الأسواق بسبب تعاقب العديد من الإصلاحات المؤسساتية خلال مدة الدراسة، هذه الإصلاحات كان لها اثر كبير في نمو الإنتاج الفلاحي[1].

كما تطرق Gardner B. (2003) إلى محاولة توضيح مصادر و محفزات النمو الفلاحي من جهة و القيود التي يمكن أن تعيق حركة هذا النمو من جهة أخرى، هذا من خلال دراسة العلاقة التي تجمع بين نمو القيمة المضافة الفلاحية للفلاح الواحد و نمو الإنتاج الداخلي الخام (PIB) للفرد لدى 52 دولة نامية خلال 15 سنة باستخدام تحليل بيانات(Panel) إذ عمل الباحث على تحديد طبيعة و اتجاه العلاقة السببية حيث توصل في الأخير إلى إثبات وجود علاقة ايجابية بين معدلات النمو الفلاحي و النمو الاقتصادي مع تحديد مجموعة من المحفزات و مجموعة أخرى من العوائق لهذه العلاقة.[2]

انطلاقا من النتائج التي توصل إليها Gardner B. عمل كل من Tiffin R. Irz X. (2006) على مواصلة التحقيق في الإشكالية المطروحة من قبل Gardner B و باستخدام نفس الأسلوب الإحصائي في تحليل البيانات المطبق على عينة من 85 دولة مختلفة منها النامية و المتقدمة، مع إدخال مجموعة من المتغيرات

[1] Pardey, F.G. Shenggen, F. Research, productivity, and output growth in Chinese agricul, Journal of Development Economics Vol. 53, 1997.

[2] Gardner, B. Causes of Rural Economic Development, Document Transfer Technologies, Durban, South Africa, 2003.

الجديدة على غرار كل من البحوث الفلاحية و اثر تدخل الدولة من حيث الإعانات و التسهيلات المقدمة في التجارة الدولية للمنتجات الفلاحية، إذ توصل الباحثان في الأخير إلى إثبات وجود سببية بين نمو القطاع الفلاحي و النمو الاقتصادي في الدول النامية، في حين أن اتجاه علاقة غير واضح لدى الدول المتقدمة[1].

قام كل من Hadibi A. Chekired-Bouras F.Z. Mouhouche B (2009) بدراسة قياسية حول مدى تأثير الدعم الفلاحي المقدم من قبل الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية على العديد من المتغيرات، و التي حاول من خلالها الباحثون الجمع بين متغيرات لها تأثير مباشر بمستوى الإنتاج مثل دراسة الظروف الاجتماعية للفلاح و مستوى الدخل بالإضافة إلى متغيرات تأثر و تتأثر بحجم الإنتاج مثل مساحة الأراضي الفلاحية هذا باستخدام بيانات (Panel) وقد تم اختيار عينة من الولايات الجزائرية التابعة لمنطقة متيجة وهي: الجزائر، البليدة، تيبازة، بومرداس و قد أثبتت النتائج عن وجود علاقة ايجابية بين الدعم الفلاحي المقدم من قبل الصندوق و كل من المساحة المزروعة و الظروف الاجتماعية للفلاح[2].

في دراسة كل من Kumbhakar C. Lien G. (2010) حول تأثير الدعم على إنتاجية و كفاءة القطاع الفلاحي، ففي اغلب الدراسات السابقة كان يتم التعامل مع الدعم كمتغير خارجي في حين حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة إبراز اثر الدعم كمتغير ذاتي داخلي على إنتاجية القطاع الفلاحي، كما اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب الإحصاء القياسي (Panel) مع اتخاذ عينة من مزارع القمح في النرويج خلال المدة الممتدة من 1991-2006، أبرزة الدراسة عن وجود أثار سلبية بين الدعم و الإنتاج الفلاحي وأثار ايجابية على الكفاءات التقنية المستخدمة خلال عملية الإنتاج، في الأخير تم التأكيد على أهمية الدعم في المجال الفلاحي وقد تتواصل هذه الأهمية خلال السنوات المقبلة كعنصر مهم لا يمكن الاستغناء عنه داخل النشاط الفلاحي[3].

و بنفس الطريقة استطاع كل من Daoudi A. Wampfler B. (2010) من دراسة اثر التمويل الغير رسمي على نشاط القطاع الفلاحي حيث تم اختيار عينة من أربع ولايات موزعة عبر مختلف أقطاب القطر الوطني (البليدة و التي تمثل السهول الداخلية الوسط، قسنطينة مرتفعات السهول الداخلية الشرقية، الجلفة مناطق السهول، تلمسان المناطق الجبلية الغربية) كما تم توزيع 100 استجواب في كل ولاية على الفلاحين، و كانت النتائج المتوصل إليها تعكس الواقع الفلاحي في الجزائر و انعكاسات إعادة الهيكلة داخل الأسواق المالية حيث استطاع أكثر من 71% من الفلاحين حسب الاستبيان من الاستفادة مرة واحدة على

[1] Tiffin, R. Irz , X. Is agriculture the engine of growth?, Agricultural Economics N° 35, 2006.

[2] Hadibi, A. Chekired-Bouras, F.Z. et Mouhouche, B. op.cit. 2010.

[3] Kumbhakar, S. C. Lien, G. Impact of Subsidies on Farm Productivity and Efficiency, The Economic Impact of Public Support to Agriculture, Studies in Productivity and Efficiency, Volume 7,Chapter 6, 2010.

الأقل من قروض المورد 82% في الجلفة، 80% في قسنطينة، 72% تلمسان، 61% البليدة، و أكثر من 38% استفادوا من قروض الجمعيات و التعاونيات[1].

في دراسة قام بها Billet S. (2011) حول تقدير تكاليف الإنتاج الفلاحي باستخدام بيانات (Panel)، إذ يوضح لنا النموذج الحالي المتبع في تحليل تلك التكاليف كيفية معالجة النقائص الموجودة في محاسبة التكاليف، و يعتبر الهدف من هذه الدراسة هو إثراء النموذج الحالي باستخدام طريقة تحليل البيانات، حيث قام الباحث بتجريب عدة طرق تمكن من خلالها في الأخير من اختيار النموذج المناسب بعد توسيعه و إضافة متغيرات جديدة أهمها الإنتاجية الإجمالية و هو مؤشر تركيبي من الأداء الإنتاجي للفلاح، كما اختار الباحث في هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات (23 متغير) التي تعبر عن تكاليف الإنتاج أهمها (الفوائد البنكية، الإيجارات، الأجور، تكاليف الإهتلاك، النقل، الكهرباء، الماء، الصيانة، الرعاية الصحية، التسويق....الخ) خلال مدة 18 سنة من 1990 – 2007 وقد توصل الباحث في الأخير إلى تحديد و ترتيب التكاليف حسب درجة تأثيرها في الإنتاجية الإجمالية للنشاط الفلاحي حيث اعتبر أن أهم تلك التكاليف هي تكاليف الأجور و الرعاية الصحية و التسويق[2].

انطلاقا من نتائج الدراسات المذكورة سابقا و بالاعتماد على الجانب النظري، تم اختيار مجموعة من التغيرات و التي سنحاول من خلالها دراسة مستوى و طبيعة العلاقة الموجودة بين إنتاج القطاع الفلاحي كمتغير تابع و كل من الدعم الفلاحي و التمويل البنكي بنوعيه القصير و المتوسط الأجل كمتغيرات مستقلة خلال المدة (2009- 2015) في المنطقة الغربية للوطن و التي تشمل على 15 ولاية وبهذا تكون عندنا قاعدة بيانات مدمجة عدد الوحدات المقطعية n=15 إذ تحتوى كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية t=7 من السنوات، و عليه يكون عدد المشاهدات المستخدمة في العينة الكلية 105مشاهدة، هذا باستخدام نموذج إحصائي يتم معالجته بطريقة بيانات Panel وقد تم اختيار كل هذه المتغيرات و المدة و عينة الدراسة و الطريقة المنتهجة وفق الأسباب التالية:

1- قمنا باختيار عينة من 15 ولاية (ادرار- بشار- تلمسان- تيارت- سعيدة- سيدي بلعباس- مستغانم- معسكر- وهران- البيض- تيندوف- تيسمسيلت- النعامة- عين تموشنت- غليزان) تمثل المنطقة الغربية للوطن إذ تساعدنا هذه العينة في تقييم مستوى متغيرات الدراسة عبر كافة الأقاليم، فمنها ولايات ساحلية و أخرى تابعة للهضاب العليا بالإضافة إلى ولايات تقع في الأقاليم الصحراوية، وقد تم استنباط هذه الفكرة من دراسة Liu Y, C. Shumway R. Rosenman R. and Eldon Ball V.(2011)

[1] Daoudi, A. Wampfler, B. op. cit. 2010.

[2] Billet, S. Estimations sur données de panels des coûts de production agricoles, Institut national de la statistique et des études économiques, Série des Documents de travail de la direction des statistiques d'entreprises N°02, 2011.

حول عينة من الولايات داخل الولايات المتحدة الامريكية، إذ حاولوا قياس نمو و تقارب الإنتاج الفلاحي داخل عينة من 48 ولاية خلال الفترة 1960 إلى 1999 باستخدام تحليل بيانات Panel هذا من اجل الإجابة على التساؤل التالي: كيف يمكن أن يؤثر اختلاف البنية التحتية دخل المناطق الفلاحية على إنتاجية القطاع في المدى القصير و المتوسط؟ هل هناك تناسق داخل مختلف ولايات العينة بخصوص إجمالي عناصر الإنتاج؟ وقد توصل الباحثون إلى إثبات أن الفجوة الموجودة داخل 48 ولاية بخصوص اختلاف إجمالي الإنتاج الفلاحي تتقلص تدريجيا بسبب تكثف الجهود و العمل على إنعاش المناطق المعزولة، كما أن هناك تأثير مباشر وقوي لكل من البحوث الزراعية و مؤشرات رأس المال البشري و الرعاية الصحية على نمو الإنتاجية الفلاحية[1].

2- يتم دراسة تقييم مستوى الإنتاج الفلاحي داخل الولايات 15 بمساعدة مديرية المصالح الفلاحية، إذ تمكنا من الحصول على حجم الإنتاج الكمي للمنتجات الفلاحية خلال مدة الدراسة، و من اجل الوصول إلى القيمة النقدية لحجم الإنتاج تم البحث عن مستوى الأسعار بالجملة و التي هي الأخرى تتغير بتغير المدة (2009-2015)، مثلا: ولاية معسكر قدر إنتاج البطاطا سنة 2009 (2,266 مليون قنطار) مضروب في سعر البطاطا لتلك السنة، و بهذا نتحصل على قيمة إنتاج البطاطا لولاية معسكر سنة 2009، بنفس الطريقة يتم تقيم قيمة باقي المنتجات الفلاحية لنفس السنة، في الأخير يمكننا أن نجمع بين مختلف النتائج المتحصل عليها للوصول إلى قيمة الإنتاج الفلاحي في ولاية معسكر لسنة 2009، ثم ننتقل باستخدام نفس الخطوات إلى تقييم إنتاج باقي السنوات لدى نفس الولاية، يتم التعامل مع باقي الولايات باستخدام الإحصائيات المتحصل عليها من مديرية المصالح الفلاحية لكل ولاية خلال فترة الدراسة من اجل الوصول إلى تحديد قيمة إنتاج القطاع الفلاحي داخل ولايات المنطقة الغربية (15 ولاية).

3- أما مدة الدراسة فقد تم اختيارها بين سنة (2009 – 2015) هذا راجع إلى عدة أسباب أهمها:

- سنحاول من خلال الدراسة تقييم اثر السياسات الفلاحية المنتهجة من قبل الجزائر ابتداء من سنة 2009 وهي نفس السنة التي تم خلالها انطلاق برنامج التجديد الفلاحي و الريفي، وعليه تهتم الدراسة بتحليل نتائج 7 سنوات من تطبيق هذا البرنامج.
- ابتداء من سنة 2009 تم تحويل كل مهام تمويل القطاع الفلاحي إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعدما كان يتقاسم هذه المهمة مع الصندوق الوطني للتضاعدية الفلاحية و الذي تم تصفيته في

[1] Liu, Y. C. Shumway, R. Rosenman, R. and Eldon, B. V. Productivity growth and convergence in US agriculture: new cointegration panel data results, Applied Economics, N°43, 2011, P91–102.

ديسمبر من سنة 2008، ومن اجل تسهيل عملية الوصول إلى إحصائيات تمويل القطاع و حصر مصدر المعلومات في مؤسسة مالية واحدة قمنا بربط بداية مدة الدراسة بهذا الحدث.

- اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 2009 سياسة ائتمانية جديدة هدفها تسهيل وصول الفلاح إلى موارد مالية كافية و بأقل التكاليف، هذا ما تجسد في مجموعة من المراسيم و القوانين التي ضاعفت من حجم المساعدات المالية في شكل تسهيلات إدارية أو فوائد بنكية أو إعفاءات جبائية أو دعم مباشر، كل هذا في إطار السياسة التمويلية المنبثقة من برنامج التجديد الفلاحي و الريفي.

4- متغيرات الدراسة : بالاعتماد على الجانب النظري الموضح في الفصول الثلاثة السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج مختلف الدراسات التي تناولت موضوع تمويل القطاع الفلاحي، قمنا باختيار مجموعة من المتغيرات بهدف دراسة العلاقة بين أهم العوامل الممولة للقطاع الفلاحي و إنتاج القطاع، إذ يمكننا توضيح تلك المتغيرات كما يلي:

- ✓ PA ← إنتاج القطاع الفلاحي .
- ✓ SA ← دعم القطاع الفلاحي .
- ✓ CCT ← التمويل القصير الأجل.
- ✓ CMT ← التمويل متوسط الأجل.

وعليه يتم توضيح متغيرات الدراسة على الشكل التالي:

الجدول (04-13) متغيرات الدراسة

السلسلة	الرمز	المصدر	المدة
إنتاج القطاع الفلاحي	PA	مديرية المصالح الفلاحية	2015 - 2009
الدعم الفلاحي	SA	وزارة الفلاحة و التنمية الريفية	2015 - 2009
التمويل قصير الأجل	CCT	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	2015 - 2009
التمويل متوسط الأجل	CMT	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	2015 - 2009

المصدر: من إعداد الباحث

الارتباط :

قد تساعدنا عملية تحديد طبيعة و اتجاه الارتباط الموجود بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع في تحليل طبيعة العلاقة التي تجمع بينهما وتوضيح أهمية كل من التمويل البنكي و الدعم في تحسين إنتاج القطاع الفلاحي، إذ يوضح لنا الجدول رقم (04-14) على وجود علاقة موجبة ضعيفة بين الإنتاج الفلاحي من جهة و كل من الدعم الحكومي و التمويل بنوعيه القصير و المتوسط الأجل من جهة ثانية، حيث كانت

حجم تلك العلاقة متقارب (0,38-0,48)، كما يمكننا استنتاج من نفس الجدول عدم وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة، أي لا يوجد علاقة خطية تامة بين تلك المتغيرات، حيث يعتر هذا مؤشر جيد يدل على استقلالية التأثيرات المتواجدة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

الجدول (04-14) **الارتباط بين المتغيرات**

	PA	SA	CCT	CMT
PA	1			
SA	0.485	1		
CCT	0.389	0.228	1	
CMT	0.398	0.203	0.296	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج بيانات Panel

التأثير التجميعي: يتم بداية دراسة النماذج المتعددة لبيانات panel من خلال إلقاء نظرة على النموذج التجميعي الموضح في الجدول رقم (04- 15).

الجدول (04- 15) **تقدير نموذج التأثير التجميعي**

Dependent Variable: PA
Sample: 2009 2015
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 105

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SA	10.49374	2.247100	4.669903	0.0000
CCT	20.03406	7.396687	2.708518	0.0079
CMT	35.28718	11.57473	3.048640	0.0029
C	24107869	3040783	7.928177	0.0000

R-squared	0.374587	Mean dependent var	39051090
Adjusted R-squared	0.356011	S.D. dependent var	24779515
S.E. of regression	19885299	Akaike info criterion	36.48621
Sum squared resid	3.99E+16	Schwarz criterion	36.58731
Log likelihood	-1911.526	Hannan-Quinn criter	36.52718
F-statistic	20.16446	Durbin-Watson stat	0.294361
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews

يوضح لنا الجدول أعلاه الشكل التجميعي الذي تأخذه البيانات المدمجة إذ لا يأخذ هذا النموذج (التجميعي) الآثار الزمنية و المقطعية التي تمتاز بها السلاسل الزمنية في مثل هذه الدراسات، و عليه يتم دراسة نماذج أخرى (التأثير الثابت و العشوائي) من اجل إظهار تلك الآثار في نتائج الدراسة.

التأثير الثابت (éffet fixe): بعد الاطلاع على النتائج الموضحة و التي تبين لنا اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، بعدما قمنا بتثبيت التأثيرات الفردية (العشوائية) هذا ما ساعدنا في الوصول إلى النتائج التالية:

الجدول (04-16) تقدير نموذج التأثير الثابت

Dependent Variable: PA
Sample: 2009 2015
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 105

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SA	3.541414	0.817844	4.330182	0.0000
CCT	2.260806	3.754607	0.602142	0.5486
CMT	52.85193	6.980742	7.571105	0.0000
C	26382695	1354403	19.47920	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.944822	Mean dependent var	39051090
Adjusted R-squared	0.934040	S.D. dependent var	24779515
S.E. of regression	6364039	Akaike info criterion	34.32503
Sum squared resid	3.52E+15	Schwarz criterion	34.77999
Log likelihood	-1784.064	Hannan-Quinn criter	34.50939
F-statistic	87.63031	Durbin-Watson stat	1.161523
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews

- بما أن احتمال كل من الثابت و الدعم الفلاحي و التمويل متوسط الأجل اقل من 0,05 فهذا يبين أن لديهما القدرة على تفسير إنتاج القطاع الفلاحي عند درجة معنوية 5%، على خلاف باقي أدوات التمويل (التمويل قصير الأجل) الذي قدرة نسبة الاحتمال (0,54).
- من خلال اختبار صلاحية النموذج تبين لنا أن معامل التحديد R^2 و الذي يبرز لنا انه ما يقارب 95% (0.9444822) من إنتاج القطاع الفلاحي تفسره القروض قصيرة و متوسطة الأجل إلى جانب القطاع الفلاحي و هو بذلك يوضح مدى قوة العلاقة بين القيمة الفعلية و القيمة المقدرة.

يمكننا تأكيد نفس النتائج المذكورة سابقا من خلال مشاهدة قيمة Prob(F-Statistic) و التي تقدر بالصفر، إذن النموذج معنوي عند كل درجات المعنوية.

التأثير العشوائي: وبنفس الطريقة يتم تحليل نتائج التأثير العشوائي الموضحة في الجدول رقم (04- 17) كما يلي:

الجدول (04- 17) **تقدير نموذج التأثر العشوائي**

Dependent Variable: PA Sample: 2009 2015 Cross-sections included: 15 Total panel (balanced) observations: 105				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SA	3.759918	0.814657	4.615337	0.0000
CCT	3.434902	3.681776	0.932947	0.3531
CMT	51.20912	6.783283	7.549312	0.0000
C	26427779	4309692	6.132173	0.0000
Effects Specification			S.D	Rho
Cross-section random			15873418	0.8615
Idiosyncratic random			6364039	0.1385
R-squared	0.557658	Mean dependent var		5850818
Adjusted R-squared	0.544519	S.D. dependent var		9889377
S.E. of regression	6674276	Sum squared resid		4.50E+15
F-statistic	42.44332	Durbin-Watson stat		0.930631
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews

- استطاعت كل من القروض قصيرة الأجل و القروض متوسطة الأجل و الدعم الفلاحي، أن تشرح ما مقداره 55% من إنتاج القطاع الفلاحي هذا ما تم استنتاجه من خلال قيمة R-squared والمقدرة بـ 0.557658.
- كما استطاع كل من الثابت و الدعم و التمويل قصير الأجل من تفسير إنتاج القطاع الفلاحي عند درجة معنوية 5%، في الوقت الذي عجز التمويل متوسط الأجل على تحقيق ذلك حيث قدر الاحتمال 0,35 و هو اكبر من 0,05.
- كما **اختبار** Hausman:

من اجل اختيار أحسن طريقة نقوم بإجراء هذا الاختبار، بوضع الفرضيات التالية:

التأثير العشوائي ← H_0

التأثير الثابت ← H_1

جدول(04-18) اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	13.087200	3	0.0045

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews

من خلال الاطلاع على نتائج هذا الاختبار (Hausman) يتبين لنا أن قيمة Chi-Sq. d.f. تساوي(3) و هي اقل من قيمة Chi-Sq. Statistic و التي تقترب من (13,08) إذن نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة و التي تأكد على اختيار التأثير الثابت.

الجدول (04-19) دراسة معنوية النموذج

	Effet fixe	Effet aléatoire
C	26382695 (19.47920)***	26427779 (6.132173)***
SA	3.541414 (4.330182)***	3.759918 (4.615337)***
CCT	2.260806 (0.602142)	3.434902 (0.932947)
CMT	52.85193 (7.571105)***	51.20912 (7.549312)***
Obs	105	105
R-squared	0.944822	0.557658
F-statistic	87.63031	42.44332
Prod(f-s)	0000	0000
Test Hausman	0.0045	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews (* →0,1) (** →0,05) (*** → 0,01)

- **استقرارية المتغيرات:**

قبل التوجه إلى تقديم نماذج بيانات Panel يجب أولا فحص جذر الوحدة لهذه البيانات بهدف التأكد من إمكانية تحقيق تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة، ونظرا للطابع التركيبي الموجود في تحليل بيانات Panel و الذي يعتمد على البعد الزماني و المكاني معا نقوم باختبار استقرارية السلاسل باعتماد على ثلاثة أنواع من الاختبارات وهي:

- Levin-Lin-Chu (2002)
- Lm-Pesaran-Shin (2003)

- Dickey-Fuller Augmenté (1996)

بعد إدخال مجمل الإحصائيات المتحصل عليها يتم تحليل نتائج استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات وفق بيانات Panel مثلما هو موضح في الجدول رقم (04-17)، إذ يتضح لنا أن كل السلاسل مستقرة عند البعد الأول، هذا بعدما فشلت كل السلاسل في تحقيق الاستقرارية عند المستوى (0) في جميع الاختبارات ما عدى الدعم الفلاحي الذي حقق استقرارية عند اختبار Levin-Lin-Chu لكنه لم يحققها عند باقي الاختبارات، وبهذا توجهنا إلى دراسة الإستقرارية عند البعد الأول، وبعد إجراء جميع الاختبارات تم تأكيد استقرارية جميع السلاسل هذا ما يمكن توضيحه وفق الرسومات التالية:

الشكل (04-11) استقرارية المتغيرات

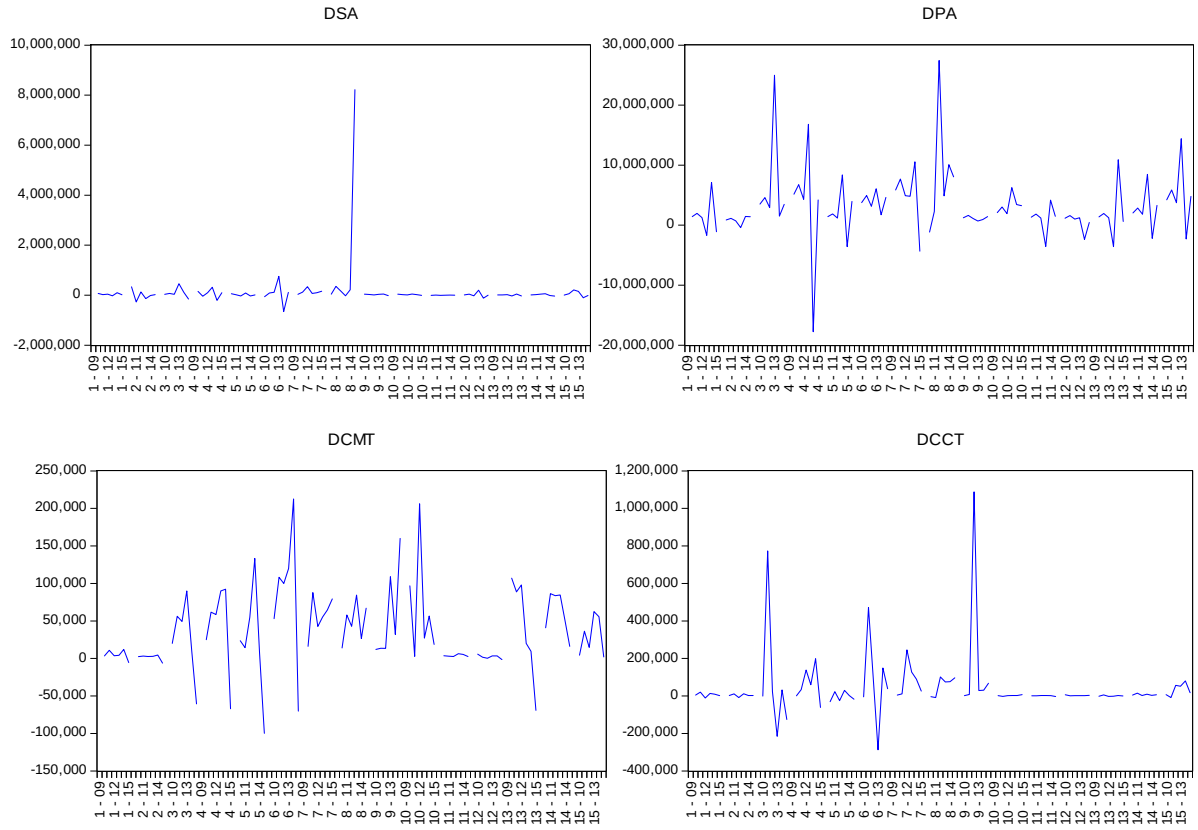

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews

الجدول (04-20) استقرارية السلاسل الزمنية

	عند المستوى (1)			عند المستوى (0)			نوع الاختبار	المتغيرات
	None	Individual intercept and trend	Individual intercept	None	Individual intercept and trend	Individual intercept		
مستقرة عند المستوى (i=1)	-4,78182	-13,0116	-11,7555	11,2691	-8,27939	-1,34808	LLC	PA
	0,0000	0,0000	0,0000	1,0000	0,0000	0,0888		
		-0,44117	-3,62592		-0,13396	1,98377	IPS	
		0,3295	0,0001		0,4467	0,9764		
	74,1349	39,4767	70,7276	1,78855	33,9553	11,6967	ADF	
	0,0000	0,1154	0,0000	1,0000	0,2826	0,9989		
مستقرة عند المستوى (i=1)	-12,5327	-20,1454	-21.9060	3,06501	-20,0274	-3,88225	LLC	SA
	0,0000	0,0000	0,0000	0,9989	0,0000	0,0001		
		-0,61142	-5,02195		-1,06727	0,06514	IPS	
		0,2705	0,0000		0,1429	0,5260		
	114,213	40,8159	78,3023	16,7633	49,8519	31,4310	ADF	
	0,0000	0,0900	0,0000	0,9753	0,0128	0,3944		
مستقرة عند المستوى (i=1)	-7,30646	-20,6047	-10,7811	4,79895	-8,93586	-0,95142	LLC	CCT
	0,0000	0,0000	0,0000	1,0000	0,0000	0,1707		
		-0,92233	-2,94193		-0,08660	1,58759	IPS	
		0,1782	0,0016		0,4655	0,9438		
	84,1629	45,5257	62,8623	13,2917	35,4942	21,2394	ADF	
	0,0000	0,0345	0,0004	0,9964	0,2251	0,8803		
مستقرة عند المستوى (i=1)	-3,63485	-7,35214	-5,90494	4,56512	-3,73560	-1,25640	LLC	CMT
	0,0001	0,0000	0,0000	1,0000	0,0001	0,1045		
		0,09841	-2,01567		0,07511	2,09020	IPS	
		0,5392	0,0219		0,5299	0,9817		
	45,3716	32,0798	54,1197	17,1679	37,0693	16,0666	ADF	
	0,0356	0,3638	0,0045	0,9705	0,1751	0,9822		

المصدر: من اعتاد الباحث بالاعتماد على نتائج بيانات Eviews

التكامل المشترك:

الجدول رقم (04- 21) التكامل المشترك(المتزامن)

Pedroni Residual Cointegration Test Series: PA SA CCT CMT Cross-sections included: 15 Null Hypothesis: No cointegration		
	Statistic	Prob
Panel v-Statistic	-0.224097	0.5887
Panel rho-Statistic	2.223399	0.9869
Panel PP-Statistic	-4.180772	0.0000
Panel ADF-Statistic	-3.219356	0.0006
	Statistic	Prob
Group rho-Statistic	3.998118	1.0000
Group PP-Statistic	-6.449046	0.0000
Group ADF-Statistic	-4.315994	0.0000

المصدر من اعتاد الباحث بالاعتماد على نتائج بيانات Eviews

من خلال نتائج استقرارية المتغيرات الموضحة سابقا، إذ تسمح لنا هذه النتائج بدراسة علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة و التي تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل.

يوضح لنا الجدول رقم (04-21) الخاص بدراسة التكامل المتزامن بين جميع متغيرات الدراسة (الإنتاج الفلاحي، الدعم الفلاحي، التمويل قصير الأجل، التمويل متوسط الأجل) باعتبارهم مستقرين من الدرجة الأولى (نفس درجة الاستقرارية)، هذا باستخدام اختبار Pedroni إذ أكدت النتائج وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات بمعنى وجود مسار مشترك بينهم في المدى الطويل، هذا ما يوضحه لنا نفس الجدول انه تم تسجيل أربع احتمالات من أصل سبعة قيمها اقل من 0.05 إذن نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

اختبار السببية:

الجدول (04-22) علاقة السببية بين المتغيرات

Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Prob
SA does not Granger Cause PA	75	0,84252	0,4349
PA does not Granger Cause SA		1,16010	0,3194
CCT does not Granger Cause PA	75	0,16541	0,8479
PA does not Granger Cause CCT		0,89135	0,4147
CMT does not Granger Cause PA	75	0,05276	0,9486
PA does not Granger Cause CMT		2,48618	*0,0916
CCT does not Granger Cause SA	75	0,05215	0,9492
SA does not Granger Cause CCT		0,67248	0,5137
CMT does not Granger Cause SA	75	0,59844	0,5525
SA does not Granger Cause CMT		7,49156	***0,0011
CMT does not Granger Cause CCT	75	0,38795	0,6799
CCT does not Granger Cause CMT		1,75089	0,1811

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews (*** → 0,01) (** → 0,05) (* → 0,1)

عند دراسة التأثير المتبادل بين المتغيرات الموضحة في الجدول أعلاه تبين لنا عدم وجود علاقة سببية وفي كلا الاتجاهين بين جميع المتغيرات المستقلة و المتغير التابع عند درجة المعنوية (5%، 10%)، حيث قدر مستوى التأثير من الإنتاج الفلاحي إلى الدعم الحكومي للقطاع 0,43 في حين تم تسجيل احتمال قدره 0,31 في الاتجاه المعاكس.

نفس النتائج تم تسجيلها بخصوص دراسة التأثير المتبادل بين باقي المتغيرات المستقلة (التمويل قصير الأجل و التمويل متوسط الأجل) و المتغير التابع، حيث يدل هذا على عدم قدرة المتغيرات المستقلة في أن تشكل سببية على المتغير التابع و قد يكون السبب هو ضعف حجم التمويل بمختلف أنواعه مقارنتا بحجم الإنتاج الفلاحي، نفس الشيء بالنسبة للعلاقة العكسية التي سجلت انعدام السببية من الإنتاج الفلاحي إلى مختلف أنواع التمويل، هذا راجع إلى ارتباط قرارات التمويل الفلاحي ببرامج سياسية ، اقتصادية و مالية.

هذا باستثناء اتجاه واحد فقط، إذ تبين لنا وجود سببية أحادية الاتجاه من الإنتاج الفلاحي إلى القروض متوسطة الأجل عند درجة معنوية 10%.

كما يوجد هناك سببية أو تأثير في اتجاه واحد بين الدعم الفلاحي و القروض متوسطة الأجل عند درجة معنوية 5% إذ قدر احتمال هذا التأثير (0,0011).

تقدير النموذج:

$$PA = 26382694{,}793 + 3{,}5417\ SA + 2{,}2608\ CCT + 52{,}851 CMT$$

من خلال نموذج الدراسة الموضح أعلاه يتبين لنا أن هناك علاقة موجبة بين كل من الدعم الفلاحي و التمويل البنكي بنوعيه (القصير و المتوسط) من جهة و الإنتاج الفلاحي من جهة ثانية، إذ يؤدي زيادة الدعم الفلاحي بوحدة واحدة إلى ارتفاع حجم الإنتاج الفلاحي بـ 3,54 وحدة، حيث تعتبر هذه النتيجة إيجابية إذا ما تم مقارنتها بتلك المحققة في سنوات التسعينات عندما توجهت الجزائر إلى سياسة إلغاء مختلف أنواع الدعم، غير أن هذه النسبة تبقى محدودة ولا تلبي تطلعات الدولة التي تسعى وراء تقوية القطاع من خلال منح العديد من الامتيازات المالية و الإدارية للفلاح وذلك حسب مجموعة من المخططات التنموية التي انحصرت في بعض المناطق دون أخرى، إذ لم تتحصل المنطقة الغربية من الوطن خلال فترة الدراسة عن مشاريع تنموية كبيرة داخل القطاع الفلاحي مثل بناء السدود(إتمام سد تيبازة 2015، سد جيجل 2015....)، فتح أسواق جديدة، فتح المجال للشراكة بين المستثمر الأجنبي و الدولة في شكل مستثمرات فلاحية مثلما تشهده باقي الولايات، هذا ما نتج عنه تسجيل معدلات نمو منخفضة لدى دعم القطاع الفلاحي في المنطقة الغربية للوطن قدرة بـ 1,88 بين سنة 2009 – 2015 .

بالإضافة إلى محدودية الدعم الممنوح للقطاع عجز الفلاح على استغلال تلك الأموال بالشكل الجيد، إذ تم توجيه العديد من موارد الدعم إلى نشاطات فلاحية بعوائد محدودة، في المقابل أهملت المشاريع الاستثمارية على غرار استصلاح الأراضي حيث سجلت 56 طلب في جميع الولايات خلال فترة الدراسة صودق على 41 طلب، بناء الحواجز الطبيعية و الاصطناعية ضد الرياح سجلت 68 طلب تم المصادقة على 51 ملف، هذا النوع من المشاريع الذي التي تعمل الدولة على منح مساعدات تصل أحيانا إلى دعم كامل التكاليف يساعد على ارتفاع نسبة مساهمة الدعم في الإنتاج الفلاحي، هذا ما حاول كل من Hadibi, A. Chekired-Bouras, F. et Mouhouche, B. إثباته من خلال دراسة تأثير الدعم الفلاحي المقدم من قبل الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية على العديد من المتغيرات الفلاحية في مقدمتها استصلاح الأراضي و تحسين دخل الفلاح، إذ أكدت دراستهم على وجود علاقة ايجابية بين دعم القطاع الفلاحي و تحقيق تلك الأهداف.

كما ساهمت القروض البنكية قصيرة الأجل بشكل ايجابي في الرفع من حجم الإنتاج الفلاحي لكن بمستوى اقل من تلك المسجلة لدى الدعم الفلاحي، فبزيادة مستوى القروض قصيرة الأجل بوحدة واحدة

يقابلها ارتفاع مستوى الإنتاج الفلاحي بـ 2,26 وحدة، فلو قورنت هذه النسبة بدرجة الاهتمام المتزايد التي تمنحه الدولة بمؤسساتها المالية لهذا النوع من أنواع القروض إذ أنها تخصص له هيكل خاص تحت عنوان قرض الرفيق و هو قرض استغلالي مدعم بدون معدلات فائدة ولا ضمانات، رغم كل هذه التسهيلات عجز هذا النوع من الخدمات البنكية على بلوغ أهدافه داخل المنطقة الغربية ، وقد تطابقت هذه النتيجة مع تلك التي تم التوصل إليها من قبل العديد من الدراسات أهمها دراسة الباحثة Wampfler, B. (2007) التي أكدت على الدور المهم الذي يلعبه التمويل قصير الأجل في الرفع من معدلات نمو القطاع الفلاحي غير أن الظروف الاقتصادية و المالية التي عاشتها أغلبية الدول النامية خلال سنوات الدراسة كان لها أثار سلبية على مردودية هذا النوع من القروض، وفي نفس السياق أكدت نتائج دراسة Ephrem, F.(2008) و التي حاول من خلالها دراسة اثر التمويل المصغر قصير الأجل على السياسات الفلاحية إذ توصل إلى إثبات أهمية هذا النوع من القروض على محاربة الفقر و تنمية الوسط الفلاحي و المناطق المعزولة.

في المقابل يعتبر القرص متوسط الأجل الممنوح للقطاع الفلاحي عنصر مهم في تحديد مدى تأثير التمويل الفلاحي على إنتاج القطاع، إذ تم تسجيل علاقة ايجابية تجمع بين المتغيرين فبزيادة هذا النوع من القروض بوحدة واحدة يرتفع مستوى الإنتاج الفلاحي بـ 52,81 وحدة، هذا رغم انخفاض الطلب على مثل هذه الأنواع من الخدمات البنكية، حيث انحصر هذا الطلب في تمويل غرف التبريد و معدات النقل و تجهيزات الري و شراء الحيوانات .....، غير أن نتائجها كانت مقبولة مقارنتا بباقي وسائل التمويل، إذ استطاع بنك الفلاحة و التنمية الريفية تشجيع الفلاحين على طلب هذا النوع من الخدمات البنكية باستخدام نوع جديد من أنواع القروض الفلاحية و هو قرض التحدي، حيث تمكن هذا الأخير من السيطرة على كامل الأسواق المالية الممولة للقطاع بفضل مجموعة من الامتيازات أهمها: انه قرض مدعم جزئيا، متوسط الأجل موجه إلى تمويل المستثمرات الفلاحية و العديد من المشاريع المصغرة، هدفه الحفاظ على استقرارية الإنتاج الفلاحي، هذا ما حاولت مختلف فروع ووحدات بنك الفلاحة و التنمية الريفية المتواجدة عبر كامل المناطق الغربية للوطن و المقدرة بـ 80 فرع تحقيقه من خلال المصادقة على العديد من المشاريع و المقدرة بحوالي 21,6 مليار دج خلال فترة الدراسة (2009- 2015) إذ تمكنت الولايات التالية (تلمسان، سيدي بالعباس، معسكر، مستغانم) من امتصاص أكثر من 70% من قيمة هذه القروض.

غير انه ورغم درجة الاهتمام المتزايدة التي تمنحها الدولة منذ بداية سياسة التجديد الفلاحي و الريفي سنة 2009 إلى إنعاش القطاع الفلاحي، عبر تحديث و تطوير مؤسسات تمويل القطاع، و إصلاح تلك المؤسسات

المالية (بنوك، صناديق، تعاونيات...) بشكل يتلاءم مع إصلاح السياسات الفلاحية المنتهجة، إذ لم تتمكن هذه الأخيرة من التأثير بفعالية على إنتاج القطاع الفلاحي، فرغم النتائج الإيجابية المسجلة من خلال العلاقة الايجابية التي تجمع بين مختلف أنواع التمويل و الإنتاج الفلاحي، إلا أن انعدام السببية بينهم و وجود ثابت ذو إشارة موجبة و قيمة كبيرة (26 382 694,79) يدل على انه في حالة عدم تمويل القطاع الفلاحي أي أن جميع أنواع التمويل (قروض قصيرة و متوسطة الأجل، الدعم الحكومي) يساوي الصفر، رغم هذا استطاع الفلاح تحقيق إنتاج قدره أكثر من 26,3مليون دج، هذا دليل على ضعف تأثير تلك المؤسسات النشطة في تمويل القطاع الفلاحي و قد يكون سبب تلك النتائج ما يلي:

- رغم توسيع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية و تنوع خدماته و ارتفاع حجم القروض الموجهة إلى القطاع الفلاحي، إلا أن ضعف المراقبة و سوء تسيير تلك القروض من قبل الفلاح و محدودية التكوين أدت إلى تقلص مردودية الخدمات المالية على إنتاج القطاع الفلاحي.
- عدم ملائمة السياسات التمويلية التي انتهجتها الجزائر و التي ركزت خلال السنوات الأخيرة على عنصر معدلات الفائدة المدعمة، إذ أكدت العديد من الدراسات على أهمية تدخل الدولة في تخفيض تلك المعدلات أو إلغائها نهائيا بالشكل الذي يتلاءم مع الأوضاع المالية و الاقتصادية التي تعيشها الدولة أولا و الفلاح ثانيا، في المقابل هناك دراسات أخرى أجريت حول نفس الموضوع (معدلات الفائدة) توصلت إلى نتائج معاكسة أهمها دراسة Jacob, Y. Donald, B. and Stephanie, C. و التي تم من خلالها إثبات الآثار السلبية الناتجة عن تقديم قروض بمعدلات فائدة مدعمة على إنعاش القطاع الفلاحي، حيث تمكنت البنوك بعد تطبيق معدلات فائدة طبيعية من تحقيق أرباح و ارتفاع حجم نشاطها داخل الأقاليم المعزولة.
- نظرا لصعوبة الظروف المناخية و مستوى الإهمال الذي تعيشه مجمل الأراضي الفلاحية خلال السنوات الأخيرة من جراء هجرة اليد العاملة من جهة و الاستغلال العشوائي لأراضي الفلاحية من جهة ثانية ، كل هذا يدفع الدولة إلى رفع من حجم التمويل بهدف استصلاح تلك الأراضي، هذا ما لم يتم تحقيقه إذ وجهة مجمل تلك الخدمات نحو نشاطات فلاحية هدفها الإسراع في تحقيق أرباح.

خلاصة

استطاعت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي المنتهجة منذ سنة 2009 إلى غاية يومنا هذا تحقيق العديد من الأهداف المسطرة خصوصا في المجال التنموي، إذ حققت الجزائر نتائج ايجابية من حيث رفع معدلات نمو القطاع و مساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي، في المقابل عجزت هذه السياسات على تنمية المناطق الفلاحية المعزولة و استصلاح الأراضي و تكوين الموارد البشرية النشطة في القطاع الفلاحي، وبهذا كان من الضروري استغلال كامل الوسائل المادية و المالية المتاحة للدولة من خلال استعمال كل مؤسساتها (الإدارية و المالية) بهدف إنعاش الاقتصاد.

هذا ما تم التوصل إليه خلال هذا الفصل فبعد دراسة انتاج القطاع الفلاحي داخل عينة مكونة من 15 ولاية الممثلة للمنطقة الغربية للوطن تبين لنا أن معدل نمو القطاع الفلاحي في ارتفاع لكن بمعدلات ضعيفة مقارنة بدرجة الاهتمام الممنوحة للقطاع و المتجسدة في كل من الدعم الفلاحي و التمويل البنكي بنوعيه القصير والمتوسط الأجل، إذ توصلت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة ايجابية بين كل المتغيرات المستقلة (القروض قصيرة ومتوسطة الأجل و الدعم الحكومي) و المتغير التابع (إنتاج القطاع الفلاحي)، هذا ما يجعلنا نتحفظ على مستوى نجاح السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي المنتهجة من قبل سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و التي يجب عليها التوجه نحو دراسة مدى فاعلية تلك الخدمات المالية الممنوحة للقطاع في إنعاش الاستثمار الفلاحي.

الخاتمة العامة

الخــاتـمــة العامة :

منذ ظهور مفهوم الأسواق المالية الفلاحية زاد الاهتمام بدراسة طرق و أساليب تمويل هذا القطاع حيث تم تجريب الفرضيات الخاصة بالتحرير المالي للمرة الأولى سنة 1980 و التي أكدت أسلوب الاهتمام العفوي للبنوك التجارية نحو تمويل القطاع الفلاحي طالما أن أسعار الفائدة مناسبة و جذابة للاستثمار غير انه سرعان ما خيبت هذه البنوك أمال القائمين على السياسات المالية الفلاحية، و هذا بعدما تم تسجيل الانسحابات المتتالية لهذه المؤسسات من الوسط الفلاحي بسبب المخاوف من عدم قدرة الفلاح على السداد و ضعف الضمانات المقدمة و ارتفاع المخاطر، كل هذا مهد الطريق أمام ظهور أنواع جديدة من المعاملات المالية داخل الأوساط الفلاحية على غرار التمويل المصغر و تمويل الأسر الريفية و الدعم بمختلف أنواعه (المباشر و الغير مباشر).

تتخذ معظم السياسات الاقتصادية المتبعة في مجال تنمية و ترقية القطاع الفلاحي خصوصا بعد ثبات عدم استقرار أسواق المنتجات الصناعية و النشطات الخدماتية و حتى الأسواق المالية، أسلوب دعم الأنشطة الفلاحية كأحد الوسائل التي يتم استخدامها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية منها التأثير المباشر و الغير مباشر في مستوى الإنتاج و حجم التصدير و القدرة على استخدام المدخلات و تحديث وسائل الإنتاج و الري و التسويق، الاهتمام أكثر بالفلاحة البيئية و استصلاح الأراضي ...الخ، كما يعمل الدعم على ضمان مداخيل الفلاحين و بالتالي الحفاظ على اليد العاملة في القطاع مع تحسين المستوى المعيشي و ارتفاع القدرة الشرائية، بالإضافة إلى استقرار أسعار المنتجات الفلاحية داخل الأسواق المحلية هذا ما يساعد العديد من الدول خصوصا الأقل نموا (الجزائر) على تحقيق الاكتفاء الذاتي و السعي وراء استقرار مستوى الأمن الغذائي.

لقد ساعدت الظروف المالية التي عاشها الاقتصاد الجزائري بداية من مطلع الألفية و التي تواصلت إلى غاية منتصف سنوات الدراسة، إلى إنعاش القطاع الفلاحي من خلال توسيع الخدمات المالية و تسهيل وصول الفلاح إلى اقتناء مختلف أنواع القروض، هذا ما تم تجسيده خصوصا بعد انطلاق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي التي من خلالها استطاع الفلاح تلبية العديد من احتياجاته المالية، و على عكس باقي دول العالم التي شهدت الأزمة المالية سنة 2008 لم تتأثر عملية تمويل القطاع الفلاحي بهذه الأزمة بل على العكس من ذلك تمكن القطاع من الاستفادة من خدمات مالية مدعمة و تسهيلات إدارية تمنحها مختلف المؤسسات المالية من بنوك و صناديق متخصصة في تمويل القطاع الفلاحي، كل هذه العناصر لها

دور ليس فقط في تحديد الاحتياجات للخدمات المالية و لكن أيضا من اجل معرفة قدرة تلك الخدمات المتاحة في تنمية القطاع الفلاحي.

غير أن أهم إشكال قد يواجه نشاط هذا القطاع هو الحفاظ على تلك النتائج الايجابية إذ لا يمكن تحقيق هذا إلا من خلال إنعاش الاستثمارات العامة خصوصا في مجال توفير الطرق و تجهيزات النقل و التخزين و تسهيل الانفتاح نحو الأسواق العالمية مع العمل على الرفع من قدرة الفلاح للوصول إلى مصادر المياه و الحفاظ عليها من خلال بناء السدود و الحواجز، بالإضافة إلى تعزيز و تحديث مرافق الإنتاج الفلاحي.

انطلاقا من أهمية القطاع الفلاحي من جهة و الدور الفعال التي تلعبه المؤسسات المالية بمختلف أنواعها الممولة و الداعمة للقطاع من جهة ثانية، حاولنا دراسة العلاقة التي تجمع بين هذين العنصرين و التي تم من خلالها إثبات دور و أهمية الموارد المالية المختلفة باختلاف مصادرها في تنمية القطاع الفلاحي.

إذ قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربع فصول حاولنا من خلالهم إبراز دور و أهمية القطاع الفلاحي ليس فقط في مجال المساهمة في النمو و التنمية الاقتصادية و لكن أيضا في إنعاش باقي القطاعات و تحقيق الأمن الغذائي، هذا باستخدام سياسات فلاحية تختلف حسب الحاجة إليها، ثم انتقلنا إلى إبراز أهم الطرق و الأساليب المتبعة في تمويل القطاع انطلاقا من الخدمات المالية المقدمة من قبل العديد من البنوك و الصناديق بالإضافة إلى التمويل الغير رسمي، أما الجزء الثالث تم تخصيصه لدراسة حالة الجزائر إذ أننا حاولنا شرح و تبسيط أهم المراحل و الإصلاحات التي عاشها القطاع الفلاحي و ربطها في نفس الوقت بالإصلاحات التي عاشها القطاع المالي، و في الأخير قمنا باختيار عينة من الولايات الجزائرية التي يجمع بينها العامل الجغرافي إذ أنها تمثل المنطقة الغربية للوطن، من اجل دراسة حجم التأثير المتبادل بين الإنتاج الفلاحي و طرق تمويله (القروض قصيرة و متوسطة الأجل- الدعم الحكومي)، مع اختيار فترة الدراسة 2009-2015، حيث توصلنا إلى إثبات وجود علاقة ايجابية بدرجات متفاوتة بين مختلف أنواع التمويل من جهة و الإنتاج الفلاحي من جهة ثانية، وبهذا نكون قد أجبنا على الإشكالية الرئيسية للدراسة، أما بخصوص التساؤلات الفرعية فهي كما يلي:

- ✓ لقد تم تأكيد مساهمة القطاع عبر مؤسساته المالية المتخصصة في تمويل القطاع الفلاحي إذ يؤدي ارتفاع في حجم القروض البنكية إلى ارتفاع بنسبة اكبر في الإنتاج الفلاحي، هذا باختلاف نوع الخدمات البنكية بين القصيرة و المتوسطة الأجل.

- ✓ استطاعت مختلف الصناديق الداعمة للقطاع الفلاحي المساهمة في رفع من معدلات نمو القطاع الفلاحي، هذا باستخدام طرق و أساليب مختلفة باختلاف سياسات الدعم المنتهجة من قبل الجزائر و التي شهدت عدة إصلاحات خصوصا تلك المصاحبة لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي، هذا ما تم تأكيده من خلال العديد من الدراسات.
- ✓ بالرجوع إلى نتائج الفصل الأخير يتبين لنا العلاقة الايجابية التي تجمع بين مختلف أنواع تمويل القطاع الفلاحي و إنتاج هذا القطاع، و بغض النظر على قدرة تلك المؤسسات المالية المخصصة في تقديم خدماتها إلى القطاع الفلاحي من بنوك و صناديق و تعاونيات في إنعاش الإنتاج و تقوية القدرات الإنتاجية و الرفع من الاستثمارات الفلاحية، اتضح لنا أن تأثير التمويل البنكي و خصوصا القروض متوسطة الأجل أكبر من تأثير الدعم الفلاحي و بهذا يكون هذا النوع من التمويل هو أحسن أنواع الائتمان و الذي يتلاءم مع احتياجات القطاع الفلاحي في المناطق الغربية للوطن.

التحقق من فرضيات الدراسة:

حاولنا بالاستناد لنتائج الفصل الرابع و بالاعتماد على العديد من الإحصائيات التي تم جمعها و تحليلها باستخدام الجداول و الأشكال البيانية من جهة و النموذج القياسي من جهة ثانية التحقق من الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، وقد جاءت كما يلي:

- الفرضية الأولى " تؤدي القروض البنكية باختلاف أنواعها (القصيرة و المتوسطة الأجل) دورا مهما في تحفيز و تحقيق تنمية القطاع الفلاحي" يتم تأكيد هذه الفرضية على اعتبار أن مجمل أنواع الخدمات البنكية المقدمة إلى القطاع الفلاحي استطاعت الوصول إلى تمويل أغلبية النشاطات الفلاحية وكذلك إدراج صغار الفلاحين داخل الأسواق المالية، غير أن نسبة كبيرة من حركة الأموال داخل الأسواق المالية الفلاحية كانت موجهة بطريقة عشوائية مع إهمال المراقبة و ضعف التسيير، إذ كان من نتائج هذه الوضعية انخفاض درجة تأثير التمويل البنكي على تنمية القطاع الفلاحي.
- الفرضية الثانية " يعتمد القطاع الفلاحي في الجزائر على التمويل البنكي أكثر من اعتماده على تدخل الدولة (الدعم)" بالرجوع إلى نتائج الفصل الاخير يتضح لنا أن التمويل البنكي و على الخصوص متوسط الأجل هو أكثر أنواع التمويل المقدمة للقطاع الفلاحي تأثيرا على إنتاج هذا القطاع بفضل مختلف التسهيلات و المحفزات التي يمتاز بها خصوصا تلك المتعلقة بمرونة معدلات الفائدة المدعمة، وبهذا يتأكد صحة الفرضية الثانية، هي نفس النتائج التي توصل اليها كل من Rhyne E. et Otero M. في دراستهم حول دور و اهمية مختلف المؤسسات المالية النشطة في مجال تمويل القطاع الفلاحي

سنة 1994، إذ تم تأكيد سيطرة الخدمات البنكية على مجمل نشاطات تمويل القطاع مقابل محدودية تأثير الدعم الحكومي.

نتائج الدراسة:

- نظرا لطبيعة متغيرات الدراسة و العينة المتخذة (15 ولاية)، توصلنا إلى اختيار نموذج التأثير الثابت كأحسن طريقة تمكننا من دراسة أثر القروض الفلاحية باختلاف أنواعها و الدعم الحكومي على إنتاج القطاع الفلاحي خلال الفترة (2009-2015).
- لم تستطع الدولة توفير الأموال كافية من اجل تلبية الاحتياجات المالية داخل القطاع الفلاحي خصوصا بالنسبة لصغار الفلاحين الغير مالكين للأراضي، حيث ارتكزت العديد من أنواع القروض على شرط ملكية الأراضي الفلاحية و مجموعة من الاستثمارات التي يمكن أن يتقبلها البنك كضمانات مادية مقابل منح خدماتها، غير انه من الصعب الحصول على ضمانات مماثلة من قبل تلك الفئة من الفلاحين الغير مؤهلة ماديا حتى على تحمل تكاليف دورة استغلالية واحدة.

- تنخفض فعالية تمويل القطاع الفلاحي بشقيه (القروض البنكية و الدعم الحكومي) في المناطق الفلاحية الفقيرة و المعزولة، التي لا تمتلك بنية تحتية، ومن اجل مواجهة هذا المشكل تعمل الدولة والمؤسسات المالية المتخصصة في نشاط تمويل القطاع الفلاحي إلى التوغل أكثر في مجال إنعاش الحركة التنموية و توجيه تلك الأموال نحو تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للسكان داخل المناطق الريفية، ثم المضي قدما نحو التنمية المستدامة الحقيقية. وقد تم تأكيد ضعف مساهمة العديد من الولايات المعزولة مثل تسمسيلت و تندوف و البيض في رفع من قيمة الانتاج الفلاحي المصاحب لمحدودية المؤسسات المالية النشطة في تلك المنطقة.

- لقد أدى حصر عملية تمويل كل نشاطات القطاع الفلاحي الجزائري في مؤسسة مالية واحدة (بنك الفلاحة و التنمية الريفية) ابتداء من سنة 2009 إلى عدة نتائج سلبية أهمها : عجز هذه المؤسسات في على التوغل داخل المناطق الفلاحية المعزولة، انعدام المنافسة في مجال تقديم الخدمات المالية الفلاحية، وارتفاع تكاليف الوصول إلى تلك الخدمات.

- إن جميع الإصلاحات التي عاشها القطاع الفلاحي منذ الاستقلال لم يكن الهدف منها ترقيته و تنميته وفق مخططات و برامج مسطرة و محددة خصيصا لهذا القطاع، وإنما جاءت غالبا كردة فعل ناتجة عن إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق مخططات و اتجاهات سياسية، فمشروع التسيير الذاتي كان نتيجة لانتهاج الجزائر سياسة التسيير الاشتراكي لمجمل مؤسساتها الاقتصادية و مشروع إعادة الهيكلة

لسنة 1981 مست كل فروع و نشاطات الاقتصاد الوطني ولم يكن موجه فقط إلى القطاع الفلاحي، نفس الشيء فيما يخص قانون 1987 الخاص بإعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية و الذي ارتبط بمرحلة توجه الجزائر نحو استقلالية المؤسسات التابعة للقطاع العام.

- إن توجه الدولة في اتخاذ عدة تدابير تعكس تدخلها في نشاط المؤسسات المالية الممولة للقطاع الفلاحي هذا التدخل الناتج عن فشل أو تدهور مستوى الإنتاج من جهة وسوء الأوضاع الاجتماعية على غرار الفقر و مستوى القدرة الشرائية من جهة ثانية، إذ فرضت الدولة على تلك المؤسسات تقديم خدمات متنوعة (القروض المدعمة .....) و تسهيل إجراءات حصول الفلاح على مختلف الخدمات البنكية، مع تخفيض معدلات الفائدة، كل هذه التدابير و غيرها من الإجراءات لم تساعد القطاع الفلاحي على تحقيق أهدافه بل على العكس ارتفعت الديون الفلاحية و استعصى على الفلاح تسديد مستحقاته مع تهربه من الوفاء بأقساط القروض، وما ساعدهم على اتخاذ هذا الإجراء هو انتهاج الدولة سياسة مسح للديون الفلاحية على فترات متكررة، أدى إلى تراكم تلك الديون إذ قدر حجم القروض التي قامت الدولة بمسحها للفلاحين سنة 2009 حوالي 41 مليار دج.

إن الأسباب التي من اجلها لم يستطع التمويل الفلاحي من تلبية احتياجات و توقعات العملاء سواء من حيث جودة و شمولية خدماته أو من حيث استدامتها هي كثيرة، إذ تعتبر تلك المشاكل بالنسبة للقطاع المالي باختلاف مؤسساته (بنوك، صناديق، تعاونيات....) تحديات يجب مواجهتها من اجل نجاح سياسة التمويل القطاع الفلاحي، من أهم تلك التحديات ما يلي:

- ناذرا ما يستطيع الفلاح تقديم ضمانات كافية لتغطية حجم الخدمات المالية المطلوبة خصوصا تلك الفئة من صغار الفلاحين الذين لا يمتلكون ما يمكن منحه كضمانات.
- ضعف البنية التحتية المالية التي تم تخصيصها من قبل مختلف المؤسسات المالية التي تعمل على تنمية الأسواق المالية الفلاحية، إذ تم تسجيل ابتعاد تلك المؤسسات عن عملائها من خلال انعدام تواجد مكاتب الائتمان داخل المناطق الفلاحية.
- إن أهم تحدي يواجه سياسة تمويل القطاع الفلاحي هو حجم التناسق الموجود بين الدولة ممثلة في مؤسساتها الإدارية المشرعة للقوانين و الإصلاحات الفلاحية و مؤسساتها المالية من صناديق مختلفة المانحة لمختلف أنواع الدعم و بين القطاع البنكي النشط في تقديم خدمات مالية في شكل قروض مختلفة باختلاف الحاجة إليها، إذ يعمل هذا التناسق إلى تقديم تلك الخدمات بأسعار فائدة معقولة للفلاحين و في نفس الوقت مربحة للبنوك.

- منح للقطاع الفلاحي الخاص الحرية في اتخاذ قرارات تسيير حركة الإنتاج من شراء وسائل و معدات الإنتاج إلى غاية التسويق و التوزيع منتجاتهم مع تحرير هذه المنتجات من القيود التي كانت تعاني منها من جراء عمل دواوين التسويق التي ساهمة في ظهور الأسواق الموازية إذ عملت هذه الأسواق على جذب السماسرة إلى القطاع الفلاحي و ما ينجم عنهم من عرقلة حركة الأسواق و الآثار السلبية التي كان يعاني منها كل من المنتج و المستهلك.
- عصرنة القطاع الفلاحي خصوصا بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي و الريفي وما نجم عنها من إدماج القطاع الخاص داخل النشاط الفلاحي من جهة و تحرير الأسواق الفلاحية من جهة ثانية، إذ أن الهدف من هذه الخطوة هو وضع إستراتيجية تحفيزية و تدعيمية مبنية على مبدأ تحديث و عصرنه القطاع من خلال جذب الاستثمارات و رفع القدرة الإنتاجية.
- تسهيل إجراءات الحصول على الموارد المالية المناسبة وفق الحاجة إليها وفي الوقت المناسب من اجل تمويل مستلزمات الإنتاج الفلاحي، مع ضرورة تحديث المؤسسات المالية المانحة للقروض و جعلها مواكبة لميكانزمات السوق سواء من ناحية شروط منح القروض أو أسعار الفائدة أي العمل على تخفيض من تكاليف المعاملات البنكية.
- الاعتماد على اللامركزية في اتخاذ القرارات الإدارية و التمويلية مع تكيف الأعوان على المستوى المحلي في تسيير و تنظيم العملية الإنتاجية هذا بعد النتائج السلبية التي حققتها السياسات الفلاحية في ظل التخطيط المركزي .

أفاق الدراسة:

بعد الاطلاع على النتائج التي تم التوصل إليها و برجوع إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، والتي كلها أكدت على أهمية القطاع الفلاحي، تم ملاحظة مجموعة من المواضيع يمكن للباحثين معالجتها مستقبلا منها:

- دراسة اثر الأزمات الاقتصادية و المالية على القطاع الفلاحي.
- مقارنة طرق و أساليب تمويل القطاع الفلاحي بين الجزائر و عينة من دول الجوار.
- دراسة اثر التعاونيات الفلاحية على إنتاج القطاع الفلاحي.

المـراجـع

المراجع بالغة العربية:

الكتب:

احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1991.

الأشرم محمود، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2007.

حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي القاهرة، الطبعة الأولى، 1988.

رائد محمد، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، 2001.

سمير محمد عبد العزيز، التجارة الدولية و الجات، جامعة الإسكندرية دار الإشعاع الفنية، 1999.

عاكف الزغبي، مبادئ التسويق الزراعي، دون دار النشر، الطبعة الأول الأردن، 2006.

عبد الرحمان بن محمد بن خلدون الحضرمي، مقدمة ابن خلدون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.

عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر مصر، 1988 .

عبد العظيم حمدي، الجات و التحديات، دار النشر القاهرة، 1996.

عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات فرص و تحديات، دار النشر القاهرة، 2000.

عماد كامل الكرابلية، تحليل إحصاءات الثروة الحيوانية والنباتية وعلاقتهما بالأمن الغذائي في الأردن، قسم الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية كلية الزراعة الجامعة الأردنية، 2007.

عيون عبد الكريم، جغرافية الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985.

لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة للطبع و النشر و التوزيع الفجلة القاهرة، 1960.

محمد سيد عابد، التجارة الدولية، جامعة الإسكندرية دار الإشعاع الفنية، 2001.

يوسف قات، الدعم الزراعي ضمن إطار الإتفاقية بشأن الزراعة، مديرية الدراسات والمعلومات، مؤسسة التسويق الزراعي، الأردن، 2000 .

المقالات:

احمد جابه، الأمن الغذائي والتنمية حالة الجزائر، مجلة التواصل العدد20، 2007.

باشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح، مجلة البحث العدد 08، 2003.

حوحو حسنية، حوحو سعاد، الية تمويل و تسيير الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، مجلة العلوم الانسانية جامعة بسكرة العدد2، 2011.

رابح زبيري، حدود و فاعلية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، 2004 .

رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 24 العدد الأول، 2008.

زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، مجلة ابحاث اقتصادية و إدارية العدد7، 2010.

صالح العصفور، السياسات الزراعية، مجلة جسر التنمية العدد 21، 2013.

صديق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العلمية قيم الحماية المدنية في المنهج التعليمي الأمنية الرياض، 2008.

عبد الرحمان يسرى، إسهام عبد الرحمان ابن خلدون في الفكر الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية مجلد13 العدد 2، 2006 .

عجلة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إيطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 4، 2005.

عيسى محمد الغزالي، السياسات الزراعية، مجلة قضيا التنمية في الأقطار العربية العدد21، 2003.

مبوركي الطاهر،دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي،مجلة الباحث العدد5،2007.

مبوركي الطاهر، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث العدد 109، 2011.

محمد عبد الكريم منصل العقيدي، سياسة الدعم المحلي في القطاع الزراعي، وزارة الزراعة العراقية، 2008

نوال نعمة، الأمن الغذائي و التنمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية دمشق، 2004.

المجلات والدوريات العلمية:

البنك الدولي، الزراعة من اجل التنمية، تقرير عن التنمية في العالم، 2008.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، التمويل الريفي في الصندوق، 2009 .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2005.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2009.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2011.

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية لثلاثي الثاني، 2014.

لجنة الامن الغذائي العالمي، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية الدورة 39، 2012.

منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2010.

منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2011.

منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2012.

منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، التقرير السنوي، 2013.

منظمة الأغذية و الزراعة العالمية، تقرير حالة الأغذية والزراعة، الاستثمار في الزراعة من اجل مستقبل أفضل روما، 2012.

منظمة الأغذية و الزراعة، تحقيق هدف القضاء على الجوع الدور الحاسم للاستثمارات في الحماية الاجتماعية والزراعة، 2015 .

الاطروحات:

بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر و مشاكله المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004.

جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، 2013.

رابح الزبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و أثارها على تطويره، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1996.

شريفي جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006.

عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، 2004.

غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، 2008

غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2012.

قوانين ومناشير وزارية:

الجريدة الرسمية، العدد 51،أمر رقم 66-178، إحداث البنك الوطني الجزائري و تحديد قانونه الاساسي، الصادرة يوم 14 جوان 1966.

الجريدة الرسمية، العدد 78،أمر رقم 68 – 534، حل مؤسسات القرض الفلاحي و الصندوق المركزي للشراكة الفلاحية و صندوق التسليفات الفلاحية، الصادرة يوم 28 ديسمبر 1968.

الجريدة الرسمية، العدد 55،قانون رقم 83- 19، قانون المالية 1984، الصادرة يوم 31 ديسمبر 1983.
الجريدة الرسمية، العدد 34، قانون رقم 86 -12، نظام البنوك و القروض، الصادرة يوم 20 اوت 1986.
الجريدة الرسمية، العدد 16، مرسوم رقم 87 -82، إحداث الصندوق للضمان الفلاحي، الصادرة يوم 15 افريل 1987.
الجريدة الرسمية، العدد 50،مرسوم رقم 87- 19، ضبط كيفية استغلال الاراضي الفلاحية، الصادرة يوم 09 ديسمبر 1987.
الجريدة الرسمية، العدد 32، مرسوم رقم 88-151، تحديد مبلغ حدود الربح،الصادرة يوم 10 اوت 1988.
الجريدة الرسمية، العدد 22،مرسوم رقم 90- 158، تنظيم صندوق الضمان على الكوارث الفلاحية و عمله، الصادرة يوم 30 جوان 1990.
الجريدة الرسمية، العدد 29،مرسوم رقم 90- 208، كيفية تسيير حساب التخصيص 302-052 الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، الصادرة يوم 19 جويليا 1990.
الجريدة الرسمية، العدد 25، مرسوم رقم 91- 152، تصنيف المنتجات و الخدمات الخاضعة لنظام الاسعار المقننة، الصادرة يوم 29 ماي 1991.
الجريدة الرسمية، العدد 92، قانون رقم 99- 11، قانون المالية 2000، الصادرة يوم 25 ديسمبر 1999.
الجريدة الرسمية، العدد 31، مرسوم رقم 200- 149، تنظيم الادارة المركزية في وزارة الفلاحة، الصادرة يوم 04 جويليا 2000.
الجريدة الرسمية، العدد 15،أمر رقم 02-01، قانون المالية التكميلي2000، الصادرة يوم 28 فيفري 2002.
الجريدة الرسمية، العدد 23، مرسوم رقم03- 145، تنظيم صندوق التنمية الريفية واستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز، الصادرة يوم 02 افريل 2003.
الجريدة الرسمية، العدد 52،أمر رقم 05-05، قانون المالية التكميلي2005، الصادرة يوم 26 جويليا 2005.
الجريدة الرسمية، العدد 44،قرار وزاري لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية، قائمة الايرادات و النفقات لحساب تخصيص 067-302، الصادرة يوم 04 جويليا 2006.
الجريدة الرسمية، العدد 45،قرار وزاري لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية، اعمال دعم الدولة لتنمية القطاع الفلاحي في حساب التخصيص رقم 067- 302، الصادرة يوم 09 جويليا 2006.
الجريدة الرسمية، العدد 42، أمر رقم 08-02، قانون المالية التكميلي2008، الصادرة يوم27 جويليا 2008.
الجريدة الرسمية، العدد 46،قانون رقم 08 -16، التوجيه الفلاحي، الصادرة يوم 10 اوت 2008 .

الجريدة الرسمية، العدد 15،مرسوم رقم 10 -81 كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 تحت عنوان الصندوق الوكني لتنمية الاستثمار الفلاحي، الصادرة يوم 07 مارس 2010.

الجريدة الرسمية، العدد 46، قانون رقم 08- 16، التوجيه الفلاحي، الصادر يوم 18 اوت 2010.

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و افاق، 2012.

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، المركز الدولي للدراسات العليا الفلاحية لحوض البحر المتوسط، الاجتماع العاشر لوزراء الفلاحة للدول الأعضاء بالسيام، 2014.

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، منشور وزاري رقم 558، 2014.

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الأمن الغذائي المستدام في بلدان البحر الأبيض المتوسط، المركز الدولي للدراسات العليا الفلاحية لحوض البحر المتوسط، 2014.

المراجع بالغة الأجنبية :

OUVRAGES :

Abdelhamid, A. Quelle agriculture pour l'Algérie, Office des publications universitaires, 2009.

Alston, J. M. and James, J.S. The incidence of agricultural policy, Handbook of Agricultural Economic,. Volume 2, Edited Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 33, 2001 .

Barrett, C.B. Food security and food assistance programs, Handbook of Agricultural Economics, Volume 2, Edited by Gardner, B.L. and Rousser ,C. Chapter 40, 2001.

Barry, P. J. Agricultural finance: credit, credit constraints, and consequences, Handbook of Agricultural Economics, Volume A1, Edited Gardner, B.L. Rousser, C. Chapter10, 2001.

Bourbonnais, R. Econométrie, Dunod, 9 édition, 2015, P348.

Brian, G. European Agriculture, Policies, production and trade, published in the Taylor & Francis e- Library, 2006.

Butault, J. P. Les soutiens a l'agriculture, Institut national de la recherche agronomique paris, 2004.

Chambers, R. G. Information, incentives, and the design of agricultural policies, Handbook of Agricultural Economics, Volume 2, Edited Gardner, B.L. Rousser, C. Chapter 34, 2001.

Duncan, R.C. Food security and the world food situation, Handbook of Agricultural Economics, Volume 2, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 41, 2001.

Goodhue, R.E. and Rausser, G.C. Production and marketing, Handbook of Agricultural Economics, Volume 1, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 2, 2001.

Gorter, H. Ingco, M.D. and Ignacio, L. Domestic support: economics and policy instruments. Handbook of Agriculture and the WTO Creating a Trading System for Development, Editors Ingco, M. D. Nash, J. D. 2004.

Gorter, H. Ingco, M. D. and Short, C. The distributional effects of agricultural policy reforms. Handbook of Agriculture and the WTO Creating a Trading System for Development, Editors Ingco, M. D. Nash, J. D. 2004.

Gorter, H. Ruiz, L. and Ingco, M. D. Export competition policies, Handbook of Agriculture and the WTO Creating a Trading System for Development, Editors Ingco, M. D. Nash, J. D. 2004.

Haniotis, T. The "Health Check" of the CAP Reform: Lessons from Its Impact Assessment. The Economic Impact of Public Support to Agriculture, Studies in Productivity and Efficiency, Volume 7, Chapter 4, 2010.

Herdt, R.W. Development Aid and Agriculture. Handbook in economics of Agricultural economics volume 4, Series Editors Arrow, K. J. and Intriligator, M. D. 2010.

Hoschini, G. and Hennessy, D.A. Uncertainty, risk aversion, and risk management for agricultural producers. Handbook of Agricultural Economics, Volume A1, Edited Gardner, B.L. Rousser, C. Chapter 02, 2001.

Huffman, W. E. Human capital: education and agriculture, Handbook of Agricultural Economics, Volume A1, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 07, 2001.

Ingco, M.D. and Nash, J.D. What's at Stake? Developing-Country InterestS in the Doha Development Round, Handbook of Agriculture and the WTO Creating a Trading System for Development, 2004.

Jacques, B. et Christian, B. Jacques C. Guide de la politiques agricole commune, Cet ouvrage est édité par :Groupe PAC, 2013.

Keijiro, O. and Kaliappa, K. Technology Issues in Developing Countries' Agriculture, Handbook of Agriculture in developing countries, 2008.

Kenneth, J. A. and Michael, D. Intriligator Agricultural economics, Handbooks in economics, volume 4, 2010.

Kumbhakar, S. C. Lien, G. Impact of Subsidies on Farm Productivity and Efficiency, The Economic Impact of Public Support to Agriculture, Studies in Productivity and Efficiency, Volume 7, Chapter 6, 2010.

Smith, F. Agriculture and the WTO, Towards a New Theory of International Agricultural Trade Regulation, Elgar international economic law, 2009.

Summer, D.A. International trade policy and negotiations, Handbook of Agricultural Economics, Volume 2, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 38, 2001 .

Sunding, D. and Zilberman, D. The agricultural innovation process: research and technology adoption in a changing agricultural sector, Handbook of Agricultural Economics, Volume A1, Edited by Gardner, B.L. and Rousser, C. Chapter 04, 2001.

Taylor, J.E. and Martin, P.L. Human capital: migration and rural population change, Handbook of Agricultural Economics, Volume A1, Edited by Gardner, B.L. Rousser, C. Chapter 09, 2001 .

Williams, J.C. Commodity Futures and Options, Handbook of Agricultural economics volume 18, Editors Gardner, B. L. and Rousser, C. Chapter 13, 2001.

ARTICLES :

Abdelhakim, T. Bessaoud, O. et Dollé, V. Repenser le financement agricole en Afrique du Nord au service de tous les agriculteurs, Graphic by Gianluca Manganelli, CIHEAM N° 17, 2011.

Albert, S. Food security for africa :an urgent global challenge, sasson agriculture food security, 2012.

Alfred, M. Commidities in crisis : the commidity crisis of the 1980 sand the policital economy of international commodity policies, oxford clarendon, 1992.

Bale, M. and lutz, E. Price Distorsions in Agriculture and their Effects: An International Comparison, American Journal of Agricultural Economics Vol. 63, N°0, 1981.

Ball, V.E. Fanfani, R. and Gutierrez, L. The Economic Impact of Public Support to Agriculture, Springer New York Dordrecht Heidelberg London, 2010.

Bedrani, S. Boukhari, N. et Djennane, A. Eléments d'analyse des politiques de prix, de subvention et de fiscalité sur l'agriculture en Algérie, Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches, N°11, CIHEAM ,1997 .

Bedrani, S. L'Agriculture Algérienne Depuis 1966, OPU Alger, 1981.

Bedrani, S. L'intervention de l'Etat dans l'agriculture en Algérie :CIHEAM Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches N° 14, 2007.

Bedrani, S. L'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural en Algérie, Les Monographies du CIHEAM, 2008.

Bessaoud, O. La crise alimentaire mondiale: Quels enseignements pour les politiques publiques agricoles dans les PSEM ?, New médît N°4, 2008.

Bessaoud, O. L'agriculture algérienne entre la politique d'ajustement structurel et la réforme des politiques agricoles mondiales, Économie rurale N°211, 1992.

Bessaoud, O. l'agriculture en Algérie, de l'autogestion à l'ajustement 1963-1992, Options Méditerranéennes, Montpellier série B.N° 8, 1994.

Bessaoud, O. L'agriculture et la paysannerie en algerie, Communication au Symposium Oran, 2004.

Bessaoud, O. La stratégie de développement rural en Algérie, Options méditerranéennes, CIHEAM N°7, 2006.

Bessaoud, O. Tounsi, M. Les stratégies agricoles et agro-alimentaires de l'Algérie et les défis de l'an 2000, Options méditerranéennes. Série B n° 14 CIEHAM, 1995.

Billet, S. Estimations sur données de panels des coûts de production agricoles, Institut national de la statistique et des études économiques, Série des Documents de travail de la direction des statistiques d'entreprises N°02, 2011.

Brian, W. et Carlo, E. Grain reserves and food seairity in the middle east end north africa, food sec N°3, 2011.

Bruno Henry-Rlander, R. La politique agricole commune horizon 2014, Reflets et perspectives de la vie économique Tome XLIX , 2010.

Carmel, C. et Wilfrid, L. Evaluation de l'aide a l'agriculture au moyen et a la consommation: théorie et pratique des équivalents subvention a la production, collègues de la Direction et du Département des affaires, économiques et statistiques, 2002.

Cécile, L. Le financement de l'agriculture familiale dans le contexte de la libéralisation Quelle contribution de la microfinance ?, ATP Cirad N°41, 1997.

Charles, B. L'harmonisation du secteur agricole et du secteur industriel, 1963

Chérif, M. Historique et place de la vulgarisation en Algérie, CIHEAM Cahiers Options Méditerranéennes, N 02, 2004.

Cherif, O. Jean-Yves, M. et Arlène A. l'agriculture algérienne face aux défis alimentaires, Trajectoire historique et perspectives, Revue Tiers Monde, N°210, 2012.

Colette, A. L'Europe, la Politique Agricole Commune et le Monde, Les notes d'analyse du CIHEAM , N°65, 2012.

Dany, R. How to makc the Trade régime Works for développement, Harvard univarsity, 2004.

Daoudi, A. et Bedrani, S. Le financement non institutionnel dans l'agriculture : quelques resultats d'une enqete rapide, INRAA Laboratoire d'Economie Agricole et Agro alimentaire, Revue semestrielle, 2001.

Daoudi, A. Wampfler, B. Le financement informel dans l'agriculture algérienne: les principales pratiques et leurs déterminants, Cah Agric vol. 19 , N° 04, 2010.

Dennis, A.S. Agricultural Disaster assistance, Report for Congressional Research Service (CRS), 2013.

Djenane, A. Ajustement Structurel Et Secteur Agricole, Un Les Cahiers De CREAD N° 46, 1999.

Dogliotti, S. Gller, K. et Van Ittersum, M. Achieving global food security whilst reconciling demands on the environment: report of the First International Conference on Global Food

Security, Springer Science Business Media Dordrecht and International Society for Plant Pathology, 2014.

Dufumier, M. Agriculture comparée et développement agricole, Revue Tiers Monde, N° 191, 2007 .

Ephrem, N. Défis du financement agricole et rural, rôle pour la microfinance et implications pour les politiques publiques en Afrique subsaharienne, Centre de recherche WAROCQUE N° 06, 2008.

Escribano, G. Crise financire et agriculture dans la rive Sud de la Mditerrane, Graphic by Gianluca Manganelli, CIHEAM N° 17, 2011.

Feldman, Elliot J. et Chaillet, P. La paralysie des négociations de Doha : les subventions agricoles en Europe et aux États-Unis, Politique américaine N°15, 2009.

Flatters, F. Measuring the Impacts of Trade Policies: Effective Rates of Protection, 2005.

Florence, J. Politiques agricole commune et développement durable, Libre-échange, agriculture et environnement: L'Euro-Méditerranée et le développement rural durable, CIHEAM. Série A, N° 522, 2003.

François, D. et Dominique, G. Le financement de l'agriculture, IRAM Institut de Recherches et d'Applications des Méthodes de Développement, Document de travail, Version N°2, 2000.

Frank van, T. Elaboration et mise en oeuvre des politiques agricoles , document de travail de OCDE N°7, 2008.

Gagnon, N. Les paiements de soutien au secteur agricole: le cas des pays de l'OCDE, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures de l'Université Laval, 2009.

Gardner, B. Causes of Rural Economic Development, Document Transfer Technologies, Durban, South Africa, 2003.

Gilles, B. Aides directes et disparités de revenus agricoles, Économie rurale, N°220, 1994.

Greene, W. Econométrie 5^{e}édition, IEP Paris, université paris II, 2005.

Hadibi, A. Chekired-Bouras, F.Z. et Mouhouche, B. Analyse de la mise en oeuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie projet Sirma, Cirad, Montpellier, France, 2008 .

Hervieu, B. La Loi d'orientation agricole comme enjeu de société, French Politics Culture and Society, 2000.

Honlonkou, A.N. Acclassato, D.H. et Quenum, C.C. Problématique de remboursement des crédits dans les systèmes financiers décentralisés et garantie de prêts aux petits opérateurs économiques, Cahier de Recherche ELIFID N°2, 2011.

Honma, M. and Hayami, Y. The Determinants of Agricultural Protection Levels: Econometric Analysis, The Political Economy of Agricultural Protection: East Asia in International , London, Allen et Unwin, 1986.

Houssem, E. et Lassad, L. L'agriculture et la sécurité alimentaire une étude comparative des pays du Maghreb, New médit N°3, 2014.

Hurlin, C. L'Econométrie des Données de Panel, Ecole Doctorale Edocif, 2010.

Ilbert, H. et Rastoin, J.L. Lndications géographiques et marques territoriales agricoles et agroalimentaires dans l'espace euro-méditerranéen, Les Notes d'analyse du CIHEAM N°60, 2010 .

Jacob, Y. Donald, B. and Stephanie, C. Promoting Efficient Rural Financial Intermediation, The World Bank Research Observer, vol. 13, N° 2, 1998.

Jean-Christophe, D. Le programme ACRE nouvelle étape dans l'orientation anticyclique de la politique agricole, Etude réalisée pour le ministère de l'Agriculture, de l'Alimentation, de la Pêche, de la Ruralité et de l'Aménagement du Territoire, Référence : Etude du programme ACRE (US), 2010.

Jean christophe, B. et Louis pascal, M. La réforme de le PAC au de la de 2013 une vision a plus long terme, Rapport du TASK-FORCE, Projet PAC 2013 Constituée par NOTRE EUROPE, 2013.

Jean Marc, B. et Aurélie, T. Pour une nouvelle politique agricole et alimentaire européenne, Centre d'économie et de sociologie appliquées a l'agriculture et aux espaces ruraux, 2010.

Jean-Pierre, B. Les soutiens à l'agriculture, Théorie, histoire, mesure, INRA, Paris, 2004.

Johan, F.M. S. and Hamish, R. Agricultural credit problems and policies during the transition to a market economy in Central and Eastern Europe, Policy Research Group, Department of Agricultural and Environmental Economics, Katholieke Universiteit Leuven, Kardinaal Merceirlaan, 1999.

Johan, F. and Swinnen, J. Political Economy of Agricultural Distortions, The Literature to Date universiteit leuven, 2009.

Julian, M.A. Philip, G.P. and Johannes, R. Financing Agricultural Research, International Investment Patterns and Policy Perspectives World Development, Vol 26 N°6, 1998.

Julian, M.A. Philip, G.P. and Vincent, H. Financing agricultural R&D in rich countries: what's happening and why The Australian, Journal of Agricultural and Resource Economics, N°42, 1998.

Julian, L. Sean, M. Nicholas, M. Alex, M. Maurice, S. and Nadim, K. Astrategic frame work for improving food security in arab countries, food sec, 2011.

Klein, B. Meyer, R. Hannig, A. Burnett, J. and Fiebig, M. Better practices in agricultural lending. Agricultural finance revisited , N° 03 FAO, 1999.

Kumbhakar, S.C. Lien, G. Impact of Subsidies on Farm Productivity and Efficiency, The Economic Impact of Public Support to Agriculture, Studies in Productivity and Efficiency, Volume 7, Chapter 6, 2010.

Lamboni, D. Les Déterminants du Remboursement de Crédits Agricoles au sud-est du Togo, Mémoire présenté à la Faculté des Études Supérieures de l'Université Laval Maîtrise en Économie Rurale, 2008.

Lataste, F. Le second pilier de la politique agricole commune, Revue d'économie régionale N°03, 2012.

Liu, Y. C. Shumway, R. Rosenman, R. and Eldon, B. V. Productivity growth and convergence in US agriculture: new cointegration panel data results, Applied Economics, N°43, 2011.

Louis, M. Agriculture et croissance économique, Economie rurale N° 79, 2004.

Lucian- Liviv, A. Industry Agriculture relationship and economic development, MPRA paper N°20660, 2010.

Marcel, M. et Lourence, R. Présentation, Boeck Supérieur, Mondes en développement N° 117, 2002.

Marcel, M. Inégalités agricoles dans le monde Libéralisation et pauvreté paysanne, conférence du Dakar Agricole le 04 et 05 février , 2005.

Marcel, M. Quels défis pour l'agriculture mondialisée?, Centre d'études prospectives et d'informations internationales, Centre d'analyse stratégique, Les dossiers de la mondialisation, Dossier n° 14, 2009.

Martín, I. la politique économique en Algérie (1999-2002): vers une solution économique à la crise?, The journal of north african studies vol. 8 N°2, 2003.

Mary clare, A. Hisham, E. and Joe, D. The impact of coupled and decoupled government subsidies on off-farm labor participation of u.s. Farm operators copyright, american agricultural, economics association, 2006.

Morvant-roux, S. Guérin, I. Roesch, M. et Jean-Michel, S. Politiques d'inclusion financière, microfinance et financement de l'agriculture, Les cas de l'Inde et du Mexique, Mondes en développement, N° 151,2010.

Nadia, G. Les paiements de soutien au secteur agricole: le cas des pays de L'OCDE, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures de l'Université Laval dans le cadre du programme de maîtrise en Économie Rurale, 2009.

Nicolas, B. et Benoit, D. De la hausse des prix au retour du productionnisme agricole, les enjeux du sommet sur la sécurité alimentaire de juin, 2008 .

Pardey, F.G. Shenggen, F. Research, productivity, and output growth in Chinese agricul, Journal of Development Economics Vol. 53, 1997.

Patriee, R. L'impact de l'industrialisation sure la production agricole et le développement rural, Mondes en développement, N, 2010.

Pinstrup, A. Food security: definition and measurement, Springer Science Business Media B.V. & International Society for Plant Pathology, 2009.

Portugal, L. Le rôle des paiements directs dans la réforme des politiques agricoles. In: Économie rurale, N°23,1996.

Rahal, A. et Benterki, A. Les subventions agricoles: entre theorie et pratique, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°04, 2005.

Rhyne, E. Otero, M. The new world of microenterprise finance: building healthy financial institutions for the poor, Intermediate Technology Publications Ltd (ITP),1994.

Rock, R. Otero, M. et Rosenberg, R. Réglementation et contrôle des institutions de microfinancement: stabilisation d'un nouveau marché financier, Focus, Note Nº4, GCAP Washington, 1996.

Roger, D.N. Politique de développement agricoles, Concepts et expériences. FAO Rome 2005.

Schiff, M. and Valdés, A. Political Economy of Agricultural Pricing policies, A synthesis of the Economics in Developing Countries, World Bank, 1992.

Slimane, B. L'agriculture, l'agro-alimentaire, la pêche et le développement rural, Monographies du CIHEAM, Série B / N°61, 2008.

Stamatis, A. and Spyridon, M. Konstadinos Soutsas Farmers Satisfaction with agricultural credit, The case of Greece Food Economics Acta Agricult Scand, Section C, 2011.

Swinnen, J. Banerjee, A. and Gorter, H. The Political Economy of Public Research Investment and Commodity Policies in Agriculture: An Empirical Stud, Agricultural Economics Vol 22, 2000.

Thierry, M. La PAC : description, fonctionnement et effets, Document de travail , Universitas friburgensis, 2008.

Thierry, P. L'agriculture entre théorie et histoire ou qu'est-ce qu' une politique agricole? Economie Appliquée, Tome LV.N°1, Université de Marne-La-Vallée, 2002.

Tiffin, R. Irz , X. Is agriculture the engine of growth?, Agricultural Economics N° 35, 2006.

Timothy, B. Bella, Nestorova, W. and Teunisvan, R. The future role of agriculture in the arab Regions , food security springer science, 2011.

Tomas Garcia, A. Débat sur la Politique agricole commune après, Économie rurale, 2013.

Wampfler, B. Étude sur les stratégies des ménages ruraux, de leurs activités et de la place du crédit ADF, Rapport d'étude N° 101, CIRAD-SAR, Montpellier, 1996.

Wampfler, B. Le financement de l'agriculture dans un contexte de libéralisation: quelle contribution de la microfinance ?, Article paru dans (Techniques Financières et Développement) N°59/60, 2000.

Wampfler, B. Doligez, F. Lapenu, C. et Vandenbrouck, J.P. Organisations professionnelles agricoles et institutions financières rurales: construire une nouvelle alliance au service de l'agriculture familiale CERISE / IRC, Montpellier SUPAGRO, 2007.

Wampfler, B. Microfinance et investissement rural: l'expérience du crédit bail du réseau CECAM BIM N° 27, 2007.

Xien, D. Doukkali, R. and Bingxin, Y. Policy options and thier potentiel effects on Maroccan small farmers and the poor facing increased world food prices, IFPRI, Development strategy and gouvernment division, 2008.

Yarian hal, R. Analyse micro économique, edition de Boeck Supérieur, 1995 université Paris/Bruxelles N°01,1995.

Yaron, J. Benjamin, M. and Pipreck, G. Rural finance: Issues, design and best practices, World Bank, N°14, 1997.

Yaron, J. Donald, B. and Stephanie, C. Promoting Efficient Rural Financial Intermediation, The World Bank Research Observer, vol. 13, N° 2, 1998.

Zeller, M. Determinants of Repayment Performance in Credit Groups: The Role of Program Design. Intragroup Risk Pooling, and Social Cohesion, Economic Development and Cultural Change, Vol 46, N° 3, 1998.

RAPPORTS :

BADR, D.F.A. Situation des crédits investissement secteur privé et coopératif, 2001

BADR, Fiche descriptive des credits agricole, R'FIG, 2014.

BADR , Fiche descriptive des credits agricole, ETTAHADI, 2014.

BADR, Fiche descriptive des credits agricole, ETTAHADI FEDERATIF, 2014.

BADR, Fiche descriptive des credits agricole, ANGEM, 2014.

BADR, Fiche descriptive des credits agricole, CNAC, 2014.

BADR, Fiche descriptive des credits agricole, ANSEJ, 2014.

Banque africaine de développement, Document de politique générale sur la finance agricole en Afrique, Making finance work for africa tunis, 2012.

Centre d'études prospectives et d'informations internationales, Quels défis pour l'agriculture mondialisée? , N°14, 2009 .

FAO, L'eau, l'agriculture et l'alimentation, 2004.

FAO, Sécurité alimentaire , notes d'orientation N°2, 2006.

FAO, Les forets au service de la nutrition et de la sécurité alimentaire, 2011.

FAO, Cadre programmation par pays algerie (2013 – 2016), 2012.

FAO, Financement du secteur agricole, Centre d'investissement de la FAO, 2013.

Ministère de l'agriculture et du développement rural, Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, 2012.

Ministère de l'agriculture et du développement rural, Évaluation de la mise en oeuvre des programmes du renouveau agricole, 21eme session d'évaluation trimestrielle, Alger 2014.

Ministere de l'agriculture et du développement rural, direction des services veterinaires activités vétérinaires, 2014.

OCDE, Réforem de la politique agricole . évolutions et perspectives .. Juin 2000.

OCDE, et FAO, Perspectives agricoles de OCDE et de FAO 2009-2018, 2009.

OCDE, Politiques agricoles des économies émergentes suivi et évaluation, 2009.

OCDE, Politique agricole et développement rural, 2010.

OCDE, Politiques agricoles, suivi et évaluation, 2012.

OCDE , Politiques agricole et innovation, 2013.

OCDE, Politiques agricoles : suivi et évaluation, Pays de l'OCDE et économies émergentes, 2013.

OCDE, Agricultural Policy Monitoring and Evaluation, 2015.

OCDE, Politiques agricoles : suivi et évaluation 2015 : Pays de l'OCDE, Éditions OCDE, 2015.

Office national des terres agricoles, Financement des exploitations agricoles, 2014.

The World Bank, Agriculture for Development, world development report, 2008.

USDA, United States Department of Agriculture, Office of Communications, Agriculture Fact Book 2001-2002, U.S. Government Printing Office Superintendent of Documents, 2003.

SITES INTERNET:

www.albankaldawli.org

www.fao.org/docre/003/w5800a7g.hem -

www.fao.org/docrep/x2051a/x2051a00.htmp34-561

www.fao.org/docrep/003/w3613a/w3613a00.htm

www.onta.dz/?Credit-RFIG

www.ocde.org/k1

www.onta.dz/?Credit-ETTAHADI

www2.dijon.inra.fr/cesaer/

http://data.albankaldawli.org/country/algeria

الملاحق

الملحق رقم (01) الارتباط

	PA	SA	CCT	CMT
PA	1.000000	0.485026	0.389388	0.398556
SA	0.485026	1.000000	0.228845	0.203065
CCT	0.389388	0.228845	1.000000	0.296213
CMT	0.398556	0.203065	0.296213	1.000000

الملحق رقم (02) نموذج التأثير التجميعي

Dependent Variable: PA
Method: Panel Least Squares
Sample: 2009 2015
Periods included: 7
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 105

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SA	10.49374	2.247100	4.669903	0.0000
CCT	20.03406	7.396687	2.708518	0.0079
CMT	35.28718	11.57473	3.048640	0.0029
C	24107869	3040783.	7.928177	0.0000

R-squared	0.374587	Mean dependent var	39051090
Adjusted R-squared	0.356011	S.D. dependent var	24779515
S.E. of regression	19885299	Akaike info criterion	36.48621
Sum squared resid	3.99E+16	Schwarz criterion	36.58731
Log likelihood	-1911.526	Hannan-Quinn criter.	36.52718
F-statistic	20.16446	Durbin-Watson stat	0.294361
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (03) نموذج التأثير الثابت

Dependent Variable: PA
Method: Panel Least Squares
Sample: 2009 2015
Periods included: 7
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 105

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SA	3.541414	0.817844	4.330182	0.0000
CCT	2.260806	3.754607	0.602142	0.5486
CMT	52.85193	6.980742	7.571105	0.0000
C	26382695	1354403.	19.47920	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.944822	Mean dependent var	39051090
Adjusted R-squared	0.934040	S.D. dependent var	24779515
S.E. of regression	6364039.	Akaike info criterion	34.32503
Sum squared resid	3.52E+15	Schwarz criterion	34.77999
Log likelihood	-1784.064	Hannan-Quinn criter.	34.50939
F-statistic	87.63031	Durbin-Watson stat	1.161523
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (04) نموذج التأثير العشوائي

Dependent Variable: PA
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 06/20/16 Time: 13:10
Sample: 2009 2015
Periods included: 7
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 105
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SA	3.759918	0.814657	4.615337	0.0000
CCT	3.434902	3.681776	0.932947	0.3531
CMT	51.20912	6.783283	7.549312	0.0000
C	26427779	4309692.	6.132173	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	15873418	0.8615
Idiosyncratic random	6364039.	0.1385

Weighted Statistics

R-squared	0.557658	Mean dependent var	5850818.
Adjusted R-squared	0.544519	S.D. dependent var	9889377.
S.E. of regression	6674276.	Sum squared resid	4.50E+15
F-statistic	42.44332	Durbin-Watson stat	0.930631
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.269266	Mean dependent var	39051090
Sum squared resid	4.67E+16	Durbin-Watson stat	0.089728

الملحق رقم (05) اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	13.087200	3	0.0045

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
SA	3.541414	3.759918	0.005203	0.0025
CCT	2.260806	3.434902	0.541598	0.1106
CMT	52.851927	51.209121	2.717827	0.3190

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: PA
Method: Panel Least Squares
Date: 06/22/16 Time: 19:33
Sample: 2009 2015
Periods included: 7
Cross-sections included: 15
Total panel (balanced) observations: 105

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	26382695	1354403.	19.47920	0.0000
SA	3.541414	0.817844	4.330182	0.0000
CCT	2.260806	3.754607	0.602142	0.5486
CMT	52.85193	6.980742	7.571105	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.944822	Mean dependent var	39051090
Adjusted R-squared	0.934040	S.D. dependent var	24779515
S.E. of regression	6364039.	Akaike info criterion	34.32503
Sum squared resid	3.52E+15	Schwarz criterion	34.77999
Log likelihood	-1784.064	Hannan-Quinn criter.	34.50939
F-statistic	87.63031	Durbin-Watson stat	1.161523
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (06) اختبارات استقرارية سلسلة الانتاج الفلاحي (PA) عند المستوى(0)

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: PA
Date: 06/22/16 Time: 19:48
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.34808	0.0888	15	90
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.98377	0.9764	15	90
ADF - Fisher Chi-square	11.6967	0.9989	15	90
PP - Fisher Chi-square	15.5369	0.9863	15	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: PA
Date: 06/22/16 Time: 20:09
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.27939	0.0000	15	90
Breitung t-stat	-2.69464	0.0035	15	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.13396	0.4467	15	90
ADF - Fisher Chi-square	33.9553	0.2826	15	90
PP - Fisher Chi-square	63.8191	0.0003	15	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

None

Panel unit root test: Summary
Series: PA
Date: 06/22/16 Time: 20:09
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	11.2691	1.0000	15	85
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	1.78855	1.0000	15	85
PP - Fisher Chi-square	0.81353	1.0000	15	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (07) اختبارات استقرارية سلسلة الانتاج الفلاحي (PA) عند المستوى(1)

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: D(PA)
Date: 06/22/16 Time: 20:13
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.7555	0.0000	15	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.62592	0.0001	15	75
ADF - Fisher Chi-square	70.7276	0.0000	15	75
PP - Fisher Chi-square	101.593	0.0000	15	75

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: D(PA)
Date: 06/22/16 Time: 20:14
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-13.0116	0.0000	15	75
Breitung t-stat	-3.77000	0.0001	15	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.44117	0.3295	15	75
ADF - Fisher Chi-square	39.4767	0.1154	15	75
PP - Fisher Chi-square	74.8353	0.0000	15	75

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

None

Panel unit root test: Summary
Series: D(PA)
Date: 06/22/16 Time: 20:14
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.78182	0.0000	15	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	74.1349	0.0000	15	75
PP - Fisher Chi-square	71.9979	0.0000	15	75

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (08) اختبارات استقرارية سلسلة الدعم الحكومي (SA) عند المستوى(0)

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: SA
Date: 06/22/16 Time: 20:16
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.88225	0.0001	15	90
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.06514	0.5260	15	90
ADF - Fisher Chi-square	31.4310	0.3944	15	90
PP - Fisher Chi-square	38.2349	0.1438	15	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: SA
Date: 06/22/16 Time: 20:16
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-20.0274	0.0000	15	90
Breitung t-stat	-0.02305	0.4908	15	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.06727	0.1429	15	90
ADF - Fisher Chi-square	49.8519	0.0128	15	90
PP - Fisher Chi-square	79.6439	0.0000	15	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

None

Panel unit root test: Summary
Series: SA
Date: 06/22/16 Time: 20:17
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	3.06501	0.9989	15	85
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	16.7633	0.9753	15	85
PP - Fisher Chi-square	12.1224	0.9985	15	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (09) اختبارات استقرارية سلسلة الدعم الحكومي (SA) عند المستوى(1)

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: D(SA)
Date: 06/22/16 Time: 20:19
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-21.9060	0.0000	15	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.02195	0.0000	15	75
ADF - Fisher Chi-square	78.3023	0.0000	15	75
PP - Fisher Chi-square	108.353	0.0000	15	75

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: D(SA)
Date: 06/22/16 Time: 20:19
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-20.1454	0.0000	15	75
Breitung t-stat	-0.80303	0.2110	15	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.61142	0.2705	15	75
ADF - Fisher Chi-square	40.8159	0.0900	15	75
PP - Fisher Chi-square	70.9321	0.0000	15	75

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

None

Panel unit root test: Summary
Series: D(SA)
Date: 06/22/16 Time: 20:18
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-12.5327	0.0000	15	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	114.213	0.0000	15	75
PP - Fisher Chi-square	124.111	0.0000	15	75

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (10) اختبارات استقرارية سلسلة التمويل قصير الاجل (CCT) عند المستوى(0)

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: CCT
Date: 06/22/16 Time: 20:21
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.95142	0.1707	15	90
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.58759	0.9438	15	90
ADF - Fisher Chi-square	21.2394	0.8803	15	90
PP - Fisher Chi-square	25.5210	0.6993	15	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: CCT
Date: 06/22/16 Time: 20:21
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.93586	0.0000	15	90
Breitung t-stat	0.07669	0.5306	15	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.08660	0.4655	15	90
ADF - Fisher Chi-square	35.4942	0.2251	15	90
PP - Fisher Chi-square	72.7930	0.0000	15	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

None

Panel unit root test: Summary
Series: CCT
Date: 06/22/16 Time: 20:22
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	4.79895	1.0000	15	86
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	13.2917	0.9964	15	86
PP - Fisher Chi-square	9.06863	0.9999	15	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (11) اختبارات استقرارية سلسلة التمويل قصير الاجل (CCT) عند المستوى(1)

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: D(CCT)
Date: 06/22/16 Time: 21:21
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.7811	0.0000	15	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.94193	0.0016	15	75
ADF - Fisher Chi-square	62.8623	0.0004	15	75
PP - Fisher Chi-square	85.8419	0.0000	15	75

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: D(CCT)
Date: 06/22/16 Time: 21:22
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-20.6047	0.0000	15	75
Breitung t-stat	-0.16236	0.4355	15	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.92233	0.1782	15	75
ADF - Fisher Chi-square	45.5257	0.0345	15	75
PP - Fisher Chi-square	77.8965	0.0000	15	75

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

None

Panel unit root test: Summary
Series: D(CCT)
Date: 06/22/16 Time: 21:23
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.30646	0.0000	15	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	84.1629	0.0000	15	75
PP - Fisher Chi-square	89.2923	0.0000	15	75

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (12) اختبارات استقرارية سلسلة التمويل قصير الاجل (CCM) عند المستوى(0)

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: CMT
Date: 06/22/16 Time: 21:24
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.25640	0.1045	15	90
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	2.09020	0.9817	15	90
ADF - Fisher Chi-square	16.0666	0.9822	15	90
PP - Fisher Chi-square	23.4820	0.7949	15	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: CMT
Date: 06/22/16 Time: 21:25
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.73560	0.0001	15	90
Breitung t-stat	4.89284	1.0000	15	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.07511	0.5299	15	90
ADF - Fisher Chi-square	37.0693	0.1751	15	90
PP - Fisher Chi-square	64.0219	0.0003	15	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

None

Panel unit root test: Summary
Series: CMT
Date: 06/22/16 Time: 21:25
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	4.56512	1.0000	15	85
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	17.1679	0.9705	15	85
PP - Fisher Chi-square	3.12572	1.0000	15	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (13) اختبارات استقرارية سلسلة التمويل قصير الاجل (CCM) عند المستوى(1)

Individual intercept

Panel unit root test: Summary
Series: D(CMT)
Date: 06/22/16 Time: 21:27
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.90494	0.0000	15	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.01567	0.0219	15	75
ADF - Fisher Chi-square	54.1197	0.0045	15	75
PP - Fisher Chi-square	69.7965	0.0001	15	75

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Individual intercept and trend

Panel unit root test: Summary
Series: D(CMT)
Date: 06/22/16 Time: 21:27
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.35214	0.0000	15	75
Breitung t-stat	2.61449	0.9955	15	60
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.09841	0.5392	15	75
ADF - Fisher Chi-square	32.0798	0.3638	15	75
PP - Fisher Chi-square	51.3694	0.0089	15	75

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

None

Panel unit root test: Summary
Series: D(CMT)
Date: 06/22/16 Time: 21:28
Sample: 2009 2015
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.63485	0.0001	15	75
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	45.3716	0.0356	15	75
PP - Fisher Chi-square	43.6557	0.0512	15	75

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (14) السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/20/16 Time: 13:27
Sample: 2009 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
SA does not Granger Cause PA	75	0.84252	0.4349
PA does not Granger Cause SA		1.16010	0.3194
CCT does not Granger Cause PA	75	0.16541	0.8479
PA does not Granger Cause CCT		0.89135	0.4147
CMT does not Granger Cause PA	75	0.05276	0.9486
PA does not Granger Cause CMT		2.48618	0.0906
CCT does not Granger Cause SA	75	0.05215	0.9492
SA does not Granger Cause CCT		0.67248	0.5137
CMT does not Granger Cause SA	75	0.59844	0.5525
SA does not Granger Cause CMT		7.49156	0.0011
CMT does not Granger Cause CCT	75	0.38795	0.6799
CCT does not Granger Cause CMT		1.75089	0.1811

الملخص:

حاولنا خلال هذه الدراسة تقييم أثر مختلف أنواع و أساليب تمويل القطاع الفلاحي، قروض قصيرة و متوسطة الأجل، الدعم الحكومي على إنتاج هذا القطاع، بأخذ عينة مكونة من 15 ولاية الممثلة للمنطقة الغربية للوطن خلال فترة 2009- 2015 وقد تم استخدام تحليل البيانات المدمجة كأسلوب مكننا من التحقق من الفرضيات و الإجابة عن إشكالية الدراسة. وبعد التحليل توصلنا إلى إثبات وجود علاقة ايجابية تجمع بين كل من القروض قصيرة و متوسطة الأجل، الدعم الحكومي و إنتاج القطاع الفلاحي من جهة، في المقابل عدم وجود تأثير بين هذه المتغيرات على المدى الطويل من جهة ثانية، هذا بعد اختيار نموذج التأثير الثابت الذي اعتبر النموذج الأمثل للدراسة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي- التمويل البنكي- الدعم الحكومي- الأمن الغذائي- السياسات الفلاحية- القروض قصيرة الأجل- القروض متوسطة الأجل.

Résumé :

Cette étude porte sur l'évaluation des différents types du financement du secteur agricole représenté par les prêts à court et à moyen terme et le soutien de l'état à la production agricole. L'étude porte sur l'analyse des données de panel sur un échantillon de 15 wilayas représentant la région ouest du pays durant la période 2009-2015. Les résultats montrent l'existence d'une relation positive entre les prêts à court et moyen terme et le soutient de l'état à la production Agricole. En plus, en constate l'absence d'effet entre ces variables dans le long terme.

Mots clés : secteur agricole, financement bancaire, soutient de l'état, sécurité alimentaire, politiques agricoles, prêts à court et moyen terme.

Abstract :

This study analyzes the evaluation of different types of financing of agricultural sector represented by credits in short and medium term and government support to agriculture production. The study use a panel data method of 15 wilayas representing the western region of the country during period 2009-2015. The results show the existence of a positive relationship between the short and medium term credits and government subvention for Agricultural production. In addition, there is no effect between these variables in the long run.

Keywords: agriculture sector, bank financing, state supports, food security, agricultural policy, short and medium credits .